شرح قواعد الإعراب

لابن هشام

ت ٧٦١ هـ

تأليف

محمد بن مصطفى القوجوي

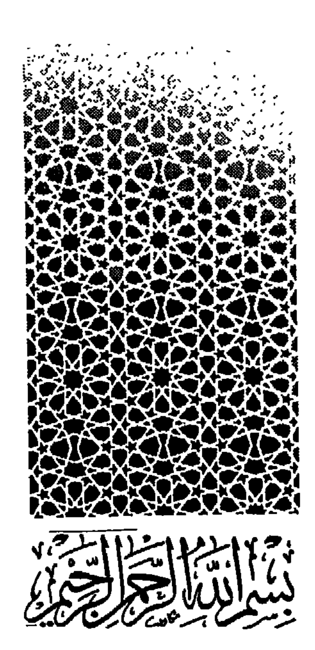
(شيخ زاده ت ٩٥٠هـ)

دراسة وتحقيق

إسماعيل إسمعيل مروة

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية



شرح قواعد الإعراب

شرح قواعد الإعراب لابن هشام/ تأليف محمد بن مصطفى القوجوي شيخ زاده؛ دراسة وتحقيق إسماعيل إسماعيل مروة. - دمشق: دار الفكر، ١٩٩٧. - ٢٣٢ص؛ ٢٥سم.
١-٤١٥ ش ي خ ش ٢- العنوان ٣- شيخ زاده ٤- مروة
مكتبة الأسد
ع- ١٩٩٧/٥/٦٥٧

الرقم الاصطلاحي: ١٠٣٤,٠١١
الرقم الدولي: ISBN: 1-57547-212 - 0
الرقم الموضوعي: ٤٥٠
الموضوع: النحو والصرف
العنوان: شرح قواعد الإعراب لابن هشام
التأليف: إسماعيل إسماعيل مروة
الصف التصويري: دار الفكر - دمشق
التنفيذ الطباعي: مطابع المستقبل - بيروت
التجليد الفني: علي الحمصي وشركاؤه - بيروت
عدد الصفحات: ٣٠٤ ص
قياس الصفحة: ١٧×٢٥سم
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

دار الفكر بدمشق
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق - سورية
برقياً: فكر
فاكس ٢٢٣٩٧١٦
هاتف ٢٢٣٩٧١٧، ٢٢١١١٦٦
http://www.fikr.com/
E-mail: info @fikr.com



إعادة
1418 هـ = 1997 م
ط١: 1995 م

عرفان

الصديق العزيز .. الأستاذ الفاضل

عبد الله أحمد المطوع الموقر

رعيت هذا البحث، وكان لك

الفضل الأكبر في إخراجه بهذه الحلة الأنيقة

أذكر ذلك عرفاناً وشكراً

إسماعيل

إهداء

إلى أستاذي الدكتور

أسعد ذبيان

من رعاني وطوّقني باللفتة الحسنى

أرفع بحثي هذا

شكر

إلى النخلةِ المعطاء التي ما تزال تكتوي بهجير الصحراء.
نبعِ الأخوّة الثر الذي مابخل بالعطاء أخي
معتز مروة
الذي لولاه ماكتبت حرفاً واحداً في هذه الرسالة.
أقدّم شكري له في غربته.

وإلى زوجتي الطيّبة التي رافقتني رحلتي
العلمية، فكانت نعم الصديقة، لم تتأفّف، ولم
تتبرّم يوماً، بل دفعتني بخلقها الرضيّ، وسماحتها،
وقناعتها

وإلى أولادي مؤمنة ومنى ومؤمن الغالين
وقد سرقني البحث منهم طويلاً.. آمل أن
أعوّضهم في قابل الأيام
استحقوا شكري فإليهم أقدمه.

إسماعيل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبيّ الذي اصطفى، وعلى سائر النبيّين، وآل محمد وصحبه الطاهرين، وبعد:

منذُ صارت العربية لغة القرآن المنزّل على صدر النبيّ الكريم، نالت عناية من علماء العربية إكراماً للغة وقرآنها، وفضلُ العربية هذا دفع اللغويين للعمل في تحليلها والتصنيف في علومها، ونشأ من بين علوم العربية عِلْمٌ على جانب كبير من الأهمية - أعاريب القرآن - توزّعت مصنّفاته إلى:

- كتب أخلصت للإعراب القرآني، ودراسة وجوهه وقراءاته، ومايتعلّق به من علوم أخرى.

- كتب اعتنت بالجوانب الإعرابية في القرآن الكريم، أو ببعض الظواهر التي ماكانت لتكون لولا القرآن الكريم.

وقد نشأ هذا الجانب من التأليف مُبكّراً، لكن ذروة نضجه والتأليف فيه كانت عند علاّمة النحو العربي (ابن هشام الحنبلي الأنصاري ٧٦١هـ) وأهم مصنفاته في هذا الباب «مُغْنِي اللَّبِيب عَن كُتُب الأَعَارِيب» والذي مايزال إلى يومنا يطغى على المصنفات في هذا الباب، حتّى تلك التي سبقت ابن هشام، كمصنفات «الزَّجَّاجي والرُّمَّاني والهَرَوِيّ والمَالَقِيّ والمُرَادِيّ».

ولم يُخْمِل هذا الكتاب ذكر كتب السابقين له وحسب، بل نحّى جانباً كتب ابن هشام في هذا الفن مثل «الإِعْرَاب عَن قَوَاعِدِ الإِعْرَاب». مع أنّه أسبق منه تأليفاً، ومن الباب نفسه، وقد زعم بعض الدّارسين أن «المُغْني» شرح له، وردّ ذلك بعضهم، ولذلك مكانه في الدّراسة ومع أنّ «المغني» سرق الاهتمام، إلاّ أنّ العلماء تنبّهوا إلى قيمة مصنفاته الأخرى، ومافيها من علم غزير مركّز، فقاموا بدراستها وشرحها، وعلى رأسها رسالته الموجزة «الإعراب عن قواعد الإعراب» وسيأتي ذكر شروحها في الدراسة إن شاء الله تعالى.

و«شَرح قواعد الإعراب» لـ شَيْخ زَادَه ٩٥٠هـ، من الشّروح القيّمة، فمع أنّ الشارح متأخّر في الزمان، إلاّ أن شرحه غنيٌّ بالفوائد اللغوية، ومصادره الكثيرة التي عاد إليها، جعلت شرحه حاوياً الكتبَ والآراء معاً.

وللشرح قيمة كبيرة تكمن في أنّ الشّارح عالم مشارك في كثير من العلوم ذات الصلة بالقرآن الكريم.

ولّما عاينت الكتاب، وجدت فيه فائدة، ولمست فيه نفعاً، لذلك شمّرت عن ساعد الجدّ، وقرّرت أن أخرجه إلى النور.

دوافــع العمــل فيــه:

ليس من قبيل المصادفة أن أختار هذا الشرّح ليكون موضوع دراستي لنيل شهادة الماجستير في علوم اللغة، بل تمّ اختياره من إيمان قويّ بضرورة تحقيقه، أُوجزه بمايلي:

١ ـ الكتـاب المشروح وموضوعـه:

إنّه كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام، الذي لقي عناية من الدّارسين قديماً، وحديثاً، والسبب في موضوعه الطريف، والجمل وأشباه الجمل، والأدوات النحوية، وهذا الموضوع مع أهميته لم يلق عناية كافية في البحث لوعورته، حتى كاد الانقراض يطوله.

٢ ـ مؤلف المتن:

ابن هشام الذي طبّقت شهرته الآفاق، ولقيت مصنفاته كلُّها عناية كبيرة، واستقبلها المتأدّبون والباحثون بالترحيب، فهي معروفة تتناقلها أيدي الخاصة والعامة.

وابن هشام أفرد عدداً غير قليل من مؤلفاته لهذا الفن حتى نضج:

- القَوَاعِدُ الصُّغرى.
- القَوَاعِدُ الكُبْرى.
- الإعرَاب عَن قَوَاعِدِ الإعراب.
- مُغْنِي اللَّبِيب عَن كُتُبِ الأَعَاريب.

حتى غدت نظرات ابن هشام في الباب، نظرية للعلماء الذين جاؤوا بعده.

٣ ـ الشارح وشرحه:

شارح الكتاب شيخ زاده أحد العلماء المشاركين، وشرحه الذي عثرت عليه في أثناء تنقيري في قوائم مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق، والتي آلت إلى مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، لفتا انتباهي، وفكّرت طويلاً في تصويره وتحقيقه، فكنت أُقْدِم حيناً، وأحجم حيناً..

وحين فكّرت بموضوعٍ لرسالتي، كان هذا المخطوط أوّل ماأعدتُ النظر فيه.

بحثتُ عنه طويلاً في فهارس المكتبات التي بين يدي، واستعنت بإخوة باحثين أفاضل خارج الوطن، فبحثوا في مكتباتٍ عالميةٍ عدّة، خاصة في تركيا موطن الشارح، فلم يعثروا على شيء، جزاهم الله خير الجزاء. ودفعني الفضول العلمي إلى تصوير نسختي مكتبة الأسد، فكان فيهما تشجيع لي، فهما تامّتان، جيّدتان، على مااعتورهما من وهن. ووصلت إلى قناعة بهذا الكتاب، وإلى إمكانية نشره من هاتين النسختين.

لاأريد أن أطنب في التقديم، فلكلٍّ مجال واسع في الدراسة، لكن لابد ممّا ليس منه بدّ.

وبعد:

عرضت الأمرَ أمام أستاذي الفاضل الدكتور أسعد ذبيان، فصحّح العزم مني، وحذّرني ممّا في النصّ من مشكلات، وأشفق عليَّ من مقدار الجهد الذي يتطلّبه، ولمّا وجد رغبة مني، شجعني على ماعقدت عليه العزم ودفعني بروحه العلمية التي عُرف بها، وحثّني على العمل، ولاأنكر أنني ماكنتُ لأنجزَ ماأنجزت لولا مابذل من وقته الثمين، وعلمه الوافر وتوجيهاته السديدة، فله عندي دَيْن لاأقضيه ماحييت.

وقد مدّ يد العون لي في أثناء الاختيار والعمل، ثلاثة من ذوي العلم والفضل، يقتضي المقام أن أذكرهم شاكراً: أساتذتي د. مزيد إسماعيل نعيم أستاذ النحو في جامعة دمشق، و د. نبيل أبو عمشة أستاذ النحو في جامعة دمشق، وأخي وأستاذي حسن إسماعيل مروة الذي كان نبراساً ومشجعاً ولم يزل. ولايفوتني أن أنوّه بأعضاء لجنة الحكم أستاذيّ الفاضلين د. عصام نور الدين ود. عفيف دمشقية على ماأبدياه من ملاحظات. أقدّم عملي هذا راجياً من الله أن أكون قد وفّقت، فإن كان فلله الفضل والمنّة، وإن قصّرت عن الغاية فلأنني لأأعلم، وفوق كلّ ذي عِلْمٍ عليم.

ربنا تقبل عملي هذا، واجعله في صحيفتي يوم الدّين، في خدمة كتابك المُبين، كتاب الحقّ واليقين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

إسماعيل إسماعيل مروة.

معربا الشـام - دمشـق

الثلاثاء ٢٣ ذي القعدة ١٤١٤ هـ

٣ أيـار ١٩٩٤ م



الدراسة

الشّـــارح:

اســـمه.

حياتـــه.

حياته العلمية ومكانته.

مذهبه النحوي.

الاستشهاد في الشرح:

أ ـ القرآن والقراءات.

ب ـ الحديث الشريف.

جـ ـ الشعر.

د ـ النثر.

آثـــاره.

اســـــمه:

مُحيي الدِّين مُحَمَّد بن مُصْلح الدِّين القُوجَوِي[1]، والقُوجَه كما أفادني أحد العارفين باللغة التركية[2]، تعني الشيء الكبير، والشيخ الكبير المُسِنّ، والعالم الكبير أيضاً. ولعلّ هذا الأخير هو الأقرب إلى شارحنا شيخ زاده، لأنّه كان معلماً متصدّراً للإقراء، وهذا الرأي يفسّر لنا أيضاً كثرة ورود هذه النسبة في أسماء العلماء الأتراك في تلك الحقبة. واستعراض سريع لأعلام كتاب «الشَّقَائِق النُّعْمَانِيَّةُ في عُلَمَاءِ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّة» لطَاشكُبري زَادَه، يبيّن هذا الأمر بجلاء ووضوح. وقد أجمعت المصادر جميعها على تسميته.

حياتــــــه:

إنّ شيخ زاده، شأنه شأن كل العلماء المتأخّرين، غير العرب خاصة، لم يلق العناية التي يستحقها في كتب التراجم، فلاذكر لتاريخ مولده، ولاإشارة إلى عمره وكم عمّر، ولاإلى الأشياء الخاصة في حياته العلمية.

ونحن إن شئنا أن نستقي ترجمة وافية لحياة هذا العَلَم فإننا سنبدأ من كتاب «الشَّقَائِق النُّعْمَانية»، وهو أقرب المؤلفين إليه روحاً وزمناً، ثم ننتقل إلى الكتب التي أخذت عن «الشَقَائِق» ترجمته جملة، دون أي زيادة مثل: «الكَوَاكِب السَّائِرة» و«شَذَرَاتُ الذَّهب» و«الأَعْلاَم» و«مُعْجَمُ المُؤَلِّفِين».

فما كتبه معاصره المتأثّر به طَاشكُبرى زَادَه، هو المصدر الأوّل لترجمته بل الأوسع.

«العالم العامل الفاضل الكامل محيي الدين محمد ابن الشيخ العارف بالله تعالى مصلح الدين القوجوي، قرأ على علماء عصره، ثم وصل إلى خدمة المولى الفاضل ابن أفضل الدّين، ثم صار مدرساً بمدرسة خواجة خير الدين بمدينة قسطنطينية، وتزوج بنت الشيخ العارف بالله الشيخ مُحْيِي الدِّين القُوجَوِي، ثم غلب عليه داعية الفراغ والعزلة، وترك التّدريس، وعُيّن له كل يوم خمسة عشر درهماً بطريق التقاعد وكان رحمه الله تعالى يستكثر ذلك ويقول: يكفيني عشرة دراهم، ولازم بيته واشتغل بالعلم الشريف والعبادة، وكان متواضعاً متخشّعاً، مرضيّ السّيرة، محمود الطريقة، وكان محباً لأهل الصلاح، وكان يشتري من السوق حوائجه بنفسه، ويحملها إلى بيته بنفسه، مع رغبة النّاس في خدمته، وهو لايرضى إلاّ أن يباشره متواضعاً لله تعالى، وهضماً

---

(١) كذا جاء اسمه في المصادر التي ترجمت له، وترجمته في «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» ٢٤٥ ، و«الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة» ٥٩/٢ ، و «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ٤٠٩/١٠ ، و«معجم المطبوعات العربية» ١١٦٦/٢ . و«الأعلام» ٩٩/٧ . و«معجم المؤلفين» ٣٢/١٢ .

(٢) الأستاذ المحقّق إبراهيم صالح.

للنفس، وكان يروي التفسير في مسجده، ويجتمع إليه أهل البلد، ويستمعون كلامه، ويتبركون بأنفاسه، وانتفع به كثيرون»[1] زاد صاحب «الشَّقَائِق النُّعمانِيّة» في ترجمته مايتّصل به مباشرة فقال: (وكانت له محبة عظيمة لهذا العبد الفقير، وأنّه من جملة ماافتخرت به، وماأخترت منصب القضاء إلاّ بوصيته منه، وكان قد أوصاني به)[2]. ونقل صاحب «الكَوَاكِب السَّائِرَة» هذه الترجمة من «الشَّقَائِق» وكذلك فعل ابن العماد الحنبلي في «شَذَرَات الذَّهَب» وصاغ قول طَاشكُبري «وممن أخذ عنه صاحب «الشَّقَائِق» قال: وهو من جلّة من افتخرت به، وماأخترت منصب القضاء إلا بوصيته منه»[3]. «فالشَّقَائِق» هو المصدر الأوّل لترجمته، وعنه أخذ من جاء بعده وكان كلامهم ترديداً لما قال.

ولم تذكر المصادر عمّن أخذ شيخ زاده علمه، واكتفت بقولها عن جملة علماء عصره. ولم تذكر من طلابه أحداً اللهم إلاّ ماجاء من كلام ابن العِمَاد عن طَاشكُبرى، والمرجّح أنه لم يأخذ عنه أخذ العلم، فهما متعاصران، متقاربان علماً، ووفاة.

وربّما فسّر رأيه في اختياره للقضاء بالأخذ عنه، وأنا لاأرجّح ذلك كما أنني لاأنفيه، وهو للثاني أَرْجَحُ.

وهذا من الجوانب المغفلة في حياته، وحياة غيره من علماء هذه الحقبة من تاريخ الأمة الإسلامية.

أمّا وفاته فتجمع المصادر على أنها كانت عام ٩٥٠هـ، غير أن الزركلي ذكر أن وفاته كانت عام ٩٥١هـ[4]، وهذا وهم لست أدري مصدره، والأصحّ ماذكره أحد معاصريه، صاحب «الشَّقَائِق» عن وفاته وهو أقرب المؤرخين إليه، وعنه نقل مَنْ جاء بعده من المؤرخين.

مكـانتـه العلميـة:

مع أنّ المصادر لم تذكر شيئاً عن حياته العلمية إلاّ أنّ الظاهر من ترجمته أنّ حياته كانت مليئة بالعلم، فهو مدرّس، درس وحصّل، وهو بعد ذلك متفرّغ للعلم الشريف والكتابة.

وإن لم يصلنا الكثير عن تفصيلات حياته العلمية، إلاّ أن مؤلفاته التي وصلتنا تبيّن مكانته، فهو من تصدّى لكتب صعبة فشرحها وقرّبها للنّاس في الفنون المختلفة.

---

(١) ترجمته كما في «الشقائق النعمانية» ٢٤٥ .

(٢) «الشقائق النعمانية» طبعة د. أحمد صبحي فرات، واستعنت بها لأنها أفضل من حيث الفهرسة والدقة، وقد أطلعني عليها المحقق الفاضل محمود الأرناؤوط، بعد أن اصطحبها من زورته الأخيرة لتركيا.

(٣) «شذرات الذهب»: ٤١٠/١٠ .

(٤) «الأعلام» ٩٩/٧ .

وأجمعت المصادر التاريخية، وكتب الفهارس أنّ حاشيته على «تفسير البيضاوي» من أجلّ كتبه، بل من أجلّ حواشي «أَنْوَار التَّنْزِيْل». فشيخ زاده واحد من العلماء المشاركين، والمدرسين العاملين بعلمهم، ومأأخلاقه، وتواضعه، وزهده إلاّ شواهد عدل على علمه، وعمله بهذا العلم.

وكتبه من بَعْدُ تشهد بهذه المكانة، ويضاف إليها اليوم كتاب جديد لم تلتفت إليه كتب الفهارس قديماً: «شرح قواعد الإعراب».

مذهبـــه النَّحوي:

درجت العادة أن يُحدّد الدّارس مذهب مؤلّف كتابه الذي يدرسه، وذلك من خلال استقراء النص، وتفحّص آراء المؤلف في الكتاب المدروس، وتحديد اتجاه هذه الآراء.

وغالباً مايقتصر هذا التحديد على مدرستي البصرة والكوفة، وهما المدرستان الشهيرتان في النحّو العربي، وهناك من يحاول إثبات وجود مدارس أُخرى كالبغدادية والشّامية والأندلسية.

لكن المتابع لهذه المدارس يجد أنها تدور في فلك المدرستين الأساسيتين في النّحو العربي؛ البصرية والكوفية.

ولن أتتبع في هذا الفصل دراسة نشوء المدرستين وأعلامهما فذلك أمر تاريخي بحت لامُسَوّغ له هنا، وكل مايهمّنا هو أن ندرس الكتاب خاصة، ولتلك الأبحاث التاريخية مجالاتها الأخرى. إن ماسأفعله هو تحديد مذهب شارح «قواعد الإعراب» (شيخ زاده) وهذا أمر لابد منه، وعليه سيقوم فيما بعد تحديد موقفه من الاحتجاج والاستشهاد، الذي هو أسُّ الخلاف وأساسه بين أتباع هاتين المدرستين الجليلتين.

إن خلافات كثيرة قائمة بين أصحاب هاتين المدرستين، في القياس والسماع، وغيرهما، ومن خلال استقراء آراء المؤلف في هذه الأمور يتم تحديد هويّة المؤلف النحوية.

شيخ زاده، إلى أيٍّ من المدرستين ينتمي، أو على الأصحّ نقول نحو أيٍّ مدرسة ينحو شيخ زاده؟

إن النص الذي ندرسه «شرح قواعد الإعراب» يحدّد لنا مذهب الشّارح من خلال استقرائه، وتحديد مصادره، فالكتب التي عاد إليها واحتجّ بها تبيّن مذهبه.

فأكثر كتب شيخ زاده من كتب البصرية، وهو يحتجّ بها موافقاً[1]. مثل كتب سيبويْه، والمُبَرِّد، والأَخْفَش.

---

(١) في كشّاف «الكتب الواردة في المتن» تجد ذلك قائماً.

أما عندما يورد كتب الكوفيين، فإنه يوردها معزّزة لقاعدة حسب أصول البصرية، أو لنقض ماجاءت به.

ومنهجه يظهر لنا مذهبه أيضاً[1]، فشيخ زاده يضيّق على نفسه في الشواهد، وشأنه في ذلك شأن أصحاب المدرسة البصرية، فشواهده تتدرّج على الشكل التالي:

١ - القرآن الكريم.

٢ - الشعر العربي.

٣ - الأقوال.

٤ - الحديث الشريف.

فهو لم يأخذ من الأحاديث الشريفة إلاّ بأقلّ القليل مع أنه متأخّر، وعدد من المتأخّرين توسّعوا في الاستشهاد في الحديث[2] كابن مالك. أما استقراء النصّ فإنه يبيّن ميله إلى المذهب البصري بجلاء ووضوح، فهو يذكر القاعدة النحوية حسب المذهب البصري، دون إشارة إلى الخلاف، إن لم يكن هناك من خلاف، ويعود ليقول في مكان آخر: أما الكوفيون فيقولون كذا...

وكذلك يورد مذهب سيبويه حجة، ويورد بعد ذلك رأي الكسائي والفرّاء وغيرهما مرجّحاً رأي سيبويه، وهكذا...

ومن عباراته الدّالة على مذهبه:

يقول الشّلَوْبين أحد شيوخ الكوفيين: ٥٠ .

أما عند الكوفيين والأخفش منا: ٧٦ .

خلافاً للكوفيين: ١٦٣ .

الجمهور = البصرية: ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٥٠ .

فعندما حدّد أن الشّلوبين من شيوخ الكوفيين، فقد دفع مذهبه عنه على غير عادته في الرسالة، وكذلك العبارات التالية.

وفي الرسالة عموماً يطلق عبارة النحّاة والجمهور على البصرية.

أمّا في قواعد الاحتجاج، فإننا نلمس ذلك من خلال موقفه من السماع والقياس.

---

(١) في كشّاف «الشواهد» ووازن بين أنواعها وكثرتها.

(٢) للتوسع في «أصول النحو» للأستاذ سعيد الأفغاني: ٤٧ ومابعدها.

فهو يعتمد السماع: ١١١ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٥٢ نقلاً عن الارتشاف.

وكذلك القياس: على غير القياس: ١٤٢ .

لايقاس على الشاذ: ١١٠ .

والشذوذ يورد بعضه، ولايقيس عليه:

فَضِلَ يفضُل: تداخل الأبواب التصريفية: شاذ ١٠٠ .

دخول حتى الناصبة على المضمر يجوّزه المبرّد، وهو شاذ: ١٠٥ .

حذف حرف العطف مع ذكر المعطوف فشاذ نادر: ١٥٨ .

وهو لايقيس على اللغات كلها، وإنّما يذكر تلك اللغة، دون أن يقيس عليها وهذا لايعني أنّ (شيخ زاده) أخذ بالمدرسة البصرية وحسب، بل إننا نجده شأنه في ذلك شأن النُّحاة المتأخّرين، يأخذ من المدرسة الأخرى من مبدأ التوفيق بين المدرستين. والسبب في ذلك يكمن في أن الشّارح مفسّر وفقيه قبل أن يكتب في النّحو وشرحه، وهذه الطائفة من العلماء لها موقف في الاحتجاج والحكم عليه.

والمفسرون وإن لم يأخذوا بالقراءات الشّاذّة في التعبّد، إلا أنّهم يأخذون بها للاستشهاد النحوي، لأن مادّة القراءات تشكل عندهم مادّة كبيرة من الشواهد التي تسمو إلى أعلى درجات الفصاحة.

فالاحتجاج عنده يبدأ بإجماع أهل البصرة والكوفة، ثم بما انفردت به مدرسة البصرة، وماهو مقنع من آراء الكوفيين.

أما القياس على الشاذ فإنه يذكره ولايأخذ به كما في نصب الفعل بعد لم عند بعض العرب.

وإذا تعارض القياس والسماع، أخذ بالسماع غير الشّاذ كمذهب البصريين. والفصاحة عنده كما عند أغلب علماء اللغة:

فقريش أولاً، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل..

وقد اتفق مع النُّحاة بأن البصريين أصحّ قياساً، لأنهم لايلتفتون إلى كل مسموع، ولايقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية في ذلك(١).

(١) تفصيل الآراء في القياس والسماع، والشاذ، والفصاحة، والاحتجاج في «الاقتراح» للسيوطي: ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٦ ، ١٢٢ ، ١٢٨ . فلينظر الحديث النظري هناك.

الاستشهاد في الشرح:

حدّد النحّاة الاستشهاد في اللغة بـ:

القرآن، القراءات، وفيها خلاف، الحديث الشريف، الشعر، النثر.

القرآن وَ القراءات القرآنية:

يحدد السيوطي في «الاقتراح» كيفية الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، رابطاً ذلك الاحتجاج بالسماع والقياس فقال:

«أما القرآن فكلٌ ماورد أنّه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه»[1].

ومن المعاصرين يقف الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه «في أصول النحو» من قضية القراءات موقف السيوطي، فقال في هذا المجال:

«لم يتوفر لنص ماتوفرّ للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء والأبيناء من التابعين عن الصحابة عن الرسول ﷺ فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطريق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنصّ ماعتنى المسلمون بقرآنهم، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به»[2]. أما فيما يخصّ القراءات فقد قال الأفغاني وهو يرى عزوف النّحاة عن الاستشهاد بها:

«وبَعْدُ، فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجّه إلى النحّاة عدم استيعابهم إياها، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكاماً»[3].

الخلاف بين النّحاة كبير حول الاستشهاد بالقراءات، وكذلك الخلاف بين النحّاة والقرّاء، وليس المجال هنا لدراسة هذا الخلاف والبتّ فيه، خاصة وأنّ العلماء لم يصلوا إلى نتيجة واضحة موحّدة.

---

(١) «الاقتراح» السيوطي: ٣٦ .

(٢) «في أصول النحو» سعيد الأفغاني: ٢٨ .

(٣) «في أصول النحو»: ٤٥ .

إنّ مايهمنا هو موقف شيخ زاده من هذا الخلاف، فهو يستشهد بالقرآن استشهاداً كاملاً في (٢٢٠) موضعاً، يأخذ بالقراءات المتواترة وقراءات الآحاد والقراءات الشاذّة أيضاً، أما المتواترة فهي مبثوثة في الكتاب كاملاً، أمّا الآحاد والشاذة، فهي في مواضع محددة بـ (١٤) موضعاً في الرسالة، لكن اللافت للنظر أن الشارح لم يُشِرْ إلى كون هذه القراءة شاذّة أم لا، بل ذهب شيخ زاده إلى الاستشهاد بقراءات شاذّة لم تحوها كتب القراءات الشّاذّة، ولدى العودة إلى المظانّ وجدت هذه القراءات جميعها في تفسير أبي حيان الأندلسي «البحر المحيط» الذي يشير إلى شذوذها، بينما لم يفعل ذلك شارح الرسالة[١].

ومن ذلك يتّضح مذهب الشّارح، فهو يحتجّ بالقرآن وقراءاته جميعاً دون أي حرج كما اعتاد النّحاة من قَبْلُ حيث اقتصروا على المتواترة كسيبويه وغيره من أئمة النحو قديماً.

الحديث الشريف:

في الاستشهاد بالحديث الشريف خلاف بين النُّحاة، لكن الإجماع كان على عدم الاستشهاد إلاّ بما صحّ نقله عن النبيّ ﷺ لفظاً.

«انقسم اللغويون فيما يروى من الأحاديث فريقين: فريقاً غلب على ظنّه أنها لفظه عليه السلام، فأجاز الاحتجاج بها، وفريقاً غلب على ظنه أنها مرويّة بالمعنى لاباللفظ، وإذاً لايجيز الاحتجاج بها»[٢].

والسيوطي في «الاقتراح» يبيّن أسباب عدم الاحتجاج به، مع رأي المدرستين بقوله:

«أما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك نادر جداً، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً. فإنّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم، فزادوا ونقّصوا وقدّموا وأخّروا وأبدلوا ألفاظاً بأخرى..

البصريون والكوفيون لم يستدلّوا بالحديث النبوي كثيراً، وإن فعله بعض المتأخرين كابن مالك»[٣].

ومنهج الشارح هو منهج النحويين القدامى من أتباع المدرستين، لم يستشهد بالحديث الشريف إلا في مواضع محدّدة، كاستشهاده به على لغة «أكلوني البراغيث»» في حديث «يتعاقبون فيكم»[٤].

(١) انظر الشرح في مواضع القراءات المثبتة في الفهارس.
(٢) «في أصول النحو»: ٤٧ .
(٣) «الاقتراح»: ٤٠ .
(٤) الحديث ص٤٦ ، وفي رواية أخرى سقط الاستشهاد به.

وقد ألمع إلى رأي ابن مالك ومن تبعه في الاستشهاد بالحديث، لكنّه لم يأخذ به، وليس ذلك إلاّ من باب الخوف والخشية والحيطة.

الشـــعر:

أجمع النحاةُ على الاستشهاد بالشعر الموثوق المعروف قائله، وأسقطوا من شواهدهم الشعر غير معروف القائل[١]. وحدّدوا ذلك بزمان ومكان محدّدين، لكن ذلك لايعني أنهم لم يخرموا هذه القاعدة، ففي سيبويه عدد غير قليل من الشواهد مجهولة القائل، وأخرى مروية بروايات متعددة، وثالثة متنازعة النسبة.

والشارح في شرحه تبع المنهج نفسه في الاستشهاد، فأخذ بهذه القواعد لكن بغير صرامة ونرى ذلك من خلال هذا الجدول:

عدد الشواهد الشعرية	٢٩	شاهداً.
عدد الشواهد معروفة القائل	١٨	شاهداً.
عدد الشواهد غير معروفة القائل	٧	شواهد.
عدد الشواهد متنازعة النسبة	٤	شواهد.

فالشّارح بقي على المنهج الذي جاءه من السابقين في استشهاده ورؤية نسبة الشواهد، وتماشيها مع القاعدة تؤكد تمسّكه الشديد بالقواعد التي وصلته، وربما كان السبب الرئيسي في ذلك أنه لم يصل مرتبة الاجتهاد التي تسمح له بأن يختطّ طريقاً خاصة كما فعل ابن مالك، مع أنه يعرف ذلك ويدركه.

النثــر:

استشهد النحّاة بالنثر الذي قاله الفصحاء، ورواه الثقات[٢] والشارح اكتفى بهذا الشّرط، وبقي ملازماً له في رسالته، وقد اكتفى في شرحه بالاستشهاد بـ:

قولين لسيدنا عمر رضي الله عنه[٣].

قولين لسيدنا علي كرم الله وجهه[٤].

---

(١) «الاقتراح»: ٥٥ .

(٢) «الاقتراح»: ٥٥ .

(٣) «الشرح»: ٩٤ - ١٣٤ .

(٤) «الشرح»: ٤٣ - ١٣٧ .

ثلاثة أمثال[1].

ذكر هذه الشواهد، وهي من أقوال الفصحاء، ورواها الثقات في كتبهم وقد روى مجموعة أخرى من الأقوال النثرية التي تداولها النّحاة في كتبهم من سيبويه إلى يومنا، من مثل: قام زيد.. وغيرها من كلام النّحاة الذي صيغ من أجل تعزيز قاعدة، أو تأكيد حكم نحوي، لم أقف مع هذه الأقوال لعدم الضرورة، ولأن شيخ زاده كما أشرت كان ناقلاً لآراء النحاة، جامعاً لها، مردّداً لعباراتهم.

فشيخ زاده من أتباع المذهب البصري في الأخذ بأصول النحو، من سماع وقياس واحتجاج، وكذلك من أتباعه في الاستشهاد، لكنّه توسّع في ذلك قليلاً، في القراءات خاصّة أخذاً بمذهب ابن جنّي في الاستشهاد بالقراءات القرآنية مهما كانت نوعيتها؛ متواترة، أم آحاداً، أم شاذّة. ولذلك المذهب مايُسَوّغه عند القدماء والمحدثين، من ابن جِنّي إلى أبي حيّان الذي أخذ بما عنده في «البَحْر المُحِيط» إلى المُرَادِي الذي اعتدّ بذلك في «توضيح المقاصد والمسالك» وقد أخذ ذلك عن أبي حيّان بإشارة إليه، وبغير إشارة. وكذلك شارحنا المتأثّر بالمُرَادي وأبي حَيَّان معاً، وقد ظهر ذلك واضحاً في كتابيه: «حاشيته على أَنْوَار التَّنْزِيل» و«شَرح قَوَاعِد الإعْرَاب».

وبذلك يتضح لنا أنه كان من أتباع الأصول النحوية، لم يشأ أن يخرج عن إجماع النّحاة، وإن وفّق بين المذاهب أحياناً، في كثير من الدقة والأمانة العلمية في عزو الآراء إلى أصحابها...

آثــــاره:

لشيخ زاده مصنّفات عديدة، متنوعة الاتجاهات، في الفقه واللغة والشعر والفرائض والتفسير، وهذا ماسأقف عنده وهو يحمل أكثر من دلالة على غزارة علمه، ومشاركته العلمية.

والمتتبع لهذه المصنفات يلحظ أنها جميعها تنتمي إلى كتب الأمليات العلمية، والسبب في ذلك ينبع من قِيَادِهِ دفّة التدريس، وهذه المهنة تقتضي من صاحبها أن يعطي من كل علم طرفاً، خاصة في تلك الحقبة التي لم يكن الاختصاص ذا قيمة فيها، بل كانت المشاركة في العلوم هي الدّالّة على طول باع المدرس، وحسن تعليمه..

وقد ذكر له صاحب الكشف[2]:

١ - «حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي»، ذكر حاجي خليفة هذا المصنف في مواضع عدة من كتابه، وذكر أنّ هذا الكتاب «حاشية شيخ زاده» هو أفضل حواشي «أنوار التنزيل» من بين

---

(١) «الشرح»: ٩ ، ٢٥ ، ١٦٠ .

(٢) «كشف الظنون»: ١٨٨ ، ١٢٤٧ ، ١٣٣٢ ، ١٦٨٩ ، ١٧٦٤ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٣٨ .

الحواشي الكثيرة التي كُتبت على «تفسير البيضاوي».. وفي ذلك دلالة على مكانة «الشارح» في عالم التفسير والتصنيف...

وفي الوقت نفسه أشار حاجي خليفة، وغيره من مؤرّخي الكتب العربية إلى أن هذا الكتاب «حاشيته على أنوار التنزيل» أفضل مصنفاته، وعند العودة إلى مصنّف شيخ زاده هذا ماشدّني إليه فالكتاب على قدر كبير من الأهمية، وفيه الكثير من العلم الدّالّ على المشاركة وقد طبع هذا الكتاب في أوائل هذا القرن، وعرفه الباحثون، وقدّروه حقّ قدره، ووُضع في مكانته اللائقة بين كتب التفسير وحواشيها.

ولعلّ هذا الكتاب هو السبب الأوّل في شهرة شيخ زاده، ورفعه إلى مرتبة الشرّاح الكبار، في الوقت الذي كثرت فيه كتب الحواشي.

وقد ردّد ذكره المصنفون مثل: (معجم المطبوعات العربية لسركيس - ومعجم الأعلام للزركلي - ومعجم المؤلفين لكحّالة..).

حتّى إن كتب التراجم نسبت شيخ زاده إليه، وأضفت صفة الكتاب على الكاتب فذكر كحّالة: «مفسّر، فرضي، مشارك في بعض العلوم، كان مدّرساً بالقسطنطينية»[1] ونقل الزركلي في أعلامه نقلاً عن حاجي خليفة قوله:

«هي أعظم الحواشي فائدة وأكثرها نفعاً، وأسهلها عبارة»[2].

٢ - شرح «مفتاح العلوم» للسكّاكي، وهو واحد من أهم كتب هذا الفن وأشهرها تصدّى شيخ زاده لشرحه، وقد أشار إلى هذا الشّرح في الكتاب المحقّق «شرح قواعد الإعراب».

وهو من دلائل مشاركة شيخ زاده، وغزارة علمه، وقد ذكرته كتب الفهارس والتراجم[3].

٣ - شرح «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية»[4] للصاغاني وقد سمّاه الزركلي (حاشية)، والشرح والحاشية في تلك الحقبة المتأخرة أخذا اسماً واحداً، مع أنّ الشرح أرفع رتبة عند المصنفين القدامى من الحاشية. حتى إنّ التأليف في هذا العصر عُرف بتأليف الحواشي والشروح، مدحاً كان أم ذمّاً.

٤ - شرح «وقاية الرواية في مسائل الهداية»[5] في الفقه الحنفي، وشيخ زاده من الفقهاء

---

(١) «معجم المؤلفين» عمر رضا كحالة: ٣٢/١٢ .

(٢) «الأعلام» للزركلي: ٩٩/٧ .

(٣) «كشف الظنون»: ١٧٦٤ ، «الأعلام»: ٩٩/٧ ، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢ .

(٤) «كشف الظنون»: ١٦٨٩ ، «الأعلام»: ٩٩/٧ .

(٥) «كشف الظنون»: ٢٠٢٢ ، «الأعلام»: ٩٩/٧ ، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢ .

الأحناف، وقد أسهم إسهاماً كبيراً في إغناء مكتبة الفقه الحنفي بعدد من الكتب والشّروح، وهذا واحد من كتبه المهمة في هذا الباب، كما نقل أصحاب الفهارس والتراجم.

٥ - شرح «الكواكب الدريّة في مدح خير البريّة»[1] للبوصيري، المعروفة بـ «البردة» وهي من مشاركاته البلاغية والشعرية معاً، وهذه القصيدة من أهم قصائد المدح النبوي، وهي من أشهر تلك القصائد التي عرفت فيما بعد باسم «البديعية» وذلك لاهتمامها الكبير بالجانب البديعي في هذا الجانب[2].

٦ - تعليق على «الهداية في الفروع» للمرغيناني الحنفي[3]، وهو من إسهاماته في الفقه الحنفي. أيضاً.

٧ - شرح «الفرائض السراجية»[4]، وهو من الكتب المشهورة في بابه أيضاً، ويعزّز نسبة شيخ زاده الفقهية.

٨ - «شرح قواعد الإعراب» لابن هشام وهو الكتاب الذي أقوم بدراسته وتحقيقه، ولم تشر الكتب إلى هذا الكتاب غير إشارات لاتروي غلّة، لكن المخطوطتين نسبتا إلى شيخ زاده، وقد بسطت القول في ذلك في فصل خاص (نسبة الكتاب).

وقد جمع في هذا الكتاب مجموعة علومه التي سبق ذكرها، وأهمها، بل جلّها في التفسير والفقه.

لابد في هذه الوقفة مع مؤلّفات (مصنّفات) شيخ زاده من تسجيل ملاحظات وتعاليق حولها.

١ - ليس في تآليف (شيخ زاده) إبداع تأليفي خاص به، أي لم ينشىء المصنّف كتاباً خاصاً به، وإن حملت كتبه شيئاً من بصمته الخاصّة، لكنّ الحقّ أنه كان في تصانيفه مرتكزاً على غيره.

٢ - مصنفات شيخ زاده كافّة تحمل اسم (شرح) أو (حاشية) فهو من المحشّين الشارحين، وهذا الصّنف من المؤلفين لايبلغ درجة الإمامة مهما بلغ.

٣ - مصنفاته عديدة، والعلوم التي تعلّمها وعلّمها متنوعة، لكنّ طابعها العام فقهي تفسيري.

٤ - أثر مهنته التدريسية، - وقد كان أستاذاً في إستانبول - في مؤلفاته واضح للغاية، وذلك من خلال النّوعية، وقد ألّف لتقريب مؤلفات الأصول إلى الطلاّب الذين يجلسون إليه في حلقته التدريسية.

---

(١) «كشف الظنون»: ١٣٣٢ ، «الأعلام»: ٩٩/٧ ، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢ .
(٢) لمزيد من التفصيل انظر «البديعيات في الأدب العربي» تأليف علي أبو زيد.
(٣) «كشف الظنون»: ٢٠٣٨ .
(٤) «كشف الظنون»: ١٢٤٧ ، «الأعلام»: ٩٩/٧ ، «معجم المؤلفين»: ٣٢/١٢ .

ويظلم كثيرٌ من النقاد مثل هذه النّوعية من التأليف، ويعدّونها هامشية لاقيمة لها، ويعدّها آخرون عظيمة في مرتبة التأليف، لكن الحق يقتضي أن تأخذ مكانها السليم، فهي ثقافة عصر، ومنهج جيل من المؤلفين المصنفين، ولو حاولنا إحصاء أسماء الشروح لأعجزنا ذلك..

وكم من الشّروح ضاعت لأنها ليست أصيلة، وكم منها عاشت لأنّها تحمل بصمة الشّارح، ولاريب في أن سُمْعَةَ شروح شيخ زاده الجيدة، جعلتها من الطائفة التي ترتقي لتلتقي التأليف، وإن أدنى درجة.

الكتـــــاب:

- مادتـــه.
- الكتـــاب المشـروح.
- أهـم شروح الإعراب عـن قـواعـد الإعـراب.
- التـأليـف في هـذا الفـن.
- أسـلـوب شـيـخ زاده في شرحـه.
- مصـــادر الشـرح
- قيمـة الكتـاب ومكـانتـه.

الكتـــــاب:

مادتــه: «شرح قواعد الإعراب» كتاب قام فيه شيخ زاده بشرح متن من أكثر متون النحو شهرة، وهو «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام النحوي الشهير. وقضية الشروح على المتون، عرفت عند العرب منذ القدم، واستعراض سريع لظاهرة الشروح يبرز أهميتها، فكتاب «الإيضاح» لأبي علي الفارسي مثلاً حظي بشروح كثيرة لشواهده، و كذلك «اللُّمَع» لابن جنّي حظي بعناية لاتقلّ عن «الإيضاح» وماحظي به، ومن قَبْلُ كان كتاب سيبويه وغيره. وفي فترة لاحقة نظم ابن مالك «أَلْفِيَّته» التي لقيت مالم يلق متن من متون النحو، من شرح وتفصيل، وقد قام على شرحها عدد كبير من العلماء من أمثال: ابن عَقِيل، ابن هِشَام، الأُشْموني، المُرَادِي، وغيرهم كثير.

ولابن مالك كتاب «تَسْهِيل الفَوَائِد» كذلك حظي بعناية فائقة، وشروح عدّة...

ومن قَبْلُ كان «المُفَصَّل» للعلاّمة الزَّمَخْشَرِي، وهو من كتب المتون أيضاً وقد توفّر على هذا الكتاب عدد من العلماء الكبار الذين شرحوه من أمثال: ابن يَعيش أبي البَقَاء، وهو أشهر الشروح، وابن الحَاجِب في شرحه الموسوم بـ «الإيضَاح في شَرح المُفَصَّل».

فهذه الظاهرة ليست غريبة أو جديدة، وليست سلبية كما يُظَنّ.. وكُتُبُ ابن هشام من الكتب التي ذاع صيتها، ودوّت شهرتها، وكتابه هذا «الإعراب عن قواعد الإعراب» من الكتب المتون التي حظيت بعناية العلماء، وتعليقاتهم وشروحهم.

الكتـــاب المشــروح:

«الإعراب عن قواعد الإعراب» للشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف الشهير بابن هشام النّحوي ٧٦١هـ[1].

مختصر مشهور بقواعد الإعراب على أربعة أبواب:

الأوّل في الجمل وأحكامها.

الثاني في الجار والمجرور.

الثالث في عشرين كلمة.

---

(١) من أجل ترجمة ابن هشام، ومكانته، ومذهبه، ومؤلفاته، انظر كتب التراجم النّحوية عامة، وكتاب: «ابن هشام النّحوي» للدكتور سامي عوض، ففيه دراسة واسعة مفصّلة، وفَصّلَ يدرس واحداً من شروح كتب ابن هشام النحوي وهو «حل المعاقد» للشمني. وكتاب «ابن هشام، حياته ومنهجه النحوي» د. عصام نور الدين. دار الكتاب العالمي - بيروت.

الرابع في الإشارة إلى عبارة محرّرة(١).

وهذا المتن شأنه في تأليفه شأن المتون الأخرى، مختصر العبارة، مكثّف المعلومة، لايستطيع أن يسبر غوره إلا متمكن من العربية وقواعدها، لذلك وجدنا العلماء يتعاقبون على شرحه ودراسته، سواء من شرحه نثراً، أو من نظمه شعراً.

والناظر في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» يلمس الحاجة ماسّة لشرحه، وتبيان مقاصده، وهذا ماحدا بالعلماء الأفاضل أن يدرسوه ويشرحوه.

والكتاب حلقة في سلسلة من أعمال ابن هشام في هذا الفنّ، حتى صار ابن هشام وهذا الفن توأمين، يُذكران معاً، وكأنّه لم يؤلّف فيما سواه، وهو صاحب «القواعد الصغرى»(٢) و«القواعد الكبرى»(٣) و«الإعراب عن قواعد الإعراب»(٤) و«مغني اللبيب»(٥).

ومؤلفات ابن هشام عامّة لقيت عناية كبيرة من معاصريه، وممن تلوهم، والسبب في ذلك أسلوبه السهل الذي يوصل العبارة بيُسْرٍ وسهولة، وماأشبهه في النحو، بالنّووي في الحديث، وقد سارت كتبهما، وذاعت أكثر من كتب أي كاتب آخر(٦).

وقد شرحت كتبه في حياته، وبعد وفاته، وهاهي تلقى من الباحثين عناية لم تلقها غيرها من الكتب، ولاأبالغ إن قلت:

إنّ كتب ابن هشام خدمت النّحو وقرّبته أكثر من أي كتاب آخر. وإن تأليفه في فنّ الأدوات والجمل، من نعم الله على هذا الفن، وفيما بعد سأقف عند الكتب التي سبقته لكنها لم تبلغ شأوه، بل لم تكن لتذكر على جلالة قدرها وقدر مؤلفيها إلاّ من باب الموازنة مع ماقدّم ابن هشام.

ولعلّه لم يبالغ عندما نسب هذا الفن إلى نفسه دون غيره، مع أنّ من العلماء من سبقه، وذلك لأنه كان الأقدر على تفتيقه، وتبويبه وإظهاره في ثوب لائق، كان «مُغْنِي اللَّبِيب» أكثر كتبه نصاعة ونضجاً.

---

(١) «كشف الظنون» ١/١٢٤ ، «معجم المطبوعات» ١/٢٧٤ .

(٢) طبع في دمشق محققاً بعناية حسن إسماعيل مروة، مكتبة سعد الدين ١٩٨٨ .

(٣) يتوهم بعضهم فيظنها «الإعراب عن قواعد الإعراب» ويرجّح آخرون أنها مفقودة.

(٤) عُدت إلى التي بعناية رشيد العبيدي، دار الفكر بيروت.

(٥) طبع بعناية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وكذلك بعناية د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وبمراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني.

(٦) كتاب «ابن هشام النحوي» ومالقيت كتبه عامّة من عناية.

أهم شروح «الإعراب عن قواعد الإعراب»:

لقد ذكر حاجي خليفة في كتابه «كَشْف الظُّنون» عدداً من شروح هذا المتن وهي:

١ - «شرح قواعد الإعراب» للعلاّمة مُحيي الدّين مُحَمّد بن سُلَيْمان الكَافِيَجي ت ٨٧٩هـ وهو أحسنها[١].

٢ - شرح جلال الدين محمد بن أحمد المُحَلِّى ت ٨٦٤هـ ولم يكمله.

٣ - شرح خَالد بن عبد الله الأَزْهَرِي النحوي ت ٩٠٥هـ وهو كتاب تعليمي بعنوان «مُوصِلُ الطُّلاَّبِ إلى قَوَاعِدِ الإعْراب»[٢].

٤ - شرح برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي شريف المَقْدِسي ت ٩٠٠هـ

٥ - شرح أحمد بن محمد الزِّنْبِلي الموسوم بـ «حَلُّ مَعَاقِد القَوَاعِد» ت ٩٦٧هـ[٣].

٦ - شرح محمود بن إسماعيل بن عبد الله الخَرْتَبَرْتي ت ٩١٠هـ

٧ - شرح نور الدين علي العُسَيْلي ت ٩٨٠هـ

٨ - شرح محمد بن عبد الكريم الموسوم بـ «كاشِفُ القِنَاع».

٩ - أبو عبد الله محمد بن جماعة الكناني ت ٨١٩ هـ وهو الموسوم بـ «أَوْثَقُ الأَسْباب».

١٠ - شرح لأحد المتأخرين عنوانه: «مَقَاصِدُ الأَلْبَابِ».

وقد شرحه نظماً:

١ - أبو البقاء محمد بن أحمد بعنوان «بَهْجَةُ القَوَاعِد».

٢ - شهاب الدين أحمد بن الهائم بعنوان «تُحْفَةُ الطُّلاَّبِ» ت ٨١٥ هـ[٤].

ومن شروحه التي لم تذكرها كتب الفهارس، وهي عديدة.

شرح مُحَمَّد بن مُصْطَفَى القُوجَوي الحَنَفي (مُصْلِحُ الدِّين) ٩٥٠هـ

وهذا الشّرح هو موضوع دراستنا، ونقوم بنشره محققاً تحقيقاً علمياً للمرّة الأولى.....

---

(١) طبع في دمشق محققاً بعناية د. فخر الدين قباوة، دار طلاس ١٩٨٩ .

(٢) مطبوع طبعة أزهرية غير محققة، وعلمت أنه طبع محققاً في الأردن لكنني ما اطّلعت عليه.

(٣) قرأت أكثره على هامش شرح شيخ زاده، وهو نافع جيد.

(٤) «كشف الظنون» ١٢٤/١ - ١٢٥ .

التـأليـف فـي هـذا الفـنّ:

لابدّ من الوقوف عند الجهود التي سبقت ابن هشام في كتابه هذا «الإعراب عن قواعد الإعراب» إذ لايمكن أن تكون هذه الثّمرة الناضجة، هي التجربة الأولى في بابها.

واستعراض المؤلفات السابقة يظهر قيمة الجهود اللغوية العربية، وفي الوقت نفسه تبيّن اهتمام العرب بلغتهم، والتصنيف في علومها المتعدّدة.

والذي لامَنْدُوحَة من ذكره هو أنّ علم الأدوات، وإعراب الجمل واشباه الجمل، قد نشأ وكبر في أحضان علوم القرآن، فنحن نجده موزّعاً في كتب علوم القرآن الكثيرة، لكننا لن نقفَ في هذه الوقفة إلاّ مع الكتب المخلصة للأدوات والجمل وإعرابها ولاأقصر الإخلاص هنا على الأدوات وحسب، بل على الفنّ كاملاً من أدوات وجمل وأشباه جمل، أي تلك التي خرجت عن باب التأليف التقليدي في النحو.

وأعرض لهذه الكتب، وقد عدت إليها جميعاً في تحقيق النصّ، وفي دراسة معالم هذا الباب، وأرتّب هذه الكتب على تواريخ وَفَيَاتِ مؤلفيها، وسنتبيّن أهمية ابن هشام، وجمال أسلوبه، وشمولية معلوماته، فمع أنّه جاء آخراً في سلسلة مؤلّفي هذه الكتب، إلاّ أنه كان أكثر أصحابها شهرة، وكتبه أكثرها ذيوعاً، مما يدلّ أيضاً على أنه أفاد بعلمه وخبرته من تجاربهم، ولهذا حظيت كتبه بالعناية والشروح، وليس صحيحاً مايُقال من أن شهرته كانت لأنّ كتبه طبعت قبل غيرها، لأن العناية لزمتها منذ تأليفها، وليست في الوقت الحاضر وحسب.

١ ـ الزّجّاجي: لعلّ الزّجّاجي أوّل من اهتمّ بالتأليف في هذا الباب، فقد كتب أوّل كتاب بالحروف «اللاّمَات»[١] أذكر هذا الكتاب مع أنّه ليس من كتب الفنّ الذي نبحث فيه، مع أنه ينضوي في خاتمة المطاف تحته، لكن الكتاب الذي نقصده في هذا المجال هو كتاب حُروف المعاني[٢] للزّجّاجي ت ٣٤٠هـ.

درس فيه حروف المعاني، وبثّ فيه آراءه النحوية، وقد وقف من ذلك محققه د. الحمد في دراسته وقفة وافية.

ولم يكتف فيه بدراسة «حروف المعاني»، بل زاد في دراسة بعض التراكيب النحوية، والأفعال التي درست في كتب النحو بإسهاب.

(١) طبع بتحقيق الأستاذ الدكتور مازن المبارك في مجمع اللغة العربية بدمشق أوّل مرّة ١٩٦٩م، وأعيد طبعه معدّلاً في دار الفكر ـ دمشق.

(٢) طبع بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد في مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٢ ١٩٨٦م.

٢ - الرُّمّاني ت ٣٨٤ هـ

كتاب «مَعَاني الحُروف»[١] وقد رتّبه على الحروف الأحادية، فالثنائية فالثلاثية، يبدأ بتعريف الحرف، ثم بمعانيه واستخدامه.

٣ - الهَرَويّ ت ٤١٥هـ

كتابه «الأُزْهِيَة في عِلمِ الحُروف»[٢] لم يتبع فيه الهروي ترتيباً معيناً، وإنّما كان يذكر الكلمة، ووجوهها، وشواهدها وحسب.

٤ - مكّي بن أبي طالب القَيْسي ت ٤٣٧هـ

كتاب «شَرح كَلاَّ وبَلى ونَعَم»[٣] وهذا الكتاب لطيف غير شامل فهو اقتصر على ثلاثة حروف، وخصّ دراسته بالوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله تعالى، وذكرته لأنه يقف عند الوجوه النحوية عند ذكر كل واحدة منهن.

٥ - أحمد بن عبد النور المالقي ت ٧٠٢هـ كتاب: «رَصْفُ المَبَاني»[٤]. رتّب المالقي كتابه على حروف المعجم بدءاً بالهمزة، وانتهاءً بالياء، مستعرضاً الأداة ومعانيها، ووجوهها.

٦ - الحسن بن القاسم المُرَادِي - ابن أُمّ قَاسِم - ت ٧٤٩هـ كتاب «الجَنَى الدَّاني في حُرُوف المَعَاني»[٥].

وقد رتّب المرادي كتابه على الأحادي، فالثنائي، فالثلاثي وهكذا، وضمن كل ترتيب اعتمد الترتيب المعجمي، ويُعَدّ الكتاب حلقة متطورة في هذا الفن.

وفي المقدّمة يذكر المحققان الفاضلان أنّ ابن هشام أخذ عن المرادي دون أن يردّ إليه الفضل، وهذا الاستعراض يبيّن أنّ كلَّ واحد كان حلقة في سلسلة وحسب، فالمرادي أخذ عن سابقيه، وكذا فعل ابن هشام، لكنه أدخل على ذلك حِسَّه اللغوي المرهف، وأسبغ عليه خبرته، فليس من الضرّوري أن يكون قد سطا على عمله كما يتهيأ.

٧ - جمال الدين بن هشام النَّحوي الأَنصاري ت ٧٦١هـ وعند ابن هشام كانت المحطّة الكبرى لهذا الفن، فهو لم يكتب أو يصنّف كتاباً واحداً، بل جعل همّه الأكبر في حايته العلمية

---

(١) طبع بتحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي - دار نهضة مصر.

(٢) طبع بتحقيق الأستاذ عبد المعين الملوحي في مجمع اللغة العربية بدمشق ط٢ ١٩٨١ .

(٣) طبع في دمشق بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات - دار المأمون ط١ ١٩٨٣م.

(٤) طبع في دمشق بتحقيق أحمد محمد الخرّاط - في مجمع اللغة العربية ط١ ١٩٧٥م

(٥) طبع في حلب بتحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة، ومحمد نديم فاضل ط١ ١٩٧٣م، وأعيد تصويره في دار الآفاق الجديدة - بيروت.

هذا الباب من التأليف، وهو إعراب الجمل، وأشباه الجمل، والأدوات وكانت مؤلفاته سلسلة متّصلة من الدراسات المتتابعة، والجهود التي ندر أن نجد مثيلاً لها.

وقد تهيأ لبعض الدّارسين أن كل كتاب من هذه الكتب، شرح للكتاب السابق، أو تلخيص لكتاب لاحق، وهكذا.

لكن الأمر لم يكن كذلك، فابن هشام ألّف كتبه هذه حسب مقتضيات الزمان والمكان، فنجد عبارته موجزة حيناً، ومسهبة حيناً آخر، ولو كان أحدها شرحاً للآخر، لما احتاجت لشروح من غيره من علماء العربية.

- «القواعد الصغرى»[١]:

وهي رسالة صغيرة لطيفة الحجم، تقع في ورقات، مقسّمة إلى:

في الجملة ومسائلها.

في الظرف والجار والمجرور.

في أدوات يكثر دورانها في الكلام.

نلاحظ أنّه في هذه الرسالة اختصر اختصاراً شديداً، واكتفى بما يقدّم الفائدة، وبما يدور على ألسنة المعربين.

- «القواعد الكبرى»[٢] - من الباحثين من يقول إنها ضاعت في طريق عودة ابن هشام من الحجاز، ومنهم من يقول إنها «الإعراب عن قواعد الإعراب» لكن إشارة في مقدّمة القواعد الصغرى، تعطينا صورة واضحة عن هذا الكتاب:

«هذه نكت يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب، تسهيلاً على الطلاّب وتقريباً على أولي الألباب، وتنحصر في ثلاثة أبواب»[٣].

فالقواعد الكبرى غير «الإعراب عن قواعد الإعراب»، والإعراب في أربعة أبواب.

- «الإعراب عن قواعد الإعراب»[٤] - حلقة أكثر اتّساعاً واستيعاباً في مؤلّفات ابن هشام، تقع في أربعة أبواب هي:

---

(١) أشرت إلى أنّها طبعت في دمشق ضمن «من رسائل ابن هشام النحوية» وهي: المسائل السفرية - موقد الأذهان وموقظ الوسنان - القواعد الصغرى، بتحقيق حسن إسماعيل مروة.

(٢) مناقشة د. فخر الدين قباوة في دراسته لشرح قواعد الإعراب للكافيجي.

(٣) «من رسائل ابن هشام النحوية»: ١٣٩ .

(٤) أشرت إلى أنه طبع في دار الفكر بدمشق، بتحقيق رشيد العبيدي.

الباب الأول: في الجملة وأحكامها.

الباب الثاني: في الجار والمجرور.

الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب. وهو الذي يعرض فيه للأدوات وحروف المعاني.

الباب الرابع: في الإشارات إلى عبارات، وفيه فوائد كثيرة تتعلّق بالأدوات أيضاً.

- «مُغْني اللَّبِيب عن كُتُب الأعَارِيب»[1]

يعدُّ كتاب «مغني اللبيب» رأس كتب ابن هشام المؤَلَّفَةِ في هذا الباب. ففيه جمع خلاصة تجربته الطويلة، واستوعب المعارف التي وصلته من النحو العربي، فبوّبها ونسّقها في هذا الكتاب، الذي جمع فكفى وكان بحقّ مُغْنِياً، واستحق أن يُوسَمَ بـ «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» وقد ذاع صيته وبَعُدَ بين الباحثين والعلماء[2].

فالدماميني وحده شرحه ثلاثة شروح، وللشُّمُنّي حاشية عليه، وغيرهما من العلماء الأفاضل ذوي الباع.

وقد حظي بعناية المعاصرين، ونشر أكثر من نشرة، هذا عدا شروح شواهده، ومعاني أبياته، ويمكن أن يكون في بابه كـ «الكتاب». وليس السبب في ذلك أنّه طبع أوّلاً كما يدّعي بعضهم، بل لأن هذا الكتاب قد بلغ قمّة التأليف في هذا الباب.

وإلى ذلك يشير د. الحمد محقق كتاب «حروف المعاني» لكنه لايقصر الأمر على نشره وحسب، بل يتعداه إلى «مكانة مؤلفه، واستقصائه ووفرة شواهده وشموله، ولنشره مبكراً»[3].

«والحقّ أنّ ابن هشام التزم خطّاً واضحاً سديداً في منهجه، وهذه ميزة تسجّل لابن هشام في مصنفاته، فهو ذو عقلية منظمّة، واتّسم كتابه بالشمول والاستقصاء، والدقّة في نسبة الآراء إلى أصحابها، وكان تبريره لاختيار ماأورده من الحروف والأسماء والأفعال موفقاً»[3].

ولّما كان «المُغْني» بهذا الغنى النحوي، وكثرة الشّواهد، أخذ مكانة الصدارة في كتب الأدوات، مع أنه تكلّم في غير الأدوات أيضاً.

---

(1) أكثر كتب ابن هشام شهرة، طبع أكثر من مرة، إحداها بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد الذي صبّ اهتمامه على خدمة تراث ابن هشام، وأخرى بعناية المبارك حمد الله والأفغاني.

(2) فقد لقي عناية فائقة من الشارحين، انظر «ابن هشام النحوي»: ١٤٣ .

(3) «حروف المعاني»: ٣٩ .

والذي لاشك فيه أن «المغني» أعلى كتب ابن هشام في هذا الباب وليس بين كتب الأدوات لغيره وحسب.

ففيه خلاصة التجربة، وأسلوب ابن هشام الذي جعل ابن خَلْدون يقول عنه: أنحى من سيبويه، وهذا الأسلوب الرّائق هو الذي جعل الباحثين والطلاّب على السواء يهتمون بأمره.

ومن المفيد أن نذكر أن ابن هشام في كتابه «المغني» كان ذروة الفن بين مصنّفيه جميعاً، وبين كتبه هو كان ذروة وخاتمة بآن معاً، فإلى اليوم لم يأتِ من يفعل شيئاً في هذا الفن، وكل مانقرأه الآن ليس إلاّ عالة على ابن هشام؛ وابن هشام وحده، إذ لاتتعدى معرفة هؤلاء النفر إلى المرادي وأبي حيان ومَكّي والرُّمَّاني والزَّجَّاجي، وغيرهم الكثير في تراثنا العربي النحوي.

لذا نجدنا عاجزين أمام تطورات علم اللغة عند الأمم والشعوب الأخرى، لأننا لم نفد قيد شعرة مما قدّم العلماء المجتهدون، الذين تعهّدوا النحو العربي بالرعاية والحفظ والصّون.

أسـلـوب شـيـخ زاده فـي شـرحـه:

الشرح المحقّق ينتمي إلى العصور المتأخّرة، فالشـارح من علماء القرن العاشر للهجرة ت ٩٥٠هـ، وشرحه ينتمي إلى الطائفة المشتهرة في تلك الآونة، والتي عُرفَت باسم (شروح المتون)، ولم يشأ شيخ زاده أن ينهج طريقة خاصة به في الشرح، بل اتّخذ الطريقة نفسها، إذ يأخذ العبارة ويبدأ شرحها وتفصيلها وإعرابها، وفي كثير من الأحيان يُجَزّىء العبارة إلى كلمات، مما يفقد النصّ روحه.

يذكر عبارة ابن هشام في «الإعراب عن قواعد الإعراب»، ويضع فوقها خطّاً إشارة إلىٰ عبارة المتن، وقد تمضي صفحات في استطراداته وفوائده اللغوية قبل أن يعود إلى المتن.

فالمتن متداخل مع الشّرح بشكل كبير، مما اقتضى تفصيله، وتبيانه، وعمدت كذلك إلى طباعة عبارة ابن هشام بخط أسود تمييزاً له، لتتماشى مع الطريقة المثلى في إخراج النصّ.

ويؤخذ على أسلوبه هذا أنه بدّد المتن بطريقة عشوائية، ومردّ ذلك إلى أنه كان يمليه على تلامذته في أغلب الظنّ، فكان يخاف أن يترك فائدة دون أن يقدّمها إلى طلابه، ولو أنّه قَسَّم النص تقسيماً دقيقاً لكان ذلك أجدى وأنفع.

وشرحه بهذه الطريقة ترك شيئاً من الركّة في النص الممزوج المحقّق واعترى فهم النصّ شيء من الصعوبة، بين عبارتي ابن هشام وشيخ زاده.

وقد تبع في شرحه عبارة ابن هشام بتمامه، فشرحه غير قائم على التخيّر والاصطفاء، فهو يشرح عبارة المصنف من البسملة إلى آخر فقرة من المتن...

وشرح شيخ زاده هذا لم يكن ذا وجهة واحدة، بل أخذ اتجاهات متعدّدة، ففيه التفسير اللغوي القائم على المعجمات، وفيه التفسير القرآني، الذي ينتظمه فهمه لكتاب الله العزيز، والشارح من الذين أسهموا في هذا الميدان، خاصة في حاشيته على «أنوار التنزيل» للبيضاوي، وفي الشرح جانب بلاغي لايستهان به، وذلك من البدهي لشارح خبر أساليب العربية، وله حاشية على «مفتاح العلوم» للسكاكي، وفي الشّرح اهتمام واضح في إبراز الفوائد النحوية واللغوية، تحت عبارة: اعلم، وفي ذلك دلالة واضحة على مكانة الكتاب والكاتب، وعلى كونه كتاباً تعليمياً ذا هدف واضح وجلّي.

وفيه مجال واسع لإيراد الآراء النّحوية، والأقوال المتعارضة بين النُّحاة، خاصة بين مدرستي البصرة والكوفة.

وفيه أيضاً يتحرّك الشارح بحرية في القراءات القرآنية، وله منها موقف - بَسَطْنَا فيه القول في مسألة الاستشهاد -، ومعالجته لهذه القراءات ذات دلالة على طول باعه في هذا الفن، وإن لم يكن ممّن ألّفوا فيه كتباً مخلصةً.

أما الإعراب فله في الشّرح قسط وافر، فالشارح يكاد يُعرب كلمات المتن كاملة، وقد خالفه الصواب مرّات ذكرتها في مكانها، إذ كان يعتمد على فهمه للنصّ المقبوس، وذلك أوقعه في عثرات لكنها لاتقلّل من قيمة المؤلف والشّرح.

وممّا يؤخذ على المؤلف في شرحه ركّة أسلوبه وعجمته، وهو واحد من العلماء الأعاجم الذين أسهموا في إغناء المكتبة العربية، لكنه لايغيب عن أذهاننا أنه لم يكن هناك من فرقٍ بين العربي والأعجمي، خاصة في مجال خدمة كتاب الله تعالى، وفي خدمة العربية التي تُعَدُّ لغته المقدّسة.

لكن ذلك كله لم يمنع من وقوع الشارح - مع جلالة قدره، ومشاركته العلمية - في هنوات لغوية أفصحت عن عجمته، أهمها تلك التي يقع فيها المتأخّرون عامّة، والأعاجم منهم خاصّة من مثل:

إدخال (مِنْ) على (دون) مع أنه أشار إلى خطأ من يُدخلها عليها ففي ص٩٨ يقول: (دون قد تدخل عليه من وهو شاذ كذا ذكر الرضي) وقد كان يُدخل (مِنْ) عليها في كثير من المواضع في رسالته.

ومن الأغلاط إدخال (ال) على (بعض) كما في ص٥٥ ، ١٨٤ ، ٢٠١ ومواضع أخرى كثيرة.

ومن أوهامه ص١٨ يَعُدّ شيخ زاده الفعل (وقع) متعدياً معتمداً «الصِّحَاح»، ولدى العودة إلى «الصِّحَاح»، تبيّن أنّ الشارح وهم في الاقتباس. وهناك ملاحظات عدّة تُسَجَّل على أسلوب شيخ زاده، أهمها غياب تفصيل النص والشّرح، وتداخل المتن بالشّرح بشكل مُخِلٍّ أحياناً.

وثمة ملاحظات أخرى وردت في أماكنها.

أما مايُحمد للشّارح ذِكْرُهُ لمصادره على الغالب، ويتمتع الشيخ بأمانة علمية ندر وجودها عند المتأخرين.

ولابد من الإشارة إلى نجاح الشّارح في التّوفيق بين العلوم المختلفة التي يعرفها ويُلِمُّ بها.

وبالجملة فإن أسلوب شيخ زاده هو أسلوب عصره الذي عاش فيه، ممزوج فيه التعليم والعلم، جامعاً شتات المعلومات ومتفرقاتها مما وصله من السّابقين.

مصـــادر الشـــرح:

مصادر شيخ زاده كثيرة، منها المصادر الرئيسية، ومنها الثانوية وسأقف مع مصادره الرئيسية وحسب، وهذه المصادر تقسم إلى طوائف:

١ - مصادر نحوية عامة مثل: كتاب سيبويه، المُقْتَضَب، المُفَصَّل.

٢ - مصادر من باب الأدوات مثل: الأُزْهِيَة، الجَنَى، المُغْني.

٣ - مصادر معجمية مثل: الصِّحَاح.

٤ - مصادر تفسير القرآن الكريم وإعرابه مثل: الكَشَّاف.

١ - مصادر نحوية عامة

اعتمد شيخ زاده مجموعة كبيرة من الكتب النحوية، على رأسها المصنفات التالية:

١ - «تَوْضِيحُ المَقَاصِدِ والمَسَالِك»[(١)] بشرح أَلْفِيَّة ابن مالك للمُرَادي المعروف بـ ابن أمّ قاسم. وهذا أهمّ مصدر من مصادره، إذ بدأ نقله الأوّل عنه بقوله: كذا في «شَرْحِ الأَلْفِيّة للمُرادي المشهور بابن أمّ قَاسِم، وبعد ذلك اكتفى الشارح بالنقل بقوله: كذا في شرح الألفية، فكان الإطلاق يعنيها.

ويبدو أن الشّارح معجب بالمرادي أيّما إعجاب، فلم يعارضه في نقل من النقول، وكثيراً ما نقل عنه في ورقات الرسالة المائة، ولمّا كنت أعود إلى شرح الألفية أجد النقل فيه، بل وجدت كثيراً من النقول التي لم يُشِر الشارح إلى مصدره في .. توضيح المقاصد».

ولابد من الإشارة إلى العنت والصعوبة اللتين وجدتهما في أثناء العودة إلى هذاالكتاب، وذلكَ لأسباب كثيرة، مع أن محققه الفاضل نال به درجة الدكتوراة بمرتبة الشرف الأولى:

١ - الكتاب بأجزائه الستة المجموعة في مجلدات ثلاث، مطبوع طباعة حجرية رديئة، أكلت المطبعة كثيراً من حروفه.

٢ - الكتاب يخلو من الفهارس الفنية التي تعدّ من أهم مُسَوِّغات نشر الكتاب؛ أيّ كتاب، فمابالنا بكتاب فيه آلاف من المسائل النّحوية؟! فلم يصنع الدكتور المحقّق أيّ فهرس من الفهارس، فلاموادّ لغوية ولآيات ، ولأحاديث، وحتّى المراجع فهرستها بدائية غير مقبولة، أما إذا أتينا إلى فهرس المواد، أدركنا العجز الذي تعانيه، بل إنّ جزءاً من الأجزاء الستة لم يصنع له فهرس مواد،

(١)مطبوع بتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان.

وأنت أيها الباحث ماعليك إلا أن تستظهر الكتاب قبل العودة للإفادة، وإلا فابحث عن بغيتك في كومة القشّ الكبيرة، وهذا ماكان مني إلى أن وصلت إلى شيء من بغيتي.

٣ - لم يخرج المحقق إلا عدداً قليلاً من المسائل النحوية، وكان يكتفي بشرح الأبيات وإعرابها، وكأنه يصنع حاشية على شرح المرادي للألفية.

وكم من الوقت والجهد يضيع في مثل هذا الكتاب المهم في المكتبة العربية. ولابد من شحذ الهمّة لإخراجه من جديد بالشكل الذي يليق بالمرادي وكتابه.

٢ - «شَرْحُ الرَّضِيِّ على الكَافِيَةِ»[1] وقد أكثر الشّارح النقل عنه، وعدت إليه، وخرّجت مسائله، وفي عدد من النقول كنت أجد نقل الشارح أكبر ممّا في شرح الكافية، ممّا دفعني إلى الاعتقاد بأنّ النسخة التي عاد إليها شيخ زاده، غير تلك التي طبعت عنها المطبوعة المتداولة.

٣ - «التَّسْهِيل»[2] أخذ عنه الشارح بقوله: قال صاحب التسهيل، وأحياناً قال ابن مالك في التسهيل، ومرّات: كذا في التسهيل، وقد عدت إلى الكتاب، وخرّجت نقوله عدا بعض النقول المحدودة التي لم أعثر عليها في التسهيل أشرت إليها في حواشي الكتاب.

٤ - «الإِيْضَاحُ في شَرْحِ المُفَصَّلْ»[3] لابن الحاجِبِ، وهو من أهم شروح المُفَصَّل، وقد أخذ عنه شيخ زاده في غير ما موضع، فخرّجت مسائله، لكنّ مسألة لم أجدها فيه، مع أنّ الشارح أشار إلى أنها موجودة في باب المنادى، وأعدت ذلك إمّا لوهم الشارح وهذا احتمال ضعيف، لأن نقله يدلّ على أنّ الكتاب بين يديه، وإمّا لنقص في النصّ المحقق، وقد أكدّ ذلك من اطّلع على مخطوطات الكتاب، وقام بالمقابلة بين النصّ المحقق، والنصّ المخطوط.

٥ - «ارتِشَافُ الضَّرَبِ من لِسَانِ العَرَب»[4] لأبي حيّان الأندلسي وقد نقل عنه مرّات عدّة، وبكثير من الإجلال، وهذا الكتاب على أهمية خاصة، لأنه يحوي آراء أبي حيّان الأندلسي أوّلاً، بعد أن كان من الصعوبة مراجعتها، ولأنّ المرادي أخذ في مؤلفاته عن أبي حيان، ومن غير إشارة في كتابيه «الجَنَى الدَّاني» و «تَوْضِيْحُ المَقَاصِدِ» وبالموازنة وجدت عدداً من النقول في «تَوْضيح المَقَاصِد وهي من «الارْتِشَاف».

والعودة إلى هذا الكتاب فيها صعوبة أيضاً، لكنها أقلّ ممّا في كتاب المرادي، ففيه كثير من التصحيف والتحريف، والفهارس التي صنعها لاتتناسب مع قيمة الكتاب ومؤلفه.

---

(١) مطبوع طبعة غير محققة، لكنها تتحلّى بكثير من الدّقة، وأطلعني د. عصام نور الدّين على نسخة أخرى مصححة في ليبيا.

(٢) طبع محققاً تحقيقاً علمياً بتحقيق محمد كامل بركات.

(٣) طبع في بغداد في مجلدين بتحقيق د. موسى بناي العليلي. ويقوم بتحقيقه في دمشق د. إبراهيم عبد الله.

(٤) طبع في القاهرة بتحقيق د. مصطفى النّمّاس، في أربع مجلدات.

٦ - «المُفَصَّل في عِلْمِ العَرَبِيَّةِ»[١] أخذ عنه الشارح، وكان موافقاً له في آرائه عامّة، حتّى في تلك التي فيها خلاف لعلماء العربية أوجد له العذر والمخرج.

٧ - «الأَمَالِي النَّحْوِيَّةِ»[٢] لابن الحَاجِبِ، أخذ عنه شيخ زاده عدداً قليلاً من النقول، وقد وجدت صعوبة في الوصول إليه لعجز الفهارس، وقد امتلأ هذا العمل بالتصحيف والتحريف فهو غير مخدوم بشكل كافٍ لائقٍ به.

٢ - مصادر مـن بـاب الأدوات:

١ - «الأُزْهِيَّةُ في عِلْمِ الحُرُوفِ»[٣] نقل عن الشارح نقولاً محدودة، عدت إليها فخرّجتها من الكتاب، وكانت نقوله عنه دقيقة.

٢ - «مُغْنِي اللَّبيب عَن كُتُبِ الأَعَارِيب»[٤] لابن هشام النحوي، ولاأبالغ إن قلت إنّ «المغني» كان عمدته في شرحه، وكثيراً ماتداخل كلام ابن هشام في المتن و«المغني»، وكلام الشارح و «المغني»، ولابدّ أن «المغني» كان بين يديه يستقي من تفسيراته، ويستعين بشروحه ويستقي من شواهده القرآنية، والشعرية، والنثرية.

إذ ندر أن أجد شاهداً في الشّرح، وهو غير موجود في المغني. ولن أتحدث عن «المغني»، فله مكان آخر. إضافة إلى شروح الرسالة قبله خاصة «شرح الكافيجي» القيّم، إذ لاأشكُّ أنه كان تحت يده، ونهل منه كثيراً لكنّني لم أشر إلى هذه الظاهرة أينما وردت، وكذلك كان مع «المغني» وهو من مصادر الباب.

٣ - مصادر معجميـة:

١ - «الصِّحَاح»[٥] إنّ معجم «الصِّحَاح» للجَوْهَري هو مصدر شيخ زاده اللغوي الأوّل، رافقه من بداية الشرح إلى آخره، يستعين به في فهم بعض المفردات، وفي تفسير التعابير، وربّما في الاستدلال على قضايا إعرابية كما في «وقع» وكان يقول كذا في الصحاح، أو قال الجوهري..

وثّقت نقوله منه جميعها، فكانت سليمة، وفي بعض الأحيان فيها شيء من التصرّف ليتناسب مع الهدف من النقل، لكنه كان أميناً على نقوله منه، ولاريب في أنّه كان بين يديه في أثناء تأليف الكتاب، وكان كلام الجوهري عنده موثوقاً غير قابل للردّ.

(١) طبع بمراجعة النّعْسَاني الحلبي وتذييله، وطبع مرّة أخرى محققة؟! لكن شتّان بين النشرتين.

(٢) طبع في عالم الكتب - بيروت بتحقيق هادي حسن حمودي

(٣) طبع في دمشق بعناية الأستاذ عبد المعين الملوحي في مجمع اللغة العربية.

(٤) طبع أكثر من طبعة في القاهرة ودمشق.

(٥) طبع بعناية أحمد عبد الغفور عطار، وهي طبعة رائقة.

٢ - «القَامُوس المُحِيط»[١] للفَيْرُوز آبادي، وقد نقل عنه نقولاً عديدة، عُدت إليه فصوّبت مااعترى النقل من غلط أو وهم.

٤ - مصادر تفسير القرآن الكريم وإعرابه:

١ - «الكشّاف»[٢] للعلاّمة الزَّمَخْشري، وقد أخذ عنه كثيراً في شرحه وفي حاشيته على تفسير «أنوار التنزيل» للبَيْضاوِيّ، وكان يذكره مرّات باسمه «الكشّاف»، وأخرى قال العلاّمة الزَّمَخْشَرِيّ في تفسير سورة..

وكان «الكشاف» من مصادره التي يثق بها ثقة تامّة، كيف لا وقد عاش معه مرتين في تأليفه؟!.

ولمّا عدت إلى «الكشّاف» وجدت أنّ شيخ زاده نقل عنه بأمانة ودقّة، في أمور كثيرة، ومواضع عديدة، حتى غدا الكشاف مرجعه الأوّل، وإن لم يكن الوحيد.

والظاهر أن «الكشّاف» كان تحت يده في أثناء تأليف الكتاب، ولم يكن ينقل عنه من ذاكرته، كما في بعض النقول الأخرى.

٢ - «أنْوَار التَّنزِيل»[٣] للقاضي البَيْضَاوِيّ، هذا الكتاب عمدة عند الشارح شيخ زاده، فهو يعود إليه في شرحه كثيراً، حيناً باسم «أنْوَار التَّنزِيل» وحيناً قال البَيْضَاوِيّ، وحيناً قال القاضي، يحتكم إليه في كثير من المسائل التي تتطلب تأويلاً وتفسيراً، يأخذ بكل مايقوله البَيْضَاوِيّ.

ولمّا عدت إلى «أنْوَار التَّنزِيل» على هامش حاشيته عليه وجدت تطابقاً بين تعاليقه على «أنوار التنزيل»، وحاشيته، ولاشك في أن شيخ زاده كان مستحضراً هذا الكتاب عند شرحه لـ كتاب «الإعْراب عَن قَوَاعد الإعْراب». خاصة عند الحديث عن الآيات القرآنية، والقراءات المتعلقة بها.

وفي الموازنة تطابق بين الكتابين، من حيث العنايةُ بالقراءات ووجوهها، وأصحابها.

٣ - «التِّبْيَان»[٤] لأبي البَقَاء العَكْبَرِي، وهذا الكتاب عمدته في إعراب الآيات القرآنية، والخلاف في إعرابها، وكان يكتفي بنثر آراء أبي البقاء في صفحات كتابه، ولمّا عدت إليه وجدت الآراء مثبتة في مُعْرَبه.

ولابدّ من القول بأن هذا الكتاب بحاجة إلى خدمة يستحقها، وفهرسة تليق به، وهو من أهم كتب هذا الفن وأكثرها تداولاً.

---

(١) طبع مرّات آخرها محقّقة فاخرة في مجلد واحد في مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) طبع طبعة جيّدة منقّحة، منشورة مصوّرة في عالم المعرفة - بيروت.

(٣) طبع أنوار التنزيل طبعة مستقلة، لكن التي رجعت إليها مجموعة مع حاشية شيخ زاده عليها، مطبوعة في تركيا.

(٤) طبع الكتاب مرّات، وتحت عناوين مختلفة، فقد طبع مرّة بعنوان «إملاء مامَنّ به الرحمن» وأخرى «التبيان» وهي التي عدت إليها بتحقيق محمد علي البجّاوي.

قيمة الكتاب ومكانته:

إنّ الأمانة العلمية تقتضي من الناقد أن يكون عَدْلاً، إن كان في موقف الحكم، ولمّا وقفت مثل هذا الموقف، وجدت من الخير أن أعطي هذا الكتاب حقّه، ماله، وماعليه، وقد كان ذلك واضحاً في أثناء الدراسة التفصيلية لهذا الكتاب وصاحبه، لكنني أوجز ذلك في هذا المقام.

فالمتن «الإعراب عن قواعد الإعراب» من الكتب الجيّدة النافعة الموجزة، ولايقربها إلاّ من مَلَكَ الجرأة والعلم بآن، ولمّا تقدّم منها شيخ زاده، فذلك يعني أنه ملك من هاتين الخصلتين، ومع أنّ شيخ زاده ليس من العرب، بل ليس من أهل العربية، غير أنّه شرحه وباقتدار، لأكثر من سبب:

- فالمتن من الكتب التي تكاد تكون مخلصة لإعراب القرآن الكريم ودراسته،وهذا دافع مهم حدا بشيخ زاده إلى شرحه، وهو الذي ملك عليه القرآن الكريم ودراسته حياته وحواسه، كما نرى من سيرته العلمية، وحبه للكتاب الخالد، وافتخاره بانتمائه إليه دفعاه إلى الإسهام في خدمته.

- إنّ شرحه هذا للبرهان على اقتداره، وإن لم يكن من أهل العربية، ولذلك رأيناه يدخل بين النُحاة، يحاكم ويماحك، ويصل إلى نتيجة، غالباً ماتكون محسومة من قبلُ.

- مكانة ابن هشام النحوي بين علماء العربية، حثّه على شرح هذا الكتاب، إسهاماً منه في تراث هذا العالم، الذي ترك صداه عند كل من نطق بالضاد بعده.

- مشاركته العلمية التي يسعى إلى تحقيقها، وهو الذي عمل في الفقه والتفسير والبلاغة، فكان هذا الشرح عملاً في النّحو العربي ليكمل به مشاركته.

- تصديه للتدريس، فشيخ زاده أجمعت كتب التراجم أنّه تصدّى للإقراء والتدريس، وربما يكون قد وجد رغبة من طلابه ومرتادي مجلسه العلمي، في أن يشرح لهم كتاباً يقرّب إلى أفهامهم آيات القرآن الكريم، فكان هذا المتن، الذي اجتمعت فيه مرجّحات الشّرح.

وبعد هذه الوقفة التي ضمّنتها لأسباب شرحه لهذا المتن، سأحاول تبيان قيمة الكتاب الشّرح، مع أنّ هذا الأمر عسير.

جمع شيخ زاده في شرحه كتب السابقين الذين وصلته كتبهم اتكأ على بعضها، واستعان ببعضها ناقداً ومحلّلاً ماأمكنه ذلك لكنه بقي أسير تلك المصنفات، خاصة «تَوْضِيحُ المَقَاصِدِ والمَسَالِك» للمُرَادِي، و«أَنْوارُ التَّنْزِيل» للبَيْضَاوي، وهذا أمر جدُّ عادي، فهو غير مجتهد، ولم يصل مرتبة الإمامة في النّحو، وإن كان من الأئمة الفقهاء.

لكن جمعه لتلك الآراء، واستخلاصه للأحكام المناسبة، وفهمه لما في بطون كتب النّحو، دلّت على قدرته في التنسيق والتبويب والتصنيف.

وفي بعض الأحيان كان يعالج آراء النُحاة، يردُّ بعضها، ويقبل بعضها وعدم كونه من أهل العربية الأئمة لم يمنعه من إبداء الرأي وبشجاعة، وفي عباراته التي استخدمها نلمس ذلك من مثل: لمن له أدنى مُسْكة من الإعراب. وغيرها من العبارات التي تدلّ على اعتزازه بمعرفته النّحوية.

واستطاع أن يكوّن لنفسه شخصية نحوية، وأن يكون من أتباع مذهب نحوي، وقد خالفه أحياناً، وقد عالجت هذا الأمر في مذهبه النحوي.

اتّسم هذا الشرح كغيره من كتب المرحلة، بالجمع والتبويب، وكذلك بالتصنيف والتوفيق بين الآراء، لكن مايُحمد للشّرح أنّه كان لشارحه شخصية علمية ظاهره، إذ لم يكتفِ بشرح المتن، وإنّما قدّم معرفة نحوية ومنطقية وبلاغية، وهو الطُّلعَة الذي خبر هذه العلوم مجتمعة.

أما عن مكانة هذا الشّرح فهو يقف بين أهم شروح متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» مع شرح الكافِيجي والزَّيْلي والأَزْهَري ولّما كان شرح خالد الأزهري من الشروح التعليمية المختصرة فقد أخذ شرح شيخ زاده مكانةً متقدّمة، ولعلّ المادّة العلمية التي أظهرتها بعد تقويم عبارة الناسخ، وحررتها ماأمكنني ذلك، تبين قيمة الشّرح وغناه، وهو كما رأيت صعب العبارة، كثير المصادر، متعدّد المناهل، ولست أدري السبب الذي جعل الباحثين يحجمون عن إخراجه،والعمل فيه، اللهم إلا إذا اعتراهم مااعتراني من خوف نسبة الكتاب، وعدم ذكر فهارس الكتب له بين مؤلفات شيخ زاده، أو لعله عدم توفّر نسخ من هذا الشّرح فقد حاولت جهدي أن أحصل على نسخة ثالثة فلم أقدر، وقد تكرّم الأستاذ الفاضل محمود الأرنؤوط بالبحث عن نسخة في تركيا موطن شيخ زاده، فلم يحظَ بطائل.

لكن اطمئناني إلى المادة العلمية الغنية في هذا الشرح جعلني أتابع العمل فيه، لأدفعه إلى المكتبة العربية محققاً تحقيقاً يليق به، وهو من الكتب الجيّدة في بابه، وإن كان متأخراً من حيث الزمن.

التحقيــق:

- نسبــة الكتــاب.
- اســم الكتــاب.
- منهــج التحقيــق.
- النســخ المخطــوطــة.
- صــور مــن المخطــوطــات المعتمــدة.

نسـبـة الكتـــاب:

لم تذكر كتب الفهارس لـ شيخ زاده كتاباً بعنوان «شرح قواعد الإعراب»، وقد بحثت طويلاً عن هذا الكتاب، أو إشارة إلى تأليف شيخ زاده في هذا الفن، فلم أحظ بطائل، وكانت عبارة كتاب شيخ زاده المثبتة في النسخة (ش) هي الإشارة الوحيدة، أما (ك) فعنوانها:(كاشف القناع) وقد ساورني شكٌّ غير قليل عندما علمت أنّ لـ محمد بن عبد الكريم كتاباً بعنوان (كاشف القناع عن قواعد الإعراب)، ومع البحث وجدت أن الكتاب الموسوم هو غير الكتاب الذي بين يدي، فكتاب عبد الكريم ابتدأ بقوله:

«الحمد لله الذي جعل النحْو أهم الوسائل..»

وهذا مخالف تماماً لما في كتاب (شيخ زاده)، فعدت إلى البحث في كتابي، بعد أن كدت أبتعد عنه، ولعلّ مافيه من غنىً علمي، ومادة نحوية من أهم الأسباب التي أعادتني، وعدم ذكر الفهارس لهذا الكتاب لايعني نفيه عن المؤلف.

إضافة إلى ذلك فإن عدداً غير قليل من كتب التراث لم تُذكر لمؤلفيها، بل إن عدداً غير قليل متنازع النسبة، ومن تلك الأمثلة:

كتاب «العين» عَيْنُ كُتُبِ العربيةِ، وهذا التنازع لم يمنع من نشره، ومن الإفادة منه، وبناءِ الدراسات الصوتية اللسانية عليه. وكذلك كتاب «الجمل في النحو» المنسوب إلى الخليل بن أحمد، وقد نشره الدكتور فخر الدين قباوة بهذه النسبة، ونشره فيما بَعْدُ الدكتور فائز فارس بعنوان «المُحَلَّى - وجوهُ النَّصْبِ» ونسبه إلى ابن شُقَير البغدادي وكتاب «شرح قواعد الإعراب» لايحمل مثل هذا الإشكال، إذ لم ينسب لغير شيخ زاده، لذلك لجأت إلى (تعزيز نسبته) إذ لأشكَّ بنسبته إليه، فكانت الخطوات التي حصلت بنتيجتها على:

١ - ذكر محقّق كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» شرحاً لشيخ زاده[(١)] على كتاب ابن هشام، لكنّه لم يذكر مصدر معلومته، وهل اطّلع على هذا الشرح بنفسه أم لا.

لكنّ هذه الإشارة أثلجت صدري، ودفعتني إلى البحث في تعزيز النسبة، فلجأت إلى النقد الداخلي لهذا النصّ، من خلال مؤلفات الشارح.

٢ - لشيخ زاده اهتمام بالعربية ممّا يعزّز امكانية تأليفه في النّحو ومن تلك الكتب حاشيته على «أنْوَار التّنزِيل» و«شرح مفتاح العلوم» للسَّكَّاكِيِّ، و«شرح قصيدة البُردة».

---

(١) «الإعراب عن قواعد الإعراب»: ٤٢ .

٣ ـ في «شرح قواعد الإعراب» نقول كثيرة عن «أنوار التنزيل» وهذا يعني أن مؤلفه كان على علم بـ «أنوار التنزيل»، بل كان مستحضراً للكتاب مستظهراً له، خاصة وأنه كان كثيراً مايكتفي بقوله «القاضي» عندما يريد البيضاوي، وعند المراجعة تبيّن أنّ النقل منه.

٤ ـ في الكتاب إشارة وحيدة إلى أن المؤلف شرح «مِفْتاح العُلُومِ» وشيخ زاده واحد من شارحيه، وقد نقل عنه.

٥ ـ ومن المرّجحات العقلية:

ـ الشارح ينهج نهج الفقهاء في تتبع الجزئيات الصغيرة، وكان هذا ديدنه خلال الشرح، وشيخ زاده فقيه حنفي.

ـ الشارح ينحو نحو المفسِّرين ودارسي القرآن، وشيخ زاده من المفسرين وحاشيته على البيضاوي يعدّها القدماء من أهم كتبه، بل من أفضل حواشي أنوار التنزيل.

٦ ـ ومن المرجحات النقلية:

قمت بإجراء موازنة دقيقة بين مافي «شرح قواعد الإعراب» ومافي حاشية شيخ زاده على «أنوار التنزيل»، خاصّة عند النقول.

ـ ففي حديثه عن اشتقاق لفظ الجلالة (الله)، وجدت الكلام واحداً في كلا الكتابين، خاصة عند الكلام عن أصل الاشتقاق من السريانية، وفي ذلك دليل نصّي على أن الكاتب واحد.

ـ الاهتمام في كتابيه بالقراءات متساوق، بل يكاد يكون تعليقه على هذه الآيات واحداً.

ـ عالج الشّارح مادة (دون) ١/١٩٥ من حاشيته، وفي شرحه، وكانت المعالجة واحدة في كلا الكتابين، مع أنّ ماجاء في «شرح قواعد الإعراب» حول هذه المادة غير لازم.

ـ الكشّاف مصدره التفسيري الأوّل في حاشيته، وهو مصدره الأول في «شرح قواعد الإعراب».

ـ عنايته واحدة بالمادة اللغوية المعجمية في كلا الكتابين.

ـ أسلوبه، وعجمته، وركّتُهُ واحدة في كلا الكتابين:

ففي حاشيته على البيضاوي يقول: سورة المريم.

وفي شرحه لقواعد الإعراب يقول: شارح المسلم.

منذ البداية لم يكن لديّ شك في نسبة الكتاب، لأنّ عدم ذكره بين مؤلفاته لايعني أنه ليس له، لكن الأمانة العلمية اقتضت دراسة أسلوب شيخ زاده في مؤلفيه للخروج بهذه النتيجة

التي تدعم نسبة الكتاب إلى صاحبه، ليعود من جديد إلى رفوف المكتبة العربية، في هذا الفنّ المهم الذي كاد ينقرض لبعدِ المسافة بين المتعلّم للنحو، وكتب الأصول التي تبحث في باب من أهم أبواب النحو، وأكثرها تاثيراً في فهم كتاب الله المُعْجِز.

اســـم الكتـــاب:

ذكرت أنّ النسخة (ش) تحمل عنوان:

«شَرْحُ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ»

أما النسخة (ك) تحمل عنوان:

«كاشِفُ القِنَاعِ»(١)

ولّما كان الاسم في (ك) يحمله شرْحٌ آخر لهذا الكتاب، لمؤلف آخر وكذلك فإن النسخة (ك) انتهت بتسمية الكتاب «شرح قواعد الإعراب» فقد اخترت عنوان (ش) لما فيه من شمول واستيعاب، إذ يمكن أن تحمل كل كتب الشروح هذا الاسم، لكن لايمكن أن تحمل عنواناً خاصاً مثل «كَاشِفُ القِنَاعِ»..

منـــهج التّحقيـــق:

إنّ الغاية الأولى من تحقيق النصّ، إخراجُه أقرب مايكون إلى السلامة، ولّما كان النصّ الذي بين يدي تعوزه الدقة في أحايين كثيرة، لأسباب مفصّلة في مواضعها، فقد اتبعت الخطوات التالية في إخراج النصّ:

١ - تفصيل النصّ بما يتناسب مع إخراج الكتب، للإسهام في إيصال النصّ إلى قارئه.

٢ - ضبط الآيات القرآنية ضبطاً تامّاً، وهي أساس الشواهد في هذا الكتاب وأشباهه.

٣ - ربط النقول بمصادرها.

٤ - أثبتّ أرقام المخطوط على جانب الصفحة، ورمزت للوجه الأوّل من الورقة بـ (أ) والثاني منها بـ (ب).

وللتخلّص من وعورة النصّ كان لابد من:

---

(١) ذكرت أن النسخة حملت هذا العنوان، وهو وهم من ناسخ النسخة أو مالكها. وهذا الاسم، هو اسم لشرح آخر (محمد بن عبد الكريم) سبقت الإشارة إليه.

آ - العودة إلى مصادر (شيخ زاده) التي أخذ عنها، وهي كثيرة ومتنوّعة، وتقويم العبارة استئناساً بتلك الكتب التي بين أيدينا، وكثيراً ماكنتُ أجد خلافاً في النقل - مع أن النقلَ مُذيّلٌ بكلمة انتهى.

إن كانت العبارة سليمة، كنت أتركها غالباً وأشير إلى ذلك في الحاشية، لأنّ احتمالاً قائماً، وهو أن يكون قد عاد إلى نسخة أخرى غير التي طبع عنها هذا الكتاب أو ذاك، وأهم مثال، أنّ الكتاب المشروح «الإعراب عن قواعد الإعراب» نُسَخُه كثيرة وفيها خلافات كثيرة.

٢ - العودة إلى الكتب التي تقترب منه في الموضوع مثل (هَمْع الهَوَامِع) وغيره، وفي مرّات. عدّة كنتُ أجد العبارة ذاتها، أو عبارة قريبة منها.

٣ - إن كان النصّ من صَوْغِ الشارح، كنتُ أجتهد في تصويبه إن لم يكن سليماً، وأشير إلى هذا التصويب في الحاشية إن اقتضى السياق ذلك.

لكنّ هذا كلّه لم يخرجني عن الأمانة العلمية في نقل النصّ على صورته التي وضعها الشّارح، فأنا لاأؤمن بالتزيّد والتمحّل على النصّ، لذلك حافظت على الصورة نفسها التي وضعه عليها الشّارح، فهو يحمل اسمه وأسلوبه قبل أن أقربَه.

وفي مسائل الكتاب وشواهده فقد عمدت إلى:

١ - تتبّع المسائل التي أوردها - ابن هشام - صاحب المتن، أو - شيخ زاده - صاحب الشّرح، تتبعاً دقيقاً في المظانّ التي تعالج هذه القضايا، وعدت إلى المصادر التي أخذ عنها الشّارح - وبسطت القول في هذه المصادر - فأثبتّ ماأمكنني ذلك، اللهم إلا بعض النقول - وهي قليلة - التي لم أعثر عليها، أو تلك التي عن كتب مفقودة، أو أخرى لمّا تزل مفقودة.

بذلت الجهد في التقصّي والبحث والتخريج، وتطلّب ذلك جهداً مضاعفاً ألزمت نفسي به، خاصة أن أكثر الكتب طبعاتها سقيمة - مع أن بعضها محقّق -؟ مما دفعني إلى استعراضها برمّتها أحياناً من أجل عبارة أو نقل.

وكنت أذكر ما إذا كان النّقل بالحرف، أم أنّه تصرّف فيه، أو أنّه أخَلَّ في بعض المواضع، لأنه قد يكون روى من حافظته.

٢ - التزمت في تخريج القضايا النحوية، بتتبّع الكتب التي تنضوي تحت هذا الفن (إعراب الأدوات، والجمل، وأشباه الجمل).

مثل: «رَصْفُ المَباني» للمَالَقِي

«الأُزْهِيَةُ في عِلْمِ الحُرُوفِ» للهَرَوِيّ

«الجَنَى الدَّانِي» للمُرَادِيّ

«مُغْنِي اللَّبِيب» لابنِ هِشَام

وجعلتُ جلَّ اهتمامي في معارضة النقول مع «الجَنَى الدَّاني» و«المُغْنِي» خاصة وأنّ المغني هو الحلقة الأشمل لابن هشام في هذا الفن.

ولم أتتبع عبارته، لأن عبارة ابن هشام في كتابيه واحدة، فوجدت تتبعها من لزوم مالايلزم.

٣ - أمّا الأعلام، فلم آلُ جهداً في البحث عنهم، والتّرجمة لهم، لكن بطريقة تتناسب مع كل علم من الأعلام، فالعلم المشهور كـ (سيبويه) ليس بحاجة إلى الإطناب في ترجمته، فاقتصرت على اسمه، وتاريخ وفاته، ومظانّ ترجمته.

أما الأعلام الأقلّ شهرة، فقد كنت أذكر شيئاً من مؤلفاتهم، وأحوالهم، مع وفياتهم، ومظان ترجمة كلّ واحد منهم، وكان هذا ديدني في الترجمة من بداية الشرح إلى منتهاه، إذ لاداعي للإطناب في تراجم الرجال، في كتاب مُخْلَصٍ للنحو، فالمسائل النحوية أحوج للدراسة والتخريج، وكذا كان.

٤ - أمّا شواهد الشرح فقد كانت:

أ - الآيات القرآنية، وهي أكثر مافي الكتاب، والكتاب من كتب أعاريب القرآن، كما «المُغْنِي».

فقد ذكرت كلّ آية، ورقمها، وسورتها، وشكلتها شكلاً كاملاً في المتن والفهارس.

٢َ - القراءات القرآنيّة، ونسبتها مقبولة في الكتاب، وربما كان مردّ ذلك إلى اهتمام المرادي في كتابه «تَوْضِيحُ المَقَاصِدِ والمَسَالِكِ» بالقراءات القرآنية، والمرادي مصدره النحوي الأول، الذي تأثّر كذلك بأبي حيّان وعنايته بالقراءات في «الارتِشَاف» و«البَحْر المُحِيط».

وقد أحلت القراءات القرآنية إلى مصادرها، وقرّائها، وأشرت إلى كونها سبعية، أو من العشر، أو من الشّاذة، وأكثر أخذه كان من الشّاذة، دون إشارة إلى شذوذها، وهذا مدروس في مذهبه، وموقفه من الاستشهاد.

كانت كتب القراءات برمّتها عمدتي، قديمها وحديثها، إضافة إلى كتب التفسير التي تعنى بمثل هذا الفن كـ «البَحْر المُحِيط» و«تَفْسِير القُرْطُبِيّ».

٣َ - الحديث الشريف: إن استشهاده بالحديث في الشّرح قليل، مشى في ذلك على سنن النُّحاة، وجلّ الأحاديث التي جاء بها كانت لمجرد الاستئناس.

وقد خرّجت الأحاديث من مظانّها في الكتب الحديثية.

٤ - المأثور والأمثال: قليلة أيضاً، منها قولان لسيدنا عمر بن الخطاب، وآخران لسيدنا علي ابن أبي طالب، وبعض الأمثال، وقد خرّجت ذلك تخريجاً وافياً من الكتب المختصة.

٥ - الشّعر، يأتي في الدرجة الثانية بعد القرآن في الاستشهاد وقد خرّجت الشّعر من:

أ - دواوين الشّعر إن وُجِدت، وعُرِف قائل الشِّعر.

ب - كتب اللغة، والشواهد الشعرية من شواهد النحو.

وكنت أحاول تعزيز نسبة البيت لهذا الشاعر أو ذاك، إن وجدت إلى ذلك سبيلاً، في حال كونه متنازع النسبة.

٦ - اللّغة لم يُحوجني النصُّ إلى شرح كلمات أو غريب إلا ماندر، لأنّه في الأصل شرح، وكثيراً مارجع الشّارح إلى المعجمات ليشرح مااستغلق من نصّ ابن هشام، لكن ذلك لم يمنعني من تتبع شروحه ونقوله للتأكدّ من صحتها، أو حُسْنِ الاستشهاد بها...

النســخ المخطوطــة:

اعتمدت في تحقيق الكتاب نسختين خطيتين من شرح شيخ زاده لـ كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام، ونسخة مخطوطة من كتاب ابن هشام نفسه، لما وجدت من خلاف بينها وبين المطبوعة من هذا الكتاب. وقد أُشرت إلى الفروق بين نسختي الشرح، ومخطوط الكتاب المشروح، وكذا بين الكتاب المشروح المطبوع، والمخطوط الذي بين يدي.

توصيف النُسخ:

١ - النسخة الأولى، ورمزت لها بـ (ش)، فاسمها: «شرح قواعد الإعراب» محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم - ١٧٣٤ - خطّها عادي مقروء، يخلو من الفن في الرسم، عدد أوراقها - ٩٨ - ورقة، في الورقة صفحتان: أ و ب، وفي كل صفحة - ١٩ - سطراً، مقياسها ١٥/٢١ سم بداية المخطوط:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب شيخ زاده: شرح قواعد الإعراب.

واعلم أن الشيخ لم يصدّر رسالته بالحمد كما فعل غيره إما اكتفاءً..

نهاية المخطوط:

وينبغي أن يجتنب المعرب بقول المتقدّمين

تمّت تمّت تمّت

عليها شروحات وتعليقات، أهمها مانُسِخَ من كتاب «حل المعاقد»، وتعليقات أخرى نُقلت عن - حاجي بابا -

وهناك تعليقات أعجمية غير مقروءة، وكذلك تمليكات أعجمية، في أوّل المخطوط ونهايته.

تاريخ النسخ: ١١٦٣هـ، غير معروف ناسخه ومكان نسخه.

٢ - النسخة الثانية، ورمزت لها بـ (ك) فاسمها المثبت عليها «كاشف القناع» محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم - ٧٩٩٤ - خطّها تعليق (فارسي) جيّد، عدد أوراقها - ٧٠ - ورقة، في الورقة صفحتان: أ و ب، وفي كل صفحة - ٢٢ - سطراً، مقياسها ٢١ / ١٥ سم.

بداية المخطوط:

اعلم أنّ الشيخ رضي الله عنه لم يصدّر رسالته بالحمد، كما فعل غيره إمّا اكتفاءً..

نهاية المخطوط:

وينبغي أن يجتنب المُعْرِب بقوله المتقدّمين.

تمّ كتاب «شرح قواعد الإعراب»، والحمد على من هو مُسَبِّب الأسباب والصلاة على من له النّعم والشراب، وعلى الذين هم أولي العلوم والألباب.

ربّ اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب، في وقت العصر في يوم الاثنين من شهر ذي القعدة، سنة ستة وعشرين وألف.

عليها شروح وتعليقات كثيرة، ومن كتب متعددة، وعليه تعليمات أعجمية غير مقروءة، وتمليكات أعجمية في أوله، وتدبيج أعجمي في نهايته.

تاريخ النسخ: ١٠٢٦هـ، في مدينة مرعش، بقلم عبد الكافي بن عبد السلام المرعشي.

لكن هذه النسخة لم يُذكر فيها اسم الشارح: شيخ زاده، وقد اشتركت في خاتم اسمها على الصفحة الأولى، مع كتاب لشارح آخر، مع أن نهايتها أُثبتت اسم «شرح قواعد الإعراب»، وبحث هذا الموضوع في نسبة الكتاب.

٣ - نسخة «الإعراب عن قواعد الإعراب» المغربية، لابن هشام محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، تحت الرقم - ٦٨٩٧ - عام وضمن مجموع، من الورقة - ٨٤ - إلى الورقة -٩٦- خطّها عاديّ مقروء، تامّة.

بداية المخطوط:

قال الشيخ الإمام العالم العلاّمة جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، نفع الله المسلمين ببركته، أمّا بعد حمد الله حق حمده والصلاة والسلام على سيدنا وعبده محمد وآله من بعده..

نهاية المخطوط:

وكان الفراغ منه ضحوة نهار السبت، ثالث يوم خلا من شهر شوّال المحرّم الحرام من شهور سنة - ٩٩٣ - م.

ولم يُذكر اسم الناسخ، ولامكان النسخ.

وقد اعتمدتها أصلاً لأسباب منها:

- بداية الرسالة بالحمد، مع أن شرّاح الرسالة نصّوا على أنه لم يبدأ بالحمد، وهذا يعني أنّ هذه النسخة، أو التي نقلت عنها هذه النسخة لم تكن بين أيديهم، أو أنّ الحَمْدَلَةَ من زيادة الناسخ.

- في الرسالة زيادات غير موجودة في الأصل الذي اعتمده الشارح في شرحه، وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه.

- في الرسالة زيادات غير موجودة في مطبوعة «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وقد أشرت إلى ذلك أيضاً.

النسختان اللتان بين يدي تامّتان تقريباً، خلا بعض الخروم والطمس في (ش) حيناً، وفي (ك) حيناً آخر. متقاربتان من حيثُ الجودةُ.

ففي (ش) أغلاط صوّبتها من (ك)، وفي (ك) أغلاط صوّبتها من (ش). وبقي عامل الزمن الذي يحدّد النسخة الأم، وكانت (ك) هي الأقدم والمرجحة أن تكون أمّاً، لكن أموراً دفعتها منها:

- تأخّر تصويرها لأسباب فنية مدة طويلة، مما جعلني أبدأ النسخ من (ش) حين أُنِسْتُ بتمامها وصحتها.

- بعد تصوير (ك) وجدت سقطاً كبيراً، ولم أجد فروقاً جوهرية تدفع (ش) إلا تأخّرها الزمني، وبعد المراجعة تبيّن أن السقط لم يكن من أصل المخطوط، وإنّما نتيجة غلط في التصوير، استدركته مع القائمين على هذه المهمة - مشكورين - .

ـ النسخة (ك) مع أنها الأقدم، إلا أنها خلت من ذكر اسم الشارح (شيخ زاده)، وكذلك حملت عنواناً مختلفاً على صفحة الغلاف، أغلب الظنّ أنّه من وهم النسّاخ. لأن العنوان المثبت في (ش) وهو المرجّح أثبت في نهاية (ك)..

وبالموازنة والدّراسة رأيت أنه لايمكن أن أركن إلى إحدى النسختين، وأجعلها أمّاً، فكلّ واحدة منهما تكمّل الأخرى، مع أنّ عبارة ناسخ (ك) أعلى في بعض المواضع، إلاّ أنّ ذلك ليس مطّرداً، إذ تميل الفصاحة إلى ناسخ (ش)، والعجمة إلى ناسخ (ك) مرّة أخرى.

لذلك أبقيت على النسخ من (ش)، لعدم وجود الفروق ذاتِ البالِ، وسرت فيهما معاً، ولمّا كنت أجد خلافاً كنت أرجّح الصواب، خاصة إن كان الخلاف في نقل عن أحد المصادر.

فكان الأمرُ توفيقاً بين النسختين ـ لاتلفيقاً ـ لإخراج النصّ أقرب مايكون إلى الطريقة التي وضعها شيخ زاده.

أمّا فيما يتعلّق بالمتن المشروح «الإعراب عن قواعد الإعراب» فكنت أعمد إلى مطبوعة دار الفكر، أو مخطوطة المغرب التي بحوزتي، وأحياناً إلى شروح المتن الأخرى مثل «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي، الذي صدر في دمشق بتحقيق الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة.

صور من المخطوطات المعتمدة في التحقيق

هذا كتاب بسم الله الرحمن الرحيم شيخ زاده شرح قواعد الاعراب
واعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته بالحمد كما فعله غيره اي
اكتفاء بالبسملة بناء على ان المراد بالحمد الواقع بالحديث
هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل لا الجملة
على ما نص عليه شارح المسلم واما هنا فلنفسه بان كتابه
هذا ليس كتب السلف حتى يستنكر ولا يلزم منه عدم الا
بتداء بالحمد مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز ثنائه
من غير ان يجعله جزءا من الكتاب فقال بسم الله
الرحمن الرحيم الباء متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله
ابدأ وتقديم المعمول للدلالة على الاختصاص او تقديره
بسم الله ابدأ فعلى الاول يكون الباء للاستعانة وعلى
الثاني يكون للمصاحبة والاسم مشتق من السمو عند
البصريين لكونه رفعة وشعارا للمسمى فحذف الاخر
وبني الاول على السكون فزيدت عليها همزة الوصل
اذ كان من دأبهم ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا على الساكن
واذا وقعت في الدرج لم يحتج الى زيادة شيء ومن
السمة عند الكوفيين بمعنى العلامة فالتاء فيه عوض
عن الواو كما في عدة فتكون اصله وسما فحذف الواو
على غير القياس وعوضت همزة الوصل وانما لم يكتب الالف

كما هو

الصفحة الأولى من مخطوط «شرح قواعد الإعراب

ورمزها (ش)

كما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وتطول بلا الباء عوض
عن الالف ومن لغاتها عن يستغني عن الهمزة بالتحريك فقيل
بسم بكسر السين على القاعدة المهجورة او بالضم ليدل على الواو
والله قال بعض انه علم للذات الواجب لانه يوصف ولا يوصف
به ولانه لا بد له من اسم يجري عليه صفاته لا يصلح له
مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قوله لا اله
الا الله توحيدا لانه لم يمنع الشركة وقال بعض الاظهر انه وصف في
اصله لكنه غلب بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم فاجري
مجراه واصله الاه وهو اسم لكل معبود ثم غلب بحيث لا يستعمل
في غيره على معبود بالحق على وزن فعال بمعنى مفعول الاه [illegible]
لوه واشتقاقه اما من أله بالفتح بمعنى عبد او بكسر بمعنى
تحير لان العقول متحيرة في معرفته او من ألهت الى فلان
اي سكنت لان القلوب تطمئن بذكره وتسكن الى معرفته
او من أله اذا فزع من امر نزل عليه وآلهه غيره اي خلصه
عن الحزن لان العابد يفزع اليه او من أله الفصيل اذا ولع على
امه لان العباد يحرصون عليه بالتضرع في الشدائد
من توله وهو ايضا بمعنى تحير فكان اصله ولاه بكسر الواو
فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها فحذفت الهمزة
وعوض عنها الالف واللام ويدل عليه الجمع بحرف النداء

ما غلب عليه

الصفحة الثانية من (ش)

الصفحة الأخيرة من (ش)

الصفحة الأولى من «شرح قواعد الإعراب»

ورمزها (ك)

للمعبود بحيث لا يستعمل في غيره بمنزلة العلم فاجري مجراه اصله الاه يعم كل معبود ثم غلب على المعبود بالحق على وزن فعال بمعنى مفعول اي مألوه واشتقاقه اما من اله بالفتح بمعنى عبد او بالكسر بمعنى تحير لان العقول تتحير في معرفته او من الهت الى فلان اي سكنت لان القلوب تطمئن بذكره وتسكن الى معرفته او من اله اذا فزع من امر نزل عليه والهه غيره فلقصه عن الخوف لان العائذ يفزع عليه او من اله الفصيل اذا حرص على امه لان العباد يولعون عليه بالتضرع في الشدائد او من وله وهو ايضا بمعنى تحير فكان اصله ولاه كسرا الواو وقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها فحذفت الهمزة وعوض عنها الالف واللام وقيل على الجمع بحرف النداء والقراءة بالقطع والمبادي هو قال بعض ادخلت عليه الالف واللام وحذفت الهمزة تخفيفا لكثرته في الكلام ولو كانتا عوضا منها لما اجتمعا مع المعوض منه وقطعت الهمزة في النداء للزومها تفخيما لهذا الاسم واما الجمع بينها وبين حرف النداء لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها اذا احتجب وارتفع لانه تعالى محجوب عن ادراك الابصار ومرتفع عن كل شيء وعما لا يليق به وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال اللام عليه وعلى جميع الوجوه ادغم اللام الزائد في الاصلي في التلفظ دون الخط لكونه لازما في الكلمتين الرحمن الرحيم كانا بنيا للمبالغة من رحم والرحمة في اللغة رقة القلب وهي من الانفعالات النفسانية التي تستحيل من الله تعالى فتعبر عنها بالاثار وهو التفضل والاحسان الرحمن ابلغ من الرحيم لانه زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وذلك يكون تارة باعتبار الكمية [illegible]

وذهب الكوفيون ان لفظة ... الذي مرتبة ... واجب الوجوب المستجمع لجميع الصفات ... دلالته ... الاسماء الحسنى ... ان الايمان ... عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ... الايمان بجميع الصفات ...

وانما قدم الاسم على لفظة الله لكونه ... في التسمية ... الاسماء ... من ثلاثة احرف ...

الاصح ان لفظة الله ليست مشتقة ... بدليل ان الاشتقاق يقتضي ... مشتق ... لفظة الله

ان اللفظة ... الله تعالى ... خلق اليوم والليلة ... صلوات في ... كفارات للذنوب ...

٢ / ب

الصفحة الثانية من (ك)

يعطف عليها عطف بيان ذكره شارح اللب وفيه ما فيه لان الكلمة
ممنوعة في المقيس عليه على ان كلام الامام ينبو عن هذا التوجيه
حيث قال في التقدير فاني رحمة وكثير من النحاة المتقدمين يسمون الزائدة
صلة لانه يتوصل بالزيادة فصاحة او استقامة في وزن او احسن
سجع او غير ذلك وبعضهم اي بعض النحاة المتقدمين
وهو الاظهر ويجوز ان يكون الضمير كناية عن النحاة مطلقا قال
الجوهري بعض الشيء واحد ابعاضه وقال شارح الالفية والبعض
عند البصريين يقع على اكثر الشيء وعلى نصفه وعلى اقله وعن الكسائي
وهشام ان بعض الشيء لا يقع الا على ما دون نصفه انتهى وما ذكر في
بعض شروح المتن لان اطلاق المؤكد ضعيف يدل عليه لفظ البعض
فليس بشيء لانه على تقدير تسليم اطلاق البعض على ما دون
النصف تمنع استلزام قلة القائل ضعف القول وتسميته
مؤكدا لافادته هنا تاكيد الاتصال الثابت والمراد منه
هذا الكلام تاكيد ودليل لقوله وينبغي ان يجتنب
المولد بقوله المتقدمين ... تم كتاب شرح قواعد
الاعراب بحمد علام هو مسبب الاسباب والمتفضل
على من له النعم والثواب وعلى الذين هم
اولي العلوم والالباب رب اغفر لي ولوالدي
وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
في وقت العصر في يوم الاثنين
من شهر ذي القعدة
سنة ستة
وعشرين و
الف

الصفحـة الأخيـرة مـن (ك)

غلاف «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام

المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن هشام الانصاري
نفع الله المسلمين ببركته اما بعد حمد الله حق حمده والصلوة والسلام
على سيدنا محمد عبده وعلى آله من بعده فهذه فوائد جليلة في قواعد
الاعراب تقتفي بمتأملها جادة الصواب وتطلعه في الامد القصير
على نكت كثيرة من الابواب عملتها عمل من طب لمن حب وسميتها
بالاعراب عن قواعد الاعراب ومن الله استمد التوفيق والهداية الى
اقوم طريق بمنه وكرمه وتنحصر في اربعة ابواب الباب الاول
في الجملة واحكامها وفيه اربع مسايل المسالة الاولى في شرحها اعلم ان
اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه وان الجملة
اعم من الكلام فكل كلام جملة ولا ينعكس الا ترى ان نحو قام زيد من قولك ان
قام زيد قام عمرو يسمى جملة ولا يسمى كلاما لانه لا يحسن السكوت عليه وكذا
القول في جملة الجواب ثم الجملة تسمى اسمية ان بديت باسم كزيد قايم وان زيدا
قايم وهل زيد قايم وما زيد قايما وفعلية ان بديت بفعل كقام زيد
وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا ضربته
وادعو عبد الله واذا قيل زيد ابوه غلامه منطلق فزيد مبتدا
اول وابوه مبتدا ثان وغلامه مبتدا ثالث ومنطلق خبر الثالث والثالث

الصفحة الأولى من «متن القواعد» ضمن مجموع يضمها

وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول ويسمى المجموع جملة كبرى
وغلامه منطلق جملة صغرى وابوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة الى
غلامه منطلق وصغرى بالنسبة الى زيد ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل
لكن انا هو الله ربي والاقل لكن المسالة الثانية في الجمل التي لها محل من
الاعراب وهي سبع احدها الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدا وان
نحو زيد قام ابوه وان زيدا ابوه قائم ونصب في بابي كان وكاد نحو
كانوا يظلمون وما كادوا يفعلون الثانية والثالثة الواقعة حالا والواقعة
مفعولا به ومحلهما النصب فالحالية نحو وجاءوا اباهم عشاء يبكون والمفعولية
تقع في اربعة مواضع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله وتالية للمفعول الاول
في باب ظن نحو ظننت زيدا يقرا وتالية للمفعول الثاني في باب اعلم نحو اعلمت
زيدا عمرا ابوه قائم ومعلقا عنها العامل نحو لنعلم اي الحزبين احصى فلينظر
ايها ازكى والرابعة المضاف اليها ومحلها الجر نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
يوم هم بارزون وكل جملة وقعت بعد اذ او اذا او حيث او لما الوجودية
عند من قال باسميتها او بينما او بينا فهي في موضع خفض باضافتهن اليها
والخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم ومحلها الجزم اذا كانت مقرونة بالفاء
او باذا الفجائية فالاولى نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ
بجزم يذر عطفا على محل الجملة والثانية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم

الصفحة الثانية من «متن القواعد»

كتاب الله تعالى انه زائد لانه يسبق الى الاذهان ان الزائد هو الذي لا معنى له
وكلام الله تعالى منزه عن ذلك وقد وقع هذا الوهم للامام فخر الدين الرازي
وقال المحققون على ان المهمل لا يقع في كلام الله تعالى فاما ما في قوله تعالى
فبما رحمة من الله فيمكن ان تكون استفهامية للتعجب والتقدير فباي رحمة انتهى
والزائد عند النحويين هو الذي لم يؤت به الا لمجرد التقوية والتوكيد لا المهمل
والتوجيه المذكور في الاية باطل لامرين احدهما ان ما الاستفهامية اذا
خفضت وجب حذف الفها نحو عم يتساءلون والثاني ان خفض رحمة حينئذ
مشكل لانه لا يكون بالاضافة اذ ليس في اسماء الاستفهام ما يضاف الا اي عند
الجميع وكم عند الزجاج ولا بالابدال من ما لان المبدل من اسم الاستفهام
لا بد ان يقترن بهمزة الاستفهام نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولا صفة
لان ما لا توصف اذا كانت شرطية او استفهامية ولا بيانا لان ما لا توصف
لا يعطف عليه عطف البيان كالمضمرات وكثير من المتقدمين يسمون
الزائد صلة وبعضهم يسميه مؤكدا وبعضهم يسميه لغوا لكن اجتناب هذه
العبارة في التنزيل واجب وفي هذا القدر كفاية لمن تامل والله الموفق
هو الهادي الى سبيل الخيرات بمنه وكرمه حسبنا الله ونعم الوكيل

وكان الفراغ منه ضحوة نهار السبت ثالث يوم
خلا من شهر شوال المحرم الحرام من شهور سنة [illegible]

الصفحة الأخيرة من «متن القواعد»

شرح قواعد الإعراب

تأليف

شيخ زاده

ت ٩٥٠ هـ

بسم الله الرّحمن الرّحيم

[(1]هذا كتاب شيخ زاده: شرح قواعد الإعراب[1)].

واعلم أنّ الشيخ[2] لم يُصدّر رسالته بالحمد كما فعله غيره.

إمّا اكتفاءً بالبسملة، بناءً على أنّ المراد بالحمد الواقع بالحديث[3] هو الوصف بالجميل، على جهة التعظيم والتّبجيل، لا للحَمْدَلَةِ، على مانصّ عليه شارح «مسلم»[4].

وإمّا هضماً لنفسه، بأنّ كتابه هذا ليس ككتب السّلف حتّى يسلك في[5] سننهم ولايلزم منه عدم الابتداء بالحمد مطلقاً، حتّى يكون بتركه أقطع لجواز إتيانه من غير أن يجعله جزءاً من الكتاب.

فقال:

بسم الله الرّحمن الرّحيم: الباء متعلقة بمحذوف[6] تقديره: بسم الله أبدأ. وتقديم المعمول للدلالة على الاختصاص، أو متبرّكاً باسم الله أبدأ. فعلى الأول يكون الباء[7] للاستعانة، وعلى الثاني يكون للمصاحبة[8].

---

(١) مابين الرقمين ليس في «ك».

(٢) في «ك» (رضي الله عنه).

(٣) المراد قوله ﷺ: «كل أمرٍ ذي بالٍ لايبتدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع». رواه ابن ماجه: رقم (١٨٩٤) كتاب النكاح، خطبة النكاح. من حديث أبي هريرة، و«شرح مسلم» للنووي (٤٣/١).

(٤) هو «صحيح مسلم» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري المتوفى (٢٦١هـ) ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٥٥٧/١٢). وثمّة مظانّ ترجمته. وقد شرحه: الإمام يحيى بن شرف بن مرّي المشهور بالنّووي أبو زكريا المتوفى ٦٧٦هـ ترجمته في العبر للذهبي (٣١٢/٥)، وكشف الظنون (٥٥٧/١) وفيه: «سمّاه المنهاج في شرح مسلم بن الحجّاج».

(٥) في «ش» بسننهم، وماأثبتناه من «ك» وهو الصحيح.

(٦) في «ك»: بالمحذوف.

(٧) الباء حرف من حروف المعاني، بسط القول في معانيها: «الجنى الداني» (٣٦)، «مغني اللبيب» (١٣٧).

(٨) للاستزادة في البسملة وإعرابها: «إعراب القرآن» للنحّاس: ١٦٦/١ ، «التبيان» للعكبري (٣/١)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٣/١).

والاسم: مشتق من السُّمو عند البصريين، لكونه رفعةً وشعاراً للمسمّى، فحذف الآخر، وبُني الأوّل على السكون، فزيدت[١] عليها همزةُ الوصل، إذ كان دأبهم أن[٢] يبتدئوا بالمتحرك، ويقفوا[٣] على الساكن.

وإذا وقعت في الدَّرْج لم يُحتج إلى زيادة شيء.

ومن السِّمة عند الكوفيين بمعنى العلامة [٤]فتاؤها عوض عن الواو كما في عِدَة[٤]، فيكون أصله وسماً، فحذفت الواو [٤]على غير القياس[٤]، وعوّضت همزة الوصل. وإنّما[٥] لم يكتب الألف / كما هو وضع الخطّ لكثرة الاستعمال[٦]. [٢/ب]

وتطويل [الباء][٧] عوض عن الألف.

ومن لغاته أن يستغنى عن الهمزة بالتّحريك، فقيل: سِمُوٌ، بكسر السّين على القاعدة الممهّدة، أو بالضّم ليدلّ على الواو[٨].

والله: قال بعضهم[٩]:

إنّه علم لذات، واجب لأنّه يوصف، ولايوصف به، ولأنّه لابدّ له[١٠] من اسمٍ يجري عليه صفاته، لايصلح له مما يطلق عليه سواه، ولأنّه لو كان وصفاً لم يكن قوله: لاإله إلاّ الله توحيداً[١١]؛ لأنه لم يمتنع من[١٢] الشّركة.

---

(١) في «ك»: (فزيد).
(٢) في «ك»: (يبتدأ).
(٣) في «ك»: (ولايقفوا) وهو غلط.
(٤) مابين الرقمين ليس في «ك».
(٥) ليس في «ك».
(٦) تفصيلها في «معاني القرآن» للفرّاء (٣/١)، و«التبيان» (٣/١).
(٧) مابين الحاصرتين استدركناه من «ك».
(٨) انظر بسط المسألة، ووجوه الخلاف فيها في: «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (٦/١).
(٩) منهم سيبويه، حيث ذهب في بعض أقواله إلى أنّه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق، فلايجوز حذف الألف واللام منه، كما يجوز نزعهما من الرّحمن الرّحيم. انظر «شرح المفصّل» (٣/١).
(١٠) ليست في «ك».
(١١) في «ش»: تمجيداً.
(١٢) ليست في «ك».

وقال (١)بعضٌ(٢): الأظهرُ أنّه وصفٌ في أصله، لكنّه لما غلب عليه بحيث لايستعمل في غيره صار كالعلم، فأجري مجراه.

أصله إله، وهو اسم لكلّ معبود، ثم غلب - (بحيث لايستعمل في غيره)(٣) - على المعبود بالحقّ على وزن فِعال(٤)، بمعنى مَفْعُول، أي مألُوه.

واشتقاقه:

إمّا من أَلِهَ بالفتح، بمعنى عبد، أو بكسر(٥) بمعنى تحيّر، لأنّ العقول تتحيّر في معرفته.

أو من أَلِهْتُ إلى فلانٍ أي: سكَنْتُ. لأنّ القلوب تطمئن بذكره، وتسكن إلى معرفته. أو من أَلِهَ إذا فزع من أمرٍ نزل عليه، وأَلَّهَهُ غيره، أي(٦): خلّصه من الحزن، لأن العائذَ يُفْزَع عليه.

أو من أَلِهَ الفصيلُ إذا حَرَصَ على أُمِّه، لأنّ العباد يحرصون عليه بالتّضرُّع والشّدائد.

أو من وَلِهَ، وهو أيضاً بمعنى تَحَيُّر، فكان أصله وِلاَه، بكسر الواو فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها، فحذفت الهمزة، وعوّض عنها الألف واللاّم، ويدلّ عليه الجمع بحرف النداء / والقراءة بالقطع في المنادى. [٣/أ]

قال بعضٌ: دخلت(٧) عليه الألف واللاّم، وحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرته في الكلام، ولو كانتا عوضاً عنها(٨) لما اجتمعتا مع المعوّض عنه(٩)، وقطعت الهمزة في النّداء للزومها تفخيماً لهذا الاسم.

وأمّا الجمع بينهما وبين حرف النّداء، لعدم الإذن الشرعي في إطلاق الأسماء المبهمة على الله تعالى.

---

(١) ليست في «ك».
(٢) منهم الشّافعيّ وأبو المعالي الخطابي والغزالي وغيرهم. «تفسير القرطبي» (١/١٠٣).
(٣) ليست في «ك».
(٤) التبيان ١/٤ .
(٥) في «ك»: بالكسر.
(٦) ليست في «ك».
(٧) في «ك»: أدخلت.
(٨) في «ك»: منها.
(٩) في «ك»: منه.

وقيل: أصله لاَهَ، مصدر لاَهَ يَلِيْهُ لَيْهاً ولاَهاً، إذا احتجب وارتفع، لأنّ الله تعالى محجوب عن دَرْك البصائر، ومرتفع عن كلّ شيء، وعمّا لايليق به[1].

وقيل: أصله لأها بالسّريانية، فَعُرِّبَ بحذف الألف الأخيرة، وإدخال اللام عليه[2]. وعلى جميع الوجوه أدغم اللاّم الزائدة في الأصل في التلفُّظ دون الخطّ لكونها في الكلمتين.

الرّحمن الرَّحيم: اسمان بُنيا للمبالغة من رَحِمَ.

والرّحمة في اللّغة: رقّة القلب، وهي من الأفعال[3] النفسانيّة التي تستحيل من الله تعالى، فعبّر عنها بلازمها، وهو التفضُّل والإحسان.

الرَّحمن أبلغ من الرّحيم، لأنَّ زيادة (اللفظ)[4] تدلُّ على زيادة المعنى، وذلك يكون تارةً باعتبار الكميّة، أي باعتبار كثرة أفراد المُنْعم (عليه)[5] وقلّتها.

فعلى هذا يقال: رَحْمنُ الدُّنيا لأنه للمؤمن[6] والكافر، ورحيم الآخرة، لأنّه يختصُّ بالمؤمن. وتارة باعتبار الكيفيّة، فيقال: رَحْمن الدُّنيا والآخرة، ورحيم الدُّنيا، لأن النِّعم الأخرويّة / كلّها عظامٌ، وأمّا النّعم الدّنيوية فقد تكون جليلةً وحقيرةً. [٣/ب]

وإنّما[7] قدّم الرّحمن، مع أنّ[8] القياس يقتضي الترَّقّي من الأدنى إلى الأعلى؛ لكونه صار كالعلم، من حيثُ إنّه لايوصف به غيره، أو لتقدير رحمة الدّنيا على الوجه الأوّل. وأصلُ الرّحمن: الرّحمان، حذفت الألف من الخطّ تخفيفاً، وقلبت[9] اللاّم راءً لقرب مخرجهما، فأُدغم فيه في التّلفُّظ دون الخطّ، لكونهما في الكلمتين.

وكذا الرّحيم[10].

---

(١) انظر «القاموس المحيط»: لاه، و«لسان العرب»: أله.
(٢) انظر: حاشية شيخ زاده على «أنوار التنزيل» ٢٢/١ وقد جاء بهذه المعاني كلّها.
(٣) انظر «القاموس المحيط»: رحم، و«لسان العرب»: رحم.
(٤) في «ك» (البناء) وهو صحيح أيضاً.
(٥) ليست في «ك».
(٦) في «ك»: (يعمُّ المؤمن).
(٧) في «ش»: (أمّا). وأثبتُّ مافي «ك».
(٨) ليست في «ك».
(٩) في «ك»: (فقلب).
(١٠) انظر بسط القول في (الرّحمن الرّحيم) ووجوة القول فيهما في «تفسير القرطبي» (١٠٤/١ - ١٠٥).

قال: ذُكر بلفظ الماضي إمّا للتّفاؤل[١]، أو لكون تأليفه قبل الدّيباجة[٢].

الشيخ الإمام: أي: المُقْتَدَى من حيث العلم والعمل، وإنّما تسمّى بهم شيخاً، لأنّهم يتخلّقون بأخلاق الشّيوخ؛ يقال للعالم: شيخٌ ولو كان شابّاً[٣].

العالم العامل: صفة ثالثة له، وإنّما قُدّم على العمل لكونه سبباً له، وما وقع في بعض النُّسخ تقديم العامل عليه لكونه مقصوداً بالذات.

جمالُ الدّين: بالرّفع، بدل عن الشّيخ، أو عطف بيان له، وهو لقب[٤].

أبو محمد: الذي اسمه عبد الله، وهو ابن يوسف بن هشام، ابنُ بالرّفع صفة جمال الدّين، ومضاف إلى هشام. وجملة: **نفع الله المسلمين:** دعاءٌ لهم بحسب الظّاهر، ولنفسه في الحقيقة. بأن يكون علمه مُنْتَفَعاً به.

ببركته: الظّنُّ أنّ الضمير راجع إلى ابن هشام أي: بخيره الكثير، وإنّما مدح نفسه مع / أنّ المدح مذموم من الغير، فكيف من نفسه[٥]، ليعلم النّاظر (إليها)[٦] في أوّل الأمر [٤/أ] (إنّها)[٦] من مؤلفات الثّقات، حتّى لايُنظر إلى رسالته بنظر الحقارة، على أنّ المراد منه الإخبار عن أنعم الله تعالى عليه، لاالمدح، امتثالاً إلى أمر الله تعالى:

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[٧].

هذه: المشار إليه مقدر بمعرفة المقام، وهي الرّسالة.

وجملة مافي الكتاب من هذه[٨] محكيٌّ القول[٩].

---

(١) في «ك»: (للتألّف). وماأثبتناه أوجه.

(٢) في «ش»: (الدّباجة). والدِّيباجة من التّبيج، وهو التزين والتحبير «التاج» / ديج.

(٣) وفي «القاموس المحيط» (شيخ): شيَّخهُ: دعاه شيخاً تبجيلاً وتكريماً.

(٤) اللّقَبُ محرّكةً: النّبز، اسم غير مُسَمّىً به، يُجمع على ألقاب. قال تعالى: (ولاَتَنابَزُوا بِالأَلْقَابِ) [سورة الحجرات: ١١]. التاج / لقب. قلت: وقد تُوُسّع في دلالة هذه اللفظة لتدلّ على المدح والذّم لمعنى فيها. «التعريفات»: ص(٢٠٣).

(٥) لقوله عزَّ وجل: (فَلاَ تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى) [سورة النجم:٣٢] . وفي مواطن أخرى كثيرة.

(٦) مابين الحاصرتين استدركته من «ك».

(٧) سورة الضحى: (١١). قلت: إن كان ذلك في باب وصف النفس بما فيها من علم وفضل إذا مادعت الضرورة فلا شيء فيه. كما هو شأن يوسف ـ عليه السلام ـ عندما قال: (إنّي حَفِيظٌ عَلِيم) سورة يوسف (٥٥). وانظرْ «تفسير القرطبي» (٩/٢١٥).

(٨) يعني: من قول ابن هشام: هذه.

(٩) أي في محل نصب مقول القول.

فوائد: جمع فائدة، وهي مااستفدتَ من عِلْم(١).

وقوله(٢): **جليلةً:** أي عظيمة.

في قواعد: جمع قاعدة، وهو(٣) الأساس. والمراد هنا القانون، وهو كلٌّ أمر منطبق على جميع جزئياته(٤)، كقولنا: كل مااشتمل على علم(٥) الفاعلية فهو مرفوع.

الإعراب: هو الذي آخر الحرف من الحركات والحروف(٦) المعهودة. وعند كثير من النُّحاة هو اختلاف آخر الكلمة، فعلى هذا الوجه يكون الإعراب أمراً معقولاً، وإنّما سُمّي إعراباً لكونه مبيِّناً بمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، من قولهم: أعربَ الرَّجل عن حجته إذا بيّنها.

أو لأنّ فيه أدلّةَ(٧) فساد الالتباس من قولهم: أعْرَبَ(٨) إذا أزال العَرَبَ، وهو الفساد(٩).

وجملة **تقتفي:** حال من هذه، أي تُتْبِع تلك الرّسالة متأمّلَها، أي: من نظر إليها مستبيناً.

جادة الصّواب: أي: الطّريق المعظم الخالي عن الخطأ.

وتطلعه:(١٠) المستتر راجع إلى الرّسالة، والبارز إلى المتأمّل.

في أمَدٍ قصيرٍ: الأمَدُ: الغاية، والقصير ضدّ الطّويل، والمراد ههنا الزّمان القليل.

على نكت: جمع نُكته /، وهي النقطة، استعيرت هنا لمعانٍ دقيقة. [٤/ب]

كثيرة: التي كائنة(١١) من الأبواب، أي من أنواع الإعراب.

عَمِلْتُها: أي جمعتُها، والتعبير للمشاكلة.

عَمَلَ: بالنصب، أي كعمل.

---

(١) في «ك»: (أو مال).
(٢) ليست في «ك».
(٣) في «ك»: (هي).
(٤) في «ك»: (جزئياتها).
(٥) في «ش»: (علوّ) وهو تحريف.
(٦) أي ماكان مُعْرَباً بالحروف. انظر «الكتاب» (١٧/١).
(٧) في «ك»: (إزالة). ولابأس به.
(٨) ليست في «ك»
(٩) القاموس المحيط: (عرب)
(١٠) في «ك». (الضمير المستتر).
(١١) ليست في «ك».

من طَبَّ لمن حَبَّ، وسميتها: قال المحشّي[1] [في] «الضوء»: سمّى من الأفعال التي تتعدى إلى الثاني بواسطة الحرف، لكن يحذف اتّساعاً.

قال الجوهريُّ[2]: سمّيت فلاناً زيداً، وسمّيته بزيد [بمعنىً][3].

فمفعوله الأوّل الضّمير الرّاجع إلى الرسالة[4]، والثاني: **بالإعراب** وجهاً [وإنّما سمّيت به مع أنّ الاختلاف آخر الكلمة أو مايوجد في آخر المعرب من الحركة، أو الحروف المعهودة مع اختلاف القولين للمبالغة، ويجوز أن يكون الوجهان المذكوران في تسميته للاختلاف بالإعراب][5] كائناً[6] **عن قواعد الإعراب**.

ومن الله: متعلّق **أستمدُّ**، والتّقديم للتّخصيص، والاستمداد في اللُّغة طلبُ المدد[7]، ثم استعير لمطلق الطّلب.

التوفيق: وهو استعداد الإقدام[8] على الشيء، وقيل: جعل الله أفعالَ عباده موافقاً لما يحبُّه ويرضاه.

وقيل: هو موافقة تدبير العَبْد لتقدير الحقّ.

وقيل: هو الأمر المقرِّب إلى السّعادة الأبدية، والكرامة السّرمدية.

وقيل: جعل الأسباب موافقةً للمسبّبات.

---

(١) سنان المحشّي، وهو سنان الدّين يوسف بن حسام الدّين بن إلياس الأماسيّ الرُّوميّ الحنفي الشهير بسنان المحشّي، له حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي ت(٩٩٦هـ). «هدية العارفين» (٢/٥٦٤)، و«الأعلام» (٥/٢٩٠)، وذكر اسمه فقط ووفاته في سنة (٩٨٦هـ). ويعرف بـ (محشّي البيضاوي) وهو معاصر لشيخ زاده، وإن كان قد مات بعده فهو من المعمَّرين.

(٢) إسماعيل بن حمّاد أبو نصر الجوهري، عَلَمٌ في اللغة، اشتُهر بمعجمه «الصحاح»، وكان أعجوبة في الفطنة، ت (٣٩٣هـ). ترجمته في «معجم الأدباء» (٦/١٥١). «سير أعلام النبلاء» (١٧/٨٠). «بغية الوعاة» (١/٤٤٦).

(٣) ليست في (ش) وأثبتها إتماماً للنصّ كما في «الصحاح» سما.

(٤) في قوله: فسميتها.

(٥) مابين حاصرتين استدركناه من «ك».

(٦) في «ش»: (كائنةً).

(٧) «القاموس المحيط»: (مدد).

(٨) في «ك» (الاستعداد للإقدام).

والهداية: أي[1] الدلالة الموصلة إلى المطلوب، على ماذكره الزمخشري[2] مستدلاً بقوله تعالى[3]: ﴿إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾[4].

وذكر الإمام الرّازي[5] في «التفسير الكبير»[6]/: هي الدّلالة على مايوصل إلى [٥/أ] المطلوب سواء كان أُوصِلَ إليه بالفعل أوّلا. واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُود فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[7].

والحقُّ أنها مستعملة في كلا المعنيين، لكنّ الاستعمال في معنى الدّلالة الموصلة بالفعل[8] أكثر.

إلى أقوم الطـريـق: متعلّق إلى الهداية، أي أعدله.

بمنّهِ: متعلّق بأستمدّ، أي بإنعامه وكرمه.

وتنحصر: بحسب تأليفه وترتيبه[9]. **في أربعة أبـواب**: الباب في الأصل مدخلُ البيت[10]، وإنّما سمّي به لكون الدّخول في شموله بعد المجاوزة عنه، كما يُدخل في البيت بعد المجاوزة عن بابه. أصلُه: بَوَب، يدلُّ عليه مجيء جمعه [على][11] أبواب.

الأوّل: قال في «الصحاح»: الأوّل نقيض الآخر، وأُصله: أوْءَل على وزن[12] أفْعَل مهموز الأوسط، قلبت الهمزة واواً، وأدغمت[13]، يدلُّ على ذلك قولهم: هذا أوّل منك. والجمع: الأوائل، والأوالي أيضاً على القلب[14].

---

(١) في «ك»: (هي).

(٢) هو محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، إمام في اللغة والأدب والتفسير، اشتهر بالاعتزال، صاحب «الكشاف» و«المفصل» وغيرهما. ت(٥٣٨هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» (١٦٨/٥)، «بغية الوعاة» (٢٧٩/٢). وثمّة مظانّ أخرى لترجمته.

(٣) الكشاف: (١٨٥/٣).

(٤) سورة القصص: (٥٦)

(٥) محمد بن عمر بن الحسين التيمي البكري الطبرستاني الأصل، الرازي المولد، الملقب فخر الدين، الفقيه الشافعي، له تصانيف مفيدة منها «تفسير القرآن الكريم» وغيره ت(٦٠٦هـ) بهراة. «وفيات الأعيان» (٢٤٨/٤).

(٦) التفسير الكبير: (٢/٢٥) وفيه حديث عن الهداية ومعانيها.

(٧) سورة فُصّلت: (١٧).

(٨) ليست في «ك».

(٩) في «ك» (تأليفها وترتيبها).

(١٠) «التاج»: (بوب).

(١١) استدركناها من «ك».

(١٢) ليست في «ك».

(١٣) في «ك»: (أدغم).

(١٤) «الصحاح»: (وأل).

وقال قوم: أصلُه وَوّل على وزن فَوْعَل، وقلبت الواو الأولى همزةً، وإنّما لم تجمع على أوَاوِل لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع، وهو إذا جعلته صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاماً أوّل، وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: لقيته عاماً أوّلاً[١]، وتقول في المؤنّث: هي الأولى، والجمع الأُوَلُ، مثل: أُخرى وأُخَر، وكذلك لجماعة الرّجال من حيث التأنيث[٢].

قال الشاعر:

عَوْدٌ عَلَى عَوْدٍ لأقوامٍ أُوَلْ[٣] [الرجز]

---

(١) النقل من «القاموس المحيط»: (وأل).

(٢) النقل من «الصحاح»: (وأل).

(٣) البيت في «الصحاح» (وأل) من غير نسبة، وذكره في «اللسان» (وأل)، ونسبه إلى بشير بن النِّكْث، والبيت الثاني: (يَمُوتُ بالتَّركِ ويحيا بالعَمَلْ). وللنظر في أصل أوّل: يُرجع إلى كتب الصرف عموماً، ففيها تفصيل طويل. من ذلك «شرح الشافية» للاستراباذي: ٢٥٠ .

[الباب الأوّل](١)

(٢مع الباب الأوّل(٢) في معرفة الجملة وأحكامها، وفيه، أي في هذا الباب.

/ أربع مسائل: إنّما قَدّم هذا الباب لأنّ المراد من هذه الرسالة بيان الإعراب، [٥/ب]

وهو لايوجد إلاّ في الكلام(٣)، فلذلك قدّم أحوال الجملة، فقال:

[معنى الجملة]

المسألة الأولى في شرحها، أي في شرح الجملة.

اعلم: ذكر اعلم تنبيهٌ على أنّ مابعده ممّا يجب الإصغاء [إليه](٤)، كما في قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه﴾(٥)

إنّ اللفظ المفيد يُسَمّى كلاماً وجملة(٦).

اعلم أنّ النحاة أطلقوا المفيد بالاشتراك على مايقابل المهمل، حتى إنّ كلّ لفظ موضوع مفيد مفرداً كان أو مركباً، وعلى مايفيد فائدة جديدة، وعلى مايصحُّ السكوت عليه، وفسّروا صحة السّكوت، بأنّ الكلام لايستتبع لفظاً آخر، انتظار المحكوم عليه وبه.

فمن ذهب إلى ترادف الجملة والكلام، وهو صاحب «المفصّل»(٧)، وصاحب «اللُّباب»(٨)، وابن الحاجب(٩) لم يفرّق بين صحّة السّكوت وحُسْن السّكوت(١٠).

(١) مابين حاصرتين من العناوين زيادات يقتضيها تفصيل النصّ، وقد فصّلت النص مستأنساً بالمغني، و«شرح قواعد الإعراب» للكافيجي تحقيق د. فخر الدين قباوة.

(٢) ليست في (ك).

(٣) في (ك) كلام.

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة محمّد (١٩).

(٦) المسألة مبسوطة في «المغني» (ص ٤٩٠).

(٧) يعني الزمخشري. انظر «المفصّل» (ص٦).

(٨) يعني الإسفرايني وللعكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله الضرير النحوي الحنبلي، صاحب التصانيف الكثيرة والمشهورة، «إعراب القرآن»، «إعراب الحديث» وغيرهما ت(٦١٦هـ) «البلغة» (١٢٢)، كتاب بهذا الاسم، وستأتي ترجمة الإسفرايني في مكانها. «إنباه الرواة» (١١٦/٢)، «بغية الوعاة» (٣٩/٢)، ومظانّ أخرى.

(٩) ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، من صعيد مصر، أقام في دمشق مدّة. ت(٦٤٦هـ) ترجمته في: «البلغة» (١٤٣)، «بغية الوعاة» (١٣٤/٢).

(١٠) «الكافية في النحو»: (٧/١).

فمن ذهب إلى عموم الجملة، وهو سائر النحاة، فرّق[1] بين صحة السكوت [وحسن السكوت][2] بأن يقال[3]: المراد بصحّة السكوت كونُ الكلام متضمّناً للإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته[4].

فعلى هذا، اللفظ[5] المفيد إذا كان مفسّراً بصحّة السكوت يكون تعريفاً للجملة، وإذا كان مفسّراً بحسن السكوت يكون تعريفاً للكلام.

ولذلك قال ابن هشام: ونعني بالفائدة.

سـواء كان لذلك المفيد فائدة جديدة أو لا، فيندرج تحت تعريف الكلام، مثل: السماء / فوقنا. هذا عند كثير من النُحاة. [٦/أ]

وأما عند سيبويه[6]، وهو مختار أرباب المعاني، فالمفيد مفسّر بما يفيد فائدة جديدة، فمثل هذا المثال لايكون كلاماً.

مايَحْسُنُ السكوتُ عليه: أي يحسن سكوت المخاطب عليه، بحيث لايحتاج إلى لفظ آخر ليفيد[7] فائدة تامّة، فيندفع كلامُ بعض الفضلاء بأنّ المراد بالسّكوت سكوت المتكلم دون سكوت المخاطب، لأنّ المخاطب [قد][8] يتوقّف إلى لفظ آخر في بعض الكلام التّام.

وأنّ[9] **الجملة أعمُّ من الكلام فكلّ كلام جملة، ولاينعكس**[10]، أي: ليس كلُّ جملة كلاماً. **ألا ترى أنّ نحو: قام زيد من قولك: إن قام زيد قام عمرو، يسمّى جملة ولايسمّى كلاماً لأنّه لايحسن السكوتُ عليه.**

لما عرفت أن الكلام ماتضمّن للإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فالجملة الواقعة خبراً، أو وصفاً، أو حالاً، أو شرطاً، أو صلة، ونحو ذلك جملةٌ وليست بكلام، لأنّ إسنادها لم يكن مقصوداً لذاته، والجملة ماتضمّن الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أَوْ لا.

---

(١) في (ك): يفرّق.

(٢) ليس في «ش» واستدركته من (ك).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١٢/١) و«الكافية» (٨/١).

(٤) في الأصل زيادة ليست في (ك) لاتقدم فائدة بل تكرار لتعريف صحة السكوت، بعنوان حسن السكوت.

(٥) في «ش»: لفظ، وماأثبتّه من (ك).

(٦) هو: عمرو بن عثمان أبو بشر صاحب «الكتاب» في النحوت (١٨٠) على الأرجح. ترجمته في «أخبار النحويين البصريين» (٤٨)، و«طبقات الزبيدي» (٣٨)، وهو غنيٌّ عن التعريف.

(٧) في (ك): يفيد.

(٨) ليست في «ش» واستدركتها من (ك).

(٩) «الكافية» (٨/١).

(١٠) المراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان الشيء نقيضه «الكافية» (١٣/١).

فالمصدر واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التَّفضيل ليس كلاماً[١] ولاجملة[٢]، لأنّ إسنادها ليس بأصليّ، لأنها شبيهة بالخالي من الضمير، لعدم التغيّر في المتكلّم والغيبة والخطاب، مثلاً تقول: أنا ضارب، وأنت ضارب، وهو ضارب، كما تقول: هو رجل، وأنا رجل، وأنت رجل.

فلذلك كان إسنادها عارضياً / لاأصلياً. [٦/ب]

ثم الجملة[٣] على سبيل الإطلاق من غير ملاحظة مادة الافتراق.

وتسمى اسمية إن بدأت باسم صريح[٤].

قدّم الاسمية لبساطة الاسم، وتَركُّبِ الفعل كما فعل بعض النحاة. أو للاحتراز من فصلٍ بين القسمين بدفع سؤالٍ مقدّر وهو قوله: لأن التقدير... إلخ.

وإن كان حقّ الفعل التقديم لأصالته في الإسناد، كزيدٌ قائمٌ، يجوز رفع زيد على سبيل الحكاية، وجرّه بالكاف، لكن الأوّل هو الأفصح.

وإنّ زيداً قائمٌ، وهل زيدٌ قائمٌ، ومازيدٌ قائماً: أي ليس زيد قائماً، ولّما كان ابتداء بعض الجملة الاسمية بالحروف مع أنها اسمية أورد أمثلة لبيان عدم التفاوت في الجملة التي بدأت بالحرف، سواء كان ذلك الحرف عاملاً أوْ لا، لأنّ المراد بالابتداء الابتداء الذي له مدخل في الإسناد.

وفعليةً بالنصب عطف على اسمية، **إن بُدئت بفعل**، هذا حصر حقيقي إن كان مذهبه كمذهب ابن الحاجب، وهو أن الجملة إمّا جملة اسميّة أو فعلية فقط، والشرطية تدخل في الفعلية، وكذا الظرفية عند أكثر البصريّة، وهم الذين قدّروا الفعلَ في الظروف، وادّعائي إن كان مذهبه كمذهب الزمخشري[٥]، وهو أن الجملة أربعة، تنبيهاً على أنهما أصلانْ بالنسبة إلى غيرهما، لكنّ الأوّل أوْلى لدلالة السّياق عليه **كقام زيد** واعلم أنّ المصنّف لم يذكر مثالاً من مثل: أقائم/الزيدان، وهيهات الأمر، وشتان مابينهما، لاللأسمية ولاللفعلية، لوجود [٧/أ]

(١) في (ك) بكلام.

(٢) «الكافية» (١/٨).

(٣) الجملة في «المغني» (٤٩٢).

(٤) ليست في (ك).

(٥) والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك زيد ذهب أبوه، عمرو أبوه منطلق، وبكر إن تطعه يشكرك، وخالد في الدار. «المفصّل» (٢٤). وفي «شرح المفصّل» لابن يعيش (١/٨٨)، و«المغني» (٤٩٢).

الاختلاف في كونها اسمية [١] وفعلية، فإنها جملة اسمية[١] عند الجمهور، وجملة فعلية عند صاحب[٢] «اللباب»، وهو صاحب «الضوء»، لأن الجملة الفعلية عندما لايكون المسند فيه مؤخّراً عن المسند إليه لالفظاً ولاتقديراً، ولم يسدّ مسدّ[٣] المسند ظرفٌ أو ماجرى مجراه، سواء كان المسند فعلاً، أو اسماً، أو اسم فعل.

وهل قام زيد، سبق وجه كونها من الجملة الفعلية. **وزيداً ضربته، وياعبد الله** ولمّا كان في هذين المثالين نوع توهم لم يُدفع بمجرد إيراد المثال، رفعه بقوله: **لأنّ التقدير: ضربتُ زيداً ضربته،** لأنّ العامل مضمر على شريطة التفسير، فيكون في حكم الملفوظ مقيّداً[٤] بالفعل على ذلك التقدير.

وأدعو عبدَ اللّهِ، لعلّ وجه تعبير المصنف عن التقدير بأدعو عبدَ اللّهِ، عازفاً عن حرف النداء اختيار المبّرد[٥]، وهو أنّ[٦] حرف النداء يَسُدُّ مَسَدَّ الفعل، والفاعل مقدّر، فإذا عَبّر عن التقدير بـ (يا) أدعو يلزم ذكرُ النائب والمنوب. فعلى مذهبه يكون أحد جزئي الجملة حرف النداء، والآخر الفاعل المقدّر[٧].

وأمّا عند سيبويه الجملة[٨] هو الفعل المقدّر بين حرف النّداء والمنادى وهو أدعو، [٩] والآخر الضمير المستتر / فيه[٩]، فيكون أصله: ياعبد الله، فحذف الفعل حذفاً [٧/ب] لازماً لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النّداء عليه، وإفادته فائدته[١٠]، فيكون جزء الجملة هوالفعل والفاعل المقدّرين.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) «اللباب» لتاجّ الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف الاسفرايني ٦٨٤هـ، وهو مقدّمة وأربعة أقسام في الإعراب، والمعرب، والعوامل، والمقتضى للإعراب. وهو صاحب «الضوء» في النحو. «كشف الظنون» (١٥٤٣ - ١٥٤٥).

(٣) في «ش» المَسَدّ، ومأأثبتّه من (ك).

(٤) في «ش» مبتدئاً، ومأأثبتّه من (ك).

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، إمام العربية في زمنه له «الكامل» و«المقتضب» وغيرهما ت ٢٨٦ هـ. ترجمته في «طبقات الزبيدي» (١٠٨) و«إنباه الرواة» (٣/٢٤١).

(٦) ليست في (ك).

(٧) «الكتاب» (١٨٢/٢) و«المقتضب» (٢٠٢/٤) و«شرح المفصّل» لابن يعيش (١٢٧/١).

(٨) طمس في «ش»، واستدركته من (ك).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) ليست في (ك).

وقال أبو علي الفارسي[١]: إن حرف النّداء اسم فعل، فيكون أحد جزئي الجملة (حينئذٍ)[٢] حرف النّداء، والآخر الضمير المستتر فيه، فعلى مذهبه كونها من الجملة الفعلية على رأي صاحب «اللُّباب».

ولمّا فرغ من بيان الجملة وبعض أحكامها، شرع في بيان التّسمية بالكبرى والصغرى[٣] فقال:

وإذا قيل: زيدٌ أبوهُ غلامُه منطلقٌ، فزيدٌ مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثانٍ، وغلامُه مبتدأ ثالث، ومنطلقٌ خبر الثالث، [وهو غلامه][٤].

والثالث[٥] وخبرُه: بالرفع معطوف على الثّالث، ويجوز النَّصب على أن يكون الواو بمعنى مع[٦]، **خبر الثاني، والثاني وخبره:** وإعرابه كإعراب سابقه خبر الأول، وهو زيد. **ويسمّى المجموع [جملة][٧] كبرى** لكونها أصلاً، ومشتملة[٨] على الكثير، وكبرى تأنيث الأكبر. وأفعل التفضيل المجرّد عن حرف التعريف والإضافة إذا جرّد عن معنى التفضيل جاز جمعه، وإذا جاز جمعه جاز تأنيثه.

وغلامه منطلق جملة صغرى: لكونها قليلة، وتابعة للجملة المتقدّمة[٩].

وأبوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة إلى غلامه منطلق، وصغرى بالنسبة إلى زيد أبوه غلامه منطلق.

فتكون / هذه الجملة ذات وجهين، ويقال[١٠]: جملة وسطى. [٨/أ]

وهذا الاصطلاح غير[١١] اصطلاح المنطقيين في إطلاق الصغرى والكبرى، لأنّهم اعتبروا الأهمّيّة والأخصيّة بخلاف النّحويين، فإنّهم اعتبروا الأصلية والتّابعية.

---

(١) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار صاحب «الإيضاح». ت(٣٧٧هـ). ترجمته «طبقات الزبيدي» (١٣٠) و «معجم الأدباء» (٧/٢٣٣).

(٢) ليست في «ش»، واستدركته من (ك).

(٣) «المغني»: (٤٩٧).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): فالثالث.

(٦) ليست في (ك).

(٧) ليس في «ش»، واستدركته من (ك).

(٨) في (ك): مشتملاً.

(٩) في (ك): المقدّمة.

(١٠) في (ك): وقد يقال.

(١١) ليست في (ك).

ومثله: أي مثل زيد أبوه غلامه منطلق، فمثل مبتدأ، وخبره: ﴿لَكِنَّا هو اللّه رَبّي﴾[(١)] إذ الأصل: لكن أنا هو الله ربّي، فأُلقيت حركةُ الهمزة على النُّون، وقيل: حذفت حذفاً، فتلاقت النُّونان فأُدغمت[(٢)].

فأنا مبتدأ، وهو مبتدأ ثانٍ، والله مبتدأ ثالث، وربّي خبر المبتدأ الثالث، والعائد فيه الياء، والثالث مع خبره خبر الثاني، [(٣)]والثاني مع خبره[(٣)] خبر الأوّل، على منوال: زيد أبوه غلامه منطلق[(٤)].

ويجوز أن يكون هو مبتدأً ثانياً، والله: بدلاً منه، وربّي خبر هو، وهو مع خبره خبر أنا. وإنّما قال: إذ الأصل لكن أنا لوجوهٍ.

الأوّل[(٥)]: أن تكون لكن بغير واو، لأنها لوكانت مشدّدة تكون من حروف المشبهة بالفعل[(٦)]، فالوجه فيها ذكر الواو.

وإن كانت مخفّفة تكون من حروف العطف، ولايجوز إعمالُها إلا عند الأخفش[(٧)]، ويونس[(٨)]، ولاشاهد لهما[(٩)]، كذا في «شرح اللّباب».

فالوجه فيها ترك الواو، وإن كان الوجهان جائزين فيهما.

والثاني: أنّ[(١٠)] أكثر القرّاء أثبتوا الألف في[(١١)] الوقف، وابن عامر[(١٢)] ويعقوب[(١٣)] أثبتا الألف

---

(١) سورة الكهف: (٣٨). وقد بسط القول في الآية في «معاني القرآن» للفرّاء (١٤٤/٢) و«إعراب القرآن» للنحّاس (٤٥٦/٢) و«التبيان» للعكبري (٨٤٧).

(٢) «التبيان» للعكبري (٨٤٨).

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) للتوسّع: «معاني القرآن» للفرّاء (١٤٤/٢). و«الكشّاف» (٢٨٤/٢).

(٦) ليست في (ك).

(٧) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، أبرعُ أصحابِ سيبويه، له مؤلفات مفيدة منها: «معاني القرآن» و«القوافي» ت(٢١٥هـ). ترجمته في: «بغية الوعاة» (٥٩٠/١) و«إشارة التعيين» (١٣١)، وثمة مصادر أخرى.

(٨) يونس بن حبيب الضبيّ بالولاء، لم يكن له همّة إلا طلب العلم. ت (١٨٢هـ). ترجمته في «أخبار النحويين البصريين» (٣٣) و«البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (٢٤٧).

(٩) «شرح شذور الذهب»: (٣٧٠).

(١٠) في (ك): أن يكون.

(١١) ليست في (ك).

(١٢) هو عبد الله بن عامر اليَحْصُبي أبو عمران، أحد القرّاء السّبعة، ولي القضاء للوليد بن عبد الملك، مقرىء الشاميين ت (١١٨هـ). ترجمته في «غاية النهاية» لابن الجزري (٤٢٣/١) و«الأعلام» للزركلي (٩٥/٤).

(١٣) أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، ثامن القرّاء العشرة، مولده ووفاته بالبصرة، وله تصانيف منها: «الجامع» ت(٢٠٥هـ). ترجمته «معجم الأدباء» (٥٢/٢٠) و«الأعلام» للزركلي (١٩٥/٨).

في الوصل / أيضاً[١]، ولو كانت مشدّدة في الأصل لما جاز إثباتها [٨/ب]

والوجه الثالث: ماذكره المصنّف وهو قوله: وإلا لقيل لكنّه، لأنّ الضمير المرفوع لايقع بعد لكنّ، ولايستقيم تقدير ضمير الشّأن، ليكون اسم لكنّ، وقوله: هو الله ربّي خبره، لأنّ حذف ضمير الشأن منصوباً ضعيف إلا مع أنْ المخففة المفتوحة. فإنّ الحذفَ فيها لازم على ماصرّحوا به[٢] في كتبهم. فقوله: إلاّ ليست للاستثناء، بل مركّب من «إنْ» و«لا» فيكون معناه وإن لم يكن أصله لكن أنا، لقيل لكنّه يكون أكثر استعمالها بالواو وحروف الاستثناء، ولايستعمل بالواو إلاّ أن يكون الاستثناء مكرّراً نحو:

ما[٣]جاءني القومُ إلاّ زيداً وإلاّ عمراً، وقد يستعمل بدون الواو، كما في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ تَفْعَلُوهُ﴾[٤] أي: أن لاتفعلوه، فعلى هذا يفرّق من الاستثناء بقرينة المقام، فاحفظه فإنّه جديد (٥جيّد صحيح(٥).

---

(١) قرأ أبو جعفر وابن عامر (الشّامي) ورويس عن يعقوب - من القرّاء العشرة - (لكنّا) بإثبات الألف بعد النون وصلاً، وقرأ الباقون بغير ألف (لكن) ولاخلاف في إثباتها في الوقف إتباعاً للرسم. انظر: «الغاية من القراءات العشر» لابن مهران: (١٩٦) و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري: (٣١١/٢) و«البدور الزاهرة» للقاضي (١٩٢ و١٩٢) و«حجة القراءات لابن زنجلة» (٤١٧)، و«القراءات العشر المتواترة» لمحمد كريم راجح (٢٩٨).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ليست في (ك).

(٤) سورة الأنفال (٧٣).

(٥) ليست في (ك).

[الجمل التي لها محل من الإعراب]

المسألة الثانية: في الجملة التي لها محل من الإعراب[١]:

أي لو وقع في موضعها مفرد لظهر فيه الإعراب على مايقتضيه العامل، وهي سبع.

قدّم المسألة الثانية لأنها هي أصل بالنسبة إلى غيرها، كما أنّ المسألة الأولى أصل بالنسبة إلى الجميع، والمراد من الجملة ههنا هي الجملة التي لايصدق عليها الكلام. لأنّ الأحوال الآتية عارضة لها.

[الواقعة خبراً]

إحداها: الواقعة خبراً، إحدى: مبتدأ مضاف إلى الضمير، الواقعة بالرفع[٢] خبره / واللام بمعنى التي[٣]، والضمير المستتر فيها[٤] راجع إلى إحداها، وإن كان [٩/أ] للجملة في الحقيقة. وخبراً مفعول للواقعة، لأنّ وقع يتعدى بنفسه كقولك: وقعتُ السّكينَ[٥]، وقد يستعمل بالأداة كقولك: وقعت عن كذا [ومن][٦] كذا ذكره الجوهري في «الصحاح»[٧].

وموضعها مبتدأ أي محلّها، وإنما فسّرنا بذلك لأن الجملة من حيث هي جملة مبنية، والمبنيّ مخصوص بالإعراب المحلّي، بخلاف الإعراب اللفظي والتقديري، فإنهما مخصوصان[٨] بالمعرب.

رَفْعٌ: خبره في خبر[٩] **بابي المبتدأ**، أصله بابين، سقطت[١٠] النون بالإضافة إلى المبتدأ.

وإنّ في محل الجرّ بالعطف على المبتدأ، والمراد من باب (إنّ) الحروف[١١] المشبهة بالفعل، ومايكون مشابهاً لها في العمل. فخبر (لا) التي لنفي الجنس داخل فيه نحو: لارجل في الدّار، ففي الدّار جملة ظرفية في محل الرفع على أنه خبر لا.

---

(١) المسألة مبسوطة بأوسع من هذا في «مغني اللبيب» ص(٥٣٦).
(٢) ليست في (ك).
(٣) ليست في (ك).
(٤) ليست في (ك).
(٥) قلت: وقعتُ السّكّينَ: أحْدَدْتُه وضربته، قال الأصمعي: يقال ذلك إذا فعلته بين حجرين. التاج (وقع). ويمكن أن يكون (خبراً) إما نائباً عن المفعول المطلق، ناب عنه نوعه. أو حالاً لأنها تؤول بـ (مخبراً عنها).
(٦) مابين حاصرتين استدركته من (ك)، ومن «الصحاح»: (وقع) حيث نقل الشارح.
(٧) يُلاحَظُ أنّ الأمثلة التي نقلها من «الصحاح» لايناسب معناها سياق الكلام المراد شرحه وإعرابه.
(٨) في (ك): (فإنه مخصوص). والضمير فيه يعود على الإعراب، أما هنا فيعود الضمير على الإعرابين اللذين أشار إليهما، اللفظي والتقديري.
(٩) ليست في (ك).
(١٠) في (ك): سقط.
(١١) في (ك): حروف.

نحو: زيد قام أبوه، مثال لكون الجملة خبراً لمبتدأ، **وإنّ زيداً أبوه قائم**، مثال لكونها خبراً لأنّ[١].

ونَصْبٌ: عطف على رفع، يعني: خبر مرفوع في بابي المبتدأ وإنّ، ومنصوب **في بابي كان** أي في الأفعال الناقصة، والمضاهي لها في العمل، فيدخل خبر (ما) و(لا) التي بمعنى ليس إذا كان جملة.

وكاد نحو: ﴿كانُوا يَظْلِمُون﴾[٢] و[﴿وماكَادُوا يَفْعَلُون﴾[٣]][٤].

كان: فعل من الأفعال الناقصة، واسمه الضمير المرفوع المتصل. ويظلمون: فعل مضارع، وفاعله الواو، والفعل مع فاعله جملة فعلية خبر كان.

اعلم أنّ كان عند / ابن الحاجب على ثلاثة أنواع: [٩/ب]

ناقصة: كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً﴾[٥] على مااختاره الزمخشري[٦].

وتامّة: بمعنى وُجِدَ أو وَقَعَ، كما في المثال المذكور على مااختاره صاحب «الضوء»[٧].

وزائدة: غير مفيدة بشيء إلاّ محض التأكيد كما في المثال المذكور أيضاً على مااختاره البعض.

والناقصة ثلاثة:

إحداها: لتقدير المبتدأ على الخبر بالزمان الماضي، إمّا دائماً إلى زمان النطق من غير تعرّض الانقطاع، نحو ﴿كانَ اللهُ سميعاً بصيراً﴾[٨]، أو منقطعاً، فلابد حينئذٍ[٩] من قرينة مقالية كقوله تعالى: ﴿وإِذْ كنتُمْ أَعْداءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾[١٠] أو حالية كقول الفقير: كان لي مال.

---

(١) الكافية: (١/١١١).
(٢) سورة الأعراف: (١٧٧).
(٣) سورة البقرة: (٧١).
(٤) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك) و«قواعد الإعراب» لابن هشام.
(٥) سورة مريم: (٢٩).
(٦) الكشّاف: (٢/٥٠٨).
(٧) الإسفراييني.
(٨) سورة النساء: (١٣٤).
(٩) ح= حينئذٍ من مختصرات الشارح.
(١٠) سورة آل عمران: ١٠٣ .

وثانيها بمعنى (صار) كقول الشاعر:

قَطَا الحَزْنِ قَد كَانَتْ فِراخاً بُيُوضُها[١] [الطويل].

وثالثها: أن يكون فيها ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[٢]، أي رأي[٣]، وهذا المثال يصلح أن يكون مثالاً للكلّ كما نصّ عليه صاحب «اللّباب»، وأما العلاّمة الزمخشري[٤] عدّ مافيها ضمير الشأن قسماً مستقلاً، وإن كانت داخلة في أقسام الناقصة، تنبيهاً إلى[٥] أنها تختصّ بأحكام لايشاركها فيها بقية أقسام النّاقصة، منها أن اسمها لايكون إلاّ ضميراً، ومنها أنّه لايكون إلاّ للحديث، ومنها أنّه لايكون إلاّ مبهماً، ومنها أنّه لايكون خبرُها جملةً، ومنها أنّه لايكون فيه ضمير يعود إلى اسمها، وصاحب «اللّباب» عَدَّ كونها بمعنى صار وجهاً / [١٠/أ] مستقلاً، وإن كانت داخلة[٦] في كونها ناقصة للمخالفة بينهما في المعنى، وعلى كلا القولين تتصرف كان على أربعة أوجه[٧].

﴿وما كادوا يفعلون﴾[٨] إعرابها كإعراب سابقها، وكاد من أفعال المقاربة وُضع لدنوّ الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه النفي قيل: معناه للإثبات مطلقاً، أو[٩] قيل: ماضياً. والصحيح أنه كسائر الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها.

اعلم أن عسى:

ناقصة عند أكثر البصريين[١٠] نحو: (عسى زيد أن يخرج) فالمضارع المصدّر بأن في محل نصب على الخبرية أي: عسى زيد الخروج، فعلى مذهبهم يلزم تقدير المضاف، إما في جانب الاسم نحو: عسى حال زيد الخروج، وإما في جانب الخبر أي: عسى زيد ذا الخروج، لوجوب صدق الخبر على الاسم.

---

(١) لعمرو بن أحمر الباهلي، وصدره: (بتيهاء قفر والمطيُّ كأنّها) في «خزانة الأدب» (٢٠٥/٩). من أبيات ساقها لابن أحمر، وفي «شرح المفصّل» لابن يعيش (١٠٢/٧) منسوبة لابن كنزة. وابن أحمر: شاعر إسلامي مخضرم. ترجمته في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٣٥٦/١). وفي «معجم الشعراء» للمرزباني: (٢١٤).

(٢) سورة ق: (٣٧).

(٣) ليست في (ك).

(٤) «وكان على أربعة أوجه: ناقصة وتامّة بمعنى وقع ووجد، وزائدة، والتي بمعنى ضمير الشأن» انظر «المفصل» للزمخشري (٢٦٥). و«شرح المفصّل» لابن يعيش (٩٧/٧).

(٥) في «ش» (مع) وأثبتنا مافي (ك).

(٦) ليست في (ك).

(٧) هذا مانصَّ عليه الزمخشري «المفصّل» (٢٦٥).

(٨) سورة البقرة (٧١).

(٩) في (ك): و.

(١٠) في «المقتضب» (٧٠/٣) و«المفصّل» (٢٦٩) و«شرح المفصّل» لابن يعيش (١١٥/٧).

وتامّة عند الكوفيين وبعض البصريين، فعند ذلك البعض، فالمضارع مع (أنْ) شُبِّه بالمفعول وليس بخبرٍ لعدم صدقه على الاسم، وتقدير المضاف تكلّف، وذلك لأنّ أصل عسى زيد أن يخرج، قارب زيدٌ أنْ يخرجَ، أي الخروجَ، ثم نقل إلى إنشاء الطمع، فالمضارع مع أنْ وإنْ لم يبق على المفعولية في صورة الإنشاء، فهو مشبّه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر، فانتصب لشبهه المفعولَ.

وأمّا على مذهب الكوفيين، فالمضارع مع (أنْ) بدل اشتمال من زيد لأنّ فيه إجمالاً ثمّ تفصيلاً، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره / وقعٌ عظيم لذلك الشيء في النفوس، [١٠/ب] قال شارح الرضي[١]: وهذا أقرب عندي.

فعلى هذين المذهبين إطلاق باب (كاد) يكون على سبيل التغليب بخروج (عسى) عنه.

الثانية والثالثة: الواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً، وجه تغيير[٢] أسلوب السابق والآتي، إما إشارة إلى أنّ [كون][٣] ذكر الحال في المتن قليل، أو إلى كون الحال والمفعول من وادٍ واحدٍ.

ومحلّهما [النصب] أي: محل الحال والمفعول.

قوله: ومحلهما مبتدأ، وخبره النّصب.

[الواقعة حالاً]

فالحالية[٤] **نحو: ﴿جاؤوا أباهم عشاءً يبكون﴾**[٥] أي متباكين، وهو حال من ضمير جاؤوا، وهو الواو. فالحالية مبتدأ، نحوُ مرفوع لفظاً لكونه خبرها، ويجوز نصبه، إمّا لكونه مبنياً لإضافته إلى الجملة، وإما بتقدير الفعل، وهو أمثّل نحوَ جاؤوا فحينئذٍ يكون خبر المبتدأ جملة فعلية.

[الواقعة مفعولاً به]

والمفعوليةُ[٦] بالرفع عطف على الحاليّة.

---

(١) محمد بن الحسن الإستراباذي، عالم بالعربية من أهل إستراباذ، له «الوافية في شرح الكافية»، و«الشافية» في شرح مقدّمة ابن الحاجب. ت (٦٨٦هـ) «بغية الوعاة» (٥٦٧/١).

(٢) في (ك): تفسير.

(٣) ليست في «ش» واستدركتها من (ك).

(٤) المسألة في «المغني»: (٥٣٦).

(٥) سورة يوسف (١٦).

(٦) المسألة في «المغني»: (٥٧٨).

تقع في ثلاثة[1] مواضع، والجملة الفعلية في محل الرفع عطف على الجملة الفعلية المقدّرة وهي أمثَل، وإن جاز عطف الجملة على [المفرد][2] من غير اعتبار الطرفين، لكنّ الشريف مال في بعض تصانيفه إلى الوجه الأول، فالياء في الحالية والمفعولية للمصدرية، أي لكون الشيء حالاً ومفعولاً لا للنسبة والمبالغة، لأن ياء النسبة مع تاء التأنيث إذا لحقت آخر الكلمة أفادت معنى المصدرية[3]. كذا في «شرح اللّباب» في مباحث حروف المشبهة بالفعل.

محكيّةً / بالقول، [محكيّة][4] منصوب إما على البدلية عن الجار والمجرور معاً على قول بعض النحاة، وهو أنّ معمول الفعل مجموع الجار والمجرور في اللغو، أو عن المجرور فقط حملاً على محله على قول محقّقي[5] النّحاة، وهو أن معمولَ الفعل في اللغو هو المجرور فقط كما سيجيء في الباب الثاني، في المسألة الثالثة، فعلى هذا يكون معمولاً لـ (تقع)، وإما بفعل مقدّر وهو (أعني وأريد)، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، وجَرُّه على أنه بدل من المجرور فقط حملاً على اللفظ، وإن لم يتحمّل رسم الخط في قوله: ومعلّقاً نحو يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو مثاله، ونصبه على الوجهين اللذين ذكرناهما قبل، **نحو**[6]: ﴿**قَالَ: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ**﴾[7]. إنّ حرف من الحروف[8] المشبهة بالفعل، اسمها[9] ياء المتكلم، خبرها[10] عبد الله، وجملة إني عبد الله محكيّة لقال. قال ابن الحاجب في «الأمالي»[11]: إن القول يحكي هذه الجملة موضع نصب بالاتفاق إلاّ أنها مفعول مطلق، أو مفعول به. انتهى.

فمذهب الجمهور هو الثاني، والمحقّقين هو الأوّل، كما نصّ عليه شارح «اللّب» في[12] آخر بحث أفعال المتعدي.

وثانيةً: عطف على قوله محكيّة، وإعرابها كإعراب سابقها.

---

(١) في (ك): أربعة، والصحيح ما في «ش». وهو ما في «المغني».

(٢) في «ش»: الجملة، وأثبتّ ما في (ك).

(٣) في (ك): المصدر.

(٤) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك).

(٥) في (ك): تحقيق.

(٦) ليست في (ك).

(٧) سورة مريم (٣٠).

(٨) في (ك): حروف.

(٩) في (ك): اسمه.

(١٠) في (ك): خبره.

(١١) لأمالي لابن الحاجب، مجلد ضخم في غاية التحقيق كما قال السيوطي «بغية الوعاة» (١٣٥/٢). وقد طبع في بيروت، أربعة أجزاء في مجلدين، والنقل منه ١٢٠/١ ، ١٢١ ، وجاء بإسهاب في ٨٨/١ .

(١٢) ليست في (ك).

للمفعول الأول في باب ظنّ، وإنما[١] قيّده يعني بكونه ثانيةً لأن باب ظنّ من دواخل المبتدأ والخبر، والجملة لاتكون إلا خبراً. نحو: ظننت زيداً يقرأ، فإنّ / (يقرأ) جملة [١١/أ] فعلية مع فاعله، ومفعول ثانٍ لظننت.

اعلم أنّ الفعل المتعدّي إلى المفعولين على ضربين:

قسم يصحّ حمل مفعوله الثاني على الأول.

وقسم لايصحّ.

والثاني إمّا أن يتعدّى إلى مفعولين[٢] بنفسه نحو: كَسَوْتُ زيداً جُبّةً، أو بالهمزة نحو: أعطيت زيداً درهماً. فإنّ هذين المثالين لايجوز أن يقال: زيد جبة، وزيد درهم. وجعلوا من هذا الباب مايتعدّى إلى الثاني بواسطة الحرف، ثم حذف اتّساعاً مثل: اختار[٣]، واستغفر، وسمّى، وكنّى. الأول يتعدى بمن، والثاني بعن والثالث والرابع بالباء.

ثم الأصل تقديم ماهو الفاعل[٤] في المعنى، والمتعدّي إليه الفعلُ بنفسه، ومن ثمّ لم يجز: أعطيت صاحبه الدّرهم، واخترت أحدهم القومَ، للإضمار قبل الذّكر لفظاً ومعنىً، ويجوز الاقتصار هنا سواء كان ذلك الاقتصار على مفعولين[٥] معاً أو على أحدهما.

والقسم الأوّل يسمّى: أفعال القلوب، ويصحّ حمل مفعوله الثاني على الأوّل.

إمّا بنحو[٦] مايقالُ في: علمتُ زيداً فاضلاً، زيدٌ فاضل.

أو كان بمنزلته كما يقال في: علمت أبا يوسف أبا حنيفة، أبو يوسف أبو حنيفة، ولايجوز الاقتصار على أحد مفعوليه على الأشهر، مع أنهما في الأصل مبتدأ وخبر، وحذفهما جائز في السّعة[٧] لأنّ / مفعوليه معاً بمنزلة اسم واحد مضمونهما معاً هو المفعول به [١٢/أ] في الحقيقة، ولو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة إلاّ فيما وقع في مفعوله (أنّ) المفتوحة بما بعدها[٨]، خفيفة أو ثقيلة، فإنّه واجب الاقتصار عند الأخفش، حيث قال: إن

---

(١) في (ك): (يعني وإنما قيّده به).

(٢) في (ك): (المفعولين).

(٣) وردت هذه الأفعال متعدية بالحرف في المعاجم: اختاره منهم وعليهم «لسان العرب» لابن منظور: خير. استغفره منه «لسان العرب» لابن منظور: غفر. سمّاه بفلان «لسان العرب» لابن منظور: سما. كنّاه بأبي فلان «لسان العرب» لابن منظور: كنو.

(٤) في (ك): (فاعل).

(٥) في (ك): (المفعولين).

(٦) في (ك): (هو كما).

(٧) (في تعدية هذه الطائفة من الأفعال واقتصارها على أحد مفعوليها وحذفهما) «شرح المفصّل» (٨١/٧).

(٨) في (ك): (بعدهما).

المفتوحة مع مفعولها[١]، هو المفعول الأول، فيقدّر المفعول الثاني. وأمّا عند سيبويه سَدَّ مَسَدَّ مفعوليها، فلايكون اقتصاراً وإنْ جاز أَنْ تُسْلَبَ منهما جميعاً[٢] كقوله: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)[٣].

وهي سبعة أفعال وهي: ظننتُ وحسبتُ وخِلتُ، وهذه الثلاثة للظنّ.

وزعمت، وهي تارة تكون للظنّ، وتارة للعِلْم.

وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ، وهذه الثلاثةُ للعِلْم.

وقد يتعدى منها فعلان بإدخال الهمزة إلى مفاعيل ثلاثة، وهما علمتُ ورأيتُ دون أخواتهما إلاّ عند الأخفش، فإن جميعها قد يتعدّى إلى الثالث بالهمزة عنده.

وقد يتضمن[٤] بعض الأفعال بمعنى أعلمتُ فيتعدى تعديته وهي أخبرتُ، وخبّرتُ، وحدّثت، وأنبأتُ، ونبّأتُ، فإنّ هذه الأفعال عند سيبويه تتعدّى إلى واحد بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، ثم حذف[٥] اتّساعاً، إلاّ أنّها لمّا كانت[٦] مشتملة على معنى[٧] الإعلام تضمّنت[٨] معناه فتعدت[٩] تعديته[١٠].

وهذه الأفعال تتعدّى إلى ثلاثة / مفاعيل، مفعولها الأوّل كمفعول باب [١٢/ب] (أعطيت) في جواز الاقتصاد عليه كقولك: أعلمت زيداً، والاستغناء عنه كقولك: أعلمتُ عمراً منطلقاً. والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي (علمتُ) في وجوب ذكر أحدهما عند الآخر، وجواز تركهما معاً.

والمفعول الثالث لهذه الأفعال يقع جملة كما في المفعول الثاني للمتعدّي إلى مفعولين[١١] فلذلك قال المصنّف:

---

(١) في (ك): (معمولها).

(٢) (وإنّما يقتصر على هذا إذا عُلِمَ أنّه مستغنٍ بخبر أنّ). «الكتاب» (١/١٢٥) ومابعدها. وفي (ك) و(ش) تُسكّن ومااثبته أوجه.

(٣) المثل في «تمثال الأمثال» للعبدري الشيبي: (٥٦٤).

(٤) في (ك): (تضمّن).

(٥) في (ك): (حذف الجر).

(٦) في (ك): (كانوا).

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (ك): (تضمنوا).

(٩) في (ك): (فتعدّوا).

(١٠) للاستزادة «الكتاب» لسيبويه (١/٣٨).

(١١) في (ك): المفعولين.

والثالثة (أن تقع تالية[1] للمفعول الثاني في باب أعلم، وفي ماتضمّن معناه، وتعدّى تعديته، نحو: أعلمتُ زيداً عمراً أبوه قائم. فجملة (أبوه قائم) في محل النّصب، على أنها هنا مفعول ثالث لذلك الفعل.

ومعلّقاً عنها العامل. أي عن الجملة العامل. هذا قسم ثالث من أقسام الجملة التي تقع في محل النّصب على كونها مفعولاً، ولاردّ على المصنّف بأن يقال:

لِمَ لَمْ يقل: الأول والثاني والثالث؟. كما يقال[2] في أمثاله.

لأنّ ترك ترتيبه[3] المذكور، إما مبنيٌّ على الظهور، أو (مبني على[4] التّفنّن في العبارة، لكونه نوعاً من البلاغة، على أن تعيين الطّريق خارج من[5] قانون البحث.

ومعنى التعليق والإلغاء، إبطال العمل، ولكنّ الفرق بينهما من مهمّات هذا الفنّ.

فالإلغاء: هو ترك العمل لفظاً ومعنىً لغير مانع.

والتعليق: ترك العمل لفظاً لامعنىً لمانع.

/ فالإلغاء جائز، والتعليق واجب، والمعلّق عامل في المحلّ بخلاف الملغى. [١٣/أ]

واعلم أيضاً أن أفعال القلوب تختصُّ بالإلغاء، وأمّا التعليق فيجوز في الأفعال التي تشبه أفعال الشكّ واليقين في كونها إمّا غير محقّق الوقوع نحو:

(عرف وعلم) بمعنى عرف، ونظر، وتفكّر، وغير ذلك من الأفعال التي لزم [معنى][6] العلم لمفهومها، وماعدا ذلك من الأفعال التي تتعلق[7] عن العمل إلا عند يونس، فإنّ التّعليق في جميع الأفعال جائز عنده، والكسائيُّ[8] كيونس في الواقع، وكالجمهور في المنتظَر[9].

فالمعلّق إمّا أن يطلب مفعولاً واحداً نحو: عرفت هل زيد في الدّار، فالجملة في موضع مفعول واحد.

---

(١) ليست في (ك).
(٢) في (ك): (قال).
(٣) في (ك): (ترتيب).
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (ك): عن.
(٦) في «ش»: (ملغى). وأثبتُّ ماني (ك).
(٧) في (ك): (تعلق).
(٨) الكسائيّ: علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القرّاء السبعة. ت(١٨٩هـ). ترجمته في «معجم الأدباء»: (١٣/١٦٧) و«طبقات الزبيدي»: (١٣٨). و«البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» للفيروز آبادي: (١٥٢). وثمّة مظان أخرى، فأخباره منثورة في كتب النحو والتراجم والمجالس والقراءات.
(٩) يعني: المنتظَر وقوعه.

أو اثنين، فتكون تلك الجملة في مقام المفعولين: علمت لَزَيدٌ في الدّار. أو أكثر، فتقوم تلك الجملة مقام الثاني والثالث نحو: أعلمتك مازيد في الدّار، نحو قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى﴾(١) و﴿فَلْيَنْظُرْ أيُّها أزْكَى طَعَاماً﴾(٢). تعلّق عمل الفعل في الآيتين، لأنّ الاستفهام، وحروف النفي، وحروف(٣) الابتداء إذا دخل على معمول أفعال القلوب أو ماأشبهها تعلّق العمل فيها، لأنّك لو أعملتها لجعلتَ مابعد الاستفهام، وحرف(٣) النفي، وحرف(٣) النداء، وحرف(٣) الابتداء معمولاً / لما قبلها(٤)، فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام. [١٣/ب]

و(أي) للاستفهام في الآيتين، فتكون معربةً ألْبَتَّة، وهو اسم من الأسماء اللازمة للإضافة(٥)، فإذا أضيف إلى النكرة أضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة. وإذا أضيف إلى المعرفة أضيف إلى الاثنين فصاعداً.

وعن العلاّمة الزّمخشري: يجوز إضافته إلى الواحد المعرفة، كما نصّ بعض شرّاح «المفصّل»(٦).

ولكن عند الإضافة إلى الواحد سواء كان ذلك الواحد معرفة أو نكرة، لايكون إلاّ مؤوّلاً بمعنى الجمع.

فعند الإضافة إلى المعرفة معرفةٌ عند عامة(٧) النّحاة، وإن كانت نكرة معنىً، وخلافاً لصاحب «التخمير»(٨)، عنده يكون نكرة، ولو بعد الإضافة إلى المعرفة.

فـ (أيُّ) في الموضعين مبتدأ على المذهبين، إمّا بالتّعريف أو بالتّخصيص. بالإضافة إلى الحزبين وإلى الهاء، و(أحصى) و(أزكى) خبره، والجملة قائمة مقام المفعولين في (لنعلّم) ومقام مفعول واحدٍ في (فلينظر). وسيجيء في بحث (أيّ) تفصيل متّسع(٩) - إن شاء الله تعالى -(١٠).

(١) سورة الكهف: (١٢).
(٢) سورة الكهف: (١٩).
(٣) تارة يقول حرف، وتارة حروف، وماأثبتّه من «ش» وهو الأوجه.
(٤) في (ك) قبله.
(٥) في (ك) الإضافة.
(٦) «شرح المفصّل» لابن يعيش (١٣١/٢)
(٧) في (ك) أكثر.
(٨) «التخمير»، هو شرح من شروح المفصّل، مطبوع.
(٩) في (ك): (مشبع).
(١٠) تفصيل إعراب الآيتين في: «إعراب القرآن» للنحّاس (٤٤٩/٢). و«التبيان» للعكبري (٨٣٩ - ٨٤٢).

[الواقعة مضافاً إليـه]

والـرابعـة: **المضاف**[١] **إليها**، أي الجملة، **ومحلّها**: أي محلُّ تلك الجملة، **الجرُّ**. وهذا الانجرار بنفس الاسم المضاف عند سيبويه، وباللّام عند الزّجاج[٢]، أو بمن عند قوم، وبالإضافة عند بعض.

نحو: ﴿**هٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾[٣] (هذا) مبتدأ، و(يومُ) بالرفع خبر مضاف إلى الجملة الفعلية وهي: ينفعُ مع فاعله، والجملة مجرورة المحلّ / على أنّها [١٤/أ] مضاف[٤] إليها ليوم. وهذا على رأي المصنف.

وقيل: إنّ (يومُ) مضاف إلى الفعل فقط، وإن كان من حقّ الفعل ألاّ يضافَ إليه، لما به من الإبهام المفرِط، لايتخصّص[٥] في نفسه، فكيف يخصِّصُ[٦] غيره. إلاّ أنّهم تركوا القياس، واستحسنوا[٧] إضافة الزّمان إلى الفعل، لأنّ الفعل يدلّ على الزّمان والحدث، فصار الزّمان بعضَ الفعل، وإضافة بعض الشيء إلى ذلك الشيء جائز.

لايقال الإضافة من خواصّ الاسم، فكيف يكون مضافاً إليه؛ لأنّا نقول: المراد (من الإضافة)[٨]، كون الشيء مضافاً، وكونه مضافاً إليه لايكون من خواصّ الاسم؛ لأنّ الفعل والجملة قد تقعان مضافاً إليه، كذا[٩] ذكره شارح «الكافية».

وقد يجاب كون الفعل مضافاً إليه بتأويل المصدر، وكذا الجملة، ولايلزم من هذا كون اليوم[١٠] مبنيّاً على الفتح في محلّ الرفع.

إمّا على تقدير كونه مضافاً [إلى][١١] الجملة، لأنّ يوم: اسم مستحقّ للإعراب، والإضافة إلى المبنيّ لاتوجب البناء، لأنّ المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريفَ والتخصيص، وهذا

---

(١) المسألة في «مغني اللبيب» (٥٤٧).

(٢) الزجّاج: إبراهيم بن السرّي بن سهل. علم في العربية، أخذ عن ثعلب، له تصانيف منها: «معاني القرآن» ت(٣١١هـ). ترجمته في «معجم الأدباء» (١/١٣٠) و«البلغة» (٤٥) و«بغية الوعاة» (١/٤١١). وثمة مصادر أخرى.

(٣) سورة المائدة (١١٩).

(٤) في (ك) (مضافة).

(٥) في (ك) (يختص).

(٦) في (ك) (تخصّص).

(٧) في (ك) (في إضافة).

(٨) ليست في (ك).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك) (يوم).

(١١) زيادة يقتضيها السياق.

مشهور، ويكتسي أيضاً البناءَ والإعرابَ والتذكيرَ والتأنيثَ لاعلى سبيل الوجوب[1] بل على سبيل الجواز.

وإمّا على تقدير كونه مضافاً إلى الفعل، لأنّ المضاف إلى الفعل لايكون مبنيّاً عند البصريين إذا كان الفعل مُعْرَباً، ويجوز نصب يوم في محل الرفع لجواز كونه / مبنيّاً بالإضافة [١٤/ب] إلى الجملة، أو إلى الفعل على مذهب الكوفيين، لأنّ المضاف إلى الفعل[2] يكون مبنيّاً عنده، سواء كان ذلك الفعل مُعْرباً أو مبنياً.

واعلم: أنّ الظّاهر أنّ إضافة اسم الزمان إلى الجملة المخصّصة تفيد التعريف، وفي «البسيط»[3]. قد يقال لايفيد، لأن الجملة نكرة، كذا في «شرح الألفية».

﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾[4] [يوم][5]: بدل من يوم التلاق، وهم مبتدأ، وبارزون: خبره، والجملة في محل الجرّ لكونها مضافاً إليها[6]، ويجوز أن يكون يوم: مبتدأ مضافاً إلى هم، وبارزون: خبره.

والمصنف أورد مثالين إيذاناً بأن ظروف الزّمان مضاف إلى الجملة سواء كانت فعلية أو اسمية، هذا إذا كان بمعنى (إذ)[7] وأمّا إذا كان بمعنى (إذا)[7] فيضاف إلى الجملة الفعلية، فقد نصّ عليه ابن [أبي][8] طالب المكّي في «معربه» للقرآن الكريم.

وكل جملة، أي[9]: كل فرد من أفراد الجملة، فإنّ (كلّ) إذا أضيف إلى النكرة فهي[10] لعموم الأفراد، وإذا أضيف إلى المعرفة فلعموم أجزائها، كذا قال أصحاب علم الأصول.

وقد وقعت بعد (إذ) أو (إذا) وهما من ظروف الزمان مضافان أبداً إلاّ أنّ (إذ) تضاف إلى كلّ الجملة، وأُختها لاتُضاف إلاّ إلى الفعلية.

---

(١) في «ش»: (الوجود) وأثبتّ مافي (ك).

(٢) في «ش»: (إليه) وأثبتّ مافي (ك).

(٣) «البسيط» كتاب لابن العلج، ينقل عنه، وسيرد ذكره مرّات، ولم أعثر على النقل.

(٤) سورة غافر (١٦) وفي «الأصل»: (يَوْمَهُمْ بَارِزُوْنَ) على أنّ (يوم) مبتدأ مضاف إلى الهاء، والميم علامة جمع الذكور.

(٥) ليس في «ش»، واستدركته من (ك).

(٦) في (ك) إليه.

(٧) في (ك): (إذا) أولاً و(إذ) ثانياً، وهو غلط، وماأثبتّه موافق لما في «مشكل إعراب القرآن» (٢/٢٦٤) لمكّي بن أبي طالب.

(٨) مابين الحاصرتين سقط. ومكّي بن أبي طالب القيسي، من علماء القرن الخامس الهجري، أصله من القيروان، سمع بمكّة ومصر، وخطب بجامع قرطبة، له مصنفات عدة، اشتهر بالصّلاح، وإجابة الدّعوة ت(٤٣٧هـ). ترجمته في «بغية الوعاة» (٢/٢٩٨).

(٩) في «ش» (أو). وماأثبتّه من (ك).

(١٠) في (ك): فهو.

نحو: جئت إذ زيدٌ قائم، وإذ قام زيد و[إذا قام زيد][١]، فهذه في موضع الجر لكونها مضافاً إليها (لإذ) و(إذا)، و(حيثُ) هو ظرف من ظروف المبنيّة للمكان، وقال الأخفش: قد يستعمل للزّمان، وظروف المكان لاتضاف إلى الجملة إلاّ (حيث) في الأكثر، سواء كانت اسمية / أو فعلية نحو: أجلس حيث جلس زيد، وحيث زيد جالس، فالجملتان في محل [١٥/أ] الجرّ على أنها مضافة إليها لحيث، وقد يضاف إلى مفرد كما في قول الشاعر:

أمَا ترى حيث سهيل طالعا[٢] [رجز].

وعند إضافته إلى المفرد يُعربه[٣] بعض النّحاة لزوال علّة البناء، وهي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤه على البناء لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

اعلم أنّ حيث يجوز في آخره الحركات الثلاث، لكن الكسر حكاية الكسائي، ويجوز بقول [حيث][٤] وحوث بالضمّ والفتح.

أو لمّا الوجودية، أي الحينيَّة مثل: لمّا جئتني أكرمك، **عند من قال باسميتها**، وهو أبو علي الفارسي، وأما عند سيبويه فمحتمل، فإنّه قال: لمّا لوقوع الأمر لغيره، وإنّما يكون مثل لو تشبّهاً[٥] بـ(لو)، ولو حرف، فقال ابن خروف[٦]: إنّ لمّا حرف، وحمل كلام سيبويه على أنّها للشرط في الماضي كـ (لو).

ولذا لايقع بعدها إلاّ الفعل الماضي، إلا أنّ (لو) لانتفاء الثاني لانتفاء الأوّل، ولمّا لثبوت الثاني لثبوت الأول.

قال فاضل التفتازاني[٧]: إنّ هذا الحمل توهُّم منه، والوجه: أنّ (لمّا) ظرف بمعنى (إذا) يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظاً أو معنىً.

---

(١) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك).

(٢) الشاهد في «المغني» ص(٧٨). و«شرح ابن عقيل» (٢/٥٠). وهو مجهول القائل، وبيته الثاني:
نجماً يضيء كالشهاب لامعا.

(٣) في (ك): (يعرب).

(٤) ليست في «ش». واستدركتها من (ك). وقد فصّل القول فيها ابن منظور في «اللسان»: حيث.

(٥) في (ك): (فشبهها).

(٦) ابن خروف: علي بن محمد الأندلسي. إمام في العربية، محقّق مدقّق، صنّف شرحاً لسيبويه. ت(٦٠٩هـ) ترجمته في «بغية الوعاة» (٢/٢٠٣) و«البلغة» (١٥٧).

(٧) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، إمام في العربية، له تصانيف كثيرة منها: «الإرشاد في النحو». ت(٧٩١هـ). انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» (٤/٢٥٠) وفيه: سعد الدين مسعود بن عمر، ووفاته في (٧٩٢هـ). ووافقه السّخاوي في «الذيل التّام» (١/٣٥٩). أما في «بغية الوعاة» (١/٢٨٥) فقد جعل وفاته في (٧٩١هـ) في سمرقند.

وهي: أي الجملة التي وقعت بعد (إذ) و(إذا) و(حيث) و(لمّا الحينيّة). **في مواضع**[١] **خَفْض**: بفتح الخاء المعجمة، وسكون الفاء، الجرُّ ههنا في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواضعات النحويين[٢]. كذا في الجوهري بإضافتهن إليها، أي بإضافة المذكورات إلى الجملة.

[الواقعة جواباً لشرط جازم]

والخامسة / الواقعة[٣] **جواباً لشرط جازم ومحلّها**، أي: محل الجملة الواقعة [١٥/ب] جواباً لشرط جازم. **الجزمُ**، اختلف النّحاة في جازمِ جوابِ الشّرْطِ، قال بعضُهم: هي أداةُ الشّرطِ، وقيل: وهو مذهب المحقّقين من البصريين، وعزاه السّيرافي[٤] إلى سيبويه وذهب الأخفش إلى أنّ الجزم بفعل الشرط، واختاره صاحب[٥] «التسهيل»، وقيل: الأداة والفعل معاً، وهذا القولُ نُسِبَ أيضاً إلى سيبويه والخليل[٦]، وهو مذهب الكوفيين[٧].

إذا كانت مقرونة بالفاء أو بإذا المفاجأة، يقال: فاجأ الأمر مفاجأة، وفجاءً بكسر الفاء، وكذلك فَجِيئَةُ الأمر بكسر العين، فَجَأَهُ الأمرُ بفتح الفاء والعين، وفُجاءة بضمّ الفاء والمدّ[٨]، إذا لقيتَه وأنت لاتشعر به، وإنّما قال: إذا كانت مقرونة بالفاء أو بـ (إذا) المفاجأة، لأن الجملة إذا لم تكن مقرونة بالفاء أو بـ (إذا)[٩] المفاجأة لايكون لها محل من الإعراب، سنقف في بابه إن شاء الله تعالى.

---

(١) في (ك): (موضع).

(٢) «الصحاح»: (خفض).

(٣) «مغني اللبيب»: (٥٥١).

(٤) السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي، إمام في النحو والفقه واللغة والشعر، له تصانيف كثيرة منها: «شرح كتاب سيبويه» ت(٣٦٨هـ) ترجمته في «بغية الوعاة» (٥٠٧/١) و«البلغة»: (٨٦) و«معجم الأدباء»: (١٤٥/٨).

(٥) ابن مالك: محمد بن عبد الله بن عبدالله بن مالك الشافعي النّحوي، إمام في النّحو والقراءات، أقام بدمشق، له تصانيف كثيرة منها «التسهيل» ت(٦٧٢هـ). ترجمته في: «بغية الوعاة»: (١٣٠/١) و«البلغة»: (٢٠١).

(٦) الخليل: الخليل بن أحمد البصري الفراهيدي، صاحب العربيّة والعروض، من المصنّفات المنسوبة إليه «العين» ت(١٧٠هـ). ترجمته في «معجم الأدباء» (٣٤١/١). و«وفيات الأعيان»: (٢٤٤/٢) و«بغية الوعاة»: (٥٥٧/١) و«البلغة»: (٩٩).

(٧) بسط المسألة، ونسبة هذه الأقوال، والخلاف فيها بين النّحاة في «الإنصاف» (٦٠٢/٢). وقد نصّ ابن مالك في «تسهيل الفوائد» بقوله: «وجزم الجواب بفعل الشّرط، لابالأداة وحدها، ولابهما ولا على الجوار خلافاً لزاعمي ذلك..» (٢٣٧).

(٨) «الصحاح»: فجأ.

(٩) ليست في (ك).

فالأولى، أي: الجملة المقرونة بالفاء نحو: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هادِيَ لَه وَيَذَرْهُم...﴾[١]
من: اسم شرط، يضلل: فعل الشرط، واللّهُ: فاعله، والفاء في فلاهادي له: داخل في جواب الشرط، ولا: لنفي الجنس، اسمها منصوب لفظاً وهو: هادي، وخبرها مرفوع محلاً وهو: «له»، فاسم لا ح خبره جملة اسميّة محلّها الجزم.

ولهذا، أي: ولأجل كون الجملة المقرونة بالفاء في محل الجزم، قُرِىءَ بِجَزْمِ يَذَرْ عطفاً على محلّ الجملةِ، فيكون تقدير الكلام: مَنْ يُضْلِلِ اللّهُ لايَهْدِهِ[٢] أحد / غيره ويذرهم. [١٦/أ]

هذا تنصيص على كون جملة فلاهادي له في محل الجزم، وحاصله أنها لو لم تكن جملة فلاهادي له في محل الجزم، لما جاز قراءة الجزم[٣] في معطوفها عطفاً على محلّها، لكن كونه[٤] دليلاً مبنيٌّ على رأي من ذهب إلى جزم (يذر) وأمّا على رأي من ذهب إلى سكونه لتوالي الحركات كما قيل، فلايكون دليلاً، وقُرىء برفع يذرُ على الاستئناف[٥].

والثانية، أي: الجملة المقرونة بإذا المفاجأة نحو:

﴿وَإِنْ تُصِبْهُم سيّئةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْديهم إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٦].

إنْ: حرف شرط، وتُصِبْ: فعل الشرط، وهم: مفعول فعل الشرط، سيّئة: فاعله، والباء في بما: متعلّق بفعل الشرط، وإذا التي للمفاجأة بمنزلة الفاء، تدخل على الجملة الاسمية غالباً، وقد تقع مع الفعليّة، نصّ عليه بعض شرّاح الكافية في باب التحذير، وإنما قلنا: بمنزلة الفاء[٧] لأنها (إذا كانت)[٨] للمفاجأة لايُبتدأ بها كما لا يُبتدأ بالفاء، بخلاف إذا الشرطية، فإنها يُبتدأ بها، فأشبهت الفاءَ فوقعت موقعها، وصارت جواباً للشّرط، وقد تدخل عليها الفاء عند دخولها على جواب الشرط فيكون للتأكيد.

وهم: مبتدأ، ويقنطون: خبره، والجملة الاسمية جزاء للشرط، فالمعنى: إن تُصبْهم سيّئة أي: شدّة، بما قدّمت أيديهم بشؤم معاصيهم إذا هم يقنطون، أي: فاجأ القنوط من رحمته، ولمّا فُهم

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٦ .

(٢) في «ش» و(ك) لايهديه، والصواب ماأثبتّه لأنه مجزوم بأداة الشرط (من).

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على الغيب، وجَزْمِ الرّاء على محل قوله تعالى (فلاهادي له) والباقون بالرفع، فقطعوه عمّا قبله. واختلفوا في يذرهم، فقرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالنّون، وقرأ الباقون بالياء. «الغاية في القراءات العشر» (١٥٩) و«النشر» (٢/٢٧٣) و«القراءات العشر المتواترة» (١٧٤).

(٤) في (ك) لكونه.

(٥) وعليه كتابة المصحف.

(٦) سورة الرّوم (٣٦).

(٧) «التبيان» للعكبري: (١٠٤١).

(٨) ليست في (ك).

من قول المصنّف بطريق المفهوم أنّ الجملة إذا لم تقترن بالفاء لايكون لها محل؛ فيلزم أن يكون / محل الجزم هو الفعل وحده لاقتضاء العامل، فوقع الشّرود في ذهن السامع، [١٦/ب] فكأنّه قال: هذا إذا كان الفعل قابلاً للجزم فظاهر، وأمّا إذا كان الجزاء ماضياً فأيّ محل الجزم، فأزال ذلك التردّد بقوله:

فأمّا التي للتفصيل والاستئناف نحو: إن قام أخوك قام عمرو فمحلّ الجزم محكوم للفعل وحده وهو قام.

ولاللجملة بأسرها، أي بمجموعها لأنّ أداة الشرط إنّما تعمل في شيئين، فلما عمل في محل الفعلين، لم يبقَ لها تسلُّط على محل الجملة، وكذلك القول **في فعل الشرط**، أي محلّ الجزم محكوم به لفعل الشرط وحده لاللجملة الشرطية بأسرها، ولهذا، هذا: تنصيص لما يدّعيه من أنّ محلّ الجزم هو الفعل وحده لا الجملة (الشرطية)[1] بأسرها، أي لكون فعل الشرط وحده في محل الجزم.

تقول إذا عطفتَ عليه مضارعاً، وأعملت الأوّل كما هو مذهب الكوفيين.

نحو: إن قام ويقعد أخوك قام عمرو فتجزم المعطوف قبل أن تكملَ الجملةُ.

وإنّما قال: أعملت الأوّل؛ لأنه لو أعملت الثاني كما هو مذهب البصريين لأضمرت الفاعل في الأوّل، فيكون معطوفاً على الجملة بعد استكمالها، فلايثبت كون فعل الشرط في الجزم وحده، لجواز كون جزم المعطوف لعطفه على الجملة التي في محلّ الجزم.

[التابعة لمفرد]

والسّادسة التابعة لمفرد[2]، قيّد به، لأنّ الجملة لاتكون منعوتاً **كالجملة المنعوت بها**، صفة جرَت على غير من هي له، فالباء متعلّق بالمنعُوتِ، يعني كالجملة التي[3] / يُنعت المفرد بها، ويجوز أن يكون المنعُوتُ صفةً لمفردٍ على مذهب من جوّز الفصل بين الصفة والموصوف، **ومحلّها** أي[4] محل الجملة الواقعة صفةً **بحسب منعوتها**، أي موصوفها.

النّعت والوصف واحد، وإنْ فرّق البعض بينهما، بأنّ النّعت يستعمل فيما كان ممدوحاً، والوصف أعمُّ. لأنّ كلام المحقّقين يفصح عن عدم الفرق.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) بسط المسألة في «مغني اللبيب» (٥٥٣).

(٣) ليست في (ك).

(٤) في «ش» (أو)، وماأثبتّه من (ك).

الحَسَبُ: القَدْرُ[١]، (وهو[٢]) بفتح السين سواء أُضيف إلى شيء أو استُعمل بحرف الجرّ، وربّما يسكّن في ضرورة[٣]، وأمّا (حَسْبُكَ) بمعنى كفاك، فشيء آخر. وهي: أي[٤] الجملة المنعوت بها في موضع رفع في نحو: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يومٌ لابَيْعٌ فيه﴾[٥].

(مِنْ): متعلّق برزقناكم، و(قبل): مجرور بمن، ومضاف إلى أن يأتي. و(يومٌ): فاعله. و(لا): لنفي الجنس، و(بيعٌ) بالرفع اسمه، لأنّ (لا) إذا كان مكرّراً كما في الآية، جاز الرفع لأنّه مقدّرٌ جواباً لسؤال، فَحَسُنَ أن يكون مطلقاً[٦]، وإن كان فيه مخالفة قياسية[٧][٨].

وقرأ ابن كثير ويعقوب، وأبو عمرو[٩] بالفتح على الأصل. و(فيه): خبره، وجملة (لابيع فيه) جملة اسميّة مرفوعةُ المحلّ على أنها صفة.

ونَصْبٍ: بالجرّ عطف على رفع في نحو: ﴿واتّقُوا يَوْمَاً تُرْجَعُونَ فِيْهِ إِلى اللّهِ﴾[١٠] (اتقوا): فعل مع الفاعل وهو الواو، و(يوماً) منصوب إمّا على المفعولية، كما هو رأي أبي[١١] عليّ في قوله تعالى: ﴿فكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُم يَوْمَاً﴾[١٢].

وإمّا على الظّرفيّة، فيكون مفعولاً فيه، تقديره: واتّقوا عذاب اللّهِ يوماً[١٣].

و(ترجعون): جملة فعلية في محل / نصب على أنها صفة يوم[١٤]. [١٧/ب]

(١) الحَسَبُ: الشرف «الصحاح»: (حسب) و«القاموس المحيط»: (حسب).
(٢) ليست في (ك).
(٣) في «ك»: (ضرورة الشّعر).
(٤) ليست في (ك).
(٥) سورة البقرة: (٢٥٤).
(٦) ليست في «ش» واستدركتها من (ك).
(٧) في (ك): (قياسه).
(٨) إعرابها وتفصيله في «إعراب القرآن» للنحّاس (٣٢٩/١) و«التبيان» للعكبري (٢٠٢).
(٩) قرأ ابن كثير ويعقوب وأبو عمرو بالفتح من غير تنوين، على أن لا نافية للجنس، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. «الغاية في القراءات العشر» (١١٧).
(١٠) سورة البقرة (٢٨١).
(١١) في «ش» و«ك»: (أبو).
(١٢) سورة المزّمل (١٧).
(١٣) «التبيان» للعكبري (١٢٤٨).
(١٤) «التبيان» للعكبري (٢٢٦).

وقراءة تَرجعون [بالتاء][1] بالبناء للفاعل[2]: فعلى الأوّل يكون رَجَعَ متعدّياً، وقراءةٌ بالياء على طريق الالتفات[3].

وجَرٌّ: بالجرّ، عطف إمّا على نصبٍ أو رفعٍ على اختلاف القولين، فإنّ النُّحاة اختلفوا في معطوفاتٍ متعدّدةٍ، أنّ الجميع هل يعطف على الأوّل؟ أو كلٌّ واحدٍ يعطف على ماقبله؟.

في نحو: ﴿لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[4].

(لا): لنفي الجنس، و(ريبَ): اسمه، و(فيه): خبره، والجملة الاسمية مجرورة المحلّ لكونها صفة ليوم.

[التابعة لجملة لها محل من الإعراب]

السابعة التّابعة لجملة لها محلّ[5] من الإعراب نحو: زيدٌ قام أبوه، وقعد أخوه. فجملة (قام أبوه): في موضع رفع لأنّها خبر، أي خبر مبتدأ[6]، **وكذلك:** أي مثل ماسبق في وقوعها موقع رفع.

جملة قعد أخوه لأنّها، أي: جملة قعد أخوه، **معطوفة عليها،** أي: على جملة قام أبوه.

ويسمّى (قام أبوه) جملة صغرى، و(زيد قام أبوه) جملة كبرى، فالصغرى فعلية والكبرى اسميّة.

[الجمل التي لامحلّ لها من الإعراب]

المسألة الثالثة: في بيان الجملة التي لامحلّ لها من الإعراب[7]، وهي سبع أيضاً. كالمسألة[8] الثانية، و(أيضاً): نصب على المصدرية، فإنها من المصادر التي حذف فعلها مثل: سعياً ورعياً.

---

(١) ليست في «ش»، واستدركتها من (ك).

(٢) قرأ أبو عمرو ويعقوب بفتح التاء وكسر الجيم، وقرأ الباقون بضمّ التاء وفتح الجيم. «الغاية» لابن مهران (١٢١) و«النشر» لابن الجزري (٢٠٨/٢). و«البحر المحيط» لأبي حيّان (٣٤١/٢) و«القراءات العشر المتواترة» لمحمد كريّم راجح (٤٧).

(٣) وقرأ الحسن: يرجعون على معنى يرجع جميع الناس، وهو من باب الالتفات. قال ابن جنّي: كان الله تعالى رفق بالمؤمنين عن أن يواجههم بذكر الرجعة، إذ هي ممّا تتفطّر له القلوب، فقال لهم: واتّقوا، ثم رجع في ذكر الرجعة إلى الغيبة، رفقاً بهم. البحر المحيط ٣٤١/٢ .

(٤) سورة آل عمران (٩).

(٥) بسط المسألة في «مغني اللبيب» (٥٥٦).

(٦) في «ك»: (وهو زيد).

(٧) المسألة في «المغني»: (٥٠٠).

(٨) في (ك): (أي كالمسألة).

قال الجوهريُّ: آض يئيضُ أيضاً، إذا عاد ورجع[1].

[الجملة الابتدائية]

ا حداها: أي إحدى جمل السّبع. المبتدأة[2]، وتُسمّى المستأنفةَ، بالنّصبِ مفعول ثان لتسمّى. أيضاً: أي كما تُسمّى مبتدأة.

اعلم أن الاستئناف عند أرباب المعاني[3] / مايكون جواباً عن سؤال مقدّر [١٨/أ] وأما عند أئمة النّحو فالمستأنفة، هي[4] الجملة التي وقعت في الابتداء، سواء كانت [5في الابتداء[5]] جواباً لسؤال[6] أوّلاً، ذكره المصنّف في «المغني»[7].

نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾[8].

اعلم أنّ أصل (إنّا)[9] إنّنا، فحذفت الثانية لاجتماع الأمثال والتخفيف، وإن حكى بعض النحويين ثلاثة مذاهب:

الأوّل: حذف الأولى.

والثاني: حذف الثانية.

والثالث: حذف الثالثة.

لكن الصحيح هو المذهب الثاني، لأنّ النون الأولى كالأصل، بدلالة حذف الثّانية في (إنْ) إذا كانت مخفّفة، مع بقاء الأولى ساكنة، ولو كانت المحذوفة هي الأولى لبقيت الثانية متحرّكة، لكونها قبل الحذف كذلك.

ولايجوز حذف الثالثة لأنّها ضميرٌ.

---

(١) «الصحاح»: أيض.

(٢) «المغني»: (٥٠٠) (وهي الابتدائية) في «المغني»، و«متن قواعد الإعراب».

(٣) في (ك): (في الابتداء).

(٤) في «ش»: هو، وماأثبتّه من «ك».

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (ك): (لسؤال مقدر).

(٧) «مغني اللبيب»: (٥٠٠).

(٨) سورة الكوثر: (١).

(٩) «إعراب القرآن» للنحّاس (٥/٢٩٨).

فـ(إنّ): حرف من حروف المشبّهة بالفعل، و(نا) منصوب المحلّ على أنّه اسم (إنّ). و(أعطى) فعل يتعدّى إلى المفعولين، ومسندٌ إلى الفاعل، وهو ضمير المتكلّم. و(الضمير المنصوب) كناية عن رسولنا ﷺ مفعوله الأوّل.

و(الكوثر) مفعوله الثاني، وجملة (أعطيناك الكوثر) جملة فعلية في محلّ الرّفع.

خبر إنّ وجملة ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾: جملة اسمية مستأنفة لامحل [لها][1] من الإعراب. **ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ العِزَّةَ لِلَّهِ جميعاً﴾**[2] بعدُ بالنّصب إمّا تقدير من، أو أعني، أو بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف مضاف إلى الجملة، ﴿ولايَحْزُنْكَ قولهم﴾ بحسب الظاهر / [١٨/ب] ولكن في الحقيقة مضاف إلى المفرد المقدّر فيكون تقدير الكلام بعد قوله تعالى، وإنما قلنا بكذا لأنّ الغايات[3] لاتُضاف إلى الجملة، نصَّ عليه شارح «المفصّل»[4].

و(إنّ): من حروف المشبهة و(العزّةَ): بالنصب اسمه و(للّه): في محل الرفع خبره. و(جميعاً): يحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الظرف، أي: مجتمعة، والعامل فيه شبه الفعل وهو الظرف، ويحتمل أن يكون تأكيداً من إنّ العزّة للّه، كما قال في «الصحاح»، وجميعاً يؤكّد به، يقال: جاؤوا جميعاً أي: كلّهم[5]. انتهى.

فجميعاً تأكيد لضمير جاؤوا، وهو الواو. فَعُلِمَ من الكلام ظاهرٌ أنّ لفظة جميعاً بالنّصب تأكيد، وإن كان المؤكّد مرفوعاً، بخلاف سائر ألفاظ التأكيد خذ هذا فإنه ينفعك في مواضع شتّى.

وجملة (إنّ العزّة للّه جميعاً) لامحل لها من الإعراب مستأنفة، بمعنى التعليل في جواب: لِمَ لمْ أحزنْ؟

كأنّه قيل: لاتحزن بقولهم، أي بإشراكهم وتكذيبهم، ولاتبالِ بهم، لأنّ الغلبة للّه جميعاً، لايملك غيره شيئاً منها فهو يقهرهم فينصرك عليهم.

وليست جملة إنّ العزة للّه جميعاً **محكيّة بالقول،** وهو قولهم. **لفساد المعنى** لأنّ هذا القول لايجوز أن يكون مورِّثاً للحزن له، إلاّ إذا كان بطريق الاستهزاء، وهو احتمال مرجوحٌ لايذهب

---

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٢) سورة يونس (٦٥).

(٣) (وإنّما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات، لأنّ غاية كلّ شيء ماينتهي به ذلك الشيء). «شرح المفصّل» ٨٥/٤ .

(٤) «شرح المفصّل» ٩١/٤ .

(٥) «الصحاح»: جمع.

إليه وَهْمٌ، فلايكون محكيّاً بالقول، بل هو قول الله تسلية للنبيّ عليه السلام، وكذا الحال في كونه بدلاً من قولهم، كما ذكر في «الكشاف»[١].

ونحو قوله تعالى: ﴿لايَسَّمَّعُون﴾[٢] بعدَ - إعرابُ (بعدُ)[٣] كإعراب ماسبق - ﴿وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾[٤].

فـ (حفظاً) منصوبة بإضمار فعله، أي: حفظنا السَّماء حفظاً بالشُّهب. و(من): متعلقة بمحذوف.

و(شيطان): على وزن فيعال، مأخوذ من [الشّطن][٥]، وهو البعد.

وقيل: شيطان على وزن فعلان، مأخوذ من الشّيط[٦]، وهو الهلاك، فعلى الأوّل منصرف، وعلى الثاني غير منصرف[٧].

و(مارد): أي متكبّر، متجاوز عن الحدّ في الطغيان، وخارج عن طاعة[٨] الرحمن **وليست** جملة لايسّمّعون صفة للنكرة وهو شيطان لفساد المعنى لأنه يقتضي أن يكون الحفظ من غير شيطان، فلزم أن يكون جملة مبتدأة على مااختاره[٩] صاحب «الكشّاف»[١٠] والقاضي[١١].

اعلم أن أرباب التفسير اختلفوا في[١٢] هذه الآية.

قال أبو البقاء: (لايسّمّعُون): جمع على معنى كلّ في موضع الصّفة، أو نصب على الحال، أو مستأنفة[١٣]، وخطّأه أكثر المفسرين.

---

(١) «الكشّاف»: ٢٤٣/٢ .

(٢) سورة الصّافات: ٨ . وتمامها: (لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ).

(٣) ليست في (ك).

(٤) سورة الصّافات: ٧ .

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٦) في (ش). الشيطن، ومأأثبتّه من (ك). وهو المناسب للسياق.

(٧) (الشيطان: كُلّ عاتٍ متمرّد من إنس أو جنّ أو دابة) «القاموس المحيط» شطن. والشيطان من الشيط في قول القاموس المحيط «شيط».

(٨) في (ش): الطاعة، ومأأثبتّه من (ك).

(٩) في (ك): اختيار.

(١٠) «الكشّاف» ٣٣٦/٣ .

(١١) «أنوار التنزيل»: ١٤٦/٤ : «كلام مبتدأ لبيان حالهم».

(١٢) في (ك): (في تفسير).

(١٣) «التبيان» ١٠٨٨ : جَمَعَ على معنى كلّ؛ وموضع الجملةِ جرّ على الصفة، أو نصب على الحال، أو مستأنفة. انتهى.

أما كونها صفةً، لأنّ حفظ السموات لأجل أنّ الشّياطين يطّلعون عليها، ويسّمّعون أخبارها، ويُطْلعون الكواهن، فإذا كانوا غير سامعين لافائدة في حفظ السموات منهم.

وكذا في كونها حالاً في المعنى، لكونهما من وادٍ واحدٍ.

والمصنّف لم يتعرّض إلى كونها حالاً، لأن الجملة الخبرية إذا وقعت بعد النكرة الموصوفة يجوز أن تكون صفة أو حالاً، لَكِنْ جَعْلُها صفةً أَوْلى من أن تُجْعَلَ حالاً / [١٩/ب] بناءً على ظاهرها وإن كانت متخصّصة.

ويختلج في صدري جواز جعلها:

صفةً، وعدم سماع الشيطان أن يكون بحسب الحفظ، فحاله عند الحفظ لايسمع، فيصير موصوفاً في حالة الحفظ بذلك.

وكذا جعلها حالاً، لما عرفت أنّ الحال والصفة من وادٍ واحد[١].

وأمّا كونها مستأنفةً، لأن سائلاً لو سأل[٢]، لم تحفظ من الشيطان؟ فالجواب: بأنهم لايسّمّعون لم يستقم، كذا قالوا[٣].

ويمكن أن يُجعل الاستئناف أيضاً على تقدير تغيير السؤال، بأن يقال، لمّا[٤] قيل: وحفظاً من كل شيطان مارد.

سُئِل وقيل: فماذا يكون إذن؟ فأجيب: لايستمعون، ولايجوز أن تكون علّة للحفظ على حذف اللام كما في: جئتُكَ أَنْ تُكرِمَني، ثم حذف ان وأهدرها كقوله:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيّ أَحْضُرَ الْوَغَى[٥] [طويل].

---

(١) الشارح يُوجد وجهاً لكل إعراب وضعه أبو البقاء في «التبيان»، وبدأت كل تعليل من أوّل السطر لتمييزه، وكأنه بذلك ردّ على من أنكر على أبي البقاء قوله.

(٢) في (ك): سئل.

(٣) يقول الشارح: «والمصنف لم يتعرّض إلى كونها حالاً» لكن إمعان النظر يؤكّد أن ابن هشام تعرّض إلى هذا الوجه وغيره من الوجوه، وردّه في أكثر من موضع في «المغني» ومن ذلك في حديثه على (كلّ) إذ قال: «والجواب عنها أنّ جملة (لايسَّمَّعُونَ) مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين، لاصفة لكلّ شيطان ولاحال منه، إذ لامعنى للحفظ من شيطان لايسمع..» «المغني» ٢٦٣ .
وفي حديثه على الجملة المستأنفة إذ قال: «فإنّ الذي يتبادر إلى الذّهن أنّه صفة لكل شيطان أو حال منه، وكلاهما باطل، إذ لامعنى للحفظ من شيطان لايسَّمَّع، وإنما هي للاستئناف النحوي» «المغني» ٥٠١ ومابعدها.
وبذلك نرى أن الشارح لم يتقصّ قول ابن هشام في «المغني» وهو أمّ مصنّفاته في هذا الباب الذي تنضوي تحته «قواعد الإعراب».

(٤) في (ك): بنه لمّا.

(٥) الشعر لطرفة بن العبد من معلقته، في «ديوانه» ٣٠. وتمامه:
(وأنْ أشهدَ اللذّات هل أنت مخلدي) وفي «المغني» ٥٠٢.

فإن اجتماع ذلك منكر، ومن مُثُلها[١] بضم الميم والثاء، جمع مثال كأمثلة، أي من أمثلة الجمل[٢] التي لامحل لها لكونها مستأنفة قوله، أي قول الشاعر وهو جرير إنّما غيّر أسلوب السابق، حيث لم يقل: وقوله رعايةً للأدب:

بِدَجلَةَ حتّى ماءُ دجلةَ أشكَلُ[٣] [طويل]

أوّل البيت:

ومازالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دماءها

يقال: مجّ[٤] الشراب إذا رمى به، ووجهٌ أشكلُ إذا كان فيه بياضٌ وحمرةٌ كذا في «الصحاح»[٥]، والمعنى: مازالت القتلى ترمي دماءها، حتى ماء دجلة اختلط الدّمُ ولم يفرق الماء من الدم.

حتى: حرف ابتداء، ماء: مبتدأ مضاف إلى دجلة، / وجرُّ دجلة محمولٌ على [٢٠/أ] نصبها لكونها غير منصرفٍ للتأنيث والعلم، وأشكل: خبره، والجملة الاسمية لامحل لها من الإعراب لكونها ابتدائية، ومثله قول الفرزدق:

فَوَا عَجَبَاً حتّى كُلَيْبُ يَسُبّني[٦] [طويل]

وإنما أورد المصنف هذا البيت مع أنّ رعاية الأدب أشدّ في تركه ليكون توطئةً إلى قوله، وعن الزّجاج وابن دُرُسْتَويَه، ودُرُسْت لفظ أعجميٌّ مركّبٌ مع (ويه) كسيبويه، ثم جعل لقباً له، فالأحسن أن يكون الجزآن مبنيّين، الأوّل على الفتح، والثاني على الكسر، وإن جاز فيه وجوه.

وفي «القاموس»: كل اسم خُتِم بـ (ويه) كسيبويه فيه لغات[٧].

---

(١) «القاموس المحيط»: مثل.

(٢) في (ش): جمل.

(٣) البيت لجرير، في «ديوانه» ١/١٤٣ ، ورواية الديوان:
(ومازالت القتلى تمورُ دماؤها ... بدجلة حتى ماءُ دجلةَ أشكل). وفي «الجنى الدّاني» ٥٥٢ ، و«المغني» ١٧٣ .

(٤) مجّ الرّجلُ الشراب من فيه إذا رمى به «الصحاح»: مجج.

(٥) وفي «الصحاح» دَمٌ أشكل أيضاً «الصحاح»: شكل.

(٦) البيت للفرزدق «ديوانه» ٢/٥١٨ ، ورواية الديوان:
(فيا عجباً حتّى كليبُ تسبّني ... كأنّ أباها نهشل أو مجاشع) و«المغني»: ١٧٣ .

(٧) كلّ اسم خُتم بـ(ويه) كسيبويه وعمرويه فيه لغات «القاموس المحيط»: ويه

أن الجملة بعد حتى الابتدائية، أي: الصالحة لوقوع المبتدأ والخبر بعدها، لأنه لابُدّ منه، **في موضع جرّ بحتّى،** **يُفْهَمُ** منه كونُ حتّى جارّة وعاطفة عندهما فقط، اللهم إلاّ أن يقال: أن[1] تكون حتى ابتدائيةً جارّةً إن كانت مدخولها[2] جملة، فتأمّل.

وخالفهما الجمهورُ، برفع الرّاء، فاعل خالف، الظاهر أنّ المراد من الجمهور من يكون في عصرهما، ومن بعدهما وإلاّ لايكون لإسناد الخلاف إلى الجمهور وجه.

لأنّ حروف الجرّ لاتُعَلّق، بضم اللام، أي لاتمنع عن العمل، بل تعمل، فلو جُعلت حرفَ جرٍّ هنا لكان (ماء) مجروراً، وليس كذلك في المشهور، ولو قلتَ: ماء مبتدأ، وأشكل خبره، والجملة في موضع جرّ بحتّى، لعلّقتَ العمل عنها من غير مانعٍ، وهو الخلاف المفروض، **ولوجوب،** هذا دليل / ثانٍ لكونها ابتدائية **كسرِ إنّ** لكون الشهرة به [٢٠/ب] **في قولك: مَرِضَ فُلانٌ حتّى إنهم لايرجونه،** فلو كانت حرف جرٍّ لوجب فتح إنّ.

فإذا دخل، الفاء: للسببية بمعنى لام التعليل على ماذكره الشيخ[3] الرضي، فما وقع في بعض النسخ بالواو فليس بصحيح إلاّ بالتكلّف، وهو حذف (أنّ) مع لام التعليل، فالمعنى[4]، ولأنّه إذا دخل **الجار** مطلقاً على (إن) فتحت همزتها نحو ذلك: ﴿بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الحقّ﴾[5] لأنّ الجار لايدخل إلا على المفرد، وأنَّ بالفتح مع معمولها في تقدير المفرد بخلاف إنَّ بالكسر، فلهذا وَجَبَ أن تكون مفتوحةً، فالحاصل: إنّ حتّى إذا كانت جارّةً، أو عاطفةً، يجب أن تكون إنَّ بعدها مفتوحةً، وإذا كانت ابتدائيةً فبالكسر.

[صلة الموصول]

والثانية من الجمل التي لامحل لها من الإعراب: **الواقعة[6] صلةً لاسم موصول نحو: جاءني الذي قام أبوه،** جاء: فعل، والياء المتصل بنون الوقاية: مفعول، والذي: اسم موصول، وجملة قام أبوه: صلة لامحل لها من الإعراب.

---

(١) ليست في (ك).
(٢) في (ك) مدخلها.
(٣) ليست في (ك).
(٤) ليست في (ك).
(٥) سورة الحج: ٦ .
(٦) بسط المسألة في «المغني» ٥٣٤ ومابعدها.

والموصول مع صلته في محل الرفع فاعل (جاء)، لأنّ الصلة مع موصولها لايكون إلاّ مفرداً، نصّ عليه صاحب «الإقليد»[١]، أو لحرف عطف على اسم، وإذا عطف المظهر على المظهر المجرور جاز ذكر الجار وحذفه.

اعلم أنّ الموصول على قسمين:

اسم: وَحدُّه بحسب تعريف[٢] ابن الحاجب[٣] في مقدمته، بما لايتمُ جزءاً إلاّ بصلة وعائد. وحرف: / وحَدُّه صاحب «التسهيل»[٤] بما أُوّل مع مايليه بمصدر ولم يحتج إلى عائدٍ، [٢١/أ] واحترز بقوله: ولم يحتج إلى عائد، من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[٥] أي كالخوض الذي خاضوه، فإنّه يؤوّل مع مايليه بمصدر، لكنه محتاج إلى عائد، فلافرق بين الاسمي والحرفي في احتياجهما إلى الصلة، لكن الفرق بينهما أنّ الاسميّ مفتقر إلى العائد، بخلاف الحرفيّ، وهو خمسة أحرف أحدها:

أنّ: بالفتح وتُوصل باسمها وخبرها، وتختصّ بالجملة الاسمية والفعلية[٦] إلاّ إذا كُفّت بـ (ما) فيجوز بعدها[٧] الاسمية و[الفعلية][٨].

والثاني: كي وتوصل [بفعل][٩] مضارع، ولايقع إلاّ مجروراً باللام أو مقدّراً معها اللاّم.

والثالث: لو خلافاً لمن أنكرها وعلامتها، أن يصلح موضعها[١٠] (أنْ) وأكثر وقوعها بعدما يدلّ على تمنٍّ كقوله تعالى:

﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[١١] وأكثر النحويين لايذكرونها في الحروف المصدرية. وممّن ذكرها: الفرّاء وأبو علي، ومن المتأخرين: التّبريزي وأبو البقاء[١٢]، وتُوصل بفعل متصرّف غير الأمر.

---

(١) في (ك): «الأقاليد» وهو تحريف، و«الإقليد» شرح من شروح «المفصّل» لتاج الدين أحمد بن محمد بن عمر الجَنْدي. «كشف الظنون» ٢/١٧٧٥ . والكتاب مخطوط ومنه نسختان في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.

(٢) ليست في (ك).

(٣) «الكافية»: ٢/٣٥ . وفيها تفصيل وافٍ.

(٤) يعني ابنَ مالك.

(٥) سورة التوبة: ٦٩ .

(٦) في (ش) (الاسمية والفعلية).

(٧) في (ك): (بعد).

(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٩) في (ش): (فتح) وماأثبتّه من (ك).

(١٠) في (ش): (موضع).

(١١) سورة البقرة: ٩٦ .

(١٢) «التبيان» (٩٦): «لو هنا بمعنى أنْ الناصبة للفعل، ولكن لاتنصب، وليست التي يمتنع بها الشيء لامتناع غيره».

والرابع: أنْ بفتح الهمزة وسكون النّون، وتوصل بفعل متصرف مطلقاً، خلافاً لمن منع وصلها بالأمر.

والخامس: ماتوصل بفعل متصرف غير الأمر، هذا عند سيبويه، وقد توصل بالجملة الاسمية كما وقع في «نهج البلاغة»:

(بقوا في الدّنيا ماالدّنيا باقية)[١]

قال الشيخ الرضيّ: وهو الحقّ وإن كان قليلاً.

وتنفرد بنيابتها عن ظرف / زمان كقوله: جُدْ مادمتَ واجداً. [٢١/ب]

وقال الزمخشري: إنّ (أنْ) تشاركها في ذلك[٢]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾[٣].

وقال سائر النّحاة: هذا زعم منه، لأنّ (أنْ) في الآية للتعليل[٤]، وهو المعنى المُجْمَع عليه، فلاعدول عنه، هذا أي كونُ ماالمصدريّة حرفاً غير محتاج إلى العائد عند سيبويه.

وأمّا عند الأخفش وابن السرّاج أنها اسم فيحتاج إلى عائد.

وعند أبي البقاء أنها على كلا القولين، لايعود إليها شيء من صلتها، وهو خلاف مانقله[٥] غيره، فعلى هذا قول المصنّف نحو: **عجبت ممّا قمت، أي من قيامك**، مبني على مذهب سيبويه **فما**، أي لفظ (ما) **مصدرية**، يدلّ عليه تفسيره، **فما قمت في موضع جرّ بمن**؛ لأنّه في تأويل المصدر، وأمّا قمت وحدها **فلامحل لها من الإعراب** لأنها صلة موصول، وهو ماالمصدرية.

والحاصل أن كلّ واحد من الصلة والموصول لامحل له ولمجموعها من الإعراب.

[الجملـــة المعتــرضـــة]

الثالثة من الجمل التي لامحل لها من الإعراب: **المعترضة بين الشيئين**[٦]، وهي الجملة التي تأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متّصلين معنىً لامحل لها من الإعراب لنكتةٍ سوى رفع الإبهام،

---

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٥٢ .
(٢) «الكشّاف» ٣٨٧/١ .
(٣) سورة البقرة: ٢٥٨ .
(٤) «إعراب القرآن للنّحاس» ٣٣١/١ .
(٥) في (ك): فعله وهو تحريف.
(٦) المسألة في «المغني»: ٥٠٦ .

وليس المراد من الكلام هو المسند والمسند إليه فقط، بل مع جميع مايتعلق بهما من الفضلات والتّوابع، والمراد باتصال الكلامين أن / يكون الثاني بياناً أو تأكيداً أو بدلاً كذا في [٢٢/أ] «المطوّل»(١)

فعلم من هذا أنّ قول النحاة أن الجملة المعترضة في ستة مواضع ليس حصراً حقيقياً، بل على سبيل الغالب نحو ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النّجوم...﴾(٢) الآية، أي إلى آخر الآية، وذلك، أي بيان كون الاعتراض في الآية، **لأنّ قوله تعالى:** ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾(٣) **جواب لاأقسم بمواقع النّجوم ومابينهما،** أي بين لا أقسم وبين جوابه(٤)، **اعتراض وهو** ﴿إِنّه لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾(٥) **لامحل لها من الإعراب،** وهذا الاعتراض اعتراضٌ بين القسم وجوابه، **وفي أثناء هذا الاعتراض اعتراضٌ آخر، وهو** ﴿لو تعلمون﴾(٦) **فإنّه معترض بين الصفة والموصوف وهما** أي الموصوف والصفة ﴿لقسم عظيم﴾(٧) فصل المصنّف هنا لخفائه، وترك في الأوّل لوضوحه، **ويجوز الاعتراض،** هذا شروع في حكم زائد على ماذكر **بأكثر من جملة واحدة نحو قوله تعالى:**

﴿فَأْتُوهُنّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ، إنّ اللّهَ يُحِبّ التّوّابِيْنَ، وَيُحِبّ المُتَطَهِّرِينَ، نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنّى شِئْتُم﴾(٨) **فإن قوله تعالى:** ﴿إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوّابِينَ ويُحِبُّ المُتَطَهِّرِيْنَ﴾ اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين، **فإن قوله تعالى:** ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ / [٢٢/ب] لَكُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُم(٩) اللّهُ﴾ ويؤيّد هذا الكلام ماذكرنا من [أنّ](١٠) **الاعتراض ليس مخصوصاً في ستّة مواضع لأنّ البيانَ خارج عنها خلافاً لأبي علي، وهو غير صحيح محجوج بالوقوع،** كذا قيل مراد أبي علي أن يقال:

---

(١)«المطوّل»: للتفتازاني، وقد سبق التعريف به، وهو شرح لتلخيص المفتاح في المعاني والبيان للقزويني، وهو أشهر شروحه، وأكثرها تداولاً. وعليه كتبت حواش كثيرة. «كشف الظنون» ٤٧٤/١ .

(٢)سورة الواقعة: ٧٥ .

(٣)سورة الواقعة: ٧٧ .

(٤)في (ك): (إنّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيْمٌ).

(٥)سورة الواقعة: ٧٦ .

(٦)في (ك): عظيم.

(٧)«التبيان»: ١٢٠٦ .

(٨)سورة البقرة: (٢٢٢ - ٢٢٣).

(٩)في (ك): (أمرتكم).

(١٠)ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

إنّ الاعتراض لايجوز أكثر من جملة واحدة مستقلة، وماوقع في الآية ليسَ كذلك لأنها معطوفة على الجملة المتقدّمة، وهما في حكم واحد على ماصرّحوا ولو لم يكن مراده هذا لَمّا أنكرَ النصّ الصّريح، وعدم الاطّلاع عليه بعيد عن أمثال ذلك الفاضل[1]، فيكون النّزاع لفظياً.

[الجملة التفسيرية]

والرّابعة التفسيرية[2]: الياء النسبيّة[3] مع التاء أفادت معنى المصدر، فلو تركها كما ترك ابن الحاجب في قوله: والجرّ على الإضافة لكان أحسن، لأنّ التفسير مصدرٌ، فلا يحتاج إلى مايفيد المصدريّة.

وهي الكاشفة - أي المبيّنة - لحقيقة مايليه، (ما): موصولة، عبارة عن الشيء الموجود قبل المفسَّر، فالضمير المستتر في (تليه) راجع إلى الجملة التفسيرية، والضّمير البارز راجع إلى ما.

أي هي المبيّنة بحقيقة الشيء الذي يلي تلك الجملة ذلك الشيء [**وليست عمدة**][4] نحو قوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النجوى**﴾

(أسرُّوا): فعل مع فاعله، (النجّوى) مفعوله.

﴿**الَّذِيْنَ ظَلَمُوا**﴾[5] وإعرابه على ثلاثة أوجه.

أحدها: الرّفع وفيه وجوه: الأوّل: أن يكون بدلاً / من الواو في ﴿ وأسَرّوا﴾. [٢٣/أ]

والثاني: أن يكون مبتدأ، والخبر إمّا جملة متقدّمة، أو جملة الاستفهام بتقدير القول، كما قال أبو البقاء، وإنّما قال: بتقدير القول، لأنّ الإنشاء لايكون خبر الآية.

والثالث: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي: هم الذين ظلموا.

والرّابع: أن يكون فاعلاً لـ(أَسَرُّوا) والواو علامة الجمع، وليس بضمير[6] كما في: (أَكَلُوني

---

(١) يعني التفتازاني.

(٢) بسط القول في «المغني» ٥٢١

(٣) في (ك) للنسبة، والمراد أنّ ياء النّسبة مع التّاء المربوطة جعلت الكلمة مصدراً صناعياً، وهي في الأصل مصدر

(٤) ليست في (ش) و (ك) واستدركتها من «متن قواعد الإعراب»

(٥) سورة الأنبياء: ٣

(٦) النقل للوجوه الأربعة من «التبيان» مع اختلاف الترتيب: ٩١١ . وانظر «إعراب القرآن» للنحاس: ٦٣/٣

البَراغيث)[١]. قال في «حاشية الضّوء»: وهو لغة رديئة، قلّ وقوعها في الضرورات، فكيف وقوعها في القرآن المُعْجز.

وقال شارح «الألفية» المشهور بابن [أم][٢] قاسم ناقلاً عن «التسهيل» في كتب الأحاديث المرويّة الصحّاح مايدل على كثرة هذه اللُّغة، وجودتها، وذكر آثاراً منها قوله ـ عليه الصلاة والسّلام ـ:«يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ»[٣]. وحكى بعض النحّويين: إنها لغة طّيء، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة، ولايُقبل قول من أنكرها.

أقول: كثرة أمثال هذا الكلام لايدلُّ على جَوْدة هذه اللّغة، لجواز إعرابها بسائر الوجوه.

والوجه الثاني: النصب، إمّا على الذّمّ أو إضمار أعني[٤].

والوجه الثالث: الجرّ على أنها صفة للنّاس[٥].

﴿هَلْ هَـٰذَا إِلاَّ بَشَرٌ مثلكم﴾[٦] فجملة الاستفهام مفسّرة للنجّوى، فلا محلّ لها من الإعراب، هذا عند الجمهور، وأمّا على رأي الشّلوبين، فمحلها النّصب، لأنّ المفسِّر في إعراب عين[٧] المفسَّر، وإعرابه النَّصب لكونه مفعولاً لـ ﴿أسرُّوا﴾.

وقيل: في محلّ النَّصب بدل منها، أي / من النّجوى، بدل الكلّ من الكلّ[٨]، [٢٣/ب]

---

(١) في «إعراب القرآن» للنحّاس ٦٣/٣: «وأجاز الأخفش أن يكون على لغة من قال: أكلوني البراغيث.». وفي «معاني القرآن» للأخفش ٤١٠/٢: «جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضربوني قومك». ولمزيد من التفصيل في المسألة يُنظر في كتب النحو عموماً. فآراء النحاة فيها مبثوثة، وانظر مثلاً: «شرح المفصّل» لابن يعيش ٧/٧ و «المُقرّب» لابن عصفور ٤٩ و «فتح الباري»: ٤٢/٢ وقال: هي لغة بلحارث

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك). وهو: الحسن بن القاسم المرادي، ابن أم قاسم النحوي اللغوي الفقيه، له «شرح التسهيل» و «شرح الألفية» و «الجنى الدّاني في حروف المعاني» ت ٧٤٩هـ «كشف الظنون» ١٥٢/١ «بغية الوعاة» ٥١٧/١ . وثمّة مظان أخرى كثيرة، وكتبه ذات فائدة. وهو المراد عند إطلاق: «شارح الألفية»

(٣) رواه البخاري رقم (٥٥٥) في مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ورواه مسلم رقم (٦٣٢) في المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصّبح والعصر والمحافظة عليهما. ورواه النّسائي أيضاً (٢٤٠/١) باب فضل صلاة الجماعة من الطريق نفسه، ولفظه فيهم واحد.
وقد ذكر ابن حجر في «فتح الباري» (٤٢/٢) الخلاف في هذه المسألة، وذكر أنّ البزّار رواه من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ «إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنّهار..» الحديث.
وحينئذٍ لاخلاف ولاحجّة في الشاهد

(٤) «التبيان»: ٩١١

(٥) «التبيان»: ٩١١

(٦) سورة الأنبياء: ٣

(٧) سقطت من (ش) واستدركتها من (ك)

(٨) ليست في (ك)

أو بدل[١] البعض، هذا هو الرّاجح عند الزمخشري، حيث ذكره مقدّماً على غير الوجه، ولم يذكر الوجه الأوّل أصلاً، ورأساً، وقال:﴿هَلْ هَذَا إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُم﴾ هذا الكلام في محلّ النّصب بدلاً من (النجوى) أي: وأسروا هذا الحديث، ويجوز كونها مفعولاً لقول مقدّر[١]، كما ذكر الزمخشري.

ويجوز أن يتعلّق بقالوا مضمراً، والمصنّف ضعّفه، حيث ذكره بـ قيل لكنّ الأَوْلى ماقاله العلاّمة[٢]، نعم قد يكون[٣] التنكير إشارة إلى قلّة القائل، لا إلى ضعفِ المقول، لكنّ السّياق يأبى عنه.

ونحو قوله تعالى:﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ﴾[٤]. فإنّه - أي المذكور - تفسير كمثل:﴿الَّذِيْنَ خَلَوْا﴾ - أي مَضَوْا - **﴿مِنْ قَبْلِكُم﴾**، حالهم التي هي مَثَلٌ في الشّدّة.

و(مسّتهم) بيان للمَثَل مع قطع النّظر عن كونه استئنافاً[٥] أو بياناً له على الاستئناف، كأنّه قيل: كيف مثلهم؟ وأجاب: مَسَّتْهم البأساء والضّرّاء وإنّما قلنا مع قطع النّظر عن كونه استئنافاً؛ لأن المصنّف عدّ المستأنفة والتفسيريّة قسمين مستقلين من الجمل التي لامحل لها من الإعراب، وجعلها مثالاً للتّفسيرية.

وقيل: حال من الذين[٦]، فتكون (قد) مقدّرة على القاعدة الممّهدة عند الأكثر، وهي أن الماضـي لا يكون حالاً إلاّ أن تكون (قد) ظاهرة أو مقدّرة، **انتهى** أي تمّ الكلام، لعلّ هذا / القيد إشارة إلى أنّ الإعراب لايجوز عنده بغير ماذكره بخلاف سائر المواضع [٢٤/أ] [التي ترك][٧] فإنّ الإعراب يجوز فيه بغير ماذكره.

ونحو قوله تعالى:﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾[٨] الآية.

شبّه عيسى عليه السّلام بآدم عليه السلام من حيث أنّه خلقه من تراب، ولم يكن له أبٌ وأمٌ، فكذلك حال عيسى عليه السلام، حيث خُلق من غير أبٍ، ولايلزم من هذا التشبيه كونه مشاركاً في جميع الوجوه، لأنّ المماثلة لاتقتضي المشاركة في جميع الأوصاف.

---

(١) «الكشّاف»: ٥٦٢/٢

(٢) يعني الزمخشري

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٤) سورة البقرة:٢١٤ . وتمام الآية: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ، مَتَى نَصْرُ اللَّهِ؟ أَلاَ إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

(٥) «التبيان» ١٧١

(٦) «التبيان» ١٧١

(٧) ليس في (ش) واستدركته من (ك)

(٨) سورة آل عمران: ٥٩

ويجوز أن يكون التَّشبيه بينهما[١] من حيث إنّهما وحُدا وجوداً خارجاً عن العادة المستمّرة، وهما في ذلك نظيران، أو من حيث إنّ الوجود من غير أب وأمّ أغرب وأخرق للعادة من الوجود من غير أب، فشبّه الغريبَ بالأغربِ ليكون أقطع للخصم، وأحسن[٢] للمادَّة.

فجملة خلقه تفسير لـ (كمثل)، وقيل موضوعها حال من آدم، و(قد) معها مقدّرة والعامل فيها معنى التشبيه، والهاء لازم، و(من) متعلق بـ(خلق)، ويضعُفُ أن يكون حالاً، لأنّه يصير تقديره: خلقه كائناً من التّراب، وليس المعنى عليه[٣]، كذا في «معرب» أبي البقاء[٤].

ونحو قوله تعالى:﴿تُؤْمِنُونَ باللهِ وَرَسُولِهِ﴾[٥] بعد ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٦].

قال أبو البقاء: (تؤمنون) تفسير للتّجارة، فيجوز أن يكون في موضع جرٍ على البدل، أو في موضع رفع على [٧] تقدير هي[٨].

/ وقيل: مستأنفة بمعنى آمِنوا، وهو أعمّ من الصناعيّ والبيانيّ، أما على تقدير [٢٤/ب] كونه بيانياً، فإنّهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون بالله بدليل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالجزم، فَجَزْمُ (يَغْفِرُ) لكم دليل على الوجهين، فيكون الباء متعلقاً بهما.

والحاصل: إن جزم ﴿يَغْفِرْ لكم﴾

إما جواباً للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر، وإنّما جيء به إيذاناً بأنّ ذلك مّما لايترك به، أو لشرط.

قال القاضي البيضاوي:﴿يغفر لكم﴾: جواب للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر، أو لشرط تقديره: أن تؤمنوا، أو تجاهدوا[٩]، وقال أبو البقاء: في جزمه وجهان[١٠]:

---

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك): أحسم وفيها وجه

(٣) النقل من «التبيان» ٢٦٧

(٤) هو «التبيان» كذا في طبعة من طبعاته، وفي أخرى «إملاء مامَنّ به الرحمن» وهذا الاسم مردود عند أكثر الدّارسين، وفي طبعة أخرى «إعراب القرآن»، والطبعة التي اعتمدتها «التبيان في إعراب القرآن» في مجلدتين، أرقامهما متوالية

(٥) سورة الصف: ١١

(٦) سورة الصف: ١٠

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)، وهي كذلك عند أبي البقاء في «التبيان» والنقل عنه

(٨) «التبيان»: ١٢٢١

(٩) «أنور التنزيل»: ٤٩١/٤ ، في حاشية شيخ زاده عليه

(١٠) «التبيان»، ١٢٢١

أحدهما: هو جواب لشرط محذوف دلّ عليه الكلام تقديره: وإن تؤمنوا يغفرْ لكم، و(تؤمنون) في معنى آمنوا، فعلى هذا تكون جملة (تؤمنون) مستأنفة، هذا أقرب إلى الحقّ حيث قال العلاّمة في الكشّاف»[1].

عن ابن عبّاس - رضي الله تعالى عنه - إنّهم قالوا: لو نعلم أحبَّ الأعمال إلى الله تعالى لعملناها، فنزلت هذه الآية، فمكثوا ماشاء الله يقولون: ليتنا نعلم ماهي، فدلّهم الله تعالى عليها بقوله - تؤمنون - وهذا دليل على أنّ تؤمنون كلام مستأنف.

وثانيهما: أو لكونه جواباً لاستفهام دلّ عليه الكلام، تقديره: هل تقبلون أنْ أدلّكم[2]؟

وقيل: جواب لهل المضمر بحيث المعنى، فتقديره: هل تُؤمنون بالله و/تجاهدون؟ [٢٥/أ]

لأنّ الله تعالى قد بَيّن التجارة بالإيمان والجهاد، فكأنّه قد لفظ بهما في موضع التّجارة.

وقيل: جواب لهل أدلّكم، وهو قول المصنّف، **وعلى الأوّل** [هو][3] **جواب الاستفهام** يعني على تقدير كون ﴿تؤمنون﴾ بياناً وتفسيراً، يكون ﴿يَغْفِرْ لكم﴾ بالجزم جواب الاستفهام على القاعدة الممهدة، وهي أنَّ الفعل المضارع يجزم بإن مضمرة إذا وقع جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض.

تنزيلاً: يجوز نصبه على المفعول المطلق، أو على المدح أو [على][4] المفعول له حيث جعل جواباً لمن، قال كيف يصحّ جعله جواباً لهل أدلّكم مع أنّ دلالته لاتوجب المغفرة، فأجاب بقوله (تنزيلاً)، أي يصحّ ذلك إقامةً لسبب السبب، وهو الدّلالة **التي هي** (**سبب الامتثال**)[5]، **منزله السبب**، وهو الامتثال الذي سَبَّبَ المغفرة، **إذ الدّلالة سبب الامتثال**، فكأنها قامت مقام الامتثال، لأنّ الدّلالة على التّجارة المفسّرة بالإيمان، سبب الامتثال الذي (هو سبب)[6] المغفرة، فلايبعد أن تكون الدّلالة المفسّرة بالإيمان سبباً للمغفرة، فعلى هذا يكون ردّ القاضي[7] على القائل[8] هذا القول بقوله:

---

(١) «الكشاف»: ١٠٠/٤

(٢) «التبيان»: ١٢٢١ مع تصرّف في نقل الوجه الثاني فقط.

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٥) ليست في (ك)

(٦) في (ك): والامتثال

(٧) هو القاضي البيضاوي، صاحب تفسير «أنوار التنزيل». والنّقل من أنوار التنزيل ٤٩١/٤

(٨) في (ك): قائل

ويبعد جعله جواباً لهل أدلّكم؛ لأن مجرّد دلالته لاتوجب المغفرة لما فيه اشتباه، ولايخفى على الفَطِن؛ لأنّهم[١] لم يقولوا مجرد الدّلالة توجب المغفرة /بل الدّلالة المفسّرة [٢٥/ب] يؤمنون. **انتهى** أي تمَّ الكلام.

وقال الشّلَوْبين[٢]، بفتح الشين واللام، وسكون الواو، وكسر الباء بنقطة، وسكون الياء المنقوطة بنقطتين، اسم لشيخ من الكوفيين، وفي بعض النسخ الشلوبون.

والشلو اسم بلدةِ ابن مالك، فيكون المراد منه النحويين المنسوبين إلى الشلو[٣]، هكذا ضبطنا من أستاذنا، **التحقيق** هذا صريح بأنّ ماذكره أوّلاً ظواهر كلمات القوم، والتخصيص بعد التعميم، تحقيق قولهم فذكر أوّلاً كلمات القول وحقّق ثانياً بقول الشّلَوْبين.

إنّ الجملة المفسَّرة بحسب ماتفسره، وإعراب بحسب ماتفسره، كإعراب قوله بحقيقة ماتليه، **فإن كان له** أي لمفسَّره[٤] بفتح السين، **محلّ فهي**، أي الجملة المفسِّرة بكسر السين، **كذلك** أي مثل المفسّر في كونه محلاً من الإعراب **وإلاّ** أي وإن لم يكن له محل **فلا**، أي لايكون له محل من الإعراب.

والثاني أي المفسَّر الذي لايكون لمفسَّره إعراب **نحو: ضربتُهُ في نحو زيداً ضربته، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته، فلا محلّ للجملة المقدّرة وهي:**

ضربتُ، لأنها مستأنفة فكذلك تفسيرها في أن لايكون لها محل من الإعراب.

والأوّل: أي المفسَّر الذي يكون لمفسره إعراب إنّما آخذ معنى الثاني مع أنه وجودي، والوجودي[٥] يَقتضي / التّقديم في الأقسام والأحكام، لأنّ الكلام في القسم الثاني [٢٦/أ] قليل، فلو قُدّم الأوّل لوقع الفصل بين القسمين بالكلام الكثير فيكون دغدغة. **نحو:**﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٦].

---

(١) ليست في (ك)

(٢) الشّلَوْبين: عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي المعروف بـ الشّلَوْبين، إمام عصره في العربية والشّعر، صنّف على كتاب سيبويه. ت ٦٤٥ هـ. ترجمته في «بغية الوعاة» ٢/٢٢٥ . و «الأعلام» ٥/٦٢

(٣) شَلَوْبِينِيَّةُ: من أعمال إلبيرة على شاطىء البحر، ينسب إليها أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي النحوي، «معجم البلدان» ٣/٣٦٠

(٤) في (ك): للمفسَّر

(٥) في (ك): لوجود

(٦) سورة القمر: ٤٩

[والتقدير: إنّا خلقنا كلّ شيء خلقنا][1]، **فخلقنا المذكورة مفسّرة لخلقنا المقدّرة، أي:** المضمرة، فالمقدّرة عام من المحذوف، والمضمر. **وتلك** أي: الجملة المقدّرة، **في موضع رفع لأنّها** خبر **إنّ** المتّصل بنا، **وكذلك** أي مثل المقدّرة **المذكورة** في كونها مرفوع المحلّ.

ومن ذلك، أي: من أمثلة الجملة المفسّرة التي حكمها كحكم المفسَّر، وإنما قال من ذلك ولم يقل: **نحو زيدٌ الخبزَ ويأكُلُهُ**، رعايةً للأدب، فزيدٌ: مبتدأ، فيأكله: الفاء للتفسير[2] **في موضع رفع لأنّها مفسّرة للجملة المحذوفة أي المضمرة**، وإنما فسّرنا المحذوفة بالمضمرة لأنهم فرّقوا بين المضمر والمحذوف، وقالوا: المضمر هو المتروك، ويكون له قائمٌ مقامه، والمحذوف هو المتروك أصلاً، ولايكون في القائم مقامه أثر، كذا في «شرح الألفية» وههنا القائم مقامه موجود وهو المفسَّر، والمصنّف تساهل وعبّر عن المضمر بالمحذوف، نعم بعض النحاة لم يذهب إلى الفرق، لكنّ التحقيق ماقلنا فيماسبق.

وهي أي: الجملة المضمرة، **في محل الرفع على الخبرية لزيد**، فتقديره: زيد يأكلُ الخبزَ يأكُلُه. / فيأكله المقدّم في موضع رفع لأنّه خبر زيد، وكذلك المؤخّر لأنّه مفسّره [٢٦/ب] وإنما أورد المصنّف هذا المثال، ولم يكتف بالأوّل ليكون توطئة لقولِه:

واستَدلّ على ذلك، أي على كون الجملة المفسَّرة في حكم الجملة المفسَّرة في الإعراب. **بعضهم أي**: بعض النّحاة، **بقول الشاعر**، وفي ذِكرِ البعض إشارة إلى ضعفِ الاستدلال

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ[3] [طويل]

فظهر الجزم في الفعل المفسِّر للفعل المحذوف، لأنّ هذا الاستدلال مبنيّ على ثبوت الجزم لكونها مفسِّرة للمجزوم، وذلك غير ثابت، على أنّ ذلك لايقتضي أن يكون جميع المفسِّر مثل ذلك، لأنّ المطلوب هو القاعدة الكُلّيّة، والمثال الجزئي لايشتبه، وتقدير الكلام، فمن [نؤمنه][4] نحن نؤمنه يبت وهو آمن.

---

(١) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٢) في (ك) تفسيرية

(٣) الشّعر لهشام المرّي وتمامه:

(ومَنْ لانُجِرْهُ يُمْسِ وهوَ مُفزّعا).

«كتاب سيبويه» ١١٤/٣ . و«المغني» ٥٢٦ . والشاهد في «خزانة الأدب» ٤٠/٩-٤١ . وقد نسبه إلى مُرّة بن كعب بن لؤي القرشي الجاهلي.

وروايته في «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي:(ومن لم نجره يُمسِ وهو مُرَوّعا)، في الجملة التفسيرية: ١٩٣

(٤) ليس في (ش) واستدركته من (ك)

فَمَنْ: اسم متضمّن للشّرط، و(نؤمِّنْ) المقدّر مجزوم بِمَنْ، وكذلك المذكور لكونه مفسِّراً له، و(يَبِتْ) جزاء مَنْ[١]، و(الواو) في وهو للحال، و(هو): مبتدأ، و(آمن): خبره، والجملة:حال من ضمير يبت.

واعلم أنّ الأسماء المتضّمنة بمعنى إن لاتحذف أفعالها في حال الاختيار لكونها فرع إن، فلا تصرّف فيها مثل تصرّف إن إلاّ عند الضرورة كما في البيت المذكور.

وقال بعضهم: الأَوْلى في الاستدلال أن يثبتَ بما قاله فحول النّحاة في تعريف المفسِّر، وهو أنّ المفسِّر مايتجانس المفسَّر في جميع الأحكام.

[جواب القسم]

والخامسة / الواقعة[٢] جواباً لقسم نحو:﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِيْنَ﴾[٣] [٢٧/أ] بعد قوله تعالى ﴿يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيْمِ﴾[٤]. ذهب الجمهور إلى سكون النّون في (يس)[٥]. وقرىء بالضمّ بناءً كحيث، وإعراباً إما: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذه يس، أو مبتدأ، وخبره جملة القسم وجوابه.

وبالنّصب على البناء كأينَ[٦]، أو على الإعراب إما بتقدير[٧] فعل القسم على طريقة تاالله تعالى والله[٨] لأفعلنَّ أو غيره كـ(اتْلُ) أو بإضمار حرف القسم والفتحة، ممتنع الصرف[٩].

وبالكسر كَجَيْرِ[١٠]، و(القرآنِ): الواو للقسم أو للعطف على تقدير كون يسن مقسماً به، فيكون (والقرآن) قسماً على كل وجه و(الحكيم) أي: ذي الحكمة، أو لأنّه دليل ناطق بالحكمة

---

(١) أي في جواب الشرط

(٢) بسط المسألة في «المغني» ٥٢٧

(٣) سورة يس:٣

(٤) سورة يس: ١-٢

(٥) وإظهارها. وهي قراءة أبي عمرو والأعمش

(٦) وهي قراءة عيسى بن عمرو

(٧) في (ش) بتقديم وهو تحريف. وأثبتّ مافي (ك)

(٨) ليس في (ك)

(٩) في (ك) يمنع للصرف

(١٠) قرأ العشرة بسكون النون سواء أُدغمت أم أُظهرت /«المبسوط في القراءات العشر» ٣٦٨ . و«قرأ ابن أبي إسحق وعيسى بفتح النون، وقال قتادة: يس قَسَمٌ، ثم قال فقياس هذا القول فتح النون كما تقول: والله لأفعلن، كذا وقال الزجّاج، النصب كأنّه قال: اتلُ يس، وهذا على مذهب سيبويه أنه اسم للسورة. وقرأ ابن الكلبي بضم النون، وهي بلغة طيء: ياإنسان، وقرأ السماك وابن أبي إسحق أيضاً بكسرها، قيل: والحركة لالتقاء الساكنين فالفتح كائن طلباً للتخفيف، والضمّ كحيثُ، والكسر على أصل التقائهما..» «البحر المحيط»: ٣٢٣/٧ . ومختصر شواذ القرآن من كتاب البديع» ١٢٤ . وانظر «تفسير القرطبي» ١٥/٣-٤ ففيه تفصيل لجميع هذه الوجوه، مع إعراب كلّ منها

كالحيّ، أو لأنه كلام حكيم فوصف بصفة المتكلم، و(إنّ)[١]: حرف من حروف المشبهة، اسمها: الكاف، وخبرها ﴿لَـمِنَ المرسلِيْنَ﴾ وجملة ﴿إِنَّكَ لَـمِنَ الْمُرْسَلِيْنَ﴾: جواب للقسم[٢] لامحل لها من الإعراب.

فَلَمَّا ذهب بعضهم إلى كون يس مُقْسَماً به، قال المصنف: يس والقرآن من[٣] غير اقتصار على أحدهما جمعاً للخلاف، قيل، ذكر قيل لقلّة القائل لالضعف المقول، ويرشدك إليه جواب المصنّف لمن ردّ هذا القول بقوله، والجواب عمّا قاله: **ومن هنا** أي: ولأجل كون جملة جواب القسم لامحلَّ لها. **قال ثعلب**[٤] هو من أئمة النحّو واللّغة: لايجوز زيد ليقومن من غير تأويل بأن الخبر مجموع القسم وجوابه.

/ فقوله: لايجوز زيد ليقومنّ مقول لقال[٥]، وقوله: ومن هنا قال ثعلب [٢٧/ب] إلى آخره مقول لقيل.

اعلم أنّ النُحاة قالوا: إن مقول القول لايكون إلاّ جملة، فلذلك تكون (إنّ) بعده مكسورة، وكذا قالوا: إن الجملة لاتكون فاعلاً ولامفعولاً، مع أنّ مقول القول، وإنْ كان مفعولاً إلاّ أنه لايكون إلاّ جملة فتمحّلوا في التوفيق بين هذين القولين.

قال صاحب «اللباب» في بحث حروف المشبهة بالفعل: وتُفتح (أنّ) في مظانّ المفردات، أو مايجري مجراها، وإن كان يستعمل فيها الجملة لفظاً جوازاً ولزوماً لكَان الفاعل أو المفعول خارج باب قلت.

وقال في «شرحه»: أي جميع متصرّفاته فإنّ مقول القول، وإن كان مفعولاً إلاّ أنّه لايكون إلا جملة، فيفهم منه أنّ باب قلت مستثناة من هذا الحكم.

وقال ابن الحاجب في «الأمالي»[٦]: الجملة الواقعة بعد القول إذا بُنيت لما لم يُسَمَّ فاعله تقوم مقام الفاعل، لأن المقول لفظ الجملة [الواقعة بعد القول][٧] لامعناه كقوله تعالى:

---

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك): قسم

(٣) في (ك): والقرآن الحكيم

(٤) ثعلب: أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، إمام الكوفيين في النحو واللغة والحديث ت ٢٩١ هـ له مؤلفات عِدّة منها «مجالس ثعلب» ترجمته في «معجم الأدباء» ١٠٢/٥ و «بغية الوعاة» ٣٩٦/١

(٥) في (ك): القائل

(٦) «أمالي ابن الحاجب النّحوية» ١٢٠/١ .

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَاتُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾[١] ومأشبه ذلك، وهذا أيضاً مختار الزّمخشري، ولكن دار في خلدي: لوصحَّ هذا التأويل لأُجْرِي في سائر المواضع. والحال أنّه[٢] ليس كذلك، اللهم إلاّ أن يقال: هذا التّوجيه يختصّ بباب قلت؛ لافتقاره إلى الجملة.

وقال أبو البقاء: إنّ[٣] الجملة / لاتقع فاعلاً ولامفعولاً، ولو كانت في باب قلت، [٢٨/أ] والمفعول القائم مقام الفاعل هو القول، والمضمر[٤] لأنّ الجملة بعده. تفسيره[٥].

فيكون التقدير قيل[٦] قوله، ومن هنا قال ثعلب: فعلى هذا: الواو زائدة لتأكيد اللّصوق[٧]، بين المبتدأ والخبر على رأي أبي البقاء[٨] وبين القول ومقوله على رأي الغير، كما في قوله تعالى:﴿إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[٩]، **لأن الجملة المخبر بها**، صفةٌ جرت على غير من هي له فالضمير عائد إلى الجملة لما محل أي للجملة المخبر بها محلٌّ من الإعراب، **وجواب القسم لامحل له من الإعراب**، ولو جعل (ليقومنّ) خبراً في الحقيقة للزم اجتماع الأمرين المتضادين، في جملة واحدة.

ورُدَّ بقوله[١٠] تعالى - أي ردّ بعض النّحاة قول ثعلب بقوله تعالى - :﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ**﴾[١١] هذا على تقدير أن يكون (الذين) مع صلته في موضع الرفع بالابتدائية، ولنبوّئنهم خبره.

والجواب عمّا قاله، الضمير البارز راجع إلى (ما)، والمستتر إلى رادٌّ قولِ الثعلب: **إنّ التقدير: والذين آمنوا وعملوا الصّالحات أقسم بالله لنبوّئنهم.**

هذا جواب تسليمي إذ يجوز الإعراب في الآية الكريمة بغير هذا الوجه، وهو أن يكون (الذين) منصوباً بفعل محذوف يفسّره (لنبوّئنهم)[١٢] كذا ذكر أبو البقاء.

---

(١) سورة البقرة: ١١
(٢) في (ش): أنّ، وأثبتّ مافي (ك)
(٣) ليست في (ك)
(٤) في (ك): أضمر
(٥) في (ك): تفسّره
(٦) في (ك): قول هو
(٧) في (ك): الصدق
(٨) «التبيان»: ١٧٣
(٩) سورة الحجر: ٤
(١٠) في (ك) قوله، ولايصحّ: إلابتأويل وتكلّف
(١١) سورة العنكبوت: ٥٨
(١٢) «التبيان»: ١٠٣٤ :«ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل دلَّ عليه الفعل المذكور».

وكذلك التقدير فيما أشبه ذلك - فيكون التقدير في (زيد / ليقومّن) زيد، [٢٨/ب] أُقسم بالله ليقومنّ.

فالخبر [هو][١] مجموع جملة القسم المقدّرة وجملة الجواب - بالجر عطف على[٢] جملة ويجوز أن يكون بمعنى مع فيكون منصوباً - لامجرد الجواب، أي لامجرّد جواب القسم وحده، حتى يثبت ماقلتم، ولزم ماذكرتم من لزوم جمع المتنافيين.

فعلى هذا يكون إطلاق الخبر على (لنبوّئنهم) مجازاً، فتأمّل[٣].

[الواقعة جواباً لشرط غير جازم]

السادسة الواقعة جواباً لشرط غير جازم[٤] كجواب (إذا، وإذ، ولو، ولولا)[٥]

وقعَ في بعض النّسخ وإذ وإذا، فاعلم أنّ في (إذا) معنى المجاز[٦]، عند جميع النحويين ولو ولولا كذلك وأما إذ فلا يكون فيها معنى المجاز[٧] فلذلك لاتختصُّ بالجملة الفعلية إلاّ بدخول (ما) الكافّة عند فحول النحويين، فحينئذٍ تكون من الجوازم، ويُتصرّف بالحرفية عند سيبويه[٧]، وعند المبرد في أحد قوليه[٨]، وعند البعض هي من الجوازم، والمصنّف[٩] عدّها ممّا يتصرف على ثلاثة أوجه، ولم يذكر كونها للشّرط كما هو مذهب المحقّقين.

وأمّا عدُّها في هذا الوضع فعلى المذهب المرجوح، وأن الجزم لايجوز بجميعها إلاّ في ضرورة الشّعر عند البصريين.

وأمّا عند الكوفيّين (إذا) للشرط المحض يجزم مطلقاً. ولوكان في ضرورة الشعر[١٠]، وفي بعض اللغة.

---

(١) ليس في النسختين واستدركته من «متن القواعد».

(٢) في (ك): (على القسم جملة)

(٣) في (متن القواعد) الذي اعتمدناه زيادة: «تنبيه: يحتمل قول الفرزدق:

تعشَّ فإن عاهدتني لاتخونني   نكن مثل من ياذئب يصطحبان   الديوان ٨٧٠

كون (لاتخونني) جواباً كقوله: أرى محرزاً عاهدته ليوافقنّ

فلا محلّ له، وكونه حالاً من الفاعل أو من المفعول أو منهما، فيكون في محل نصب. وليست هذه الزيادة في النسخة المغربية من «متن القواعد» التي بين أيدينا.

(٤) المسألة في «المغني»: ٥٣٤

(٥) في أصل المصنّف:«إذا ولو» وحسب

(٦) في (ش) و (ك): المجازات. والأسلم ماأثبتّه، وهو من عبارة النّحاة

(٧) «الكتاب» سيبويه ٥٦/٣

(٨) «المقتضب» ٤٧/٢ . (ولايكون الجزاء في (إذ) ولافي (حيث) بغير (ما) لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال)

(٩) بسط القول في هذه المسألة، وعرض الآراء فيها في «المغني» ١١١

(١٠) في (ك): الضرورة

و(إذ) كذلك عند بعض النّحاة، وأنّ دخول / الفاء في جواب (إذ) و (إذا) متّفق عليه.[٢٩/أ]

وأمّا على جواب (لو) فلا تدخل إلاّ في رواية عن القاضي أبي العاصم ذكره في بعض كتب الأصول، فإذا فهمتَ ماتَلَوْنا عليك علمتَ أنّ كلام المصنّف مبني على مذهب المنصور فاحفظ هذه القاعدة عسى أن تتمشّى في مواضع كثيرة.

أو جازم ولم تقترن بالفاء، ولابإذا المفاجأة نحو: إن جاءني زيد أكرمته، فجملة أكرمته لامحلّ لها من الإعراب، لأنها لاتتعلّق بما قبلها، بالفاء ولابإذا المفاجأة، فيكون جملة مستقلة كما هو حال سائر الجمل اللّواتي لامحل لها من الإعراب.

[التابعة لجملة لامحلّ لها]

السابعة التابعة لما لاموضع لـه(١)، والضمير عائد إلى (ما) **نحو: قام زيد وقعد عمرو [إذا لم تقدّر الواو للحال]**(٢)، وجملة قعد عمرو على تقدير كون الواو عاطفةً معطوفة على جملة قام زيد، التي لامحلّ لها من الإعراب لكونها مبتدأ، فلا يكون لها محلّ من الإعراب لكونها تابعة للجملة التي لامحلّ لها من الإعراب.

[الجملة الحالية والوصفية]

المسألة الرابعة: إما مبتدأ(٣) خبره محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف، وهو **هذه الجملة**: مبتدأ وخبره **الخبريّة** صفة لها، وصف الجملة بالخبرية، لأنّ الإنشائية التي لم يسبقها مايطلبها، لاتكون صفة إلاّ بتأويلٍ، وكذا كونها حالاً عند الجمهور خلافاً للفرّاء. **التي لم يسبقها** أي الجملة الخبرية **(ما)** موصولة صلتها **يطلبها** / الضمير المستتر في يطلب راجع إلى الموصول، [٢٩/ب] والبارز إلى الجملة والموصول مع صلته فاعل لم يسبق. **لزوماً** أي وجوباً كما هو المتبادر، تمييز عن فاعل يطلب، وهذا القيد احتراز عن الجملة التي يطلبها مايسبقها لزوماً، فإنها على مقتضى العامل، فلايكون من هذا الباب كالجملة الخبريّة نحو: زيدٌ قام أبوه، فإنّ جملة قام أبوه لاتكون إلاّ خبراً، لأنّ المبتدأ يطلبه لزوماً بعدَ بالنّصب إمّا على الحاليّة من المبتدأ أو على الظرفية، أو بإضمار أعني مضاف إلى **النكرات** بكسر الكاف المحضة [أي](٤) الخالصة من شائبة التخصيص

---

(١) في «المغني»: ٥٣٦

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من «متن القواعد».

(٣) في (ش): (أو).

(٤) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

والتّعريف، **صفات** سواء كانت تلك الجملة فعلية أو اسمية أو ظرفية أو شرطية ولايكون فيها واو، ولو وُجد لكان زائداً لتأكيد اللُّصُوق، **وبعد المعارف المحضة؛** من شائبة النكرات **أحوال.**

اعلم أنّ الجملة الخبريّة سواء كانت اسميّة أ وفعليّة أو ظرفية، تقع حالاً بلا خلاف، وأمّا الجملة الشّرطية الخبرية، فتكون صفة وخبراً، ولايكون حالاً إلاّ بعد خروجها عن حقيقة الشرط، وهو إما بالعطف على ماينافضها لأنّ النقيضين لايبقيان على معنى الشرط، نحو: أتيتك إن تأتني وإن لم تأتني، واستمر فيه ترك الواو. أو بتقدير المبتدأ وهو / هو أو مثله، [٣٠/أ] واستمر فيه ذكر الواو، فهذه الواو للحال عند الزمخشري[(١)]، وعليه جمهور النّحاة خلافاً للبعض، فإنّ تلك الواو للعطف على مقدّر نحو: أتيتك وإن لم تأتني، وأكرمك وإن أهنتني.

قوله: وبعد المعارف المحضة أحوال، عطف على بعد النكرات المحضة صفات، فإعراب المعطوف كإعراب المعطوف[(٢)] عليه، وكذا قوله: **وبعد غير المحضة منهما،** أي من النكرات والمعارف. **محتملة لهما** أي للصفة والحال، قدّم الصفة على الحال لأنّها مبيّن الذّات، والحال مبيّن الهيئة، وبيان الذّات مقدّم على بيان الهيئة.

فمثال: مبتدأ مضاف إلى **الواقعة صفة.** مفعول الواقعة كما مرَّ في المسألة الثانية[(٣)]، **نحو:** بالرفع خبره مضاف إلى جملة ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابَاً نَقْرَؤُهُ﴾[(٤)] فجملة (نقرؤه): صفة لـ (كتاباً) منصوباً على الحكاية **لأنّه** أي الكتاب **نكرة محضة،** ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المجرور في علينا، ذكر أبو البقاء[(٥)] فعلى هذا تكون الآية مثالاً لهما بالاعتبارين.

وحتّى جارّة بمعنى إلى بتقدير أن، **وقد مضت أمثلة من ذلك،** الجار والمجرور صفة لأمثلة، أي ذهبت أمثلةُ التي كائنة من هذا القسم، **في المسألة الثانية،** مفعول فيه[(٦)] لمضت، لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمَاً تَرْجِعُونَ﴾[(٧)] فيوماً: نكرة، وترجعون: صفتها وكذا / [٣٠/ب] سائر الأمثلة، فلينظر إليه ثانياً.

---

(١) «المفصّل»: ٦٤ .

(٢) في (ك): معطوف.

(٣) في المسألة الثانية، وسبق الحديث في هذا الإعراب، وضُعّف الوجه بالنظر إلى أنّ الواقعة تأخذ مفعولاً، لأنّ اللزوم فيها أصل في هذا المعنى.

(٤) سورة الإسراء: ٩٣ .

(٥) نقرؤه: صفة لكتاب أو حال من المجرور. «التبيان»: ٨٣٢ .

(٦) ليست في (ك).

(٧) سورة البقرة: ٢٨١ .

ومثال الواقعة حالاً، إعراب هذه المذكورات كإعراب ماسبق: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[1] خبر المبتدأ وهو مثال الواقعة، **فجملة تستكثر** بالرّفع **حال من الضمير المستتر**، صفة للضمير. **في تمنن** متعلّق للمستتر المقدّر صفة بعد صفةٍ **بانت** متعلّق للمقدّر **لأن الضمائر كلّها معارف بل هي أعرف المعارف**، قيل هنا لعطف الجملة على الجملة لأنّ الضمائر كلها معارف، فيكون[2] لترك الأوّل والأخذ مافيه هو أهمّ من الأوّل مع ثبوته، فتكون جملة تستكثر حالاً من الضمير بلاريبة، لكونه أعرف المعرفة.

ومثال المحتملة للوجهين، أي الحال[3] والصفة **بعد النكرة غير المحضة**، بعد: ظرف والعامل فيه المحتملة، ويجوز أن يكون العامل فيه مقدّراً، فحينئذٍ يكون حالاً من المحتملة، ويجوز أن يكون صفةً فيقدّر متعلّقٌ معرّفاً، فيكون تقدير الكلام الكائن أو الذي حصل بعد التنكير، كما صرّح الأخفش لأنّ اللاّم في المحتملة بمعنى الذي، فلايجوز أن تكون الجملة الخبريّة صفة لمعرفة إلاّ بهذا التأويل **نحو: مررت برجلٍ صالح يصلّي، فإن شئت قدّرتَ جملة يصلّي صفة ثانية لرجل**، الموصوف [بصالح][4] **لأنّه نكرة** أي لأنّ رجلاً نكرة، والنكرة لم تَخرج بالتوصيف عن كونه نكرة، وإن كانت غير محضة، **وإن شئت / قدّرتها حالاً منه** [٣١/أ]
أي: إن شئت قدّرت جملة يصلّي حالاً من الرجل، فعلى الأوّل يكون في محل الجرّ، وعلى الثاني في محل النصب لأنّه: هذا تعليل لتقدير جملة يصلّي حالاً من النكرات، أي لأنّ رجلاً **قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة الأولى**، فيعامل معاملة المعرفة، وإن لم يكن معرفة.

ومثال المحتملة للوجهين بعد المعرفة غير المحضة، والمصنّف لم يقيّد به اعتماداً على ماتقدّم[5]. قوله تعالى ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[6]. شبّه قَرَأَةَ التّوراة وحفّاظَ مافيها من اليهود بالحمار، لكونهم غيرْ عاملين بها، ومتفقهين[7] بآياتها، وذلك لأنّ فيها نَعْتَ رسول الله - عليه السّلام - والبشارةَ به، ولم يؤمنوا به، كالحمار يحمل أسفاراً، أي كتاباً من كتب العلوم، فهو يمشي بها ولايدري منها إلاّ ماأصابه من التّعب، فكلٌّ من عَلِمَ ولم يَعْمَلْ فهو مثل الحمار **فإنّ المراد بالحمار الجنس**.

---

(١) سورة المدّثر: ٦ .
(٢) في (ك): (فيكون كلها).
(٣) في (ك): للحال.
(٤) في (ش): لصالح، وأثبتّ مافي (ك).
(٥) في (ك): (تقدمه).
(٦) سورة الجمعة: ٥ .
(٧) في (ش) و(ك): متفقّهين، وفي «الكشّاف»: منتفعين، وهو الأوجه، في السياق والمعنى، ونقل الشارح عن «الكشاف» ١٠٣/٤ .

اعلم أنّ (اللّام) إمّا إشارة إلى نفس الحقيقة، أو إلى حصة معينة منها، واحداً كان أو اثنين أو جماعة، وهو العهد الخارجي، ونحو علم الشخص.

والأوّل إمّا أن يُطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ماصدقت الحقيقة عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة، وإمّا على حصّة [غير][١] معينة وهو العهد الذهني، ومثله/[٣١/ب] النكرة، وإمّا على الأفراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف إلى نكرة، هذا على سبيل التحقيق، وأمّا المشهور فالاستغراق ومقابل لتعريف الجنس.

وذو التّعريف الجنسي بالرفع صفة لذو، وبالجر صفة للتعريف **يقرب من النكرة.**

قال الشريف: وهذا القرب إنّما هو بين النكرة، والمعرّف بلام الجنس إذا أُريد به الجنس، من حيث وجوده في ضمن فرد لابعينه لأجل قرينة تقتضي ذلك، كقولك حيث[٢] لاعهد: أكلت الخبز وشربت الماء.

فإنّ مؤدّى المعرّف مؤدّى المنكر، وهو الفرد المنتشر، كأنّك قلت: أكلت خبزاً وشربت ماء.

والفرق هو أنّك في المعرّف تشير إلى كون ماهيّة ذلك الفرد معلومة، وليس في المنكّر هذه الإمارة، والتعريف الجنسي المأخوذ بهذا الاعتبار هو المسمّى تعريف العهد الجنسي، وإذا قصد بالمعرّف بلام الجنس إلى الماهية من حيث هي، فبيْن المُعَرَّف[٣] والمنكّر بَوْنٌ بعيد.

فيحتمل الجملة من قوله تعالى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ وجهين:

أحدهما: الحالية لأنّ الحمار بلفظ المعرفة، وإن كان نكرة في المعنى.

والثاني: الصفة لأنّه كالنكرة في المعنى، وإن كان معرفة بحسب الظاهر[٤].

وإنما قال كالنكرة إشارة إلى الفَرق الذي ذكرناه قبله، قال ابن الملك في شرحه لـ «المصابيح»[٥]: الأَوْلى أن يُجْعَلَ صفةً. انتهى.

---

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٢) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٣) ليست في (ك).

(٤) في (ش): المعروف.

(٥) «المغني» ٥٦١ . وكثيراً ماستعان الشارح به في عبارته.

لكن الأَوْلى أن يُجْعَلَ حالاً لأنّ العمل بظاهر الحال أولى، ويدلّ / عليه [٣٢/أ]
تقديم الزمخشري هذا الوجه في الذّكر، كونها حالاً، حيث قال: فإن قلت: يحمل ماَمحلّها؟ قلت
: النّصب على الحال، والجرّ على الوصف لأنّ الحمار، كاللئيم في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[1] [كامل]

وترك أبو البقاء صفة، حيث قال: يحمل، هو في موضع الحال من الحمار، والعامل فيه الـ
مَثَل»[2].

(١) البيت من شواهد سيبويه ٢٤/٣ و«خزانة الأدب» ٣٥٧/١ لرجل من بني سلول وتمامه: فأَعِفُ ثمّ أقول لايعنيني
وفي رواية: فمضيت ثمّت قلت لايعنيني

(٢) «التبيان»: ١٢٢٢ .

[الباب الثاني]

[الجار والمجرور]

الباب الثاني، الباب: مبتدأ، والثاني: صفة، **وفي الجار**[١]: خبره، **وفي**[٢] **المجرور**: عطف عليه، **وفيه أيضاً**، أي في الباب الثاني كما في الباب الأول **أربع مسائل**.

أحدها، أي: إحدى المسائل الأربع. **أنّه**، الضمير للشأن، **لابدَّ** أي: لافِرَاق، قال في «الصحاح»: لابد من كذا، كأنّه قال: لافراق منه[٣].

فـ (لا): لنفي الجنس، و(بدَّ): منصوب على الاسمية، ويجوز ذكر خبرها عند [أهل][٤] الحجاز مطلقاً، وعند بني تميم إذا كان الخبر ظرفاً، فهنا[٥] الخبر ظرف، فيجوز ذكره على المذهبين. وهو قوله: **مِنْ تعلّق الجار والمجرور بفعل أو مافيه معناه**، أي: بشيء فيه معنى الفعل، وهو كل شيء يدل على الحدث كاسمي الفاعل والمفعول، والصّفة المشبّهة، والمصدر، والظّرف، والجار والمجرور، وغير ذلك.

وفي بعض كتب النّحو: بفعل أو شبه فعل أو معناه، والمراد من معنى الفعل الظرف، وفي بعضِ كتبه بفعل فقط، والمراد من الفعل مايُعامَل معاملته، فيعمّ الفعل[٦] والظرف، والمصنّف اختار الوسط، ولكلٍّ وجهة هو مولّيها.

وقد اجتمعا أي الفعل وما / فيه معنى الفعل **في قوله تعالى**: ﴿**أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ** [٣٢/ب] **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**﴾[٧] فـ (عليهم) الأوّل متعلّق بالفعل، والثاني مافي معناه وهو المغضوب.

وقول ابن دُرَيْدٍ[٨] بضمّ الدّال، وفتح الرّاء، وسكون الياء، تصغير أَدْرَدَ مُرَخَّماً، يقال: رجل أَدْرَدُ: ليس في فمه سِنٌ بيّن الدَرَدِ، كذا في «الصحاح»[٩].

---

(١) المسألة في «المغني»: ٥٦٦ .

(٢) ليست في (ك).

(٣) «الصحاح»: (بدد).

(٤) مابين الحاصرتين استدركته من (ك).

(٥) في (ك): فهذا.

(٦) في (ك): شبه الفعل.

(٧) سورة الفاتحة: ٦ - ٧ .

(٨) ابن دُريد هو: أبو بكر محمّد بن الحسن، إمام في اللغة والأدب، صاحب الجمهرة ت ٣٢١هـ ترجمته في وفيات الأعيان ٣٢٣/٤ وبغية الوعاة ٧٦/١ .

(٩) «الصحاح»: درد.

واشْتَعَلَ المُبْيَضُّ في مُسْوَدِّه[١] [الرجز]

هما اسمان مفعولان، إما بسكون الياء والسين، فيكون من أفعل، أو بحركتهما فيكون من فعّل بالتّشديد.

مثل: منصوب إمّا على الحالية من المبيض، أو على الوصفية لمصدر محذوف تقديره اشتعالاً مثل:

اشتعال النّار في جَزْلِ الغضا

الجَزْل: الحَطَبُ اليابس أو الغليظ العظيم منه، كذا في «القاموس»[٢]، والغَضَا بفتح الغين المعجمة[٣]: شجر، هذا، أي كونه دليلاً على الاجتماع على تقدير تعلّق في مُسْوَدِّه باشتعل في جزل الغضا باشتعال، **وإن علّقت الأوّل** أي في مسوده بالمبيضّ، **أو جعلته حالاً منه متعلّقاً بكائن** على القاعدة التي ستأتي في المسألة الثّالثة. وهي: متى وقع الجار والمجرور صفة أو حالاً أو صلة تعلّق بمحذوف وتقديره كائن أو مستقر. **فلا دليل فيه**، أي لايكون فيه مايدلّ على الاجتماع لأنّ في مسودّه /[٤] على شبه الفعل وهو المبيضّ أو كائن، فلايجتمع فيه [٣٣/أ] الفعل وشبهه، وإنّما قال متعلّقاً بكائن لأنّه لو جعلته حالاً متعلّقاً باستقرّ يكون دليلاً كما في تعلّقه باشتعل، ولمّا قال لابدّ من تعلّق[٥] الجار والمجرور، يُفهم منه أن يكون لجميع الجار متعلّق، فَدُفِعَ هذا الوهم بقوله:

ويستثنى من حروف الجار أربعة فلا يتعلّقن بشيء.

أحدها الزّائد، كالباء الزائد في ﴿كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾[٦]، فشهيداً يجوز أن يكون تمييزاً أو حالاً على منوال: (للّه درّه فارساً) ولايخفى عليك أنّ قول المصنّف، كالباء الزائدة في ﴿كفى باللّه﴾ ليس على ماينبغي، حيث قال في آخر رسالته: وينبغي أن يَجْتَنِبَ المُعْرِبُ أن يقول في كتاب الله تعالى أنها زائدة، لأنّه يسبق إلى بعض الأذهان أنّ الزائد هو الذي لامعنى له، وكلام

(١) الرّجز لابن دريد من مقصورته المشهورة. انظر «شرح مقصورة ابن دريد» للتّبريزي: ١٤ .
(٢) القاموس: (جزل).
(٣) القاموس: (غضا). والغضا ج. غضاة.
(٤) في (ك): متعلّق على..
(٥) في (ك): من متعلّق.
(٦) الآية في أكثر من سورة في القرآن الكريم: النساء ٧٩ - ١٦٦ ، يونس ٢٩ ، الرعد ٤٣ ، الإسراء ٩٦ ، الفتح ٢٨ .

الله - سبحانه وتعالى - منزّه عن ذلك، [وَأَحْسِنْ بِزَيْدٍ عند الجمهور][1]، و﴿مَارَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[2] اعلم أنَّ: (ما) المشبهة بليس تعمل عند الحجازيين بأربعة شروط:

أحدها: أن يكون اسمها مقدّماً على خبرها. قال ابن عصفور[3]: هذا إذا لم يكن الخبر ظرفاً أوماجرى مجراه، وأمّا إذا كان ظرفاً أو جارّاً أو مجروراً فيعمل لكثرة التوسُّع فيه، كما تعمل إنّ وأخواتها، لكن المُعْتَبَرَ[4] أن لاتعمل ولو كان ظرفاً.

والثاني أن لايقترن / اسمها بإنْ. [٣٣/ب]

والثالث أن لايقترن الخبر بإلاّ.

والرّابع أن لايليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولاجارّاً أو لا[5] مجروراً.

وأمّا إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، فيعمل عند سيبويه، وأن يليها معمول خبرها نحو: فما [المشبهة بليس][6] كلّ حين مَنْ يوالي مُوالياً، فموالياً خبر ما، ومَنْ اسمها، وكل حين معمول مواليا.

وعند بني تميم لاتعمل وإن استُوفيت الشّروط لدخولها على الاسم والفعل، بل يكون مابعدها مبتدأ وخبراً، ولاتدخل الباء على خبر المبتدأ الذي بعدها عندهم إلاّ في القرآن، كذا في «الإقليد».

قال الزمخشري في «مُفَصّله»[7]: ودخول الباء في الخبر نحو قولك: مازيد بمنطلق، إنّما يصحُّ على لغة الحجازيين.

وقال ابن هشام في «شذور الذّهب» وقرأ على لغتهم ﴿مَاهُنَّ أُمَّهَاتُهُم﴾[8] بالرفع، وقرأ أيضاً: بأمّهاتهم بالجر بباءٍ زائدة، ويحتمل الحجازية والتميمية خلافاً لأبي علي والزمخشري زعماً أنَّ الباء تختصّ بلغة النصب[9]. انتهى.

---

(١) ليس في (ش) و(ك) واستدركته من «متن القواعد».

(٢) الآية في أكثر من سورة: الأنعام ١٣٢ ، هود ١٢٣ ، النمل ٩٣ .

(٣) ابن عصفور هو: علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن النّحوي الحضرمي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس الإشبيلي ت٦٦٩هـ وقيل غير ذلك. صنّف «الممتع في التصريف» و«المقرّب» وغير ذلك. «بغية الوعاة»: ٢١٠/٢ .

(٤) في (ك): (المعتدّ به).

(٥) في (ك): (أو).

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) «المفصّل»: ٨٢ .

(٨) سورة المجادلة: ٢ .

(٩) «شرح شذور الذهب»: ٢٥٥ .

فما: بمعنى ليس، وربُّكَ: مبتدأ، وبغافل: في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ عند بني تميم. وأمّا عند الحجازيين: ربُّكَ: اسمها، وبغافل: في محل النصب خبرها، والباء: زائدة على المذهبين، وعن: حرف جرّ متعلّق بغافل، ومايجوز أن تكون بمعنى / الذي، فمعناه: [٣٤/أ] وما الله بغافل عن الشيء الذي تعملون، ويجوز أن تكون مصدرية، فمعناه: بغافل عن عملكم، والجملة في محلّ النّصب على أنها مفعول بغافل[١].

اعلم. أن الباء تزاد قياساً في خبر المبتدأ استفهاماً نحو: هل زيد بقائم؟

وفي خبر (ما) نحو: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[٢].

وخبر[٣] ليس نحو: ليس زيدٌ بقائم.

وسماعاً في الفاعل في غير التعجب نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيْداً﴾ على أحد التأويلين، وهو مذهب سيبويه[٤]. فذكر ابن السرّاج وجهاً آخر، وهو أن تكون غير زائدة، وفاعل كفى ضمير مستتر عائد على الاكتفاء المفهوم من كفى[٥].

كأنّه قال هو أي: كفى اكتفاؤك بالله.

وأمّا في صيغة التعجب نحو: أفعل به، فزيادة الباء قياس في الفاعل عند سيبويه، وفي المفعول عند الفرّاء، ومن وافقه، وإنّما حكموا بزيادتها لأنّ الهمزة في أفعل للتّعدية عند من جعلها أمراً حقيقة، وقال بعض المغاربة، ويحتمل أن تكون الهمزة لاللنقل، بل على معنى أقطع البخل في مثل: أكرم بزيد، ثم أدخلوا الباء على معنى أنّه صَيِّرَهُ أي[٦]: صَيِّره [ذا كرم][٧]، فأكرم أمرٌ، فتكون الباء للتعدية.

وتزاد أيضاً سماعاً في المفعول نحو: ﴿وَلَاتُلْقُوا بِأَيْدِيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٨].

وفي المبتدأ نحو: بحسبك زيد[٩]، وكمِنْ، معطوف / على الباء في ﴿مَالَكُمْ مِنْ [٣٤/ب]

---

(١)«الإنصاف»: ١٦٦/١ .

(٢)سورة البقرة: ٧٤ .

(٣)في (ك): وفي خبر.

(٤)أوردها سيبويه في أكثر من موضع في «الكتاب» مؤكّداً زيادتها. «الكتاب» (٣٨/١ - ٤١) ومواضع أخرى.

(٥)«الأصول» لابن السرّاج: (٦٣/٢) في: (اسم عمل فيه حرف): الضرب الذي يكون فيه حرفاً زائداً للتّوكيد سقوطه لايخلّ بالكلام. و(٤١٣/١) في: (ذكر حروف الجر): ونصّه: وجاءت زائدة في قولك: حسبك بزيد، وكفى بالله شهيداً، إنّما هو كفى الله.
«والمقرّب» لابن عصفور: ٢٢٣ .

(٦)في (ك): كذلك.

(٧)مابين حاصرتين استدركته من (ك).

(٨)سورة البقرة: ١٩٥ .

(٩)في (ك): درهم.

إلهٍ غيرهُ﴾(١) مِنْ: جارّة وزائدة، فلايتعلّق بشيء، وإله مجرورها لفظاً، ومرفوع محلاً على أنه مبتدأ، واللام في مالكم: حرف جر، وتُفتح اللاّم الجارّة إذا دخلت على المضمر، ويجوز كسرها على لغة خزاعة، و[كم](٢) مجرورها متعلّق بكائن أو استقر، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر لمبتدأ [محذوف](٣) متأخّر(٤) ولاتعمل (ما) لما عرفت أنّ خبرها إذا كان مقدّماً على اسمها، يبطُلُ عملُها سواء كان الخبر ظرفاً أو لا، وغيره: صفة (إله)، قُرِىء بالرّفع حملاً على المحلّ، وبالكسر حملاً على اللّفظ.

اعلم أنَّ إضافة غير وشبه ومثل معنويةٌ عند أكثر النّحويين، لكن لاتتعرّف لتوغلها في الإبهام(٥) إلاّ إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، أو بمماثلته، ولفظيّة(٦) عند صاحب «التخمير» حيث قال: والحقّ أنّ هذه الأسماء في الأصل صفات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغايرك ومماثلك ومشابهك.

فلهذا لم يكتفِ بها للمضاف تعريفاً، ثم قال. إنّ (غيراً) له ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يقع موقعاً لايكون فيه إلاّ النكرات، وذلك إذا أُريد به النّفي السّاذج نحو: مررتُ برجلٍ غير زيد، يريد أنّ المجرور به ليس هذا.

والثاني: أن يقع موقعاً لايكون فيه إلاّ معرفة، وذلك إذا أُريد / به شيءٌ قد [٣٥/أ] عُرِفَ بمضادّة المضاف إليه في المعنى، لايضادّه فيه إلاّ هو، كما إذا قلت: مررت بغيرك المعروف بمضادّتك، إلاّ أنه لايحسن في هذا الوجه أن يجري صفة.

والثالث: أن تقع في موضعٍ تارةً تكون [فيه](٧) معرفة، وأُخرى نكرة، كما إذا قلت: مررت برجلٍ كريمٍ غيرِ لئيم، والرجل الكريم غيرُ اللّئيم.

---

(١) سورة الأعراف: ٥٩ .
(٢) مابين حاصرتين استدركته من (ك).
(٣) مابين حاصرتين استدركته من (ك).
(٤) في (ك): (مؤخر).
(٥) في (ك): (لتوغل إبهامها).
(٦) في (ك): (لفظيته).
(٧) مابين حاصرتين استدركته من (ك).

قال النحويون: إذا قلت: مررت[1] بالرجل غير اللئيم، فالمعنى: مررت بالرجل[2] الكريم غير[3] اللئيم. انتهى. وفي مثل[4] ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾[5] و (غيرُ) بالرّفع إمّا لكونه صفة للخالق على الموضع، و(خالق): مبتدأ، و(من): زائدة، وخبره محذوف تقديره: هل خالق لكم أو للأشياء، أو لكونه فاعلاً له، فتقديره: هل يخلق غير الله؟

اعلم: أنّ (مِنْ) تزاد في الموجب[6] وغيره عند الأخفش والكسائي وهشام، سواء كان مدخولها معرفة أو نكرة، وعند بعض الكوفيين يُشترط[7] تنكير ما دخلت عليه[8] وعند الجمهور البصرية.

بشرط أن يكون ماقبلها غير موجب[9] ومادخلت عليه أن يكون نكرة فتزاد عندهم في الفاعل والمفعول:

نهياً نحو: لاتذهب من رجل، ولاتضرب من رجل.

ونفياً نحو: ماجاءني من رجل، وماضربت من رجل.

واستفهاماً نحو: هل جاءني من رجل؟ وهل تضرب من رجل؟.

وفي المبتدأ:

نفياً نحو: مامن رجل جاءني.

/ واستفهاماً نحو: هل من رجل في الدّار؟ [٣٥/ب]

واعلم أيضاً أنّ مجرور (من) الزائدة[10] إذا كان من الأسماء المقصورة على العموم كأحدٍ، وديّار، تكون (من) لمجرد التأكيد، فإن معنى ماضربت أحداً، وماضربت من أحد، سواء[11] في التنصيص على العموم.

---

(١) ليس في (ك).

(٢) في (ش): برجل، وماأثبتّه من (ك) يناسب العبارة.

(٣) في (ك): لا.

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة فاطر: ٣ .

(٦) في (ك): الواجب.

(٧) في (ك): بشرط.

(٨) حول زيادة (مِنْ): «كتاب سيبويه»: (٣١٥/٢): (باب ماحُمل على موضع العامل في الاسم). و«الأصول» لابن السرّاج: (٤١٠/١).

(٩) في (ك): واجب.

(١٠) في (ك): المزيدة.

(١١) في (ك): سواء كان. والعبارة غير سليمة بها.

وإذا لم يكن من الأسماء المقصورة كانت من الاستغراق، فإنّك إذا قلت: ماجاءني من رجل، يكون المعنى نفي إتيان هذا الجنس من واحد إلى مايتناهى، بخلاف: ماجاءني رجل، فإن معناه نفي إتيان رجل، فيحتمل إتيان اثنين أو أكثر، وإنما سميت مزيدة مع إفادتها[1] لأنها لايتغيّر أصل المعنى بإسقاطها.

ومن ههنا يُعلم ضعف ماقاله المبرّد: لاينبغي أن يقال إنها زائدة إذا أفادت استغراق الجنس.

والثاني أي ثاني مالايتعلّق بشيء: (لعلّ) في لغة من يجرّبها، وهم عقيل، [ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الأخيرة الفتح والكسر][2].

قال في «الصحاح»: وعُقَيْلٌ مصغراً[3] قبيلة[4]، **قال شاعرهم**، وهو كعب بن سعد الغنوي[5]، قال [في][6] مرثية أخيه، كذا ذكر في حاشية «الكشاف» (بيت أبي المغوار)[7]:

لَعَلَّ أبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[8] [الطويل]

فـ (أبي) مجرور بـ (لعلّ) ولم يكن لها متعلّق، لأنّ الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلّم، كان جرّها بالياء.

والْمِغوَار: بالغين المعجمة. المقاتل. بُني للمبالغة كالْمِجزَام والْمِكْثَار.

وأبي المغوار: كنية للمدح له.

---

(١) في (ك): من الاستغراق.

(٢) ليست في (ش) و(ك) واستدركته من (متن القواعد).

(٣) في (ك): مصغر.

(٤) «الصحاح»: عقل.

(٥) البيت لكعب بن سعد بن عمرو الغنوي، أحد بني سالم، ويقال له: كعب الأمثال لكثرة مافي شعره من الأمثال. وهو شاعر جاهلي حلو الديباجة، أشهر شعره بائيته التي قالها في رثاء أخٍ له قتل في حرب ذي قار. ذهب القالي إلى أنه إسلامي، وتابعه البغدادي في «خزانة الأدب»، وزاد: الظّاهر أنه تابعي وليس بالصّواب. فإن الغنوي كان من شعراء ذي قار وكانت قبل الهجرة بنصف قرن، وقتل له فيها أخوان. ولم يرد له ذكر في الصّدر الأول للإسلام. انظر: «طبقات فحول الشعراء»: ٢١٢/١ ، «المؤتلف والمختلف» للآمدي: ٣٤١ ، و«الأمالي» للقالي: ١٤٧/٢ ، و«الحماسة البصرية»: ٢٣٢/١ ، و«خزانة الأدب»: ٥٧٤/٨ ، و«كشف الظنون»: ٨٠٨/١ . وجاء فيه ديوان كعب ابن سعد الغنوي، ولم يصفه كعادته كأنّه لم يره. و«الأعلام»: ٢٢٧/٥ . وثمّة مظان أخرى لترجمته.

(٦) مابين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ليست في (ك). ولاأجد معنىً مستفاداً منها.

(٨) هذا عجز، وصدره: «فقلت ادْعُ أخرى وارفعِ الصّوتَ دعوةً» ويروى «جَهْرَةً» وهو من قصيدة عدّها النقاد من عيون شعر الرثاء. انظر «الأصمعيات» ٩٦ وروايته فيها: (لعلّ أبا المغوار منك قريب) ورواية «الأمالي» للقالي كما الأصمعيات. وهو من شواهد «المغني» ٣٧٧ . ومطلع القصيدة في «الأمالي»:

تقول سليمى مالجسمك شاحباً ... كأنّك يحميك الطعام طبيب.

وفي «الأصمعيات» هذا البيت مطلع الأصمعية (٢٦) لفريقة بن مسافع العبسي. وأغلب الروايات كما في القالي.

لايقال / هذا لايُثْبِتُ أن تكون لعلّ من حروف الجر عندهم، لجواز أن يُحمل [٣٦/أ] على الشّاذ، أو يكون اشتهار هذا الرجل بأبي المغوار بالياء، فحكي على أصله، كما قيل: علي بن أبو طالب[١]، وغير ذلك من الوجوه، لأنّ المصنّف لم يرد به إثبات مذهبهم، بل هو مِثَالٌ مجرّدٌ لجرّ (لعلّ) لأنّ الجرّ بها في لغتهم شائع عند أرباب النحو، لايحتاج إلى الإثبات.

قال الشيخ الرضي: وعُقَيْل يجرُّونها بـ لعلّ مفتوحة الآخر، وكذا بـ لعلّ مكسورة الآخر، وهي مشكلة لأنّ جرّها عمل مختص بالحروف، ورفعها لمشابهة الأفعال. وكونه حرفاً عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة لم يثبت، وأيضاً الجارّ لابدّ من متعلّق له لاظاهراً ولامقدّراً[٢]. انتهى.

وفيه كلام لأنّ هذا الإشكال مبني على أنّ الرفع بعدها بـ لعلّ عندهم، وهو غير معلوم وايضاً استدعاء جميع الجارّ متعلقاً ممنوع.

والثالث: لولا، التي للامتناع في قول بعضهم، أي قول بعض فصحاء العرب: **لولاي ولولاك ولولاه،** فإذا وقع بعد لولا ضمير مجرور فمذهب سيبويه **أنّ لولا في ذلك جارّة[٣] ولايتعلّق بشيء.**

اعلم أنّ (لولا) إذا دخل على الاسم، فالاسم الواقع بعده:

إما مبتدأ، وهو مذهب البصريين.

أو فاعلُ فِعلٍ محذوف وهو مذهب / الكسائي. [٣٦/ب]

أو مرفوع بلولا[٤]، وهو مذهب الفرّاء.

فيجب على هذه الوجوه الثلاثة الانفصال، فلمّا[٥] وقع من ثقات العرب استعمال الضمير المجرور بعد (لولا)، فمذهب سيبويه إلى أنه ضمير مجرور بـ (لولا)، ولولا حرف جر لايتعلق بشيء، وحُكي عن الخليل ويونس: أنّ الضمير المجرور بعد لولا مجرور بتقدير المضاف، أي: لولا وجودك، وذهب الأخفش والفرّاء إلى أنّ المجرور بعدها قائم مقام المرفوع، فسيبويه تصرف في لولا، وقال: إنّ لِـ (لولا) مع الضمير شأناً ليس لها مع المظهر، كما أنّ لـ لَدُن مع الغدوة شأناً ليس له مع غيرها.

---

(١) في (ك) أبي، وهو غلط، إذ لو كان كذلك لسقط الشاهد.

(٢) انظر «الكافية»: ٣٦١/٢ .

(٣) انظر «الكتاب» لسيبويه: (٣٧٣/٢) باب مايكون مضمراً فيه الاسم. (إذا أضْمَرْتَ الاسمَ فيه جُرَّ وإذا أظهرت رُفع).

(٤) في (ك): لولا.

(٥) للتوسّع في مسألة (لولا) والاسم بعدها، والعامل فيه. انظر «الإنصاف»: ٧٠/١ .

وتصرّف الأخفش والفرّاء في الضمائر، فقال: إنّ تصرّفات الضمير لاتكاد تنحصر، كتأكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات، نحو: رأيتُني أنا، ومررت بك أنت، ووقوع المرفوع موقع المجرور في قوله: ماأنا كأنت، وكأنّ تقدير[١] ماكثرت أمثاله في كلام العرب أَوْلى من تقدير مالم يكثر، ورجّح ابنُ الحاجب[٢] مذهب سيبويه بأن يقال: قياسية بـ (ماأنا كأنت) فضعيف لقلّة استعماله وشذوذه بخلاف ماحمل عليه سيبويه فإنه كثير، وأمّا وقوع المرفوع موقع المجرور في قولك: مررت بك أنت، فللضرورة[٣] إذ لا / يمكن إلاّ كذلك، وأما وقوع [٣٧/أ] المرفوع موقع[٤] المنصوب فلضرورة الفرق بين التأكيد والبدل، فإذا قالوا: ضربته إيّاه، كان بدلاً، وضربته هو، كان تأكيداً، ورجّح الشيخ الرضيّ مذهب الأخفش وقال: لو كان لولا حرف جر، ولم تكن زائدة للزم من متعلّق، ولامتعلّق في نحو: لولاك، ظاهراً، ولايصحّ تقديره، هذا فانظر مافي الرضيّ فاسلكْ ماهو الصّواب عندك.

والأكثر: مبتدأ، وخبره: **أن يقال**، والجملة مبتدأ، ومقول القول: **لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو**، كما[٥] عرفت فيما سبق، الضمير الواقع بعد لولا يجب أن يكون مرفوعاً منفصلاً كما قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٦]. هذا دليل بحسب الظّاهر على ماقاله الأكثر، ولكن الدليل حقيقة، عدم وقوع خلافه في كلام الله تعالى، (فأنتم) على رأي البصريين: مبتدأ، وخبره محذوف وهو: حاضرٌ أو موجودٌ، لقيام العلم به بجواب (لولا) ظاهراً، ولكُنّا: جوابها، لأنّ جواب لولا التي لغير التحضيض باللاّم.

وأمّا على رأي الكسائي، أنتم: فاعل فعل محذوف، ولكُنّا: جوابها.

وعلى رأي الفرّاء، أنتم: فاعل لولا، وجوابها لكُنّا، وسنذكر في بحث[٧] لولا تفصيلاً[٨] مُشبعاً إن شاء الله تعالى.

---

(١) ليست في (ك).
(٢) «الكافية» ٣٣٢/١ .
(٣) في (ك): فلضرورة إذا لم.
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (ك): لما.
(٦) سورة سبأ: ٣١ .
(٧) في (ك): لو ولولا.
(٨) في (ك): تفصيلها مشبعاً.

والرابع: **كاف التشبيه**، إذا لم تكن زائدة، والتشبيه: عقد القلب على أنّ أحد الشيئين يَسُدُّ مَسَدَّ الآخر / في معنىً من المعاني، **نحو: زيد كعمرو**[١]. اعلم. أن هذا الكاف [٣٧/ب] حرف على رأي جميع النّحاة إلاّ عند أبي جعفر[٢] فإنه قال: الأظهر أنها اسم أبداً لأنّها بمعنى مثل، و ماهو بمعنى اسم فهو اسم، والجمهور استدلّوا لحرفيتها بأن يقال: لو كانت اسماً لما استقلّ بها الصلة، لأنّ الصلة لاتكون إلاّ جملة، فلو جُعلت اسماً لكانت الصلّة مضافة إلى مدخولها، والمضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة لايصلح أن يُجعل صلة، وأمّا إذا كانت حرفاً فالحرف يقتضي متعلقاً، والتعلّق[٣] في الصلة لاتكون إلا فعلاً، والفعل يقتضي فاعلاً، فيكون الصّلة جملة، هذا هو الصواب لامحيص عنه الْمُنْهَمُ[٤] المذاب.

فإذا عرفت ماتلونا عليك علمت أنّ زعم الأخفش محجوج عليه، وأنّ هذه الكاف قد تكون زائدة كما في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾[٥]، وقد يكون اسماً بمعنى المثل، وسيبويه لايحكم باسميتها إلاّ عند الضرورة، حيث تدخل عليها حروف الجرّ، والأخفش يجوّز ذلك من غير ضرورة، **وزعم الأخفش وابن عصفور أنها لاتتعلق بشيء**، قال ابن عصفور: إذا قلت: جاءني الذي كزيد، ليس للكاف متعلّق، لأن المقدّر في المجرور إذا وقع صلة لايكون إلا مايناسب الحرف، فإنّ المقدّر في نحو: جاءني [الذي][٦] في الدّار استقرّ، لأن في الوعاء والاستقرار / مناسب له، ولو قلت: جاءني الذي في الدّار، تريد ضحك وأكل في الدّار لم يجز، [٣٨/أ] لأنه ليس في الكلام مايدلّ عليه. فالمناسب بكاف التشبيه [أن تقدر أشبّه وهو غير جائز لأنه متعدٍّ بنفسه والعرب][٧] لم يتلفظ به مع الكاف في موضع [الجر][٨]، يدلّ ذلك على أنّ الكاف لم يتعلق بشيء، هذا غاية السقوط، لأنّ المستقرّ يجوز فيه تقدير الأفعال العامّة، وإن وجد فيه قرينة الخصوص.

---

(١) التشبيه لغة: الدّلالة على مشاركة أمرٍ لآخر في معنىً.
واصطلاحاً: الدّلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء في نفسه. «التعريفات» (٦٠).

(٢) هو أبو جعفر النحوي المصري ابن النّحاس أحمد بن إسماعيل، صنّف كتباً كثيرة منها «إعراب القرآن» ت٣٣٨ .
ترجمته في «معجم الأدباء» ٢٢٤/٤ . و«بغية الوعاة» ٣٦٢/١ .

(٣) في (ك): المتعلق.

(٤) موضع النّحر. «القاموس» نحر.

(٥) سورة الشورى: ١١ .

(٦) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

(٧) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

(٨) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

غاية مافي الباب أنّ تغيير عند وجود القرينة[1] أكثر فائدة، فيجوز أن يقدّر في مثل: جاءني الذي كزيد، وُجد أو كان أو غير ذلك فَعُلِمَ من هذا أنّ كون كاف التشبيه من هذا الباب على زعم الأخفش وابن عصفور.

وفي ذلك أي فيها، قالها الأخفش، **بحث** حاصله أنّ كاف التشبيه إن جُعلت اسماً تكون في محل الرفع [على الخبرية ومابعدها مُضافٌ إليه، والاسم لايحتاج إلى متعلّق][2]. فهذا مُسَلَّم، لكن لايكون. بما ذكرنا، وإن جُعلت حرفاً فلايخلو من أن تكون زائدة أوّلاً، فإن كانت زائدة فتدخل في القسم الأوّل، وإن لم يكن فلابدّ من متعلّق.

المسألة: مبتدأ، **الثانية**: صفتها، **وحكم**: مبتدأ ثان مضاف إلى **الجار والمجرور**: عطف على الجار، **وبعد المعرفة والنكرة**: ظرف للجار والمجرور، وإنّما قيّد بالبعدية لأن الجّار والمجرور إذا كان مقدّماً يكون حالاً بالاتفاق، فلايحتمل الوجهين.

كحكم: الكاف إمّا اسم بمعنى المثل، على مذهب الأخفش، فيكون[3] محل / [٣٨/ب] الرفع على أنه خبر لمبتدأ ثان، ومضاف إلى حكم، وحكم مضاف إلى **الجملة والخبرية** صفة لها.

أو حرف، وحكم مجرور بها، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر متبدأ ثان، والمبتدأ مع خبره، خبر المبتدأ الأول.

ويجوز أن يجعل المسألة: مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف وهو هذه.

فهو، الفاء للتفسير، ويجوز أن يكون لربط الجواب على الشرط المحذوف، وهو عائد إلى الحكم لأنّ الأصل إرجاع الضمير إلى المضاف، ويجوز أن يكون عائداً إلى الجار والمجرور، وتوحيد الضمير إمّا من قبيل الاكتفاء أو لكونهما[4] بمنزلة شيء واحد، فإن قلت: إنّ الضمير بعد ذكر المضاف والمضاف إليه حقُّه أن ينصرف إلى المضاف دون المضاف إليه.

قلت: بلى. قد يرجع إلى المضاف إليه أيضاً عند قيام القرينة عليه، واقتضاء المقام رجوعه إليه، قد مرّ موضع من كلام بعض الفضلاء، عاد فيه بضمير على المضاف إليه، فقال شخص من الحاضرين النحويين: لايعود[5] الضمير إلى المضاف إليه، فكيف أعدتموه، فقال ذلك الفاضل

---

(١) ليس في (ك).

(٢) ليس في (ش) واستدركته من (ك).

(٣) في (ك): في محل.

(٤) في (ش): لكونها، ومماأثبته من (ك).

(٥) في (ك): يقولون: لايعود.

من غير تلعثم: قال الله تعالى: ﴿كمثل الحمار يحمل أسفاراً﴾[١] ولم يزد[٢] على ذلك، وفيه من اللطف مالايخفى، فقوله هو: مبتدأ، وخبره: **صفة في نحو: رأيت طائـراً على غصن.** الغصن[٣] بالضمّ: مايتشعّب / عن ساق الشّجرة، دقاقها وغلاظها والصغيرة بها، [٣٩/أ] وجمعها: غُصُونٌ وغِصَنَةٌ وأَغْصَان **لأنّه**: أي الجار والمجرور، وهو على غصن، **بعد نكرة محضة وهو طائراً بالألف** في أكثر النسخ، حكاية على أصله، وماوقع في بعض النسخ بغير الألف، فغير محتاج إلى كلام.

وحال: عطف على صفة، في [نحو][٤] **قوله ﴿فخرج على قومه في زينته﴾[٥] أي: متزيّناً**، وإنّما فسّره بذلك بناءً على مذهب جمهور النّحاة، وهو أنّ الحال لايكون إلاّ مشتقاً، وإعلاماً إلى أن الجار والمجرور في محل النصب على الحالية، **لأنه بعد معرفة محضة وهي أي: المعرفة المحضة، الضمير المستتر في خرج**، وَصَفَ المعرفة بالمحضة لكون الضمير أعرف المعارف[٦]، **ويحتمل لهما** أي للصفة والحال، **في نحو: يعجبني الزّهـر**، والتعجب[٧]: الحيرة في النفس بسبب إدراك أمور غريبة[٨]، وبمعنى السرور، والوجهان جائزان هنا، والزّهر هنا بمعنى النَّوْر، قال الجوهري: زهرة النبت نَوْرُهُ[٩]، لابمعنى الحسن بدلالة. **في أكمامه**. جمع الكِمّ بالكسر، وهو وعاء الطّلع وغطاء النَّوْر، **وهذا الثمر يانع على أغصانه**، يقال: يَنَعَ الثمر بفتح النون، ويَنِعَ بالفتح والكسر، ويُنْعاً بفتح الياء وضمّها وسكون النون، ويُنُوعاً أي نضج وأينع[١٠]، ولم تسقط في المستقبل لتقويتها بأختها، واليانع مثل النَّضِيج والناضج[١١] كذا في الجوهري، فقوله: في أكمامه: حال من الزّهر.

ويُحتمل أن تكون صفة / **لأنّ الزّهر معرّفٌ بلام الجنس، فهو قريب من النكرة**،[٣٩/ب]

(١)سورة الجمعة: ٥ .
(٢)في (ش): لم يعهد، وماأثبتّه من (ك).
(٣)«القاموس المحيط»: غصن.
(٤)ليس في (ش)، واستدركته من (ك) و(متن القواعد).
(٥)سورة القصص: ٧٩ .
(٦)في (ش): المعرفة، وماأثبتّه من (ك).
(٧)في (ك): العجب.
(٨)«القاموس المحيط»: (عجب).
(٩)«الصحاح»: (زهر).
(١٠)في (ك): أينع مثله.
(١١)«الصحاح»: ينع.

فيجوز كون الجملة الخبرية صفة له كما عرفت في المسألة الرّابعة في الباب الأوّل، والفاء في قوله: فهو، لربط الجزاء على الشّرط المحذوف، وقوله: على أغصانه: صفة ثانية لثمر، ويحتمل أن يكون حالاً منه لاختصاصه بالصفة الأولى، وهي يانع.

فقوله: **وقولُك** بالنَّصْب: عطف على الزَّهر، وثمر: مقول القول بتقدير هو. **وموصوف**: عطف على معرف بالواو في قولك، ويجوز أن يكون قولك: مبتدأ، وموصوف: خبره، والجملة معطوفة على الجملة المتقدّمة، **فهو قريب من المعرفة** لاختصاصه بالصفة وهي يانع، فيعامل معاملة المعرفة.

المسألة الثالثة: متى وقع الجار والمجرور صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو خبراً لمبتدأ، أو حالاً لذي حال، يتعلق بمحذوف تقديره كائن، ومأأشبه ذلك عند من قدّر المفرد، **أو استقـرّ**، ومأأشبه ذلك عند من قدّر الفعل، وعبارة المصنّف صريحةٌ بأن اللّغْو لايكون حالاً ولاصفة ولاصلة ولاخبراً، لأن متعلقه[1] لايكون محذوفاً، ولامن الأفعال العامّة.

اعلم أنّ للظرف المستقر ثلاثة شروط، إذا فقدت أحدها لايكون الظرف[2] مستقرّاً:

الأول: أن يكون المتعلّق متضمناً فيه.

والثاني: أن يكون المتعلّق من الأفعال العامّة إذا لم يوجد قرينة / الخصوص، [٤٠/أ] وأما إذا وجدت فلابدّ من تقدير فعل خاص، لأنه أكثر فائدة، نصّ عليه كثير من الأفاضل، وذلك، أي تقدير الفعل الخاص لايخرجه عن كونه مستقرّاً لأنّ معنى ذلك الفعل الخاصّ، استقرّ فيه أيضاً، وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الإعراب بخلاف اللّغو، فإنّ متعلقه لايكون[3] فعلاً عاماً لتوجيه الإعراب، فلمّا كان جواز تقدير الأفعال العامّة مطّرداً في المستقرّ اعتبره النّحاة، وفسّروا المستقر بما كان عامله محذوفاً وعامّاً.

والثالث: أن يكون المتعلّق مقدّراً غير مذكور إلا على مذهب ابن جنّي، فإنه يجوز إظهار العامل في المستقر، وردّه النُحاة بأنّه لااحتياج[4] إليه، على أن مذهب[5] هذا يوجب ارتكاب التعسُّف في الفرق، وإنما سُمي المستقر مستقراً لأنّه استقرّ فيه معنى عامله وفُهم منه، واللغو لغواً لأن هذا الظرف لغوٌ بالنظر إلى ظاهر الكلام، لأنّه فضلةٌ يتم الكلام بدونه ابتداءً، بخلاف

(١) في (ش): متعلق، ومأأثبتّه من (ك).
(٢) في (ك): الظرف ظرفاً.
(٣) في (ك): يجوز.
(٤) في (ك): يحتاج.
(٥) ليست في (ك).

المستقر لأنّه يسدّ مسدّ العامل وإن كان صفة للفضلة، وهذا لايمنع عن كونه جزءاً من الكلام في أصله، ولأنه ملغاه عن جهة العمل حيث لايعمل ظاهراً إلاّ في المضمر، ولافي المظهر، قال شارح «اللباب»(١): وهو تسمية خالية عن المناسبة.

وأمّا أنا فلاأحبّ التسمية باللّغو لوقوعه في التّنزيل والحديث، ففيه إذن إخلال / [٤٠/ب] بالآداب فسمينا ظرفاً خاصّاً لخصوص العامل فيه، والمستقر ظرفاً عامّاً لأن الملحوظ عموم العامل قال بعض ألفضلاء من المتأخرين: إنّ القوم قالوا للمستقرّ حَظٌّ من الإعراب دون اللّغو.

ولم أجد في كلامهم مايحقّقه ويبيّن غرضهم منه حتى لايردّ عليهم الاشتراك في الإعراب المحلّي، حيث قالوا: بزيد، في مررت بزيد: في محل النصب، وأجازوا في معطوفه النصب وهو لغو.

فأقول متوكّلاً على الله تعالى ومعتمداً: إنّ مرادهم بذلك أن لامحل له آخر من الإعراب غير هذا المحل، لا أن لامحل له من الإعراب أصلاً، وللمستقرّ ذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: زيد في الدّار، له محل من الإعراب من جهة تعلّقه بالخبر الحقيقي، ومحل آخر غيره من حيث أنه هو الخبر بعد الحذف، وذلك بدليل انتقال الضمير عنه إليه، فيكون له محلاّن(٢) من الإعراب على مالايخفى على ذوي الألباب، بخلاف ماإذا قلت: زيد حاصل في الدّار، فإن له محلاً واحداً.

أقول: يُفْهم منه أنّ الجار والمجرور معاً له محل من الإعراب في اللّغة، فعلى هذا يشكل الفرق بين المستقرّ واللّغو، لأنّ المستقر واللغو(٣) لايكون له محل من الإعراب إذا كان صلة كما مرّ في المسألة التي لامحل لها من الإعراب، فالجدير بالقبول ماقاله بعض الفحول من أنّك إذا قلت: مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو / متعلق بمررت لامحل له من الإعراب. [٤١/أ] والمنصوب على المفعولية هو المجرور فقط، وإن جعل القوم المجموع تساهلاً لأنّ الجار كالجزء من الفعل إذ اللاّزم يجري مجرى المتعدي، ألا ترى أنّ معنى: مررت بزيد، أمررت زيداً، وجزء الفعل لايكون معمولاً، ولأنّه لو كان الجار والمجرور في محلّ النّصب لامتنع تعلّقه بمررت، لأنّه لو تعلّق لكان ظرفاً لغواً، فلم يكن له محل من الإعراب. ولأن القوم أجازوا في معطوفه النصب، فلو كان مجموع الجار والمجرور منصوب المحلّ للزم أن يتعدّى الفعل إلى المعطوف بنفسه.

---

(١) يعني: الإسفراييني.

(٢) في (ك): محلاً.

(٣) ليست في (ك).

واعلم أيضاً[١] أن الفعل إذا[٢] تعدّى إلى المفعولين، والثاني غير صريح، يقول النحاة:

إنَّ المفعول الثاني، مفعول الفعل صريحاً إجراءً على أصلهم لكون الفعل عاملاً في المفعولين صريحاً **إلاّ أنَّ الواقع صلة، مُتعيِّنٌ فيه تقدير استقر**، ومأأشبه ذلك من الفعل، وهذا الاستثناء يجوز أن يكون متصلاً ومنقطعاً بمعنى لكنّ المشددة **لأنّ الصلة لاتكون إلا جملة**.

اعلم: أنّ البصريين اختلفوا في سائر ظرف المستقر، إنّ المقدّر هو الفعل أو اسم الفاعل، فذهب بعضهم إلى الأول [قال صاحب «التلخيص» وهو الأصحّ لكون الفعل أصلاً في العمل، وذهب بعضهم إلى الثاني][٣]. قال شارح «اللباب»: وهو الأَوْلى لأنه خبر، والأصل في الخبر أن يكون مفرداً، وإنما أسندنا الاختلاف إلى بعض[٤] البصريين لأنّ الكوفيين لايقولون بتقدير العامل، فعندهم لايتعلّق بشيء أصلاً، ذكره الشيخ الرضيّ وهو اختيار أبي[٥] العباس من المتأخرين / وبعض شرّاح الكافية ذكر الاختلاف بين البصريين والكوفيين، لكن الاعتماد على الأوّل، [٤١/ب] **وقد تقدّم** فيما قبل في المسألة الثانية **مثال الحال**، وهو قوله تعالى ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِيْ زِيْنَتِهِ﴾[٦] **والصفة** وهو رأيت طائراً على غصن.

ومثال: مبتدأ مضاف إلى **الخبر**، وجملة **الحمد لله**: خبره، والجار والمجرور وهو (لله) متعلق بثابت أو ثبت، خبر مبتدأ وهو الحمد. **ومثال الصّلة** قوله تعالى: ﴿**وَلَهُ مَنْ فِيْ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾[٧] فَمَنْ موصول ومبتدأ، والظرف المقدّم خبره، وقيل مَنْ مرفوع بالظرف، والجار مع المحكيّ بمجرور، أعني في السّموات متعلّق باستقرّ صلة (مَنْ).

المسألة الرابعة: يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة، وهو كونه صفة، وصلة، وخبراً، وحالاً. **وحيث** في محل الجر، عطف على هذا الموضع[٨]. **وقع بعد نفي أو استفهام أن يرفع الفاعل**، جملة أن يرفع في تأويل المصدر. وبأن فاعل، يجوز هذا عند أكثر البصريين لأنّ الجار والمجرور والظرف، واسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، لايعملون إلاّ بالاعتماد على الأشياء الستّة المذكورة، هذا، أي وجوب الاعتماد في جميع المذكورات عند

---

(١) ليست في (ك).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش): (أبو) وهو غلط.

(٦) سورة القصص: ٧٩ .

(٧) سورة الأنبياء: ١٩ .

(٨) في (ك): (هذه المواضع).

المتأخّرين، وعند المتقدّمين الاعتماد لايجب في الفاعل والمفعول والظرف، بل في سائرها. أمّا عند الكوفيين والأخفش منّا، فتعمل جميع تلك المذكورات بغير اعتماد على / الأشياء الستة المذكورة، [٤٢/أ]

فلايختص في هذه المواضع. تقول: **مررت برجلٍ في الدّار أبُوه**، فجملة: في الدّار أبوه في محل الجرّ على أنها صفة لرجل، وأبوه فاعل الجار والمجرور، وهو يعمل فيه بالاعتماد على الموصوف. وبعض النُّحاة اختلف فيه والمصنِّف أشار إليه وقال: **ولك في (أبوه) وجهان:**

أحدهما أن تقدّره أي (أبوه) **فاعلاً بالجار والمجرور ولنيابته**، أي لنيابة الجار والمجرور، وتوحيد الضمير إمّا لكونهما كشيء واحد أو على سبيل البدل، أو من قبيل الاكتفاء **عن استقرّ محذوفاً**، هذا صريح بأن اختيار المصنّف في تقدير المتعلّق في الظرف هو الفعل، نعم يجوز أن يكون من قبيل الاكتفاء، لكن الأوّل أوْلى، قوله محذوفاً حال من استقر، **وهذا** أي تقدير (أبوه) فاعلاً بالجار والمجرور **هو الرّاجح عند الحُذّاق**، بضمّ الحاء المهملة، جمع حاذق وهو الماهر[١].

والثاني: مبتدأ، وجملة **أن تقدّره** خبره، وقد يتعدّى إلى المفعولين لأنّ ثلاثيّه متعدٍّ بنفسه، يقال قدّرت الشيءَ، فتعدّى إلى الثاني بالتّضعيف، فمفعوله الأوّل الضمير الراجع إلى (أبوه)، **والثاني** قوله **مبتدأ مؤخراً** صفة **والجار والمجرور خبراً** للواو وللعطف، ومابعدها بأسرها معطوف على مفعولي تقدّر، أي أنّ تقدير الجار والمجرور، وقوله **مقدّماً** صفة خبراً، وعلى هذا / [٤٢/ب] المنوال إعراب قوله: **والجملة صفة**، فعلى هذا الوجه، الجملة التي تقع صفة لرجل تكون اسمية، لأنّ (أبوه) مبتدأ، والظرف المقدّم: خبره، وتقول في الاعتماد على النفي: **مافي الدّار أحد**.

ما: بمعنى ليس، ولا عامل هنا لكون خبرها مقدّماً على اسمها، فعند الحذّاق.

أَحَدٌ: مرفوع على أنه فاعل للجار والمجرور[٢]، لاعتماده[٣] على النّفي، وأما عند سائرهم، فأحد: مبتدأ، وفي الدّار: خبره. وقال الله: ﴿أفي اللهِ شكٌ﴾[٤] هذا مثال الاعتماد على الاستفهام فَشَكٌ بالرفع فاعل الجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام خلافاً لمن جعله مبتدأ، والجار والمجرور خبراً، [مثال الاعتماد على الموصول: جاءني الذي في الدّار أبوه][٥]، مثال الاعتماد على المبتدأ: زيد في الدّار أبوه، ومثال الاعتماد على ذي الحال: رأيت زيداً في الدّار أبوه.

---

(١) «القاموس المحيط»: حذق.

(٢) في (ك): الجار والمجرور.

(٣) في (ش): الاعتماد، ومأثبتّه من (ك).

(٤) سورة إبراهيم: ١٠ .

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

اعلم أن أكثر النحويين زادوا في الاعتماد على الستة، الاعتماد على حرف النّداء نحو: ياطالعاً جبلاً، لكن المحقّقين جعلوه في حكم الاعتماد على الموصوف. أي كوكباً طالعاً جبلاً، وعند الإمام المرزوقي يجوز الاعتماد على حروف الجر، فقولهم: يجب الاعتماد على الأشياء الستة مبني على أكثر[(١)] الاستعمال.

تنبيه: وسَمَ هذا البحث بالتنبيه لأنه قد سبق منه ذكر[(٢)] ما فإن التنبيه إنما يستعمل فيما يتعلّق به ضربٌ من العلم أو كان حكمه / في حكمه كالبديهيات. جميع: مبتدأ [٤٣/أ] مضاف إلى **ماذكرناه في الجار والمجرور ثابت**، خبره: **في الظرف** سواء كان ظرفاً حقيقياً[(٣)]، أو ماجرى مجراها، **فلابُدَّ من تعلّقه بفعل** مثال الظرف نحو: ﴿جَاوُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾[(٤)].

قال أبو البقاء فيه وجهان:

أحدهما: ظرف[(٥)] متعلّق بجاؤوا، أي: جاؤوا وقت العشاء، ويبكون: حال منه.

والثاني: جمع عائش، كقائم وقيام[(٦)].

قال الشّيخ البيضاوي[(٧)]: وقرىء عُشَيّاً، وهو تصغير عُشيّ وعُشَىً بالضمّ، والقصر جمع أعشى أي: عَشَوْا من البكاء. انتهى.

قال في «الصحاح»[(٨)]: العشيّ والعشيّة من صلاة المغرب إلى العتمة، تقول: أتيته عَشيّ أمس، وعشيّة أمس، والتصغير من العشيّ عُشَيَّانٌ على غير مكبّره، كأنهم صغروا عَشْيَاناً، فيُفهَمُ منه أن لايكون تصغير عشيّ عشياً، وقوله: عَشَوْا من البكاء، معناه يتعامَوْن عن البكاء، يقال: عِشِي بالكسر، إذا كان في بصره آفة، وعَشي بالفتح إذا تَعَشّى بلاآفة، فيكون مشتقاً من المفتوح، فعلى هذا يندفع على ماقيل فيه بُعْدٌ وضَعْفٌ لأن قدر مابكوا في ذلك اليوم لايعشى به إنسان. ومثال ماجرى مجرى الظرف نحو: ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾[(٩)]. فأرضاً نكرة مبهمة فلذلك نصب

---

(١) في (ش): الأكثر.
(٢) في (ك): ذكراً.
(٣) في (ش): حقيقة.
(٤) سورة يوسف: ١٦ .
(٥) في (ك): هو.
(٦) «التبيان»: ٧٢٥ .
(٧) «أنوار التنزيل»: ٧٨/٣ مع حاشية شيخ زاده عليه.
(٨) «الصحاح»: عشي.
(٩) سورة يوسف: ٩ .

كالظروف[١] المبهمة، وليس بمفعول ثان لاطرحوه لأنّه لايتعدّى إلى اثنين، وجوّزه أبو البقاء[٢] فجعله بمعنى اتركوه، أو معنى[٣] فعل نحو: زيد / مبكر يوم الجمعة، فيوم ظرف [٤٣/ب] من ظروف الزمان المحدود، ومتعلق بمعنى الفعل وهو مبكراً، وجالس أمام الخطيب، فأمام ظرف[٤] من ظروف المكان المبهم متعلّق بجالس، وهو في معنى الفعل. ومثال: مبتدأ مضاف إلى وقوعه، والوقوع مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الضمير العائد إلى الظرف، وصفةً بالنّصْب.

مفعوله[٥] ونحو: خبر مبتدأ مضاف إلى جملة: مررت بطائر فوق غصن، ففوق ظرف مكان مبهم[٦] منصوب لفظاً، ومجرور محلاً لكونه صفة لطائر، وإنّما جُعل صفة لكون، طائر نكرة محضة.

وحالاً بالنّصب عطف على صفة نحو: رأيتُ الهلال بين السّحاب، فبين: ظرف مكان مبهم حال من الهلال لكونه معرفة لأنّ اللاّم فيه للإشارة إلى حصّة معيّنة من نفس الحقيقة بدلالة وحدة الهلال.

ومحتملاً: إمّا على (صفة) أو على (حالاً) لهما، أي للصفة والحال نحو: يعجبني الثمر فوق الأغصان، مثال لوقوع الظرف بعد معرفة غير محضة فإنّ قوله: الثمر قريب من النكرة لأنّ اللاّم فيه إشارة[٧] إلى حصّة غير معينة من نفس الحقيقة، فيجوز كون الظرف وهو فوق حالاً منه، بالنّظر إلى ظاهر حرف التعريف وصفة لكونه كالنكرة في المعنى نحو: رأيت ثمرة يانعة فوق غصن. هذا مثال / لوقوع الظرف بعد النكرة غير المحضة، فإنّ ثمرة موصوفة بيانعة، [٤٤/أ] فيجوز أن يكون فوق صفةً لها لكونها نكرة، وحالاً منها لكونها مختصّة بالصفة، فيقرب من المعرفة.

ومثال وقوعه خبراً نحو ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[٨] [في قراءة السبعة بنصب أسفل][٩].

(١) في (ش): كالظرف، ماأثبته من (ك).
(٢) «التبيان»: ٧٢٣ .
(٣) في (ك): بمعنى.
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (ك): مفعول له.
(٦) طمس في (ك).
(٧) في (ك): للإشارة.
(٨) سورة الأنفال: ٤٢ .
(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك). والكلام ماضٍ على وجهه من غيرها، وذكرها يفيد أن لاخلاف فيها مطلقاً.

الركبُ: مبتدأ، وأسفلَ: منصوب على الظّرفية متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر، ومرفوع في[1] المحل على أنّه خبر مبتدأ، أي والرّكب أسفل مكاناً منكم أي أشدّ تَسَفّلاً، كذا ذكره أبو البقاء[2] ولايخفى على ذي مسْكةٍ، أن هذا الكلام يشعر أنّه في الأصل[3] أفعل التفضيل، ثم استعمل في الظرف، الرّكب: ركبان الإبل، وهم العشرة فصاعداً، اسم جمع عند سيبويه وهو الأصحّ، وجمع عند الفرّاء والأخفش، وقد تكون للخيل، ذكره في «القاموس»[4]، وماوقع في «الصحاح»: والرّكب أصحاب الإبل في السَّفر دون الدّواب[5].

وصلةً بالنصب: عطف على خبر، أي ومثال وقوع الظرف صلة: ﴿**وَمَنْ عِنْدَهُ لَايَسْتَكْبِرُونَ**﴾[6].

فمن: موصول مبتدأ، وصلته: عنده، وجملة: (لايستكبرون)، خبره، **ومثال رفعه الفاعل: زيد عنده مال.** زيد: مبتدأ، وعنده: ظرف عامل في المال بالاعتماد على المبتدأ، وجملة عنده مال خبره[7]، هذا على رأي حُذّاق النّحاة،و أما على رأي سائرهم، فزيد مبتدأ، ومال: مبتدأ ثان، وعنده: خبره، والمبتدأ مع خبره خبر زيد، والمصنّف أشار إليه بقوله: **ويجوز تقديرهما** أي تقدير جملة عنده مال.

مبتدأ وخبراً، وإنما حصل عنده (خبراً) لأنّ / الظرف لايصير مخبراً عنه، وقس [٤٤/ب] على ذلك اعتماد الظرف في العمل على الموصوف والموصول وذي الحال والنفي والاستفهام.

والمصنّف لم يذكر مثالاً لها باكتفاء مثال الاعتماد على المبتدأ، وإيراد هذا المثال يشعر ظاهراً أن عمل الظرف لايكون إلاّ بالاعتماد، وهو مذهب المتأخرين كما عرفت.

قال الجوهري: فيها ثلاث لغات وهي عِنْدَ وعَنْدَ وعُنْدَ، بكسر العين وفتحها وضمّها، وهي ظرف في المكان والزّمان، تقول: عند الحائط، وعند اللّيل، إلاّ أنها ظرف غير متمكن[8]

---

(١) ليست في (ك).

(٢) «التبيان»: ٦٢٥ .

(٣) في (ك): الأفضل، وهو تحريف.

(٤) في «القاموس المحيط»: (ركبان الإبل: اسم جمع، أو جمع وهم العشرة فصاعداً، وقد تكون للإبل)، ركب.

(٥) في «الصحاح»: (أصحاب الركب: أصحاب الإبل في السفر دون الدّواب، وهم العَشَرة فما فوقها). ركب.

(٦) سورة الأنبياء: ١٩ .

(٧) في (ك): خبر زيد.

(٨) «الصحاح»: عند. والنص منقول بتمامه.

لاتقول: عِندك(١) واسعٌ بالرفع، وقد أُدخلوا [عليه](٢) من حروف الجارة «مِنْ» وحدها، كما أدخلوها على لدن، قال الله تعالى:

﴿وَرَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾(٣) وقال: ﴿مِنْ لَدُنَّا﴾، ولايقال إلى عندك، أو إلى لدنك، وقد يُغْرى بها، تقول: عندك زيداً، أي خذه(٤). انتهى.

قال شارح «الألفية»: فيكون اسم فعل على هذا التقدير(٥).

واعلم: أنَّ (عند) على ماهو المفهوم من «الصحاح» والمصرّح به في الرضي وغيره أنها ظرف غير متصرف، أي لازم الظرفية، وإن كانت مجرورة بمن لأنها لايخرجها عن عدم التصرف لكثرة زيادتها.

فلم يُعْتَدَّ بدخولها خلافاً لابن الحاجب حيث قال: يدخل عليها مِنْ فلا يلزم الظرفية، ذكره في «إيضاحه» و(مع) ظرف غير متصرف في الزمان والمكان، وهي حرف عند أبي علي الفارسي خلافاً للجمهور، فإنّه عندهم ظرف معرب لازم للنصب، وظاهرُ كلام سيبويه أنها مبني ويلزم / إضافتها إنْ(٦) ذُكِرَ أحد المصطحبين بعدها نحو: كنت مع زيد، وإن ذُكر قبلها [٤٥/أ] يكون منوّناً منصوباً على الظّرفية نحو: جئنا معاً، وقيل: انتصابه على الحالية أي مجتمعين، وقد تدخل عليه من، وهو شاذ كذا ذكر في الرضي(٧) و(بين) ظرف من المتصرف(٨) المتوسط دخل عليه (من).

و(دون) إن كان بمعنى القُدّام يكون من المتصرّف النادر، فتدخل عليه (من) نادراً، وإن كان بمعنى القريب أو الأسفل الذي يستعار به من معنى التجاوز، أو بمعنى القَبْل يكون متصرّفاً أي غير لازم للظرفية، وإن كان بمعنى الغير يكون متصرّفاً أيضاً دخل عليه (مِنْ) و(في) نادراً، فليكن هذا الكلام على ذُكْرٍ منك، فإنّه ينفعك في مواضع شتّى.

---

(١) في (ك): عُندك بالضمّ وهو مخالف لما في «الصحاح».
(٢) ليست في (ش) و(ك) واستدركتها من «الصحاح» ومنه النقل.
(٣) سورة الكهف: ٦٥ .
(٤) «الصحاح»: عند.
(٥) ليست في (ك).
(٦) في (ك): مع.
(٧) في (ش): الصحاح. والكلام غير موجود في «الصحاح». مصدر شيخ زاده، لذلك رجّحت مافي (ك).
(٨) في (ش): المتصرفات، وماأثبتّه من (ك).

[الباب الثالث]

[في تفسير كلمات يحتاج إليها المُعْرِب]

الباب الثالث في تفسير، أي بيان الكلمات **التي يحتاج إليها المُعْرِبُ**، بالرفع: فاعل يحتاج. **وهي**: مبتدأ راجع إلى الكلمات المحتاجة إلى تفسيرها، وخبره: **عشرون كلمةً**، بالنصب: تمييز (عشرون)، **وهي ثمانية أنواع**:

- ماجاء على وجه واحد -

أحدها [أي إحدى الأنواع][1] **ماجاء على وجه واحد وهو**: مبتدأ عائد إلى (ما) الذي عبارة عن الكلمة، وتذكير الضمير باعتبار ظاهره، وخبره **أربعة أحدها**، أي: إحدى [الكلمات][2] التي جاءت على وجهٍ واحد:

قَطُّ

قَطُّ[3]: **بتشديد الطّاء وضمّها مع فتح القاف في اللغة الفصحى**، قال الكسائي: أصلها قَطُطْ بفتح القاف وضمِّ الطاء الأولى، وبسكون الثانية، فلمّا سكّن الأولى للإدغام جعل الآخر متحركاً بإعرابه، ومنهم من يتبع الضمّة ويقول قُطُّ / بضمّ القاف مثل: مُدُّ، [٤٥/ب] ومنهم من يجعله أداة ويبقيه[4] على أصله بالضّمة التي في المشدّدة، ويقول: قط بالتخفيف، ومنهم من يتبع الضمّة المخفّفة[5].

ويقال: قُطٌّ بالضمّتين مثل مُدٌّ وهي قليلة، هذا إذا كانت بمعنى الدّهر، وأمّا إذا كانت بمعنى حسب، وهو الاكتفاء فهي مفتوحة القاف[6]، ساكنة الطّاء، فهي مبنيّة على الضمّ، وذكر في علّة بنائها وجوه.

قال صاحب «التسهيل»[7]: لِتَضَمُّنِهَا معنى (في) و(من) الاستغراقية على سبيل اللزوم، أو لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة.

---

(١) مابين حاصرتين استدركته من (ك).

(٢) مابين حاصرتين استدركته من (ك).

(٣) المسألة مبسوطة في «المغني»: ٢٣٣ .

(٤) في (ش): (يتبعه) ومأأثبتّه من (ك).

(٥) في (ش): الحقيقة ومأأثبتّه من (ك).

(٦) ليست في (ك).

(٧) ابن مالك.

وقال صاحب المعرفة[1] ابن الحاجب: لتضمنها معنى لام التعريف، لأنَّ معناها استغراق الزمان الماضي جميعه، وهو قول بعض المتقدّمين.

وقال بعضهم: لتضمنها معنى الحرفين، فإنّك إذا قلت: مارأيت قط، فكأنك قلت: مارأيتُه مذ خلقني الله حتّى الآن، وأمّا علّة بنائه على الضمّ، فعند ابن مالك حملاً على قَبْلُ المَنْوِيّ إضافته، وقال شارح «المفصّل»[2]: بناؤها على الضمّ للمبالغة في المعنى، وهذا لأنَّ زيادة اللفظ كما هي لزيادة المعنى، فكذلك قوّة اللّفظ لقوة المعنى.

وهو ظرف لاستغراق مامضى من الزّمان، يُفهم منه ظاهراً أنَّ عمومها بحسب الوضع لكن لايخلو[3] أن يكون عمومها لوقوعها في سياق النّفي، ويرشدك قول الجوهري: معناها الزّمان[4] وقول ابن مالك / : لتضمّنه معنى (من) الاستغراقية على سبيل اللزوم. [٤٦/أ]

وماقاله ابن الحاجب: لأنَّ معناها استغراق الزمان الماضي جميعه، وهو قول بعض المتقدمين.

نحو: مافعلته قط، وقول العامّة: لاأفعله قط لَحْنٌ، أي: خطأ في الكلام. قال الحريري[5] في «دُرّته»[6] وهو أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه، وذلك أنّ العرب تستعمل لفظ (أبداً) فيما يستقبل، فيقولون: ماكلمته قطّ، ولاأكلمه أبداً. والمعنى في قولهم: ماكلّمته قطّ، أي: فيما انقطع من[7] عمري، لأنّه من قططت الشيء إذا قطعته عرضاً. انتهى.

وقال صاحب «التسهيل»[8] ملازمته للماضي دائميٌّ ولم أطّلع على خلافه، وللنفي أكثر، وربّما يستعمل بدونه سواء كان لفظاً أو معنىً نحو: كنت أراه قط أي دائماً. وقد يستعمل بدونه لفظاً لا معنىً نحو: هل رأيت الذئب قط؟. هذا هو الحقّ، لكن المصنّفين المحقّقين استعملوا في تراكيبهم بالمضارع مع نهيهم في مصنّفاته. قال الزّمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَجْعَلُوا

(١) ليست في (ك). والنقل في «المغني»: ٢٣٣ .

(٢) في (ش): شرّاح وأثبتّ مافي (ك). وهو في «الإيضاح» ٥١٦/١ و«شرح ابن يعيش» ١٠٨/٤ بعبارة مشابهة.

(٣) في (ك): لاح لي.

(٤) «الصحاح»: (قطط).

(٥) في (ك) الجوهري وهو تصحيف، فصاحب «الدرة» هو الحريري، ومناسبة الكلام على أوهام العامة، وموضوع «درّة الغواص» من هذا الباب.
والحريري هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري. صاحب «المقامات» و«درّة الغواص» و«ملحة الإعراب» ت ٥١٦هـ ترجمته في: «معجم الأدباء» ٢٦١/١٦ . و«بغية الوعاة» ٢٥٧/٢ . و«الأعلام»: ١٧٧/٥ .

(٦) نقّل هذا القول عن «درّة الغوّاص» البغدادي في «خزانة الأدب» ١٢٧/٧ بتمامه عن «درّة الغواص» وعرض الآراء المتعدّدة في (قطّ) واستعمالاتها عند النّحاة واللغويين. وذكر أنّ ابن هشام تابع الحريري في قوله.

(٧) في (ك): في.

(٨) «التسهيل»: ٩٥ وفيه: (قطُّ للوقت الماضي عموماً).

لِلَّهِ أَندَادًا﴾[١] لمن يصلح أن يكون نداً قطّ[٢]. وقال الفاضل التفتازاني: وقط[٣] استعمله المصنّف في المستقبل تجوّزاً وتسامحاً ولم يقل غلطاً ولحناً، ومع هذا استعمل في تراكيبه كثيراً، خصوصاً في «المطوّل»[٤].

قال في تعريف الفصاحة: أو لاينطق قط، وفي باب إسناد الخبري لايجتمعان قطّ.

/ اعلم أن قط إذا كانت ظرفاً فلاتتصل بها ياء المتكلم، وأمّا إذا كانت اسماً [٤٦/ب] بمعنى حسب فيتّصل بها ويكون بالنّون على غير القياس، ويجوز حذفها فيقال: قطّي وقطني، وأما إذا كانت اسم فعل بمعنى انته، فعند اتصالها بياء المتكلم فبالنون، هذا مذهب[٥] البصريين، وأمّا عند الكوفيين: إذا كانت بمعنى حسب يقال بغير نون، كما يقال حسبي، وأما جعلها[٦] اسم فعل، قال بالنّون كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال[٧]، وكثيراً ماتصدّر بالفاء عند كونها من الأسماء الأفعال تزييناً للخطّ، وكأنه جزاء شرط محذوف.

عوضُ

والثاني: **عوض[٨] بفتح أوّله**، وقد يروى بالضمّ **وتثليث آخره** بالحركات الثلاث، لكن الفتح أفصح لأنّه في الأصل منصوب على الظرفية، فيبقى بعد ذهاب الإعراب على صورة ماكان عليه، وأمّا الكسر فَلِجَرْيِهِ على أصل التقاء الساكنين، ووجه الضمّ أنّه محمول على (قبلُ). **وهو ظرفٌ لاستغراق مايستقبل من الزمان، ويسمّى الزمان عوضاً لأنه**، الضمير للشأن، **كلّما ذهبت منه مدّة عُوِّضتها مدّة أخرى**، فيكون مأخوذاً من التعويض، «والفرق بين المدّة والزّمان والوقت، أنّ المدّة المطلقة حركة الفلك من مبدئها إلى منتهاها، والزّمان مدّة مقسومة، والوقت الزّمان المفروض»، نصَّ عليه القاضي[٩] في تفسير (سورة البقرة)، فعُلم منه قول المصنّف، ويسمّى الزمان عوضاً ليس مقابلاً للمدة والوقت، بل هو شامل لهما، لايخفى عمن له / [٤٧/أ]

---

(١) سورة البقرة: ٢٢ .

(٢) «الكشاف»: ٢٣٦/١ .

(٣) في (ك): قد.

(٤) المطوّل: مرّ ذكره.

(٥) في (ك): على مذهب.

(٦) في (ك): من جعلها.

(٧) في (ش): (من الأسماء والأفعال)، وأثبتّ مافي (ك).

(٨) المسألة مبسوطة في «المغني» (٢٠٠).

(٩) يعني: البيضاوي، وهو يقصده عند إطلاق كلمة القاضي، والنصّ في (٤٩٨/١): «المواقيت: جمع ميقات من الوقت، والفرق بينه وبين المدّة والزّمان، أن المدّة المطلقة امتداد حركةِ الفلك من مبدئها إلى منتهاها، والزمان مدّة مقسومة، والوقت: الزمان المفروض لأمر».

معرفة في أساليب الكلام[١]. **تقول لاأفعله عَوْض بالنّفي في المستقبل**، وقد يستعمل بالإثبات في المضي، وهذا مفهوم عبارة الرّضي، فلذلك لم يقل ابن هشام: مافعلته عوض، لحن في الكلام.

وقال صاحب «العيني»: عوض كلمة تجري مجرى القسم، فمعناه: أقسم بالدّهر لاأفعل هذا الأمر، فحذف حرف القسم، ونصب المقسم به كما قولك: الله لأفعلن[٢]. **وكذا أبداً** يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان في نحو: **لاأفعله أبداً**.

اعلم أن النُحاة يردّون أبداً على عوض، فلذلك قال المصنّف: وكذلك أبداً، ولم يجعله شيئاً مستقلاً، وهو معرب لدخول لام التّعريف عليه، فلو كان متضمناً لما لامتنع دخولها عليه. **تقول فيها**، أي في حق أبداً في هذا المثال: **ظرف لاستغراق مايستقبل من الزّمان**.

ظاهر هذا الكلام يشعر أن لايكون الفرق بين عوض وأبداً، لكن قال الشيخ الرضي[٣]: والفرق بينهما [أنّ قط وعوض][٤] للشيوع مطلقاً، وللنفي كثيراً، وأمّا أبداً فليس مخصوصاً بالشّيوع ويستعمل في النفي والإثبات نحو: طال الأبد. انتهى.

أجل

والثالث بما جاء على وجه واحد: **أجل**[٥] **بسكون اللاّم، وهو حرف لتصديق الخبر**، سواء كان الخبر مثبتاً أو منفيّاً، **يقال في** المثبت: **جاءني زيد**، وفي المنفي: **ماجاءني زيد، فتقول: أجل، أي: صدقت**. ذكر في بعض كتب[٦] النّحو: أجل لتصديق الخبر ماضياً أو غيره ولا / يستعمل في الاستفهام إلاّ عند الأخفش. إلاّ أنها في الخبر أحسن من نعم، [٤٧/ب] ونعم أحسن منها في الاستفهام.

ونقل بعض شرّاح تلك الرسالة عن «الارتشاف»: أمّا أجل فهي جواب في تصديق الخبر،ولتحقّق[٧] الطلب، وذلك تقول لمن قال: قام زيد: أجل، ولمن قال: اضرب زيداً: أجل فلاتكون جواباً للنّهي ولاللنّفي[٨].

---

(١) في مخطوطة «الإعراب عن قواعد الإعراب»: (أو لأنه يعوض ماسُلبَ في زعمهم). زيادة.

(٢) في مخطوطة «الإعراب عن قواعد الإعراب»: (فإن أضفته نصبته، فقلت: عوضَ العايضين، كما تقول: دهر الدّاهرين). زيادة.

(٣) قريب من هذا النقل في «الكافية» ٢/١٢٤ ـ ١٢٥ .

(٤) لم يرد في (ش) ومااثبتّه من (ك).

(٥) المسألة مبسوطة في «المغني» ٢٩ .

(٦) لم ترد في (ش) ومااثبتّه من (ك).

(٧) في (ش): (لتحقيق). ومااثبتّه من (ك) وهو مافي «الارتشاف» ٣/٢٦٠ .

(٨) النقل من «ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيّان ٣/٢٦٠ .
وهو كذلك في «رصف المباني» للمالقي: ٥٩. و«الجنى الدّاني» للمرادي: ٣٥٩ .

بلى

الوابع بلى[1]، وهو حرف ثلاثي الوضع، والألف من نفس الكلمة عند أكثر النّحاة، لإيجاب النفي. قال بعضهم: إنّما اختاروا بلى للرجوع عن النفي والإقرار بما بعده لأنّ أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد[2]، إذا قالوا: ماقام زيد بل عمرو، فكانت بل كلمة عطف ورجوع لايصحّ الوقوف عليها، فزادوا الألف ليصلح الوقوف عليها فنظيرها لم، لمّا.

مجرّداً[3] بالنصب: خبر كان مقدّم عليه، أي سواء كان للنفي مجرّداً عن إرادة الاستفهام نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا، قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[4].

زعم: فعل ماض تارة للعلم، وتارة للظنّ، وتارة للباطل.

وعن شريح: لكلّ شيء كنية[5]، وكنية الكذب الزّعم.

ومتعد إلى مفعولين.

والموصول مع صلته، وهو (الذين كفروا)[6] فاعل زعم.

وأنْ مُخففّة من الثقيلة، واسمها محذوف وهو ضمير الشأن.

وخبرها: (لن يبعثوا).

وأنْ مع اسمها وخبرها قامت مقام مفعولي[7] زعم.

وربي: قسم / أُكد به الجواب وهو: لتبعثنّ. [٤٨/أ]

أو كان النفي مقروناً بالاستفهام، سواء كان أريد الاستفهام عن حقيقة النفي، أو أريد التقدير، والعرب تُجري التقدير مجرى النفي، نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[8] أي [بلى][9] أنت ربّنا، فيكون إيجاباً عن النفي، والمصنّف اكتفى بتفسير الثاني من تفسير الأوّل، ولم يعكس مع جوازه، لأنّ تفسير الثاني أَوْلى في السّراية إلى ماقبله، وقد يجيء بلى لتصديق الإيجاب على سبيل الشّذوذ، كما تقول في جواب: أقام زيد؟ بلى قام زيد.

---

(١) المسألة مبسوطة في «الجنى الدّاني» ٤٢٠ ، و«المغني»: ١٥٣ .

(٢) في (ش): (إذ)، وماأثبتّه من (ك).

(٣) ليس في (ش) وماأثبتّه من (ك).

(٤) سورة التغابن: ٧ .

(٥) في (ك): كنته.

(٦) في (ش): (وهو كفروا)

(٧) في (ك): المفعولين.

(٨) سورة الأعراف: ١٧٢ .

(٩) ليست في (ش)، وماأثبتّه من (ك).

النّوع الثاني: ماجاء على وجهين وهو الضمير [راجع][1] إلى ما أو إلى النّوع الثاني.

إذا

إذا[2] من حيث هي، هي أعمّ من أن تكون مفروضة للظرّفية، وإذا للمفاجأة، فتارة أي: مرّة، ذكر في «مختار الصحاح»: يقال فعل تارة أي مرّة بعد مرّة، والجمع «تاراتٌ وتِيَرٌ كَعِنَب» وربّما قالوا: (تاراً) بعد تارٍ بحذف التاء[3]. انتهى.

وانتصابه: إمّا على الظرّفية أو على المصدرية على قياس ماقيل في قولك: ضربته مرّة. يقال فيها، أي في إذا: ظرف مستقبِل بكسر الباء ويجوز الفتح، كذا صحّحه فاضل التفتازاني، خافض أي: جار لشرطه بالإضافة إليه، [فإنّ إضافته إضافة][4] لازمة إلى مايليه عند الأكثر، منصوب بجوابه، أي: يعمل جوابه فيها عمل النّصب على الظرفية إذا كانت للشرط

هذا مذهب أكثر النُّحاة، فإنّهم قالوا: إنّ وَضْعَهُ / للوقت المعيّن، وإنه لايتعيّن إلاّ [٤٨/ب] بنسبته[5] إلى مايعيَّن به من شرط، فيصير مضافاً إلى الشرط، فإذا صار مضافاً تعذّر عمل المضاف إليه والمضاف لئلا يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملاً ومعمولاً.

ومن وجه واحد، وهذا لايجوز فوجب أن يكون العامل هو الجواب، وقال ابن الحاجب[6] «والحقّ أنّ (إذا) و(متى) سواء في كون الشرط عاملاً فيه[7]، وتقدير الإضافة في (إذا) لامعنى له، وماذكروه من كونها لوقت معيّن مسلّم، لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك: زماناً طلعتْ فيه الشّمسُ، فإنه يحصل التعيين، ولايلزم الإضافة، وإذا لم يلزم الإضافة، لم يلزم فساد[8] عمل الشرط، والذي يدلّ على ذلك قولك: إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً».

---

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٢) «الجنى الداني»: (٣٦٧). «المغني»: (١٢٠).

(٣) «مختار الصّحاح»: تير.

(٤) في (ش): (فإذا إضافة لازمة). وأثبتّ مافي (ك) فيه تستقيم العبارة.

(٥) في (ش): بنسبة. وأثبت مافي (ك).

(٦) «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب ٥١٣/١ .

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (ش): الفساد، وأثبتّ مافي (ك) و«الإيضاح».

وقال الشيخ الرضيّ: في إذا خلاف إذا كان مايليه عاملاً فليس بمضاف، وإلاّ يكون مضافاً (إذا كان مدخولهما مضافاً)[١]. وهذا **أَنْفَعُ** لإفادته مالم يفد قول المعربين، لأنّه يُفهم منه كونه للشرط وكونه مضافاً ومنصوباً بجوابه. **وأَوْجَزُ** لما فيه من قلّة اللفظ، **من قول المعربين، وهو ظرف لما يستقبل من الزمان**، وإنْ دخلَ على الماضي نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾[٢].

وقد يستعمل في الماضي كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾[٣] و﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾[٤] و﴿حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾[٥].

وقد يُستعمل في الاستمرار نحو قوله / تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾[٨]. [٤٩/أ].

اعلم: أنَّ حتّى إذا دخل على الذي يقتضي جواباً، جاز أن تكون حتّى: حرف ابتداء، وأن تكون جارّة لإذا عند الزمخشري[٦]، واختاره ابن مالك.

وقال أبو البقاء وصاحب «البسيط»[٧] إن إذا في موضع نصب بحتّى، وعند محمد بن مسعود الغزني[٨]: ومن زعم أنَّ محل إذا جرٌّ فزعمه باطل، لأنَّ إذا ظرف محضٌ، ولايجرُّ به أَلْبتّة.

وفيه معنى الشرط غالباً، وإنما قال غالباً، إذ قد يتجدّد من تضمّن معنى المجازات، ويستعمل ظرفاً محضاً نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[٩].

وقد يستعمل اسماً صريحاً مجرّداً عن معنى الظّرفية نحو: إذا قام زيد إذا يقعد عمرو، أي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، فإذا هنا مبتدأ وخبر، نصّ على ذلك سيبويه. **وتختصّ إذا هذه بالجملة الفعلية**[١٠] على المختار عند سيبويه والأخفش، فإنهما يجوّزان الجملة الاسمية بعدها

---

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة المنافقون: ١ .

(٣) سورة الكهف: ٩٣ .

(٤) سورة الكهف: ٩٦ .

(٥) سورة البقرة: ١٤ .

(٦) «المفصّل»: ٢٨٣ ومابعدها.

(٧) في كشّافات الكتب كتابان عُرفا باسم «البسيط» لركن الاستراباذي وضياء الدّين بن العلج، وهو المقصود في كتب هذا الباب، وثمة كتاب آخر بعنوان: «البسيط في شرح الجمل» جاء ذكره في «الجمل» للزّجّاجي ص٢٨ ح٦ مع أن المصادر الأخرى لم تذكره بهذه التسمية.

(٨) في النسختين العربي، وربما كان تصحيفاً للغزني الوارد في كتب تراجم النُّحاة: «محمد بن مسعود الغزنيّ»، أكثر أبو حيان النقل عنه، ذكره ابن هشام في «المغني». وخالف النحويين في كتابه «البديع». وقال السيوطي: (لم أعرف شيئاً من أحواله). «بغية الوعاة»: ٢٤٥/١ .

(٩) سورة اللّيل: ١ .

(١٠) في «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة ليست في المخطوطتين: (نحو: قال (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) (الانشقاق ١) فمحمول على إضمار الفعل مثل: وإن امرأة خافت، وقد تستعمل للماضي نحو: (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا) (سورة الجمعة ١١)).

لعدم تأصّلها في الشرط مثل: إن ولو. لكنّ المختار كون الجملة بعدها فعلية، وعند المبرّد يجب الفعل بعدها لفظاً أو تقديراً.

وتارة يقال فيها حرف مفاجأة. وكون إذا هذه حرفاً مختار المصنّف، وهو مذهب الكوفيين، وحكاية عن الأخفش، واختيار الشّلَوْبين في أحد قوليه.

قال الشيخ الرضيّ: والأقرب كونها حرفاً، فلا محلّ له من الإعراب، وأما عند / [٤٩/ب] سائر النُحاة إنها باقية على ظرفيتها، لكن الاختلاف في كونها للزمان أو المكان.

فذهب الزّجّاج إلى الأوّل، والمبرّد[١] إلى الثاني. وتختص إذا حال كونها للمفاجأة بالجملة الاسمية[٢]، لقصد إيقاع المخالفة بين إذا الشرطية والمفاجأة نحو: خرجتُ فإذا السَّبُعُ حاضرٌ أو واقفٌ على حذف الخبر، والعامل في إذا هذه المفاجأة، وهو عامل لايظهر، وقد استغنوا عن إظهاره لقوّة مافيه من الدّلالة.

وأمّا الفاء فهي السببيّة، فإن مفاجأة السبع مسببة عن الخروج، وماقاله المازني ليس بشيء، وهو كون الفاء زائدة، وقال بعض النُحاة:

الأقرب أنها للعطف من جهة المعنى[٣]: خرجت مُفاجأة زمان وقوع السّبع على رأي الزّجّاج، أو مكان وقوع السّبع على رأي المبرّد. غالباً[٤] أي أكثرياً، وفي هذا القيد إشارة إلى أنها قد تدخل على الجملة الفعلية، إذا كان الفعل مصحوباً بقد. نقله الأخفش عن بعض فصحاء العرب نحو: خرجتُ فإذا قد قام زيد.

وقد اجتمعا، إذا الظرفية والمفاجأة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[٥]. فإذا الأولى للشرط، والثانية للمفاجأة، ناب مناب الفاء في جواب الأولى.

- ما جاء على ثلاثة أوجه -

النّوع الثالث: ماجاء على ثلاثة أوجه وهو، أي: ماجاء على ثلاثة أوجه سبعة، وقع في بعض النسخ سبع / بغير التاء، لعلّ وجه كون أكثر المبحوث عنها حرفاً، ويجوز تغليب [٥٠/أ] التأنيث على التذكير إذا كان المؤنث كثيراً:

---

(١) «المقتضب»: ١٧٨/٣ .

(٢) سقط في النسختين: (نحو ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾. وهل هي حرف أو ظرف مكان أو زمان) وهو في «الإعراب عن قواعد الإعراب».

(٣) في (ك): وحاصل المعنى.

(٤) ليست في «الإعراب عن قواعد الإعراب» الذي بين أيدينا.

(٥) سورة الرّوم: ٢٥ .

إذ[١]

إحداها أي أحد السَّبع **إذ** من حيث هي هي، ويقال فيها: **فتارة ظرف لما مضى من** الزمان سواء دخلت على الماضي أو المضارع، وقد يستعمل في المضارع نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِم﴾[٢].

وتدخل على الجملتين الخبريتين، أي الفعلية والاسمية لانعدام تضمّن معنى الشرط الذي يقتضي الفعل بعده، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُم قَلِيلٌ﴾[٣] فاذكروا عاملٌ، ثم إذ وهو ظرفٌ داخل على الجملة الاسمية وهي: أنتم قليل، والجملة مضاف إليها لإذ.

اعلم أنّ (إذ) هذه يجوز دخولها على الجملة الاسمية، سواء كان خبرها مفرداً كما في المثال المذكور، أو جملة نحو: إذ زيد يقوم. وقد استقبحوا: إذ زيد قام، لأنّ الفعل الماضي لايكون خبراً إلاّ إذا أريد به الإخبار فيما مضى. وهذا الفرض حاصل من نفس إذ، ولأن مدلول إذ وقام من الزمان واحد، وقد اجتمعتا في كلام فلم يحصل [٤] الفصل ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً﴾[٥]، فإذ هنا[٦] ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية، وهي: كنتم، فكان من الأفعال النّاقصة اسمها ضمير الخطاب، وخبرها قليلاً[٧].

وتارة: حرف مفاجأة، فيختصّ بالجملة الفعلية / فعلها ماض غالباً، وإنّما قلنا [٥٠/ب] غالباً لأنها قد تدخل على الجملة[٨] الاسمية نحو: خرجت فإذْ زيد قائم.

اعلم: أنّ كونها للمفاجأة قليل حتى أنّ ابن الحاجب لم يذكرها في مقدمته[٩]، واعتذر بعض الشرّاح من عدم ذكرها بالنّدرة، وإن الاختلاف في إذ هذه كالاختلاف في إذا في كونها حرفاً وظرفاً، وبعد كونها ظرفاً، هل هي للزّمان أو المكان، وذهب أبو عبيد إلى أنها زائدة، ذكره في بعض كتب النحو، وأنّ (إذ) و(إذا) إذا كانتا للمفاجأة فإضافتهما على اختلاف النّحاة.

---

(١) المسألة في «الجنى الدّاني»: ١٨٥ ، و«المغني»: ١١١ .

(٢) سورة غافر: ٧٠ - ٧١ .

(٣) سورة الأنفال: ٢٦ .

(٤) في (ك): يحسن.

(٥) سورة الأعراف: ٨٦ .

(٦) في (ك): ههنا.

(٧) في متن «الإعراب» زيادة ليست في المخطوطتين: (وقد تستعمل للمستقبل نحو: (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِم والسَّلَاسِلُ)) (سورة غافر: ٧٠ - ٧١).

(٨) ليست في (ك).

(٩) يقصد «الكافية» (إذ) لم تُذكر بهذا المعنى في مبحثها، لكنه ذكرها في: «الإيضاح في شرح المفصل» شارحاً قول الزمخشري في «المفصّل».

فذهب ابن الحاجب إلى أنهما مضافتان، لعلّ وجهة كون العامل فيهما معنى المفاجأة عنده، لأنّ المانع من الإضافة كون شرطها عاملاً لها، فلما زال المانع لزم الإضافة، فعلى هذا يلزم أن يكونا زمانين.

وذهب بعض النُّحاة إلى أنهما لاتكونان مضافتين، فيجوز أن يكون وجهه ماقاله بعض النُّحاة وهو: أنّ (إذ) و(إذا) إذا كان مدخولهما اسماً يكون مبتدأ، و(إذ) و (إذا) خبراً مقدّماً عليه، ويجوز أن يكون كونهما مكانيين، لأنّ ظروف[1] المكان لاتضاف إلى الجملة إلاّ حيث، كقوله، أي الشاعر:

فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ[2] [البسيط]

المياسر: جمع موسر، كمفطر ومفاطر، أوّل البيت:

واستقدِرِ اللهَ خيراً وارضَيَنَّ به

فالفاء في بينما يجوز أن تكون / للعطف على التعقيب أو السببيّة. [٥١/أ]

اعلم أنّ: (بينا) و(بينما) مشبعة أو متّصلة بما المزيدة أو المصدرية، وماقيل أنه موصول فبعيد، لأنه يحتاج إلى كثرة الحذف. ظرف بمعنى الشرط، أجيب تارة بـ (إذ) أو بـ (إذا)، وتارة بالفعل.

والأصمعي لمّا رأى مجيء الفعل من غيرهما مع استقلال المعنى استفصح طرحهما، والجميع جيّد، كذا قال ابن الحاجب في «الإيضاح»[3]: في (من الظروف الزمانية) وإن كان ماقبل الإشباع والزيادة يستعمل في الزمان والمكان.

نصَّ عليه الشيخ الرضيّ حيث قال: بين مستعمل في الزمان والمكان، أمّا إذا أُشبع أو كُفّ بـ (ما) أو أضيف، فلايكون إلاّ للزمان، فلابد لها من جواب، فإن جُرِّد عن كلمة (إذ) و(إذا) فالعامل هو الجواب وإلاّ فمعناه المفاجأة[4].

هذا على رأي بعض النُّحاة، وأمّا على مذهب المبرّد إنّ (إذ) و(إذا) ظرف مكان لما بعدهما، وبينا وبينما ظرف زمان له، فيكون إذ وإذا منصوب المحل على الظرفية، وعلى مذهب الزّجّاج:

---

(١) في (ش): ظرف، وما أثبتّه من (ك).

(٢) الشعر في «الكتاب» لسيبويه من شواهده ٥٢٨/٣ . ينسب لعثمان بن لبيد العذري، أو لعثير بن لبيد. وفي «عيون الأخبار» لابن قتيبة: ٣٠٥/٢ . والنسبة فيه لحريث بن جبلة. وفي «المغني» لحريث بن جبلة، وتويفع بن لقيط «المغني»: ١١٥ .

(٣) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب ٥١٤/١ . وهو في «شرح المفصّل» لابن يعيش ٩/٤ .

(٤) «الكافية» ١١٣/٢ .

إنّ (إذ) و(إذا) ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما يخرجان عن الظرفية: مبتدءان خبرهما بينا وبينما، قيل: الصواب مذهبهما، فإذا انتقش ماذكرناه على صحيفة ذهنك علمت قول صاحب «المتوسط» وبين: ظرف مكان، وما: زائدة، والعسر: مبتدأ وخبره محذوف، وهو موجود، وهو العامل في بين / والزمان مضاف إلى هذه الجملة تقديره: فبين زمان العسر [٥١/ب] موجود والعامل في (إذ) دارت لأنّه ليس بمضافٍ إلى دارت فيمتنع عمله فيما قبله، ولايجوز أن تعمل دارت في بين لكون بين وإذا ظرف المكان، وامتنع عمل عامل في ظرف المكان[١]، إلاّ على سبيل البدل لايخلو[٢] من مخالفة واضطراب خصوصاً في قوله: إنّ بينما ظرف مكان، لما عرفت أنّه إذا كفّ بـ (ما) يكون ظرف زمان عندهم. وتارة: **حرف تعليل** كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ إِذ ظَّلَمتُمْ﴾[٣] أي: لأجل ظلمكم. قال الشيخ[٤] الرضيّ: والأَوْلى حرفيتها[٥] حينئذٍ، إذ لامعنى لتأويلها بالوقت حتى يدخل في حدّ الاسم.

اعلم: أنّ المصنّف ذكرها مّما جاء على ثلاثة أوجه، وقد تستعمل بمعنى (أنْ) المصدرية ذكره الشيخ القاضي البيضاوي[٦] في تفسير سورة مريم في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ﴾[٧] والمصنّف لم يذكر هذا الوجه إما لكونه على رأي البعض حيث قال في «شرح اللّباب»[٨]: وأخرجه بعضهم عن الظرفية وجعله كـ (أنْ) المصدرية[٩]، أو لعدم شهرته.

لَمّا[١٠]

الثانية: لَمّا، قال الكوفيون: أصلها: لم زيدت عليها ما.

وقال سيبويه[١١]: هي على الأصل ليست فيها (ما) زائدة، لأنّ لّما تقع في موضع لاتقع فيها لم، يقول الرجل لصاحبه:

أَقَدِمَ فلان؟ فيقول: لّما، فلاتقع (لم) مفردة، كذا قالوا.

---

(١) في (ك) ظرفي المكان.

(٢) في (ش): تخلو.

(٣) سورة الزخرف: ٣٩ .

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ش) حرفيتهما، وماأثبتّه من (ك).

(٦) «أنوار التنزيل» للبيضاوي: «وقيل إذ بمعنى أن المصدرية، كقولك: لأكرمك إذ لم تكرمني، فتكون بدلاً لامحالة» ٢٨١/٣ .

(٧) سورة مريم ١٦ .

(٨) في (ك): شرّاح.

(٩) في (ك): (وجعله كأن المصدرية) وكلاهما صحيح.

(١٠) المسألة في «الجنى الدّاني» ٥٩٢ ، و«المغني»: ٣٦٧ .

(١١) «الكتاب» لسيبويه ٢٢٣/٤ . بتصرف.

أقول: هذا الدّليل لايدلّ على أصالتها إذ يجوز / أن يتغير حكم الأصل بزيادةٍ ما، [٥٢/أ] كما في هلاّ، فإنّها مركبة من هل ولا، وهل لاتدخل على جملة فعلية[1] تقدم مفعولها على أن [لا][2] يكون منصوباً بما بعده، أو بمقدّر، فلايقال: هل زيداً ضربته؟ بخلاف هلاّ فإنها يصحّ أن يقال: هلاّ زيداً ضربته؟.

يقال فيها، أي في لّما في نحو: لّما جاء زيد جاء عمرو[3]، **حرف**، قوله حرف: مبتدأ، وخبره جملة ظرفية مقدّمة[4]، وهي في نحو: لّما جاء زيد جاء عمرو، مضاف إلى **وجود** وإضافته[5] بمعنى اللّام **لوجود** هنا[6] بمعنى الثبوت المقابلة للنفي، والتنوين عوض عن المضاف إليه، أيَ حرف ثبوت[7] الثاني لثبوت الأوّل، هذا مذهب ابن خروف فإنّ لّما عنده: حرف يدل على ربط الجملة بأخرى ربط السببية.

فبعض النُحاة عبّر عنها كما عبّر المصنّف، وبعضهم بحرف وجود لوجود[8]، **وتختص بالماضي** أي ماضي اللفظ والمعنى.

وزعم أبو علي الفارسي ومن تبعه[9] **أنها ظرف بمعنى حين**. والظاهر من لفظ زعم كون قوله مردوداً. وذكر في «شرح الألفية»[10]: قال ابن مالك: لّما بمعنى حين، إذ بدل بمعنى حين. وقيل: هذا حسن لأنها مختصّة بالماضي وبالإضافة كإذ.

ويقال فيها: ظرف لغو متعلّق بقال، والضمير راجع إلى لّما. **في نحو**: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[11] حذف الياء اكتفاءً بالكسر، **حرف**: مبتدأ مضاف إلى **جزم**، وقوله: / **في** [٥٢/ب] **نحو**: خبر مقدّم عليه، **لنفي المضارع**: خبر ثان له، **وقَلْبِهِ** بالجرّ عطف عليه، **وماضياً**: مفعول **قَلْبِهِ**، فعلى هذا الوجه يكون هذا القول بياناً لأحوال لّما، لكن علم بالالتزام أنها للجزم، ويجوز

(١) في (ش) اسمية، وماأثبتّه من (ك) وهو الصحيح.
(٢) استدركته من (ك) كما يقتضي السّياق.
(٣) في (ك): جاءني زيد، جاءني عمرو.
(٤) في (ك): متقدمة عليه.
(٥) في (ش): إضافة.
(٦) في (ك): ههنا.
(٧) في (ش): لثبوت، وماأثبتّه من (ك).
(٨) في (ك): وجوب لوجوب.
(٩) في (ك): بعده.
(١٠) في (ك): في شرح ألفيته، والمقصود: المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٣٨/٤: «لّما الحينية» نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾. (هود ٩٤).
(١١) سورة ص: ٨ .

أن تكون اللّام للتعليل لأنّه لمّا ذكر اختصاص لمّا بالنفي والقلب، علم بالالتزام أنها للجزم فالتعليل بأحد المستلزمين نوع من البلاغة، ولمّا هذه تنفي المضارع، وتصرف معناه إلى الماضي عند[1] المبرّد وعند أكثر المتأخّرين، وعند أبي موسى تصرف لفظ الماضي إلى المضارع، وهذا[2] نُسب إلى سيبويه، ذكره شارح «الألفية».

متّصلاً: حال من [المضاف إليه وهو][3] المضارع، ونفيه: فاعل متصلاً، وضمير نفيه راجع إلى المضارع **ومُتَوقّعاً**، يجوز أن يكون حالاً من المضارع، فيكون حالاً مترادفة، وأن يكون حالاً من نفيه، فيكون من قبيل حال المتداخلة قوله ثبوته: فاعل متوقّعاً.

واعلم أنّ (لم) و(لمّا) تشتركان[4] في نفي المضارع وقلبه ماضياً، وأمّا كون النّفي متصلاً إلى زمان النّطق، ومتوقّع الثبوت، ممّا تنفرد به لمّا، فلذلك لايحسن أن يقول: لمّا يُضرب زيد ثم ضُرب، بخلاف لم.

ألا يُرى، يريد المصنّف إثبات كون نفيها متصلاً، وثبوتها متوقعاً بتنزيل المعقول مرتبة المحسوس. **أنّ المعنى في الآية الكريمة: أنهم لم يذوقوه إلى هذا الآن**، معنى الآن: الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم. وهو آخر مامضى من الوقت، وهو أوّل ما يأتي منه، وهو مبني على الفتح بناءً لازماً عند جميع النّحاة، لكن اختلفوا في علّة بنائه.

قال سيبويه والأخفش والمازني والزّجّاج: لمشابهته لاسم[5] الإشارة، لأنّ قولك الآن معناه هذا الوقت.

وقال السيرافي: لمشابهة الحروف[6] يلزمها في أصل الموضع على وتيرة واحدة، فإنّها لاتُثنّى ولاتُجمع ولاتُصَغّر، فيكون في الاستعمال مع لام التعريف.

قال أبو علي الفارسي: لتضمنه معنى لام التعريف، وأمّا لام الظاهرة فليس للتّعريف إذ شرط لام التعريف أن تدخل على النكرات[7] فتعرّفها، و(الآن) لم يُسمع مجرّداً عنها، وفي هذا الدليل مناقشة ظاهرة، ولاتخفى على المتأمّل.

---

(١) ليست في (ك).
(٢) في (ك): هذا قد.
(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).
(٤) في (ك): مشتركان.
(٥) في (ك): إلى الأسم.
(٦) في (ش): الحرف.
(٧) في (ك): النكرة.

وأنّ ذوقهم، بفتح الألف، وتشديد النّون: عطف على (أنهم). له متوقّع: اللام لتقوية العمل، والضمير للعذاب.

ويقال فيها: حرف استثناء، هذا وجه ثالث[(١)] ل (لمّا) وتغيير الأسلوب[(٢)] إمّا لكثرة الفاصلة بين المبتدأ والخبر أو للتفنّن نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[(٣)] في قراءة التشديد[(٤)] وحرف التعريف إمّا مُغْنٍ عن غناء الإضافة كما[(٥)] مذهب البصريين، أو عوض عن المضاف إليه كما مذهب الكوفيين؛ أي قراءة تشديد (لمّا).

ألا يُرى أنّ / المعنى: ما كلّ نفسٍ إلاّ عليها حافظ، فَعُلِمَ منه أنّ (إنْ) على [٥٣/ب]. هذه القراءة نافية بمعنى (ما).. قال في «الصحاح»: لمّا بمعنى إلاّ فليس يُعرف في اللغة[(٦)].

لكن حكاه الخليل وسيبويه والكسائي، فالأَوْلى أن يقتصر على التركيب الذي وقعت فيه. كذا قال أرباب النحو.

نَعَــــمْ[(٧)]

والثالثة[(٨)]: نعم، وفيها أربع لغات على ماقاله الشّيخ الرضيّ[(٩)]:

الأولى[(١٠)]: فتح النون والعين وهي المشهورة.

الثانية: كسر العين، وهي كنانية واختارها الكسائي، واحتجَّ عليه بما روي عن عمر رضي الله عنه أنّه سأل قوماً فقالوا: نِعَم، فقال عمر: أمّا النِّعم فالإبل[(١١)].

وقال أبو عبيدة[(١٢)]: هذه الرواية [عن عمر][(١٣)] غير مشهورة.

---

(١) في (ك): الثالث

(٢) في (ك): الأسلوب السّابق.

(٣) سورة الطّارق: ٤ .

(٤) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة: (إن كلُّ نفس لَمّا عليها حافظ) مشدّدة الميم، وقرأ الباقون (لَماَ) خفيفة اللاّم. «المبسوط في القراءات العشر»: ٤٦٧ . «التيسير في القراءات السبع» للداني ٢٢١ «القراءات العشر المتواترة» ٥٩١

(٥) في (ك): كما هو.

(٦) «الصحاح»: لمم.

(٧) المسألة في «الجنى الدّاني»: ٥٠٥ ، و«المغني»: ٤٥١ .

(٨) في (ش): الثالث، وماأثبتّه من (ك) لمناسبة السّياق.

(٩) «الكافية»: ٢/٣٨١ .

(١٠) ليست في (ك).

(١١) وكنانة تكسر العين من (نِعم). وفي قراءة عمر بن الخطّاب، وابن مسعود رضي الله عنهما قال: نِعِم. وحُكي أنّ عمر سأل قوماً عن شيء فقالوا: نَعَم بالفتح فقال: إنّما النَّعَم الإبل، فقالوا: نِعَم. «المفصّل»: ٣١١ .

(١٢) في (ش): أبو عبيد.

(١٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

الثالثة: كسر النّون والعين.

والرابعة: نَحَم[١]، بفتح النون، وقلب العين المفتوحة حاءً كما قلبت في حتى. قيل: هي لغة هذيل.

فيقالُ فيها، أي في نعم: **حرف**: مبتدأ مضاف إلى **تصديق**، وخبره جملة: **إذا وقعت بعد الخبر** سواء كان مثبتاً [أو منفيّاً][٢] **نحو: قام زيد**، فتقول: (نعم، أي: نعم قام زيد)[٣]، أو منفياً: **ماقام زيد**، فتقول: نعم.

أي[٤] ماقام.

وحرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، سواء كان سؤالاً عن موجب[٥] **نحو: أقام زيدٌ؟** فتقول: نعم، مريداً[٦] بالإعلام بأنّه قام.

أو منفيّاً[٧] كما في جواب من قال: ألم يقم زيد؟ فتقول: أي نعم لم يقم.

فنعم بعد الاستفهام ليست للتّصديق، لأنّ التّصديق إنّما يكون في الخبر، فلذلك قيل: فالأَوْلى أن يقال: هي بعد الاستفهام لإثبات مابعد أداة الاستفهام نفياً كان أو / [٥٤/أ] إثباتاً[٨].

ولهذا قال ابن عبّاس: لوقالوا في [جواب][٩]: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[١٠]: نعم لكان كفراً، فيصحّ لهذا الاعتبار أن يقال لها: حرب الإيجاب، أي: إثبات مابعد حرف الاستفهام، لكنّ الأظهر أن يقال: الإيجاب في الإيجاب والكلام المثبت، لاالمنفي المستفهم عنه.

وجوّز بعض النحاة إيقاعها موقع بلى، إذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقدير[١١]، فيجوز أن يقال في جواب:﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ و ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[١٢]: نعم، لأن الهمزة

(١)عن النّضر بن شميل. «المفصّل»: ٣١١ : لغة ناس من العرب، وبها قرأ عبد الله بن مسعود كما في «المغني»: نَحَم.
(٢)مابين حاصرتين استدركته من (ك).
(٣)في (ك): (نعم قام).
(٤)ليست في (ك).
(٥)في (ش): موجباً
(٦)في (ك): زيداً
(٧)في (ك) أو منفي وبذلك تستقيم العبارة في (ك) أيضاً في عطف المجرور على المجرور
(٨)إن كان استفهاماً، أثبت بها مابعدّ الاستفهام من إثبات أو نفي.. لأنها إثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب. ولذلك قال المفسّرون لو قالوا: نعم، لكان كفراً..». «الإيضاح في شرح المفصل» ٢٢١/٢
(٩)مابين حاصرتين استدركته من (ك)
(١٠)سورة الأعراف: ١٧٢
(١١)في (ك) لفائدة التقدير على النفي
(١٢)سورة الانشراح ١

للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب، ولهذا عطف [على][1] ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ قولَهُ: ﴿وَوَضَعْنَا [عَنْكَ]﴾[2] فكأنّه: شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك، فيكون (نعم) في الحقيقة [تصديقاً][3] للخبر المثبت المؤوّل به الاستفهام [معنىً][4] لاتقديراً لما بعد همزة الاستفهام مع النّفي. فلا يكون جواباً للاستفهام، لأنّ جوابه يكون بما بعد أداة، بل هو كما قيل: قام زيد بالإخبار، فنقول: نعم، مصدقاً للخبر المثبت. وقد اشتهر في العرف هذا القول.

فلو قيل لك: أليس عليك دينار، فقلت:نعم، أُلزمت بالدّينار. هذا ليس يمتناقض لما قاله ابن عبّاس، لأن قوله مبني على [كون نعم تقديراً لما بعد همزة الاستفهام، وبناء هذا القول مبني على كونه][5] تقديراً لمدلول الهمزة مع حرف النّفي.

وحرف وعد، هذه العبارة موافقة لما يوجد في كتب اللغة حيث قال في «الصحّاح»: نعم: عِدَةٌ وتصديق[6]. وأما عبارة[7] أكثر كتب النحّو: نعم مقرّرة لما سبق.

لعلّ وجهه عند النّحاة لما رأوا اختلاف هذه الوجوه بحسب / الاعتبار لعدم [٥٤/ب] خروجها عن الجوابية، فعبرّوا بكلام يعمّ الجميع[8]، فعلى هذا ماقاله المصنّف لايخلو من المسامحة: **إذا وقعت بعد الطلب** سواء كان ذلك طلب الفعل[9]، (كقولك لمن قال لك)[10]: **نحو: أحسن إلى فلان فتقول: نعم**[11]، عند وعدك بالإحسان، أو طلب ترك الفعل، كقولك نعم لمن قال: لاتضربني، أي لاأضربك، فإنّك وعدت بعدم الضرب إليه، وكذا لوقلت: نعم،

---

(١) مابين حاصرتين استدركته من (ك)
(٢) مابين حاصرتين استدركته من (ك)
(٣) مابين حاصرتين استدركته من (ك)
(٤) في (ش): مع النفي، وماأثبتّه من (ك)
(٥) مابين حاصرتين استدركته من (ك)
(٦) «الصحّاح»: نعم: «عدة وتصديق» وهي عبارة سيبويه ٢٣٤/٤
(٧) في (ش): اعتبار، وماأثبتّه من (ك)
(٨) الخلاف في العبارة بين النحّاة واللغويين، ففي «الصّحاح» عدة وتصديق، وفي «القاموس»:.. كلمة كبلى إلاّ أنه في جواب الواجب نعم
وفي «الكتاب» ٢٣٤/٤: نعم: عدة وتصديق. وفي «المقتضب» ٣٣٢/٢: نعم: تكون جواباً لكلّ كلام لانفي فيه
وفي «الجنى الدّاني»٥٠٦ : نعم: عدة وتصديق. وفي «المغني» ٤٢١: نعم: حرف تصديق ووعد وإعلام
وفي «همع الهوا مع» ٧٦/٢ أورد السيوطي الأقوال السابقة.
ومنه فلامشاحّة لكلام الشارح من أن كتب اللغة تذهب غير مذهب كتب النحّو، فهي متفقة كامرّ
(٩) في (ش): لطلب القول
(١٠) ليست في (ك)
(١١) في (ش): نعم

في جواب التحضيض نحو: هلاّ[١] تزورنا؟ كان المعنى الإيجاب، أي نعم أزورك[٢]، وكذا في جواب العرض: ألا تزورنا.

وزعم بعض[٣]: أن نعم تكون حرف تذكير، إذا وقعت صدراً نحو: نعم، هذه أطلالهم[٤]. وهو ضعيف لإمكان جعلها تصديقاً لما قبلها وقُدِّمت، أو تصديقاً لما في النفس[٥].

إي[٦]

والرابعة: إيْ بكسر الهمزة وسكون الياء إذا وقع بعدها حرف القسم، وإن لم يقع إلاّ بلفظة[٧] الله، جاز ثلاثة أوجه:

حذفها للساكنين، وهما الياء واللام نحو: إلله لأفعلن. وفتحها تنبيهاً لحرف الإيجاب.

وإبقاؤها ساكنة، والجمع بين ساكنين مبالغة في [المحافظة][٨] على حرف الإيجاب، بصون آخرها عن التحريك والحذف، وإن كان السّاكنان في كلمتين إجراءً لهما مجرى كلمة واحدة [نحو][٩]: ﴿ولا الضَّآلِّينَ﴾[١٠].

وهي بمنزلة نعم في استعمالها على الوجوه[١١] الثلاثة، وهو قول ابن مالك حيث قال:

إيْ بمعنى نَعَم[١٢].

وهذا الإطلاق يقتضي أن / يقع بعد الخبر[١٣] والاستفهام والطلب، وجوّزه [٥٥/أ] بعض النحاة لكنه مخالف[١٤] لما قاله فحولهم.

---

(١) في (ش): هل. وماأثبتّه من (ك) وهو مايناسب السيّاق

(٢) في (ك): أزرك

(٣) هي عبارة «الجنى الدّاني»: ٥٠٦ دون نسبة الرأي، وجاءت في «المغني»: ٤٥٢، وفي «خزانة الأدب» ٢٠٥/١١ ونسب الرأي إلى ابن عصفور، وضعّفه بقوله: وفيه نظر

(٤) في (ش) هذا أضلالها. والسياق والنقل كما أثبتّ من (ك)

(٥) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة: (ومن مجيئها للإعلام قوله تعالى: (فَهَلْ وَجَدْتُم مَاوَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا، قالو: نَعَمْ). وهذا المعنى لم ينبه عليه سيبويه، فإنه قال: عدة وتصديق

(٦) في «الجنى الدّاني»: ٢٣٤ . و«المغني»: ١٠٥

(٧) في (ش): لفظة

(٨) في (ش) مخافة، وماأثبتّه من (ك)

(٩) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(١٠) سورة الفاتحة: ٧

(١١) في (ش) وجه، وماأثبتّه من (ك)

(١٢) عبارة «المغني»: ١٠٥

(١٣) في (ش): الجر

(١٤) في (ش): مخالفة

وإي إثبات بعد الاستفهام حيث اشترطوا لزوم سبق الاستفهام، وكونها للإثبات، إلاّ أنها تختص بالقسم والاستفهام غالباً بخلاف نعم، فإنها غير مختصّة به كما عرفت، ولايستعمل بعد إي فعل القسم، فلا يقال: إي أقسمت بربي، ولايكون المُقسَم به بعدها إلاّ: (الربّ، والله، ولعمري)[1] نحو:﴿قُلْ إِيْ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[2]. وربّي قسم فعله محذوف مع وجود الاستفهام في أوّل الآية [وهو قوله تعالى][3]:﴿أحق﴾.

حتـــى

الخامسة: حتّى[4]**، وأحد أوجهها.** أي: أحد أوجه حتّى، والتأنيث باعتبار الكلمة، **أن تكون جارّة فتدخل،** الفاء: إما للتفسير، أو لربط الجزاء على الشرط المحذوف.

على الاسم الصّريح، أي الخالص، والمراد منه مايقابل المؤوّل والمضمر، وهو الظاهر **بمعنى إلى، نحو،** ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[5]. وتفسير القاضي[6] بقوله: أي وقت مطلعه، أي طلوعه، لا كما قاله[7] في بعض حواشيه: المطلَع بفتح اللام: مصدر ميمي، فيحتاج إلى مضاف ليكون المعنى صحيحاً، إذ يمكن تصحيح [الكلام][8] بأن يقال: يدوم سلام الملائكة إلى طلوع الفجر، أو يقال: ليلة القدر [ذات][8] سلامة إلى طلوع الفجر، بل للإعلام بأنّ المَطْلَع بفتح اللام مصدر ميمي لا اسم للزمان، لأنّه لايحتاج إلى تقدير الوقت[9]، ومثله / في المصادر [٥٥/ب] عند أكثر النُحاة وأما عند أبي علي الفارسي إن المصادر تقع في الزمان[10]، فيُجعل لسعة الكلام زمانٌ لاعلى طريق حذف المضاف، فقول المصنّف ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[11] لتصحيح كون المطلع مصدراً ميمياً لالمجرد تصحيح المعنى.

وعلى الاسم المؤوّل معطوف على الاسم الصريح، وقوله: بأن[12]، متعلّق إلى المؤوّل، **ومضمرةٍ إما** بالجرّ صفة إنْ، أو بالنصب حال عنها، وقوله: **من الفعل**[13] **المضارع،** بيان الاسم المؤوّل،

(١) جاء عليها بالتفصيل ابن الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصّل»: ٢٢٣/٢

(٢) سورة يونس: ٥٣

(٣) في (ك) وهو قوله تعالى وتمام الآية: (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِيْ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِيْنَ)

(٤) في «الجنى الدّاني»: ٥٤٢ و «المغني»: ١٦٦

(٥) سورة القدر: ٥

(٦) يعني الإمام البيضاوي، ويريده كلما أطلق صفة القاضي في نقل من النّقول

(٧) في (ش): قال

(٨) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٩) في (ك)هذا: أي تقدير الوقت

(١٠) في (ك): الأزمان

(١١) الصافات: ١٧٤

(١٢) في متن «الإعراب»: مِنْ أنْ

(١٣) في (ش): فعل مضارع، وماأثبتّه من (ك)

هذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين[١] فإنّ حتى إذا دخلت على الاسم المؤول تكون حرف جرّ عندهم. والنّصب بعدها بإضمار إن وعند الكوفيين والكسائي والفرّاء إنها ناصبة بنفسها. وأجازوا إظهار أن بعدها تأكيداً، وأمّا إذا دخل على الاسم الصريح، فالجرّ بإضمار إلى عند الكسائي ويجوز إظهارها تأكيداً، وعند الفرّاء لنيابه (حتى) منابها، وعند الكوفيين هي جارّة بنفسها لشبهها بـ(إلى). **فتكون تارة بمعنى إلى نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾[٢] الأصل: حتّى أن يرجعَ**، على مذهب سيبويه[٣] كما عرفت قبيل هذا، **أي إلى رجوعه**، فعلم منه أن يرجع مع أنه مؤوّل بالمصدر، **أي إلى زمن رجوعه**.

قدّر المضاف كما هو مذهب أكثر النُّحاة، لأن المصدر لابدّ له من زمان، فيكون[٤] حصوله فيه، لكن دلالة المصدر على الزمان بالالتزام[٥].

وتارة أي، مرّة **بمعنى كي إذا كان ماقبل حتّى سبباً لما بعدها. نحو: أَسْلِم حتّى / [٥٦/أ] تدخل[٦] الجنّةَ، أي**: كي تدخل[٧] الجنة، ولم يفسّره المصنف بناءً على ظهور معنى السببية فيه.

وقد يحتملها، أي: يحتمل حتى أن يكون بمعنى إلى وكي. **كقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ﴾**[٨]، أي: إلى أن تفيء، أو كي تفيء، أي:[٩] إلى أن ترجع، أو كي ترجع[١٠].

اعلم: أن علامة كونها بمعنى إلى وكي إذا وضعتهما[١١] موضع حتى يكون المعنى صحيحاً. **وزعم ابن هشام وابن مالك أنّها، أي أنّ حتّى قد تكون بمعنى إلاّ كقوله**، أي قول الشاعر[١٢]:

(١) القول في حتى، وكونها جارّة أو للنصب، وفي النّاصب للفعل بعدها: «الكتاب» ١٧/٣
(٢) سورة طه ٩١ .
(٣) «الكتاب» لسيبويه: ٧/٣
(٤) في (ك): لتكون
(٥) في (ش) بالتزام، وماأثبتّه من (ك)
(٦) في (ك): أدخل
(٧) في (ك): أن أدخل
(٨) سورة الحجرات (٩)
(٩) ليست في (ك)
(١٠) في (ش) زيادة لامُسَوّغ لها: (على الزمان التزامية بتقدير زمان، وذلك لأنّ الرجوع لابدّ من زمان يكون حصوله فيه، كالفعل إلاّ أن دلالة المصدر)
(١١) في (ش): وضعا
(١٢) هو المقنّع الكندي محمد بن عميرة بن أبي شمر الكندي، شاعر من حضر موت، انظر ترجمته وشيئاً من شعره في «الشعر والشعراء» ٧٣٩ . و«الأغاني» ١٠٧/١٧ .
وقيل: كان يتخذ القناع خشية الحسد والعين لجماله الشديد ت سنة ٧٠هـ

لَيسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَماحةً

اللاّم في[١] (الفضول) إما:

مُغْنٍ عن المضاف إليه، أو عوض عنه، أي ليس الإحسان من زيادة المال الفضل والفضيلة خلاف النقص والنقيصة. يقال: فضل من الشيء، وفَضَل منه شيء[٢] بفتح العين، يَفْضُلُ بالضم مثل دَخَلَ يَدْخُلُ، وفيه لغة أخرى، وهي بكسر العين وفتحها في الغابر مثل: حَذِرَ يَحْذَرُ، وحكاها ابن السكيت. وقيل: فيه لغة بالكسر في الماضي والضمّ في المستقبل، مركبة منهما يقال: فَضِلَ يَفْضُلُ، لكن هذا شاذٌّ لانظير له[٣]. ويؤيده ماقال سيبويه: هذا عند أصحابنا يجيء على لغتين. ذكره في «الصحاح»[٤]. سماحةً: بالنصب خبر ليس، السماحة[٥]: الجود.

حتَّى تَجُودَ، وَمَالَدَيْكَ قَلِيلُ[٦] [الكامل]

فما: موصولة، ولديك: ظرف مكان صلة ما، والموصول مع الصلة / مبتدأ، [٥٦/ب] وقليل: خبره. وفي بعض النسخ: إلاّ قليل، فما بمعنى ليس، ولايعمل لانتقاض عمله بإلاّ، فما بعده مبتدأ وخبر.

ويجوز كونها موصولة، والاستثناء من لديك بتأويل النفي، لأنّ الاستثناء من المثبت يكون على مقتضى العامل إذا لم يتعذر، نحو: قرأت إلاّ يوم كذا، وبتقدير النفي إذا تعذّر، وههنا متعذّر فيجب، وتقديره: ولايكون في لديك إلا قليل أي إلاّ أن تجود، وهو استثناء منقطع، وعنوان هذا القول بالزّعم الذي كنيته الكذب إشارة، كما أنّ الاستدراك بهذا البيت ضعيف، لجواز أن تكون حتى في هذا للغاية، بمعنى إلى حيث.

قال في «البسيط»[٧] تفسير قولهم: لاأقوم إلاّ أن تقوم، وقولهم: لاأفعل إلاّ أن تفعل بحتّى تفعل ليس بنصٍّ لكون حتّى[٨] بمعنى إلاّ لأنّ قولهم ذلك تفسير معنىً.

---

(١) في (ش): من الفضول، ومأأثبته من (ك) يناسب العبارة

(٢) في (ك) الشيء، و«الصحاح» كما في (ش)

(٣) هذا من باب تداخل الأبواب التصريفية في العربية، والمواد التي جاءت على هذا المنوال قليلة جداً لايقاس عليها... وهنا جمع بين البابين الأول والرابع، ويؤيّد ذلك «الصحاح»: (فضَل) وقد نقل عنه بتصرّف يسير. ولم يأخذ الشارح به إذ حكم بشذوذه

(٤) «الصحاح»: فضل

(٥) في (ك): السماح

(٦) البيت من شواهد «الجنى الدّاني»: ٥٥٥ .«المغني»: ١٦٩

(٧) «البسيط» لابن العلج، وقد مرّ ذكره، وقد أكثر ابن هشام النقلَ عنه

(٨) في (ش): حتى، ومأأثبته من (ك) يناسب السياق

واعلم أنّ المصنّف ذكرها في النوع الثالث، مع أن[1] معناها أكثر من الثالث لأن ماوجد من المعنى الذي غير ماذكره المصنّف، فراجع إلى كونها جارّة.

والثاني: أنْ تكون حرف عطف تفيد الجمع المطلق كالواو. وهذه العبارة تُشْعِرُ ظاهراً أنّ حتّى كالواو في الجمع لاترتيب فيها، كما زعم بعض النحاة، لكن الحقّ أن يكون فيها جمع وترتيب ومهملة [متوسطة][2] بين الفاء وثمّ، لكن المهملة المعتبرة فيها بحسب الذّهن، فإن المناسب في: مات الناس حتى الأنبياء، بحسب الذهن أنّ تعلّق الموت أوّلاً بغير الأنبياء، وتعلّق بالأنبياء بعد التعلّق بهم، وإن كان موت الأنبياء / في أثناء سائر الناس بحسب الخارج [٥٧/أ] بخلاف ثمّ، فإن المهملة المعتبرة فيها بحسب الخارج نحو: جاءني زيد ثم عمرو: **إلا أنّ المعطوف بها أي بحتّى مشروط بأمرين.**

هذا تفريق[3] بين الواو وحتّى العاطفة بعد اشتراكهما في الجمع، أي: يُفرَّق بين حتّى والواو من جهتين:

أحدها: أن يكون المعطوف **بعضاً** أي جزءاً **من المعطوف عليه** في الحقيقة. هذا هو المختار وإن قال بعضهم: أو بالتأويل نحو: ضربتي السادات حتى عبيدهم، فإنّ العبيد صار كالجزء منهم بالمجاورة والاختلاط بهم.

والثاني: أن يكون غاية له في شيء، وزاد صاحب التسهيل قيداً آخر، وهو مفيد احترازاً من نحو[4]: صُمْتُ الأيّام حتّى يوماً. لكن سائر النّحاة لم يذكروه بناءً على أنَّ مثل هذا لايتّصف بكونه غاية، فيخرج من لفظه للغاية[5] **نحو: مات الناس حتى الأنبياءُ. لأن الأنبياء - (عليهم السلام)[6] - غايةٌ للناس،** بالنسبة إلى كمالات نوعه، **في شرف المقدار.** وهو مايقدَّرُ [به][7] الشيء، أي يُعرف قدره، وإضافة الشرفِ إليه بمعنى مِنْ، ويجوز أن يكون بمعنى اللاّم.

وعكسِه بالجرّ: عطف على [شرف][7] أو عكس الشرف وهو الخساسة **نحو: زارني الناسُ حتّى الحجّامُون،** فإنهم غاية في خساسة المقدار.

---

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ش): يتوسط. وماأثبتّه من (ك)

(٣) في (ك): فريق

(٤) ليست في (ك)

(٥) في (ك): لفظة الغاية، وكلاهما له وجه، لكن مافي (ش) أوجه

(٦) ليست في (ك)

(٧) مابين حاصرتين مستدرك من (ك)

اعلم: أن الغاية قد تكون في الخساسة والشرف كما في المثالين المذكورين، وقد يكون في القوّة والضعف، وأشار إليه المصنّف[1] بقوله، **وقول الشاعر**: عطف على ماتَ الناس[2]:

فَهَزَنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ، فَأَنْتُمُ

والكَماءُ بفتح الكاف / هو الشجاعة، وجمعه الكُماة، بضم الكاف، كأنّهم جمعوا كام مثل قاض وقضاة، كذا في «الصحاح»[3] [٥٧/ب]

تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِيْنَا الأَصَاغِرَا[4] [الطويل]

الهيبة والمهابة هي الإجلال والمخافة، فالمعنى: أنتم تهابوننا بغاية المهابة، وإنما قلنا كذا لأنّ المفاعلة والمتفاعلة إذا كانتا من جانب واحد تكونان للمبالغة، وهنا كذلك.

ولّما كان مصرعا هذا البيت جامعاً للغايتين أشار إليه بقوله: **فالكماة**: الفاء إمّا للتفسير. أو لربط الجزاء للشرط المحذوف، **غاية في القوّة، والبنون الأصاغر غاية في الضعف**[5].

والثالث: أن يكون حتى حرف ابتداء، وإنّما سُمّي به لأنّه يبتدأ به لأنه داخل على المبتدأ كما توهّم البعض، لأنّه قد تدخل على الفعل، والفعل لايكون مبتدأ

ويرشدك إليه قول المصنّف: **فتدخل على ثلاثة أشياء**: جمعُ شيء، وفيها مذاهب[6]، وإنها غير منصرف بالاتفاق، قال الكسائي: أشياء على وزن أَفْعَال مثل: فَرَح وأَفْرَاح، وإنّما تُرك صرفها لكثرة استعمالها[7]، ولأنها شبّهت بفعلاء، كذا قالوا، لكن هذا لايوجب عدم انصرافها كما في أبناء وأسماء، ولهذا قال شارح الدّيباجة»: فعلى هذا القول منصرف.

وقال الخليل: أصلها شيئاء على وزن فعلاء، جمع على غير واحد، ثم استثقلوا الهمزتين في آخره فقلبوا الأولى إلى الصّدر فصار: أشياء، وعلى وزن أفعال[8]. ويدل على[9] صحّة ذلك أنها لا تنصرف[10]، وأنها تصغّر على أشيياء، وقال الأخفش والفرّاء: / أصلها أشيئاء [٥٨/أ]

---

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك) زيادة: أي ونحو قول الشاعر

(٣) «الصحاح»: كمي

(٤) البيت من شواهد «الجنى الدّاني»: ٥٤٩ و «المغني»: ١٧٢ . بلانسبة

(٥) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة ليست في نسختي الشرح: (وتقول أعجبتني الجارية حتى كلامها، لأنّ الكلام كجزئها، ويمتنع حتى ولدها، والضابط: ماصحّ استثناؤه، صحّ دخول حتى عليه، ومالافلا

(٦) بسط القول في (أشياء) ووزنها وجمعها في «الإنصاف» ٨١٢

(٧) في (ك): استعمالهم لها

(٨) في (ك): أفعاء

(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(١٠) في (ك): لايُصرف

على أفعلاء، وحذفت الهمزة التي بين الياء والألف للتخفيف، فصار أشياء، لكن[١] عند الأخفش جُمِعَ على غير واحد لأن (فَعْل)[٢] لايُجمع على أفعلاء، وهذا القول مرجوحٌ لأنّ كلّ جمع كُسِر على غير واحِدِهِ، وهو من أبنية الجمع فإنّه يُرَدُّ في تصغيره إلى واحده. فيما لايُفعل بالألف والتاء، فيجب أن يقول في تصغيره: شييئاه مع أنه لم يُسمع، وهذا القول لايلزم الخليل لأن فعلاء ليس من أبنية الجمع، وعند الفرّاء أصله: شَيِّء بالتشديد كـ(هيّن(على وزن فَيْعِلٍ بالفتح والسكون ثم خُفِّفَ[٣] فقيل: شيء، كما قالوا: هَيْن،[٤] فلذا جُمِع على أشياء، فحذفت[٥] الهمزة الأولى للتخفيف، ومن هنا، أي لأجل كون أصل أشياء عند الأخفش والفرّاء. قال أبو الحسن الجار بردي[٦]: وفيها ثلاثة مذاهب مع كون الأقوال فيها أربعة.

الفعلُ الماضي: بالرفع خبر مبتدأ محذوف، فقوله: والمضارع المرفوع، والجملة الاسمية معطوفان عليه بتقدير الثاني والثالث.

وبالنّصب بتقدير أعني[٧] الفعل.

وبالجرّ بدلاً من ثلاثة أشياء.

فقوله والمضارع المرفوع والجملة الاسميّة معطوفان عليه بلا تقدير، فلمّا تعدّد المتبوع معنىً أُجري الإعراب على كلٍّ واحدٍ منهما، فَعُلم من هذا أن أحد البدلين يجوز أن يعطف على الآخر، ويكون المجموع بدلاً من أشياء، فبالنظر إلى كل واحد بدل البعض، وإلى المجموع بدل الكل[٨]، / ذكره الكرماني[٩]، شارح «البخاري». [٥٨/ب]

واعلم أيضاً: أنّ أحد الحالين، أعني الحال من الفاعل، والحال من المفعول، يجوز عطف أحدهما على الآخر، كقولك: لقيت زيداً راكباً وماشياً. نحو: ﴿حَتَّى عَفَوْا﴾[١٠] فإنّ حتّى هنا

---

(١) ليست في (ك)

(٢) في (ك): الفعل

(٣) في (ش): خفضت، وماأثبتّه من (ك)

(٤) في (ك): فلهذا

(٥) في (ك): فحذف

(٦) الجار بردي: أحمد بن الحسن الجار بَرْدي فخر الدين، له تصانيف مفيدة، أخذ عنه البيضاوي ت ٧٤٦هـ ترجمته في «بغية الوعاة»: ٣٠٣

(٧) ليست في (ش)

(٨) ليست في (ك)

(٩) محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني (شمس الدين) إمام في الفقه والحديث والتفسير والعربيه له تصانيف عدّة أشهرها: (شرح البخاري) وله «حاشية على البيضاوي» «بغية الوعاة»: ٢٧٩/١ . و«الذيل التام» ٣٣٣/١ وذكر له السّخاوي «المختصر الأصلي» وهو مختصر ابن الحاجب، وفيه وفاته سنة (٧٨٦هـ).

(١٠) سورة الأعراف: ٩٥ وأوّلها: (ثُمَّ بَدَّلْنَا مكانَ السَّيِّئَةِ الحَسَنَةَ حَتّى عَفَوْا).

ابتدائية، وأنْ غير مضمرة، هذا هو الحقّ، لكن فسّر أبو البقاء بـ (إلى أن عفوا)[١] وقال شارح الألفية: فتوزع في ذلك الماضي بأنّ حتّى قبله ابتدائية، وأنْ غير مضمرة، فَعُلِمَ من دخولها[٢] جواز كونها جارّة في الماضي، وقال ابن مالك وهو وَهْمٌ.

المضارع المرفـوع، احتراز من المنصوب بـ أنْ، لأنّ حتّى فيه، لاتكون إلاّ جارّة. نحو: ﴿[وزُلْزِلُوا] حَتّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[٣] في قراءة من رفع وهو نافع[٤]، فعلى هذا تكون الآية حكاية عن الحال[٥] الماضية، لأنّ حتّى الابتدائية لاتدخل على المضارع، إلاّ بتحقيق الحال. أو لحكاية[٦] حال الماضي فلايدخل على المضارع المقدّر فيه (أن)، لأنها علم الاستقبال، فمن نَصَبَ بتقدير أنْ يجعل حتّى جارّة.

والجملة الاسميـة كقوله، أي قول الشاعر:

بدجلة حتّى ماء دجلةَ أشكـل[٧]

إعرابه في الباب الأوّل، في المسألة الثانية فلينظر[٨].

اعلم: أن حتّى الابتدائية تدخل على الجملة الاسمية، فيكون ماقبلها سبباً لما بعدها، مع كون مابعدها من جنس ماقبلها، سواء كان حقيقة أو حكماً بأن يكون بينهما ملابسة، يقال: ضربتُ القومَ حتّى زيد غضبان، لأن بين الضرب والغضب ملابسة، فكأنه كان من جنس الضرب، وخبر تلك الجملة تارة يكون موجوداً، / كما في المثال المذكور، وتارة يكون مقدراً [٥٩/أ]

كما في: أكلت السمكة [حتّى][٩] رأسُها بالرّفع، لأنّ تقديره: حتّى الرأسُ مأكول. وتدخل أيضاً على الفعل سواء كان ماضياً أو مضارعاً، فلايلزم كون مابعدها من جنس ماقبلها، بل يكفي أن يكون سبباً لما بعدها كما في المثالين اللذين ذكرهما المصنّف. وحتّى الجارّة تدخل على الاسم فيكون مدخولها إمّا بعضاً ممّا قبلها كقولك: أكلت السمكة [حتى رأسِها][١٠] بالجرّ أو مجاوراً

(١) «التبيان»: ٥٨٤ . (أي إلى أن عفوا).

(٢) في (ك): قولهما وهما وجهان.

(٣) سورة البقرة: ٢١٤ .

(٤) قرأ نافعٌ وَحْدَه (حَتّى يَقُولُ الرَّسولُ) بالرّفع، وقرأ الباقون: (حتّى يقولَ) بالنّصب. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» لابن مهران: ١٤٦ .

(٥) في (ش): حال.

(٦) في (ك): بحكاية.

(٧) البيت لجرير، وقد سبق تخريجه والحديث عنه. ص٤٠ .

(٨) في (ك): فلينظر إليه.

(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(١٠) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

لها كما في: نمت البارحة حتّى الصباح، وتدخل أيضاً على المضارع[١] بإضمار (أنْ) المصدرية، ولاتدخل على الماضي في الأصحّ، وإنْ جوّزه أبو البقاء. وكذا لاتدخل على المضمر خلافاً للمبرّد، فإنّه يجوّز مستدلاً بما وقع في بعض أشعار العرب على سبيل النُّدرة. والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوّزونه قياساً، وحتّى العاطفة تدخل على الاسم المفرد كما في: أكلت السمكةَ حتى رأسَها على تقدير النّصب. ويكون مدخولها بعضاً ممّا قبلها، فبعض النُّحاة عمَّ البعضيّة بكون بعضاً في الحقيقة أو شبهاً بالبعض المجاورة، لكن التعميم ليس بجيّد لأنّ أصل حتّى أن تكون جارّة لكثرة استعمالها، فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارّة، وإذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعاً، ليبقى للأصل مزيّة على الفرع[٢]، وإنما استعملوها في أظهر[٣] معنييها، وهو كون مدخولها[٤] جزءاً لأن اتحاد الأجزاء في تعلّق الحكم أعرف في العقل[٥] / [٥٩/ب] وأكثر في الوجوه من اتحاد المجاورين، هكذا في بعض الشّروح. واختلفوا في دخولها على الجملة الاسمية، فلذلك لم يذكر المصنّف مثالاً لها.

وكذا في دخولها على الفعل سواء كان ماضياً أو مضارعاً فقيل: في الأفعال تكون ابتدائية، لأنّ حتّى لاتعطف على[٦] الجملة أبداً، كذا في «شرح الرضي» و«شرح الألفية»، وهذا مذهب الجمهور.

وأمّا عند البعض، يجوز أن تكون حتّى عاطفة في الفعل نحو: نظرتُ أو أنظر حتّى أبصرتُ أو أبصر. فإن أبصرت أو أبصر معطوف بحتّى على نظرت أو أنظر لوجود الشرط المذكور، وهو كون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه.

فإذا عرفت ماتلونا[٧] عليك علمتَ أنّ حتّى في مثل قولك: جاءني زيد حتّى عمرو ليست للجرّ، وجارّة[٨] لفقدان الشرط المذكور فيهما، بل هي حرف ابتدائية، ذكره ابن يعيش[٩] .

---

(١) في (ك): الفعل المضارع.

(٢) في (ش): النوع، وماأثبته من (ك).

(٣) في (ش): في معنييها جميعاً، وماأثبتّه من (ك)، وهو الأوجه.

(٤) في (ك): مدخلها جزءاً.

(٥) في (ك): الفعل.

(٦) ليست في (ك) والنقل من «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي ٢٠٢/٣ . (فُهم من اشتراط كون المعطوف بحتّى بعضاً، أنها لاتعطف جملة على جملة، وإنّما تعطف مفرداً على مفرد).

(٧) في (ك): قلنا.

(٨) في (ك): وليس للجرّ والعطف لفقدان.

(٩) «شرح المفصّل» لابن يعيش: ١٨/٨ . وهو يعيش بن علي أبو البقاء، من كبار الأئمة ت ٦٤٣ ، ترجمته في «بغية الوعاة» ٣٥٣/٢ .

[وقيل: هي مع الماضي جارّة، وأنْ بعدها مضمرة، وقد مضى خلاف الزّجاج وابن درستويه][١]

كــــلاّ

والسادسة: مبتدأ وخبره **كلا**[٢]، **فيقال فيها**[٣] **حرفُ** بالرفع: نائب عن فاعل يقال، مضاف إلى: **ردع وزجر** بالواو العاطفة. تفسير للرّدع، فإنّ عطف التفسير جائز بالواو والفاء، وإن كان قليلاً، نصّ عليه الشريف في شرحه لـ «المفتاح».

هذا أي كون الرّدع مفسّراً بالزجر عند سيبويه، وقال الزجاج: حرف ردع وتنبيه، وشَرَط[٤] أن يتقدم مايردّ بها[٥] في غرض المتكلم، سواء كان المردود من كلام المتكلم على سبيل الحكاية والإنكار، أو من كلام الغير، في **نحو**[٦]: ﴿**فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ. كَلاَّ**﴾[٧] أي لاتقل[٨] وليس الأمر كذلك / فَعَلِم منه أنّ متمّم كلاّ محذوف لعدم استقلال الحرف، ويشعره [٦٠/أ] قول المصنف: **أي: انته عن هذه المقالة.** هذا تحقيق لمعنى الرّدع والزّجر، **وحرف تصديق.**

قال عبد الله بن محمد الباهلي: إنّ (كلاّ) يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون ردّاً لكلامٍ ماقَبْلَها، ويجوز الوقف عليها، وبعده استئناف. والآخر: أن يكون صلةً لكلام، فيكون بمعنى أي.

في نحو: ﴿كَلاَّ وَالْقَمَرِ﴾[٩] أي[١٠] والقمر.

وعن أبي بكر الأنباري، سمعت أبا العبّاس أحمد بن يحيى يقول: لايُوقَف على كلاّ في جميع القرآن لأنها بمعنى انته، إلاّ في موضع وهو قوله[١١]: ﴿كَلاَّ وَالْقَمَرِ﴾ وهذه الرواية تشعر ايضاً

---

(١) مابين حاصرتين زيادة ليست في نسختي الشرح، واستدركتها من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب».
(٢) المسألة مبسوطة في «الجنى الدّاني» ٥٣٧ . و«المغني» ٢٦٨ .
(٣) ليست في (ك).
(٤) في (ك): شرط ردع.
(٥) في (ك): لا في.
(٦) ليست في متن «الإعراب».
(٧) سورة الفجر: ١٦ - ١٧ .
(٨) في (ك): لاتقبلها.
(٩) سورة المدّثر: ٣٢ .
(١٠) في (ك): المعنى.
(١١) في (ك): قوله تعالى.

أنّ كلاّ فيها ليس للرّدع، لكن المفسّرين لم يذكروا هذا المعنى أصلاً، بل قالوا: حرف[1] للرّدع، وماذكره المصنف فقليل نادر.

وبمعنى حقّاً، هذا مذهب الكسائي، إنّما قال بمعنى حقّاً، ولم يقل حرف بمعنى حقّاً، إشارة إلى جواز كونها اسماً إذا كانت بمعنى حقّاً كما ذكره في بعض شروح «الكافية» وعلى تقدير اسميتها يكون مبنيّاً لمشابهتها بالحروف[2] لفظاً ومعنىً.

أو بمعنى ألا الاستفتاح، هذا مذهب أبي حاتم[3] حيث قال: إنها تكون للاستفتاح وبمعنى حقّاً، ووافقه الزجاج. **على خلاف في ذلك**، أي كائنة على خلاف في كونها لمجرّد الاستفتاح، قال ابن مالك في «التسهيل»[4]: ولاتكون كلاّ لمجرد الاستفتاح، خلافاً لبعض النّحاة نحو: ﴿كَلاَّ لاَ تُطِعْهُ﴾[5] هذا يجوز أن يكون مثالاً لكونها بمعنى حقّاً لاتطعه، أو لكونها بمعنى / الاستفتاح يبتدأ الكلام بها غير ردع، وكونها بمعنى حقّاً. [٦٠/ب]

قال ابن الحاجب في «الأمالي»[6]: إطلاقه الاستفتاح عليها ليس بأَوْلى، لأنه ليس من دلالتها عليها. انتهى.

فعلى هذا ذكرها ممّا جاء على ثلاثة أوجه يكون على الوجه الأول.

ووقع في بعض النسخ، **والصواب الثاني**، وهو كونها لمجرد الاستفهام. لابمعنى حقّاً. **بكسر الهمزة نحو: ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ [لَيَطْغَى]﴾**[7].

هذا هو الدّليل الادّعائي في كونها للاستفتاح.

حاصله: لو كان بمعنى حقّاً لما كُسِرَت إنّ، وهذا الاستدلال في غاية الضّعف. يرشدك إليه قول صاحب «التخمير»[8] ناقلاً عن ابن دّهان[9] وهو الذي عليه أكثر العلماء: إنّ كَلاّ يحسن

---

(١) ليست في (ك).

(٢) في «شرح الكافية» للرضي ٢/٤٠٠: وقد يكون كلاّ بمعنى حقّاً كقوله تعالى: (كَلاَّ وَالْقَمَرِ) و«الإيضاح» لابن الحاجب ٢/٢٦٧ .

(٣) هو أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد بن عثمان النّحوي اللغوي المقرىء، إمام في الأدب. له تصانيف كثيرة مثل: «إعراب القرآن» و«مايلحن فيه العامة» ت ٢٤٨ على الأرجح. انظر ترجمته في «البلغة» للفيروزآبادي ووفاته فيه ٢٥٠هـ، و«وفيات الأعيان» ٢/٤٣٠ وفي «بغية الوعاة» وفاته ٢٥٠هـ أو ٢٥٤ أو ٢٥٠ أو ٢٤٨ . ١/٦٠٦ .

(٤) «التسهيل»: ٢٤٥ : (كلاّ حرف ردع وزجر، ولاتكون لمجرّد الاستفتاح خلافاً لبعضهم).

(٥) سورة العلق: ١٩ .

(٦) «أمالي ابن الحاجب»: لم أقع عليه في المطبوعة بين يدي.

(٧) سورة العلق: ٦ .

(٨) تقدّم ذِكره، وهو شرح من شروح «المفصّل» مخطوط.

(٩) هو سعيد بن المبارك النحوي المعروف بابن الدّهان، له تصانيف كثيرة مفيدة أشهرها: «شرح اللّمع» ت٥٦٩ ترجمته في «معجم الأدباء» ١١/٢١٩ و«البلغة» للفيروزآبادي: ١٠٤ و«بغية الوعاة» ١/٥٨٧ .

الوقف عليها[١] إذا كان ردّ الأوّل بمعنى ليس الأمر كذلك، ويكون مابعدها مستأنفاً، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى ألا، وحقّاً كقوله عزّ وجلّ:

﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾[٢]

لا

والسابعة لا[٣]، أي لفظة لا، فتكون نافية وناهية وزائدة.

إطلاق النّافي والنّاهي عليها مجاز لأنّها لاتنفي ولاتنهى، بل النّافي والناهي هو المتكلّم بها، ذكره التفتازاني في بعض تصانيفه، **والنّافية تعمل في النكرات** عند البصريين، لأن (لا) لِنَفْيٍ فيه شمول، وذلك لايحصل إلاّ إذا دخلت على النكرات[٤]، بخلاف ما، فإنّها لمجرد النّفي، فلذلك [تدخل][٥] على النكرة والمعرفة، وأمّا عند الكوفيين يجوز أن تعمل في المعرفة في بعض المواضع نحو:

لا أبا حسن، ولا ابا محمد، ولا أنت لك، ونحو / ذلك [٦١/أ]

فأجاب البصريون بتقدير التنكير أو يكون هذا الكلام مشبهاً بالشّذوذ[٦].

عَمَلَ إن كثيراً، لأنّ (لا) التي لنفي الجنس نقيض (إن) من حيث أنها للإثبات و(لا) للنفي. ومن شأن النقيضين[٧] أن يستويا في الأحكام، فكان لكلّ منهما منصوب ومرفوع.

لكنّ مرفوعها لايتقدّم على اسمها، ولو كان ظرفاً، لأنّها محمولة على (إن) في العمل، فانحطّت مرتبتها عن مرتبة أصلها، وقوله:

كثيراً يجوز أن يكون وصفاً لمصدر محذوف تقديره عملاً كثيراً، هذا مذهب سيبويه، وفي مثل هذا الموضع يجوز أن يكون حالاً كما[٨] ذكره في شرح «الألفية»، ويجوز أن يكون تمييزاً.

اعلم أنّ النُّحاة تارة قالوا: صفة لمصدر محذوف، وتارة منصوب على المصدرية فهما في معنىً واحد، وإن كان لفظهما متغايرين، وأمّا إذا قيل: مصدر منصوب بفعل مضمر يكون المراد منه هو المصدر لاغير.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة المطفّفين: ١٥ .

(٣) المسألة في «الجنى الدّاني» ٢٩٠ . و«المغني» ٣١٣ .

(٤) في (ك): النكرة.

(٥) ليست في (ش) واقتضاها السياق.

(٦) «الإنصاف» ١/٣٦٦ ، وفيه تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في (لا) واسمها وخبرها.

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٨) في (ك) كذا، والنقل غير موجود في مطبوعة «توضيح المقاصد والمسالك» التي يعنيها عند الإطلاق.

نحو: ﴿لاَ إله إلاَّ اللّه﴾[1]، فـ (إله): اسم (لا) لكن اختُلِفَ في حركته.

قال الأخفش والمازني[2] والمبرّد وأبو عليّ الفارسي هي حركة بنائية، والاسم المبني في محلّ النّصب لكونه معمولاً لـ (لا).

وقال الكوفيون، والجرمي[3] والزجّاج: إنها حركة إعرابية، ونُسب هذا القول إلى سيبويه، وخبرها محذوف، وهو موجود لأنّ خبر (لا) التي لنفي الجنس يُحذف كثيراً إذا كان الخبر عاماً.

وبنو تميم لايلفظونه إلاّ أن يكونَ ظرفاً، وعلى / تقدير وجوده يحملون على [٦١/ب] الصّفة، كذا قالوا وقال الأندلسيّ: والحقّ أنّ بني تميم يحذفونه وجوباً أو دلّ عليه قرينة، وإلاّ فلا يحذف رأساً.

و(إلاّ الله) مرفوع على أنّه بدل من محلّ إله، وهو الرفع بالابتدائية[4] على القاعدة الممهّدة. وهي: إن تعذّر البدل عن لفظ المستثنى منه أُبدِلَ عن الموضع، وذُكر في بعض شروح ذلك المتن. وذهب قوم إلى أنّ (لا) لايعمل في إله، وهو وحده في محل الرّفع، فحينئذٍ يجوز أن يكون بدلاً من محلّ القريب.

وعمل ليس لمشابهتها في النفي والدّخول على المبتدأ والخبر. **قليلاً،** إعرابه كإعراب كثيراً. وعبارة «الكافية» و «اللبّ»: وعمل (لا)[5] شاذ فيلزم إمّا توجيه القليل بالشاذ، أو بالعكس، لأن الشّاذ مايكون على خلاف القياس، وإن كان استعماله كثيراً، والقليل[6] مالايكون على خلاف القياس، وإن كان استعماله قليلاً، كذا في الجار بردي، وماوقع في بعض كتب العربية شاذّ نادر، يوهم أنهما متّحدان وليس كذلك، بل مراد[7] أنّه شاذّ مع قلّته، لأنّ الشّاذّ والنّادر

(١) في سورة الصافات: ٣٥ . وسورة محمّد: ١٩ .

(٢) المازني: بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان المازني، له «التصريف والديباج» ت ٢٤٧هـ على الأرجح ترجمته في «طبقات الزبيدي»: (٥٧)، و«الفهرست» للنديم (٦٢) و«معجم الأدباء» لياقوت (١٠٧/٧). و«البلغة» للفيروزآبادي: (٧١).

(٣) صالح بن إسحاق الجرمي، إمام في النحّو له مصنفات مذكورة في كتب النحو. ت٢٢٥هـ ترجمته في «الفهرست»: ٦٢ و«معجم الأدباء» ٥/١٢ و «البلغة»: ١١٣

(٤) في (ك): بالابتداء

(٥) «الكافية»: ١١٢/١

(٦) في (ك): التقليل

(٧) في (ك): المراد

واحد هذا، أي: عمل لاعلى مذهب الحجازيّين وأما عند بني تميم لايعمل (ما) و (لا) اللّذان بمعنى ليس[١].

وزعم بعض النّحويين أنّ (لا) أُجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصّة، وقال بعضهم: لم يُسمع النّصب، وخبره ملفوظاً، واستدلّ المصنّف على رفع اسمها، ونصب خبرها بقول / الشاعر. وقال كقوله: [٦٢/أ]

تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ على الأَرْضِ بَاقِيَاً[٢] [الطويل]

قوله: تَعَزَّ أمرٌ من تَعَزّى يتعزّى: انتمى وانتسب بنسبتك[٣]، والفاء في فلا للتعقيب مع الربط لشرط محذوف، وشيء في محل الرّفع بـ(لا)، وباقياً بالنّصب: خبر لا، وعلى الأرض: متعلّق به، إذ يجوز تقديم المعمول على العامل في اسم الفاعل والمفعول، كما في الفعل دون الصفة المشبهة والمصدر إن[٤] لم يكونا نائبين عن الفعل، وأفعل التفضيل على الخلاف، ويجوز تقديم معمول أسماء الأفعال خلافاً للكسائي، فإنّه أجاز فيه مايجوز في الفعل من التقديم والتأخير. ونقل بعض النحاة هذا الخلاف عن الكوفيين.

والنّاهيةُ: بالرفع عطف على النّافية، هذا أحد أوجهها، ولو قال: والطّلبية كما وقع في «الارتشاف»[٥] لكان أحسن ليشمل لـ (لا) النّاهية والتي للدّعاء.

تجزم المضارع، زعم صاحب «التسهيل» أنّ (لا) التي تجزم المضارع هي (لا) التي لنفي الجنس، والجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة قبلها، فَحُذِفت لكراهية اجتماعهما في اللّفظ.

وزعم بعض النُّحاة أنّ أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف، فانفتحت[٦] لأجلها، والحقُّ أنّها أصليّة، والجزم في الفعل بها.

اعلم أنّ الفصل بينها وبين معمولها لايجوز إلا بفعل[٧] نحو: لااليوم تأكل طعاماً.

---

(١) في «ارتشاف الضرب» لأبي حيّان: ١١٠/٢ . وفي «المقرّب» لابن عصفور: ١١٢)فبنو تميم راعوا الشبه العام فلم يعملوها، وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص فأعملوها عمل ليس بشروط)

(٢) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد «المغني» ٣١٥ و «ابن عقيل» ٢٦٥/١
وعجزه: (ولا وَزَرٌ مّما قضى الله واقيا). والوَزَرُ: الملجأ

(٣) قلت: ويمكن أن يكون تعزَّ بمعنى: تسلَّ وتصبرّ، فلا شيء خالداً، ولاملجأ يمكن أن يقيك من قضاء الله

(٤) في (ك): إذا

(٥) «ارتشاف الضرب» ٥٤٤/٢

(٦) في (ش): فإن فتحت، وأثبتّ مافي (ك)

(٧) في (ك): بفصيل

وقيل: لايجوز مطلقاً إلا لضرورة، ويجوز حذف الفعل بعد لا الطلبية / إذا دلّ [٦٢/ب] عليه دليل كقولك: اضرب زيداً إن ساء وإلا فلا تضرب، لكن يحتاج ذلك إلى السّماع، وإنما قال[١] تجزم المضارع ليشمل[٢] نهي المخاطب نحو. ﴿لاَتَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾[٣] أي: لاتمنن بعبادتك مستكثراً بها، والغائب[٤] نحو: ﴿فَلاَ يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾[٥] والزائدة، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها بالنسبة إلى النّفي، لأنّها لافائدة فيها أصلاً، لأنّها تفيد توكيداً ولايعدّ عبثاً.

لايجوز ذلك في مثل كلام الفصحاء، لاسيّما كلام الباري سبحانه، فتزاد قليلاً قبل أقسم، ومع واو العاطفة بعد النفي لفظاً نحو: ماجاءني زيدٌ ولاعمروٌ أو هو معنىً نحو:﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّيْنَ﴾[٦]، وبعد أن المصدرية نحو: ﴿مامَنَعَكَ أَنْ لاَ تَسْجُدَ﴾[٧] كما: أي جاء أن تسجد بدون (لا) في موضع آخر من القرآن، وشذّت زيادتها مع المضاف، وبعد مِنْ والباء واللّام، وتجيء (لا) أيضاً للعطف لكنّ المصنّف[٨] لم يذكرها، إما بناءً على أنّها داخلة في النّافية أو لقلّة استعمالها.

- مايأتي على أربعة أوجه -

النوع[٩] الرّابع: مايأتي على أربعة أوجه، وهو أربعة. الضمير عائد إلى ما، فتذكيره بحسب الظاهر.

لـــولا

أحدها: أي ماجاء على أربعة أوجه، فتأنيث الضمير باعتبار كون (ما) عبارة عن الكلمة. لولا[١٠].

---

(١) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٢) في (ك) ليشتمل

(٣) سورة المدّثر: ٦

(٤) في (ش): الغائبة، وماأثبتّه من (ك) وهو مايتماشى مع السياق

(٥) سورة الإسراء: ٣٣

(٦) سورة الفاتحة: ٦ - ٧

(٧) سورة الأعراف: ١٢

(٨) بل ذكرها، وذكر شروطها في «المغني»: ٣١٨ ، وربّما كان عدم إيرادها في «الإعراب عن قواعد الإعراب» لكونها نبذة في الإعراب وليست مطوّلاً، والمقام لايحتمل الإسهاب والاستيعاب، وقد جاء مثل هذا في أكثر من موضع في الكتاب، حيث يشير الشارح إلى أنّ المصنّف (ابن هشام) قد أهمل هذا أو ذاك، بينما يكون قد أورد ذلك في «المغني».
وجاء ذكرها في «الجنى الدّاني»: ٢٩٤

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في «الجنى الدّاني»: ٥٩٧ و «المغني»: ٣٥٩

اعلم أنّ لولا مركبة من (لو) و (لا)، ولوقيل: والتركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، ولاللنفي. والامتناعُ نفي في المعنى، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً فمن هنا صار معنى لولا هذه يمتنع بها الشيء لوجود / غيره، كما في: لولا عليٌّ لهلك عمرو، وليست هذه [٦٣/أ] هي التي للتخصيص لاختلاف معنى البابين، لأنّها إذا كانت للتخصيص، تكون لارتباط الجملتين على معنى أنّ الثانية، امتنع مضمونها [لحصول] مضمون الأوّل.

فيقال فيها هي أي في لولا **تارة حرف يقتضي،** الجملة الفعلية: صفةُ حرفٍ **امتنع**[١] **جوابه لوجود شرطه،** الضميران راجع إلى الحرف من غير تأويل. هذا موافق لما وُجد في أكثر كتب النّحو، وأمّا ماذكر في «التسهيل»[٢]: امتناع جوابه لوجوب شرطه، فيكون مقابلاً لـ(لولا) الامتناعية بخلاف الأوّل، فإنه يعمّ.

وتختص لولا هذه[٣] **بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر،** هذا الاختصاص، وكونها محذوفة الخبر على رأي من يقول: إنّ الاسم الواقع بعد[٤] لولا مرفوع بالابتداء كما مذهب البصريين.

وأمّا على [قول من][٥] قال: إنّه مرفوع بنفس لولا، وهو مذهب الفرّاء.

وفاعل فعل محذوف كما قال الكسائي، فليس[٦] كما ذكرنا، لأنّها على كلا القولين لاتدخل على المبتدأ غالباً، أي أكثرياً. هذا قيد لكونها محذوفة الخبر لالتخصيصها بالجملة الاسمية، لأن دخولها على الجملة الاسمية واجب[٧] عند البصريين. وظاهر هذا القول يدلّ على أنّ مختار المصنّف مذهب الرمّاني[٨]، والشّجري[٩]، والشّلوبين، لأنّ عندهم لم[١٠] يجب حذف الخبر مطلقاً، بل يجوز إظهاره إذا كان الخبر خاصّاً، لأن سبب امتناع الثاني إن كان وجوداً للأوّل فحسب، فالحذف لازم، وإن كان أمراً خاصاً صفة للأوّل زائدة / على وجوده، [٦٣/ب]

---

(١) في (ك): امتناع

(٢) «التسهيل»: ٢٤٤ . تدلّ على امتناع لوجوب

(٣) ليست في (ش)

(٤) بسط رأي البصريين والكوفيين في مسألة الاسم بعد (لولا) في «الإنصاف»: ٧٠/١

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٦) في (ك): فليس الأمر كما ذكرنا

(٧) (ك):)لولا تختص بالجملة الاسمية) وكلاهما صحيح

(٨) الرّمّاني: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرّمّاني، إمام في العربية، معتزلي، صنّف مؤلفات جيدة. ت ٣٨٤هـ ترجمته في «البلغة» ١٥٤ و «بغية الوعاة» ١٨٠/٢: «معاني الحروف» ١٢٣

(٩) الشجري: هبة الله بن علي بن محمد أبو السّعادات ابن الشجري، علم في العربية واللغة والشعر. له تصانيف منها «شرح اللمع» ت ٥٤٢هـ ترجمته في «البلغة»: ٢٣٥ و«بغية الوعاة» ٣٢٤/٢

(١٠) في (ك): لا

فلابدّ من إثبات الخبر نحو: لولا زيد يدفع عدوّه لأهلكه، بخلاف سائر النُّحاة. فإن خبر لولا عندهم يحذف مطلقاً لدلالتها على الخبر مع قيام جوابها موضعه، ولو ظهر ليُؤَوَّل بأن يجعل الأمر الخاصّ حالاً، وعامله الخبر المحذوف، أي لولا زيد موجود دافعاً عدوّه لأهلكه. والحقّ أنّ نظراً للأوّل أدقّ، لأنّ هذا التقدير زائدة على قدر الضرورة، و[لمجيء](١) مايتعين أن يكون خبراً بعد لولا، كقوله عليه السّلام:

«لولا قومك حديثٌ عهدهم، لأسّست البيتَ على قواعد إبراهيم»(٢)

وقال أبو البقاء: هذا أي كون الخبر محذوفاً إذا لم تقع بعدها إنّ، فإن وقعت أظهر الخبر لليس كما في قوله تعالى:﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾(٣)

نعم لوقيل: مراد المصنف من قوله: غالباً، أن يقال: عند الأكثر لكان مذهبه مذهب الجمهور، كان غالباً قيداً لـ(الكلّ) لكن لايكون حقّ العبارة هكذا فليتأمّل.

نحو: لولا زيد لأكرمتك. يعني وجود زيد يمنع إكرامي منك، فلولا هذه تحتاج إلى جواب بـ اللام، ولايجوز حذفها من جوابها، لكن قد تُحذف مع الجواب، وإنّما لزم دخولها في جوابها لأنها غير عاملة بمنزلة (لو) فدخلت تأكيداً للرّبط.

وتارة حرف تحضيض أي: تحريض، يقال(٤): حضّه أي: حرّضه(٥) كذا في الجوهري(٦). **وعرض،** بعد أحد(٧) الوجوه الأربعة، وإنّما لم يقل تارة كما في السّابق واللاّحق إما لاشتراكهما في الاختصاص بالمستقبل / أو للإشعار إلى قلّة كونها للعرض. **أي طلب بإزعاج** أي: [٦٤/أ] بعنف **أو** طلب **برفق،** وهذا ضدّ العنف، يقال: رَفُقَ بضمّ العين يَرْفُقُ بفتحها، وحكى أبو زيد(٨): رفقته، وأرفقته بمعنىً كذا في «الصحّاح»(٩).

---

(١) في (ش): مايجيء، وأثبتّ مافي (ك)

(٢) رواه البخاري رقم: (١٥٠٩) في الحج، باب فضل مكّة وبنيانها، من حديث عائشة - رضي الله عنها - ورواه مسلم أيضاً برقم (٤٠١) - (١٣٣٣) في الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، ولفظه في البخاري: «ياعائشة! لولا أنّ قومك حديث عهدٍ بجاهلية لأمرت بالبيت فهُدِمَ، فأدخلت فيه ماأُخرج منه وألزقته بالأرض..» إلى آخر الحديث.

(٣) سورة الصافات ١٤٣

(٤) ليست في (ك)

(٥) «الصحاح» حضض

(٦) في (ك): «الصحاح» وكلاهما صحيح

(٧) في (ك): إحدى

(٨) أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير أبو زيد الأنصاري، إمام في النّحو واللغة والأدب، غلبت عليه النوادر. له تصانيفُ كثيرة مذكورة في كتب التراجم واللغة. ت٢١٥ هـ على الأرجح. ترجمته في «البلغة»: ١٠٣ و«بغية الوعاة» ٥٨٢/١

(٩) «الصحاح»: رفق. (رفقت به وأرفقته بمعنىً)

قوله: أي طلب بإزعاج، تفسير لـ(لولا) التحضيضية.

وقوله: أو برفق، تفسير لـ (لولا) التي للعرض.

فإذا علمتَ ما [تلونا عليك][1] عرفت أنّ قوله: وعرض ليس عطف تفسيرٍ لتحضيض بل بيان أحد أوجهها كما قلنا.

فلولا هذه إذا دخلت على المستقبل يكون للتحضيض، وإذا دخلت على الماضي ولا تكون للتّنديم والتوبيخ بل للعرض، فيكون الماضي في حكم الاستقبال[2]. نصّ عليه الشيخ الرضيّ.

وقال بعض النُّحاة: إذا لم يكن في الماضي للتوبيخ، يكون للاستفهام أو للتحضيض أو للعرض، لكنّ الأكثر على ماقاله الشيخ الرضيّ[3].

فتختص. يقال خُصّت بالشيء خَصُوصاً وخَصُوصية، بفتح الخاء المعجمة والضمّ، لكنّ الأوّل أفصح، أي تختص لولا التي للتحضيض والعرض بالمضارع إذا كانت للتحضيض، أو ماهو في تأويل المضارع إذا كانت للعرض.

نحو: ﴿لَوْلاَ تَسْتَغْفِرُوْنَ اللهَ﴾[4]، مثال التحضيض.

و: ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيْبٍ﴾[5] [مثال][6] للعرض، فتمّ اللفُّ والنَّشْرُ على الترتيب الذي وجهّنا، فلو لم يكن مراد المصنّف على ماقلنا لكان مخالفاً لجمهور النُّحاة وأهل المعاني ولَشَوّش[7] الأمرَ في عدِّها ممّا جاء على أربعة أوجهٍ، وجوّز بعض النّحاة دخولَ لولاهذه / الجملةَ الأسميّةَ نحو: لولا زيد قائم. [٦٤/ب]

وتارة حرف توبيخ أي: تهديد، فتختص بالماضي لفظاً ومعنىً نحو: ﴿فَلَوْلاَ نَصَرَهُمُ الَّذِيْنَ اتَّخذوا مِنْ دُوْنِ اللهِ قُرْبَاناً آلِهَةً﴾[8] أي: هلاّ منعهم من الهلاك آلهتهم الذين يتقرّبون بهم إلى الله حيث قالوا: شفعاءَنا عند الله[9]، وقيل: الإبهام لتحقير المقول، ويرشدك إليه[10] أحد

---

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٢) «الكافية»: ٣٨٧/٢

(٣) ليست في (ك)

(٤) سورة النمل: ٤٦

(٥) سورة المنافقون: ١٠

(٦) زيادة من (ك)

(٧) في (ك): شرّش

(٨) سورة الأحقاف: ٢٨

(٩) نصب شفعاءنا، على النّداء

(١٠) ليست في (ك)

قوله في صدد الردّ. وقال الهروي[١]: قد يكون للاستفهام[٢]. نحو: ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[٣]. أي: هلاّ[٤] أخّرتني.

و ﴿لَوْلاَ أُنْزِلَ إِلَيْكَ مَلَكٌ﴾[٥]. أي: هلاّ[٦] أنزل إليك ملك كما رأي أكثر المفسّرين. **قال الهَرَوي** بفتح الهاء والرّاء المهملة: **والظّاهر**: الواو إمّا زائدة لتأكيد اللصوق[٧] بين القول ومقوله، أو ابتدائية، **أنّها في الأوّل** أي في:﴿لولا أخّرتني إلى أجل قريب﴾ **للعرض، وفي الثاني** أي في:﴿لولا أنزل إليك ملك﴾ **للتحضيض**

فـ (لولا) لاتكون للاستفهام عنده.

وزاد الهروي معنىً آخر، وهو أن تكون نافية بمعنى لم[٨]. هذا التعبير موافق لما وقع في «التسهيل» حيث قال: وقد يلي الفعل (لولا) غيرُ مفهمة تحضيضاً فتُؤوّل بلولم[٩]. انتهى وماوقع في «الارتشاف» وقد تكون (لولا) نافية بمعنى (ما). قال شارح «الألفية»[١٠]:

فـ (لولا) هذه ليست بمركّبة بل (لو) على حالها، و(لا) نافية للماضي[١١].

وجعل الهروي منه كونها نافية ﴿فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾[١٢] وجملة ﴿فلولا كانت قرية﴾ مفعول لجعل. وقوله: **أي لم يكن قرية آمنت**. تفسير لكونها / بمعنى النّفي، [٦٥/أ] وقوله: **والظّاهر أنّ المراد فهلاّ ردٌّ** لما قال الهروي، وهو أي: كونها بمعنى هلاّ **قول الأخفش**

---

(١) الهروي: علي بن محمد أبو الحسن الهروي، صاحب «الأزهية في علم الحروف» عالم بالنّحو والأدب ت٤١٥ هـ على الأرجح. ترجمته في «بغية الوعاة» ٢/٢٠٥ ، ودراسة الأستاذ عبد المعين الملوحي محقّق كتاب الأزهية

(٢) «الأزهية في علم الحروف»: ١٦٦

(٣) سورة المنافقون: ١٠

(٤) في (ش): هل، وماأثبتّه من (ك) يناسب العبارة

(٥) سورة الفرقان: ٧

(٦) في (ك): هل

(٧) في (ك): الصدّق

(٨) «الأزهية في علم الحروف»: ١٦٧

(٩) «التسهيل»: ٢٤٤ . وفي نسختي الشرح: (فليؤوّل بلو لا لم) وماأثبتّه من «التسهيل»، وعنه النقل

(١٠) يعني المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك».

(١١) «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي: ٤/٢٨٨ .

(١٢) سورة يونس: ٩٨ .

والكسائي والفرّاء، ويؤيّده أي كونها في هذه الآية بمعنى هلاّ قراءة أُبيّ وعبد الله بن مسعود[١] لأنّ القراءة يُستَدَلُّ ببعضها[٢] على بعض كالروايات[٣].

فهلاّ في محل النّصب على أنه مفعول للقراءة. ويلزم من ذلك، أي من كونها بمعنى هلاّ معنى النّفي الذي ذكره الهروي، فيكون على بابها من التوبيخ لاخارجة عنها، واستدلّ على صحّة مدّعاه بقوله:

لأنّ اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يُشعر بانتفاء وقوعه، أي وقوع الفعل فلايكون النفي موضوعاً لها، بل لازماً للتوّبيخ.

إنْ

قوله الثانية: مبتدأ، وإنْ[٤] في محل الرفع خبره، والمكسورة بالرفع صفتها والمخفّفة صفة بعد صفة لها، فيقال فيها: شرطية للاستقبال سواء دخلت على الماضي نحو: إنْ أكرمتني أكرمتك، يعني: إن وقع إكرامي منك في الاستقبال، وقع مني إكرامك فيه. فلهذا قال أكثر النّحاة: إن[٥] أردت إبقاء معنى الماضي جعلت فعل الشرط لفظ كان أو على المستقبل[٦] نحو: ﴿إِنْ تُخْفُوا مافي صُدُوْرِكُمْ أَوْ تُبْدُوه يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[٧] بالجزم جزاء الشرط. وحكمها أن تجزمَ الفعلين، فعل الشرط والجواب، وهذا القول يشعر إلى تمهيد المقدمتين.

أحدهما[٨] أنّ حقّ الشرط والجزاء أن يكونا فعلاً، وإن جاز كون الجزاء مبتدأ وخبراً.

والثاني: أن يكونا مجزومين، وإن جاز الرّفع إذا كان الجزاء مضارعاً عند كون الشرط ماضياً.

/ اعلم أنّ الجزاء إذا كان مضارعاً أو في تأويل، لاتدخل عليه الفاء، وأما إذا كان [٦٥/ب]

---

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ش): يتبدل بعضها، وماأثبتّه من (ك).

(٣) لولا هنا هي التحضيضية التي صحبها التوبيخ، وكثيراً ماجاءت في القرآن للتحضيض، فهي بمعنى هلا، وقرأ أُبيّ وعبد الله: فهلاّ، وكذا هو في مصحفيهما.
انظر: «البحر المحيط» ١٩٢/٥ . ولم يذكرها ابن خالويه في «القراءات الشاذّة» مع أنه وقف مع الآية نفسها في حكم يلي هذا الحكم.

(٤) المسألة في الجنى الداني ٢٠٧ والمغني ٣٣

(٥) في (ك): إذا وكلاهما صحيح.

(٦) في (ك): في نحو.

(٧) سورة آل عمران: ٢٩ .

(٨) في (ك): أحدها.

أمراً أونهياً أو ماضياً صريحاً أو مبتدأ أو خبراً، فلابدَّ من الفاء، وقد يحذف في الشذوذ وإنّ (إنْ) هذه تستعمل في مشكوكِ الكونِ، وكذلك قبيح[١]: إن احْمَرَّ البُسْرُ. وأمّا إذا كان محقّق الوقوع، غير معلوم الوقت، فيحسن استعمالها نحو: إنْ مات فلان[٢].

ونافيةٌ بالرّفع عطف على (شرطية)، فتدخل على الجملة الاسمية: [نحو][٣] إن زيد قائم. والفعلية سواء كان الفعل مضارعاً نحو: إن يقم زيد، أو ماضياً نحو قوله[٤]: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى﴾[٥] وقوله: من قال لاتكون إن نافيةً [إلاّ أن][٦] يكون بعدها (إلاّ) فمردود. ويدلّ عليه بقول المصنّف[٧] نحو: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَـٰذَا﴾[٨] أي: ماعندكم، فـ (إن) داخلة على الجملة [الفعلية عند من قدّر الفعل في الظّرف، وعلى الجملة][٩] الاسمية عند من قدّر المفرد، وأهل العالية[١٠] يعملونها عمل ليس. قال في «المفصّل»: (إنْ النافية لاتعمل عمل ليس عند سيبويه، وأجازه المبرّد)[١١] ونُقل عن[١٢] «التسهيل»[١٣] عكس ذلك نحو قول بعضهم: إن أحد خيراً من أحد إلاّ بالعافية، فأحد بالرفع: اسم إنْ، وخيراً بالنّصب خبرها، هذا عند البعض. وأمّا عند أكثر النُّحاة، أحد: مرفوع بالابتدائية، وخير بالرفع: خبره، وإن داخلة على الجملة[١٤] الاسمية.

وقد اجتمعا، أي: الشرط والنّافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾[١٥].

---

(١) في (ك): قبح.
(٢) في (ك): زيادة كذا.
(٣) استدركتها من (ك).
(٤) ليست في (ك).
(٥) سورة التوبة: ١٠٧ .
(٦) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).
(٧) في (ك): في نحو.
(٨) سورة يونس: ٦٨ .
(٩) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).
(١٠) أهل العالية: نجد، وفي ذلك خلاف.
(١١) «المفصّل»: ٣٠٧: (لايجوز إعمالها عمل ليس عند سيبويه، وأجازه المبرّد).
(١٢) ليست في (ك).
(١٣) «التسهيل»: ٢٣٨ .
(١٤) ليست في (ك).
(١٥) سورة فاطر: ٤١ .

فإنْ في (ولئن) للشرط، واللام لتوطئة القسم (لفظاً وتقديراً، ولام توطئة / القسم)[١] [٦٦/ب] هي التي تدخل على الشرط بعد تقدّم القسم لفظاً أو تقديراً تؤذن[٢] أنّ الجواب للقسم لا للشرط، وليست جواب القسم، وإنّما الجواب، مايأتي بعد الشرط فإنّ قوله تعالى: ﴿(ولئن زالتا)[٣] إن أمسكهما﴾ للنّفي، والجملة المنفيّة تَسُدُّ مَسَدَّ الجوابين، أعني جواب الشرط [والقسم لكنّ حكم القَسَمِ غالب على الشّرط فيكون جواب القسم. لفظاً وجواب الشرط][٤] معنىً، كذا في «شرح المفصّل»[٥]. ومن في أحد زائدة في غير الموجب، وأحد: فاعل أمسك.

ومخففة من الثقيلة في نحو: ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٦].

اللام الأولى لتوطئة القسم، والثاني للتأكيد، أو بالعكس. و (ما) زيدت بينهما للفصل على قراءة مَنْ خَفَّف (لما) **في قراءة من خفّف النون**[٧] في إن، وهو ابن كثير[٨] ونافع[٩]، ولم يتعرّض[١٠] إلى التخفيف (لما) في هذه الآية لأن كُلاً منصوب، فعلم منه أنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، فعلى القراءتين لايحتاج إلى الاستدلال باللاّم الفاصلة.

ويقال: إعمالها إعمال إنّ المشدّدة، (أي كإعمال إن المثقلة)[١١] في نصب الاسم ورفع الخبر **كهذه القراءة،** أي: قراءة التخفيف مع إعمالها، ومنعه الكوفيّون.

لكنه مسموع عن العرب حكاه سيبويه والأخفش. **ومن إهمالها نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[١٢] على قراءة من خفّف** (لما)[١٣].

---

(١)ليست في (ك).

(٢)في (ك): ليؤذن.

(٣)ليست في (ك).

(٤)ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٥)«شرح المفصّل» لابن يعيش ٥٧/٧ ، وفيه شيء من التصرّف في صوغ العبارة من حيث تَقَدُّمِ القسمِ أو الشرط، وفي الشرح تفصيلات للمسألة لم يقف عندها شيخ زاده، بل اكتفى ببغيته.

(٦)سورة هود: ١١١ .

(٧)قرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم: (وإنَّ كُلاً لَّما لَيُوفّيَنّهم) مشددتين. وقرأ ابن كثير ونافع: «وإنْ كلاً لَمَا ليوفينهم» خفيفتين. «المبسوط» ٢٤٢ .

(٨)هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الإمام، أبو معبد المكّي، إمام أهل مكة في القراءة ت١٢٠هـ . انظر: «غاية النهاية»: (٤٤٣/١).

(٩)هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، ويقال غير ذلك، إمام أهل المدينة في القراءة ت ١٦٩هـ وفي تاريخ وفاته خلاف. انظر: «غاية النهاية»: (٣٣٤/٢).

(١٠)في (ك): المصنف.

(١١)ليست في (ك).

(١٢)سورة الطارق: ١٠ .

(١٣)قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة (إن كلُّ نفس لَّما عليها) مشدّدة الميم، وقرأ الباقون (لَمَا) خفيفة الميم. «المبسوط: ٤٦٧».

فإنّ لفظة كلٌ بضم، فيحتاج إلى الفارق، فعلى قراءة التخفيف تكون اللاّم فاصلة و(ما) مزيدة.

وأمّا [مَنْ][١] شدّد (لَمّا) **فهي**، أي: إنْ، عند، أي: عند من شدّد، وهو: ابن عامر وحمزة وعاصم. **نافية**، لأنّ لمّا المشدّدة / التي بمعنى إلاّ تكون بعد النفي. [٦٦/ب]

اعلم أنّ (إنْ) المخففة تُفَرّق من غيرها بدخول اللام [في خبرها][٢] ويلزم تلك اللاّم عند ابن الحاجب[٣]، مع الإهمال للفرق، ومع الإعمال للطّرد، وعند ابن مالك منع الالتباس[٤]. حيث لم يظهر الإعراب في أسمائها لكونها مبنيّاً أو مُعْرَباً بإعراب تقديري، وإنّ (إنْ) الشرطية لاتحتاج إلى اللاّم نحو: إن زيد لقائم، هذا عند البصريين. وبعض الكوفيين يقولون: إنّ (إنْ) في مثل هذا المثال نافية، واللاّم بعدها بمعنى إلاّ فمعناه: إن زيد لقائم، مازيد إلاّ قائم، وإنّ (إنْ) النافية يفرّق بإلاّ التي للاستثناء، أو بـ (لَمّا) المشدّدة التي بمعنى (إلاّ)، فإن لم توجد هذه الشروط يفرّق بقرينة المقام.

وزائدة بعد (ما) المصدريّة نحو: ماإن جلس القاضي، وبعد لمّا نحو: لمّا إن قام زيد قمت قليلاً، وألا الاستفتاحيّة، وماالكافّة كثيراً في نحو: ماإن زيد قائم. فما نافية، وإن زائدة لتأكيد النفي.

وكافّة لـ (ما) الحجازيّة عن العمل، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز النّصب، وحكى يعقوب ذلك، ولمّا كانت (ما) زائدة في بعض المواضع، و(إنْ) كذلك أراد أنْ يبيّن قاعدةً ليُعلم أنهما إذا اجتمعتا[٥] أيّها زائدة فقال: **وحيث اجتمعت (ما) و(إن) فإن تقدّمت (ما)** على (إن) **فهي** أي: الـ (ما) المكفوفة **نافية، وإن زائدة وكافّة**، هذا عند أكثر النُّحاة، وأما عند رأي الأخفش: (إنْ) تأكيد لفظي ترادف لـ (ما) النافية تحامياً عن شائبة [التكرار][٦] نصّ عليه في بعض حواشي «تفسير القاضي» ونقل العلاّمة هذا القول عن الفرّاء[٧].

---

(١) ليست في (ك).

(٢) في (ش) من غيرها، وماأثبتّه من (ك).

(٣) النصّ في «الكافية» ٣٥٨/٢ وتمامه: (ويلزمها اللام مع التخفيف سواء أُعملت أو أُهملت، أمّا مع الإهمال فللفرق بين المخفّفة والنافية، وأمّا مع الإعمال فللطّرد، وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النّحاة).

(٤) في (ش) مع الإثبات، وماأثبتّه من (ك) يناسب سياق العبارة، وهو كما في عبارة ابن مالك المثبت في «الكافية» ٣٥٨/٢.

(٥) في (ش): اجتمعا.

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) في (ش) القراءة. وماأثبتّه من (ك).

وإن تقدّمت (إن) على (ما) فهي شرطية، أي: شرطية، ومازائدة مؤكّدة نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[١] أصله: إن ما، فإنْ حرف شرط[٢]، وما زائدة للتأكيد، أدغمت النون في الميم بعد قلبها ميماً، ثم فُتِحت لدفع الالتباس بـ (إمّا) العاطفة مكسورةٌ في المشهور، إن حُكِيَ عن قُطرب[٣] فتح همزتها[٤]، فصار إمّا.

وكذا عُدّت زائدة في مثل: إنّما زيد قائم، لكن الأَوْلى أن [لا][٥] تحكم بزيادتها. وتزاد أيضاً بعد إذا ومتى وأنّى وأين وكيفما وإذما. إلاّ على قول من قال باسميتها، وبعد بعض حروف الجارّة، وهي [الباء][٦] من وعن والكاف، ويجوز زيادتها بعد لام التعليل ولام الفاصلة، وبين غير ومثل ومضافهما بالنُّدرة.

وتزاد[٧] لتأكيد النّكرة في شياعها كقولك: جئتُ لأمرٍ ما.

أَنْ

والثّالثة: أنْ[٨] المفتوحة الخفيفة، وهي بفتح الهمزة وسكون النون، ثنائيّ الوضع **فيقال فيها: حرف مصدري** يؤوّل مع مدخولها بالمصدر، فلهذا وقعت مبتدأً وخبراً **تنصب المضارع،** وتخلصه للاستقبال، مثلاً إذا قلت: أنْ تأتِني خيرٌ لك، لم تقصد إلاّ إتياناً يقع في زمان الاستقبال. نصّ عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني[٩] في «شرح المائة»[١٠]. في نحو: ﴿يُرِيْدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾[١١] وبعض العرب[١٢] / يرفع الفعلَ بعدها. فلهذا رُوِي عن مجاهد رفع [٦٧/ب]

---

(١) سورة الأنفال: ٥٨ .

(٢) في (ك): للشّرط.

(٣) قطرب: محمد بن المستنير النحوي، لازم سيبويه، رأى رأيَ المعتزلة ت ٢٠٦هـ قال فيه الفيروزآبادي: (كان عالماً ثقةً). وقال عنه السيوطي: (لم يكن ثقة، كان يكذب في اللغة). ترجمته في: «البلغة» ٢١٤ ، و«بغية الوعاة»: ٢٤٣/١ .

(٤) في (ش): فتحتها.

(٥) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٦) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): وقد.

(٨) المسألة في «الجنى الدّاني»: ٢١٥ و«المغني»: ٤١ .

(٩) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر، واضع أصول البلاغة، وكان من أئمة اللغة. ومصنفاته مشتهرة سائرة. «بغية الوعاة»: ١٠٦/٢ .

(١٠) هو كتاب «العوامل المئة».

(١١) سورة النّساء: ٢٨ .

(١٢) جاء في «الاقتراح»: (ومنها إهمال أن المصدرية مع المضارع حملاً على (ما) المصدرية) ١٠٦ .

(يتمُّ)[١] في قوله تعالى: ﴿أنْ يُتِمَّ الرضاعة﴾[٢].

اعلم أنّ (أنْ) المصدرية تدخل على الجملة الفعلية، فتجعلها في تأويل المصدر، سواء كان الفعل مضارعاً أو ماضياً، فلهذا ذكر المصنّف مثالين[٣].

ونحو: أعجبني أنْ صُمْتَ، أي: صيامُكَ.

وزائدة في نحو[٤]: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[٥]

قال الجوهري: أنْ هنا مفسِّرة[٦]، **وكذا حيث وقعت[٧] بعد لمّا، فإنّها تُحذف كثيراً بعد.** لمّا، وبين (لو) والقسم نحو: والله أنْ لو قام زيد قمت، وقليلاً مع الكاف [نحو][٨]:

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى النَّاضِرِ السَّلَمْ[٩] [الطويل].

على تقدير رواية الجرّ في ظبية، وأنْ هذه لاتعمل عند الجمهور خلافاً للأخفش.

واستدلّ بالسمّاع كقوله[١٠]: ﴿وَمَالَنَا أَنْ لاَنُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾[١١]. وبالقياس على حروف[١٢] الجرّ، ولاحجّة في ذلك لكونها في الآية مصدرية، ولكون الفرق بينها[١٣] وبين حرف الجرّ، أنّ اختصاصه باقٍ مع الزيادة بخلاف أنْ، فإنّها قد وليها الاسم. **ومفسِّرة في نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[١٤]،** فجملة: أنِ اصْنَعِ الفُلْكَ: تفسير الوحي، **وكذا حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حرفه،** أي غير حرف القول فأن المفسِّرة لاتقع بعد القول إلاّ إذا كان مؤوّلاً.

---

(١) قرأ الجمهور: (يتم) بالياء من (أتمّ) ونصب (الرضاعة) وقرأ مجاهد وابن محيصن ورجاء: (تتم) بالتاء من تمّ، ورفع (الرّضاعة).
وقرىء أن (تتمُّ) برفع الميم ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر. والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وماسبيله هذا، لاتبنى عليه قاعدة «البحر المحيط»: ٢/٢١٣ .

(٢) سورة البقرة: ٢٣٣ .

(٣) في (ك): وقال.

(٤) ليست في (ك).

(٥) سورة يوسف: ٩٦ .

(٦) في (ك): ههنا. والنصّ في «الصحاح»: أنن.

(٧) في (ش): وقع، وماأثبته من (ك) وفي متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»: جاءت.

(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٩) من شواهد سيبويه: ١٣٥/٢ . و«المغني»: ٥١ . وهو متنازع النسبة وصدره: ÷ويوماً توافينا بوجه مقسّم.

(١٠) في (ك): كقوله تعالى.

(١١) سورة البقرة: ٢٤٦ .

(١٢) في (ك): حرف.

(١٣) في (ش): بينهما.

(١٤) سورة المؤمنون: ٢٧ .

دان يَدُون دُوناً بالضمّ: صار خسيساً، وبالفتح مجتمع الصحف والكتاب الذي يكتب بها أهل الجيش، والجمع دواوين، والدُّون بالضمّ: نقيض فوق / فيكون ظرفاً، [٦٨/أ] وبمعنى أمام ووراء وفوق ضد تحت[١]، وبمعنى غير، وتدخل على دون: مِن والباء قليلاً، كذا في القاموس[٢].

قال مولانا سعد الدّين[٣] في «شرح التلخيص»: دون في الأصل: أدنى مكاناً من الشيء.

يقال: هذا دون ذلك إذا كان أحطّ منه قليلاً، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والترتيب مثل: زيد دون عمرو في الشّرف. ثم اتبع فيه ماااستعمل في كلّ تجاوز حدٌّ إلى حدٌّ، وتخطّي حكمٍ إلى حكم. وقوله في الأصل: ناضر إلى كونها نقيض فوق.

ولم يقترن عطف على وقعت بخافض، وإنّما قيّد[٤] بِهِ لأنها إذا قرنت خرجت من[٥] كونها مفسِّرة ستعرف[٦]، وليس منها. أي: وليس من (أنْ) التفسيرية في قوله تعالى: ﴿آخِرُ دَعْوَاهُم أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِيْن﴾[٧] لأنّ المتقدّم عليها، أي على أنْ، غير جملة، لأنه مبتدأ لاخبر معه، فتكون أنْ مخفّفة من الثقيلة، واسمها محذوف، وهو ضمير الشأن، إذ لايجوز أن تكون مصدريّة، لأنها لا[٨] تدخل على الجملة الاسمية.

قال أبو سعيد السّيرافي: إنّ[٩] التي تكون مفسّرة تحتاج إلى ثلاثة أشياء:

أولها: أن يكون في[١٠] الفعل الذي تفسّره[١١] معنى القول، وليس بقول.

والثاني: أنّه لايتصل به شيء من صلة الفعل الذي تفسّره لأنّه إذا اتّصل بـ شيء من صلة الفعل صار من جملة، ولم يكن تفسيراً له.

---

(١) ليست في (ك).
(٢) «القاموس»: دون.
(٣) في (ش): سعيد، وماأثبتّه من (ك). وقد مضى التّعريف به، وله عليه شرح آخر اسمه «المختصر» انظر «كشف الظنون»: ٤٧٤/١ .
(٤) في (ش): قيدنا.
(٥) في (ك)، عن.
(٦) أي سيأتي على تفصيلها.
(٧) سورة يونس: ١٠ .
(٨) في (ش): لأنها تدخل.
(٩) ليست في (ش).
(١٠) ليست في (ك).
(١١) في (ك): يفسر.

والثالث: أن يكون ماقبلها كلاماً تامّاً، ومابعدها جملة تُفَسّر جملةً[١] ما قبلها.

ولا[٢] / **نحو: كتبتُ إليه بأنِ افعل كذا**، أي لاتكون أنْ مفسّرة، **لدخول الخافض** [٦٨/ب] **عليها**، فيكون من جملة صلة الفعل، فلايكون تفسيراً له، فإنّ أمّا مخفّفة من أن، واسمها محذوف وهو ضمير الشأن، أو مصدرية، وعلى التقديرين تكون الباء متعلقاً بكتبت، فيكون مدخوله مفعولاً غير صريح له.

وقول بعض العلماء في: ﴿مَاقُلْتُ لَهُمْ إلاَّ مَاأَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾[٣].

فـ(قول): مبتدأ، ومفعول جملة (أنها مفسّرة)، أي[٤] في أَنِ اعْبُدُوا الله مفسّرة، وخبره **إنْ حُمِل على أنها مفسرة لأمرتني دون قلت مُنِعَ**: مبني للمفعول جزاء الشرط. منه الضمير راجع إلى مصدر فعل الشرط، أي من هذا الحمل **لأنّه لايصحّ**.

يقلل المنع: **أن يكون أن**[٥] **اعبدوا الله ربي وربكم مقولاً**، خبر كان، **لله تعالى**، لأنّ الأمر مسند إليه، فلايصحّ أن يقول: أنِ[٦] اعْبُدُوا الله ربي وربكم وهو ظاهر. **أو على أنّها مفسّرة لقلت** اي: وإن حمل على أنّها مفسّرة لقلت فجملة.

فحروف القول جزاء الشرط، وإنّما دخل عليه الفاء لكونه جملة اسمية، **تأباه** لما عرفت أنّ أنْ لاتكون مفسّرة بعد القول، على أنه يجوز أن يحكى[٧] القول من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير، بأن يقول: ماقلتُ[٨] إلا اعبدوا الله ربّي وربّكم، وإنّما قال: تأباه[٩] إشارة إلى أنه يجوز بالتأويل، **وجوّزه** أي جوّز كونها مفسِّرة **الزمخشري إن أوّل قلت بأمرت**. فكان المعنى: ماأمرت لهم إلاّ ماأمرتني[١٠] به أن اعبدوا الله / فتكون أن مفسِّرة لعدم وقوعها [٦٩/أ] في الحقيقة بعد القول؟ **وجوّز مصدريتها**، أي جوّز الزمخشري في هذه الآية كونها:

---

(١) ليست في (ك).
(٢) ليست في (ك).
(٣) سورة المائدة: ١١٧
(٤) في (ك): أي أن
(٥) ليست في (ك)
(٦) ليست في (ك)
(٧) في (ش): يمكن
(٨) في (ك): ماقلت له إلاّ
(٩) في (ك): يأبان
(١٠) ليست في (ك)

حرفاً[١] مصدرياً، **على أنّ المصدريـة**[٢] وهي العبادة التي هي حاصلة، أن اعبدوا الله: **عطف بيان للهاء في به لابدل لأنّ** تقدير إسقاط الضمير يجعله **مبـدلاً منه يخلي الصلـة**، وهي جملة أمرتني، **من ضمير**[٣]، لأنّ المُبْدَل منه في حكم السقوط لأنّه غير مقصود، وذلك لايجوز. **والصّـواب العكس**، أي عكس ماقال[٤] الزمخشري، وهو تصوير البدليه وتضعيف البيانية، **لأنّ البيان كالصفة فـلايتبـع الضمير**.

هذا اختيار ابن مالك، لكن الحقّ أن الضمير الغائب غير ضمير الشأن يُعطف عليه بيان[٥]، نصّ عليه شارح اللبّ.

والعائد المقدّر (**يجوز حـذفـه**)[٦]، هذا جواب عمّا قال[٧] الزمخشري، وهي إخلاء الصلة عن الضمير. **موجود لامعـدوم**، فلايلزم بقاء[٨] الصلة بلاضمير، ولهذا جوّز البيضاوي الوجهين حيث قال: أنِ اعبد الله: عطف بيان للضمير في به، أو بدل منه انتهى[٩] وفي تفسير[١٠] المصنف قصور لايخفى على ذي مُسْكة، لأنّ النّحاة فسّروا المحذوف بقولهم: هو الذي يقدره[١١] وجوده، بل الوجه أن يقال: ليس المراد من كون المبدل منه مقصوداً إهداره وإخراجه بالكلّية، بل إيذان منهم باستقلال البدل بنفسه فلايكون في حكم السقوط حتى[١٢] يلزم إخلاء الصلة عن الضمير.

ولايصحّ أن / تبدل أن مع مايتصل به إذا كانت مصدرية **من** (**ما**) **في أمرتني لأنّ العبادة** التي هي حاصل أن اعبدوا الله.

لايعمل فيها فعل القـول، لأنّ معمول القول لايكون إلاّ جملة، وإضافة الفعل إلى القول بيانيّة يدلّ عليه قوله: **وهـو قلت**.

---

(١) ليست في (ك)
(٢) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»: المصدر
(٣) في «المتن»: من عائد، والنقل عن «الكشاف» ٦٥٧/١
(٤) في (ش): قاله
(٥) في (ش): بياها، وماأثبتّه من (ك)
(٦) في (ك): حذفه موجود
(٧) في (ك): قاله
(٨) في (ك): إبقاء
(٩) «أنوار التنزيل» للبيضاوي، مع حاشية شيخ زاده ١٤٧/٢
(١٠) في (ك): تعبير
(١١) ليست في (ك)
(١٢) في (ك): حكم في السقوط حتّى لا

هذا على رأي مَنْ قال: إنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لاغير، وأمّا على[1] من جوّز في عامل البدل كونه من جنس عامل المبدل منه، فلامحذور لجواز أن يكون العامل في العبادة هو أمر الذّي من جنس القول.

نعم إعلام المقدّر، وتصديق لما في النفس، وهو هل يجوز كونها بدلاً فصدّقه قال: **نعم يجوز، إن أُوِّلَ قلْت بـأمرتُ** لزوال المحذور وهو أنّ العبادة لاتصح[2] أن تكون معمولاً للقول. **ولايمتنع في: ﴿وأَوْحَى رَبُّكَ إلَى النَّحْلِ أنِ اتَّخِذِي﴾[3] أن تكون مفسّرة**، وجملة أن يكون مفسّرة، فاعل يمنع.

مثلها، أي مثل هذه الآية أن تكون أن مفسّرة، فمثل مبتدأ، وخبره: **في ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[4]** وإنما أوردها مع أنّ الكلام تقدّم[5] فيها إعلاماً على أنّ المانع يمنعُ كونها[6] مفسّرة في هذه الآية أيضاً، فقال: **خلافاً لمن منع ذلك**، أي كونها مفسّرة.

والمانع هو الرّازي حيث قال: فالوحي هنا[7] الإلهام بالاتّفاق، وليس في الإلهام معنى القول، وإنما هي مصدرية[8] [وذكر أبو البقاء أنها مصدرية][9] في الآيتين وتعليل مدّعاه، وهو أن تكون أن مفسّرة في الآيتين بقوله:

لأنّ / الإلهام في معنى القول إشعار بأنّ إنكاره في مثابة إنكاره[10] البديهي، لأنّ [٧٠/أ] المشاجرة بين[11] الخصمين لاتكون إلاّ في كون الإلهام بمعنى القول.

ومخفّفة من الثقيلة.

---

(١) في (ك): وأمّا على رأي جوّزه

(٢) في (ك): يصلح

(٣) سورة النحل: ٦٨

(٤) سورة المؤمنون: ٢٧

(٥) في (ك): تقوم

(٦) في (ك) كونها أن

(٧) في (ك): ههنا

(٨) عبارة «المغني»: ٤٨

(٩) ليست في (ك)

(١٠) في (ش): مشابه إنكاره

(١١) في (ش): من

اعلم أنّ (أنْ) تعمل في ضمير الشأن[١] المقدّر على سبيل الوجوب، وشذّ في غيره، وإن حكى بعض أهل اللغة في الضمير سعة مطلقاً، وجوّز بعض شيوخ[٢] المغاربة إعمالها من المُظْهَرِ مطلقاً من غير ضعف، وبعضهم في الشّعر على ضعفٍ ضرورةً.

وعند سيبويه يجوز أن يكون ملغىً[٣] لفظاً أو تقديراً، فتكون حرفاً مصدرياً لاتعمل بشيء. في نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾[٤]، فأنْ هنا مخفّفة، واسمها ضمير الشّأن محذوفاً، وإنّما قلنا مخفّفة لأنها للتحقيق[٥]، فيناسب العلم، بخلاف (أنْ) المصدرية فإنّها للطّمع والرّجاء، ومن هنا يُعلم أنَّ (أنْ)[٦] كلّما وقعت بعد العِلْمِ تكون مخففة، وبعد الظن يحتمل[٧] الوجهين، ولهذا قيّدَ

﴿وحَسِبُوا أنْ لاتَكُونُ فِتْنَةٌ﴾[٨] بقوله في قراءة الرفع[٩]، لأنّ الحسبان يجوز أن يكون بمعنى العلم، فتكون أنْ مخففة، وبمعنى الشّك والظّن، فتكون[١٠] مصدريه.

وكذا أي: تكون أن مخفّفة كما في علم أن سيكون، **حيث وقعت بعد علم أو ظنّ نزل منزلة العلم.**

والحاصل أنَّ (أنْ) إذا وقعت بعد ظنّ تستعمل في معنى العلم تكون مخففة جزماً[١١] وإذا وقعت بعد ظنّ تستعمل في معناه الحقيقي.

يجوز الوجهان لأنّ الظنّ باعتبار [رحجان الفعل شابه العلم وباعتبار][١٢] احتمال النّقيض كان مخالفاً / للعلم. فالحق: [٧٠/ب]

سائر الأفعال التي تقع[١٣] بعدها مصدرية.

---

(١) في (ك): شأن

(٢) في (ش): شروح، وماأثبتّه من (ك)

(٣) ليست في (ش)

(٤) سورة المزمل: ٢٠

(٥) في (ك): للتخفيف

(٦) ليست في (ش)

(٧) في (ش): محتمل

(٨) سورة المائدة: ٧١

(٩) قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم (وَحسِبُوا ألاّ تكونَ فِتْنَةٌ) بالنصب وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف (ألاّ تكونُ) بالرفع «المبسوط» ١٨٧

(١٠) في (ك): فتكون أن مصدرية

(١١) في (ش): خبرها، وماأثبتّه من (ك)

(١٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(١٣) في (ك): تقع أن بعدها

اعلم أنّ (أنْ) المخفّفة تدخل على الجمل الاسمية نحو:

أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى [وَيَنْتَعِلُ](١)   [البسيط]

وعلى الجملة الفعليّة الشّرطية كقوله تعالى:﴿وَأَنْ لَو اسْتَقَامُوا﴾(٢).

وعلى الفعل غير المتصرّف نحو:﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلاَّ مَاسَعَى﴾(٣).

ولايحتاج إلى الفارق لأنّ (أنْ) المصدرية لاتدخل عليها، وتدخل على الفعل المتصرّف، فيلزمها [السين](٤) نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُون﴾ أو سوف كقول الشاعر:

واعْلَمْ - فَعِلْمُ المرءِ يَنْفَعُهُ -   أنْ سوفَ يَأتي كلُّ ماقُدِرا(٥)   [السريع]

أو قد نحو: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالاتِ رَبِّهِمْ﴾(٦) ولزوم هذه الأمور الثلاثة للفرق(٧) بين المخفّفة والمصدرية، وليكون عوضاً من النون المحذوفة.

أو حرف النفي نحو: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أن لايَرْجِعَ إِلَيْهِم﴾(٨)

وليس لزوم حرف النفي إلاّ ليكون عوضاً عن النون، فإنّه لايجيء لمجرّد الفرق، لأنّه يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما إمّا [من](٩) حيث المعنى، لأنه عنى به الاستقبال، فهي المخففة، وإلاّ فهي المصدرية، وإمّا من حيث اللّفظ، لأنّه إن كان الفعل المنفيُّ منصوباً فهي المصدرية، وإلاّ فهي المخففة.

(١) مابين حاصرتين ليس في نسختي الشرح، وهو جزء من بيت شعري للأعشى، وقد ورد الشاهد في «رصف المباني» للمالقي: ١١٥:
في فتية كسيوف الهند قد علموا   أنْ هَالِكٌ كلُّ من يحفى وينتعل.
وهذه الرواية ملفّقة بين بيتين في رواية الديوان، والشاهد في الديوان كالي: ١٠٩
إما تَرَيْنا حفاةً لانِعال لنا   إنّا كذلك مانحفى وننتعل

(٢) سورة الجن: ١٦

(٣) سورة النجم: ٣٩

(٤) ليست في (ك)

(٥) البيت من شواهد المغني: ٥٢٠ من السّريع والعروض الثانية مخبولة مكشوفة، ووزنها: فَعِلُن، ولها ضرب واحد مثلها وبيته:
النَّشْرُ مِسْكٌ والوجوه دنا   نيرٌ وأطراف الأكفّ عنم   الوافي: ١٢٨
وفي شواهد ابن عقيل: ٣٢٤ ، عدّه محمد محيي الدين عبد الحميد من (الكامل) وذلك جائز أيضاً، إذ يجوز في كلّ مُتَفَاعِلن أن تُسَكّن تاؤه فيبقى فَعِلنُ. الوافي: ٨١ - ٧٨

(٦) سورة الجن: ٢٨

(٧) في (ك): للفرق

(٨) سورة طه: ٨٩

(٩) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

كذا ذُكر في بعض شروح[1] الكافية

لكنّ الحق عندي أن يكون الفرق بمعونة المقام، لأنّ ماذكره من الفرق المعنوي ليس بفرق لما[2] عرفت فيما سبق، أنّ (أنْ) المصدرية إذا دخلت على المضارع تخلّصه للاستقبال. وكذا الفرق اللّفظي، لأنّ الإعجام يترك كثيراً[3]، والسماع غير/ممكن في الجميع. [٧١/أ]

«مَــنْ»

والرابعة (مَنْ)[4] فتكون شرطيـة تجزم الفعلين، في نحو:﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[5] مَنْ: حرف شرط، فيعمل: فعل الشرط، ويُجْزَ بِهِ: جزاء الشّرط، وهما مجزومان بِمَنْ. اعلم أن (مَنْ) في المجازاة لاتكون إلا مبتدأً غير واقع عليها العامل، إلاّ أن يكون العامل حرف جرّ في صلة حرف الشّرط، أو اسماً مضافاً قد عمل فيه حرف الشرط، أو مبتدأً مضافاً، فإن وقع عليها[6] العامل قبلها من غير ماذكرنا، بطلت المجازاة، وصارت بمعنى الذّي.

وتكون موصولـة، وهي اسم بالاتّفاق، وتختصّ بأولي العلم[7] غالباً، وقد تستعمل في غيره[8] كما في قوله تعالى:﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾[9]، فيكون بلفظ واحد في المفرد والمثنى والمجموع[10]، والمذكر والمؤنّث، وذِكْرُ لفظه[11]، والحمل عليه كثير، وقد يُحمل على المعنى. **في نحو:﴿وَمِنَ النَّاس مَنْ يَقُولُ﴾[12]**. فَمَنْ: موصول[13]، والجملة الفعلية وهي: (يقول) صلة، والعائد الضمير المستتر.

---

(١) في (ك): شرّاح
(٢) في (ك): كما
(٣) في (ش): متروك أكثرياً
(٤) «المغني»: ٤٣١
(٥) سورة النساء: ١٢٣
(٦) ليست في (ك)
(٧) يعني: العقل
(٨) في (ك): غيرها
(٩) سورة النّور: ٤٥
(١٠) ليست في (ش)
(١١) في (ك): لفظ مذكر
(١٢) سورة البقرة: ٨
(١٣) في (ك): موصولة

وتكون **استفهامية**، فيطلب بها العارض المشخص لذي العلم هذا هو المشهور، وقال صاحب «المفتاح» للسُّؤال عن الجنس. مَنْ، أي ذوي العلم[(١)] في نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾[(٢)]؟

ومَنْ هنا[(٣)] استفهاميّة على تقدير قراءة (بَعَثَنَا) فعلاً، وأمّا إذا قرىء مصدراً فتكون (مِنْ) جارّة[(٤)].

ونكرة **موصوفة** بصفة تليها[(٥)] في نحو: مررت بِمَنْ مُعْجِبٍ لك، فمن موصوفة، ومعجب بالكسر: صفتها، ويجوز رفعه على تقدير: هو معجب، والجملة / صفة مَنْ و(لك): [٧١/ب] متعلّق بمعجب أو[(٦)] بإنسان تفسيرٌ بمن الذي كني عن الإنسان ولّما كانت مَنْ نكرة فسّرت[(٧)] بالنكرة، وأجاز[(٨)] أبو علي الفارسي والفرّاء؛ أن تقع نكرة تامّة، أي لاتحتاج إلى صلة قيد، فسّره[(٩)] بكونها نكرة لأنّ (مَنْ) التّامة معرفة إلاّ في فعل التعجب، فإنها نكرة فيه، وأمّا (مَنْ) التامّة فمعرفة وحمل أبو علي عليه، أي على كونها نكرة تامّة قوله، أي: قول الشاعر:

ونِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإعْلاَنِ[(١٠)] [البسيط]

فَمَنْ فاعل نعم، وهو مخصوص له، أي نعم شخصاً هو.

هذا التفسير على رأي أبي علي، وأمّا عند[(١١)] سيبويه تقديره: نعم الشخص شخصاً هو[(١٢)]، وإنّما فسّرنا بذلك لأنّ فاعل نِعْمَ إمّا معرّف بلام العهد أو الجنس، على اختلاف القولين أو

---

(١) مابين قوسين سقط من «ك» والنقل من «مفتاح العلوم»: ٣١١ «وأمّا مَنْ فللسؤال عن الجنس من ذوي العلم» وصاحبه هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب السكّاكي الخوارزمي، إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان. ت ٦٢٦ هـ من أهم كتبه «مفتاح العلوم» نقل عنه أبوحيان في «الارتشاف» في أكثر من موضع. ترجمته في «مفتاح السعادة» ١/١٨٨ . و«بغية الوعاة» ٢/٣٦٤ .و«الأعلام» ٨/٢٢٢

(٢) سورة يس: ٥٢

(٣) في (ك): ههنا

(٤) (مَنْ بَعَثَنَا) مَنْ استفهام، وبعث: فعل ماض، و قراءة عليّ وابن عباس والضّحاك وأبو نهيك: مِنْ: حرف جر، بَعْثِنَا: مجرور به «البحر المحيط»: ٧/٣٤١

(٥) في (ش): قبلها، وماأثبتّه من (ك)

(٦) في (ك): أي

(٧) ليست في (ك)

(٨) في (ش): فأجازه

(٩) ليست في (ك)

(١٠) البيت منسوب للفرزدق، وهو من شواهد «المغني»: ٤٣٣ وصدره: ونعم مزكاً مَنْ ضاقت مذاهبه. ولم أعثر عليه في ديوانه صبعتي صادر. والصاوي

(١١) ليست في (ك)

(١٢) انظر «كتاب سيبويه»: ٢/١٧٦

مضاف إلى المعرّف[١]، أو المضاف إليه[٢] مُظهراً[٣] أو مُضمراً، مُميّزاً بنكرة معنويّة، فلمّا كانت مَنْ نكرة لايصلح الفاعل مميزاً له، وهو الشخص. والمصنّف لم يتعرّض إلى قول أبي عليّ بالرّد، وهو دليل [قبوله فشوّش][٤] عدّها ممّا جاء على أربعة أوجه.

اللهم إلاّ أن يجعل[٥] كونها نكرة أعمّ[٦] من كونها تامّة كما هو عند أبي علي الفارسي. أو موصوفة كما هو عند الكلّ، وإن كان استعمالها مغايراً.

- مايأتي على خمسة أوجه -

النوع الخامس: مايأتي على خمسة أوجه وهو: الضمير (إمّا عائد)[٧] إلى ما أو إلى النوع [وهو][٨] **شيئان / أحدهما** أي: أحد الشيئين. [٧٢/أ]

«أيٌّ»

أي[٩]. وهي تستعمل لذي العقل[١٠] وغيره، **فتقع**، الفاء: تفسيريه، أو لربط الجزاء كما مرّ غير مرّة. **شرطيةً** بالنّصب [مفعول][١١] **يقع نحو: ﴿أيما الأجَلَيْن قَضَيْت فَلاَ عُدْوَان عَلَيّ﴾**[١٢] **فأي**: اسم شرط[١٣] منصوب بقضيت.

وما زائدة[١٤] مؤكدة، وقيل: نكرة، والأجلين: بدل منها، وفلاعدوان: جوابها.

واستفهامية: عطف على شرطية، أي[١٥] فتقع استفهامية **نحو: ﴿أيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إيمَاناً﴾**[١٦] **فأيّ**: مبتدأ مضاف إلى الضمير، وزادته: خبره، ويجوز أن تكون بالنصب على شرطية التفسير.

---

(١) في (ك): المعرفة
(٢) في (ك): فهلمّ جرّا
(٣) ليست في (ك)
(٤) في (ش): قوله مشوّش، وماأثبتّه من (ك)
(٥) في (ك): جعل
(٦) في (ش): الأعتم، وماأثبتّه من (ك)
(٧) في (ش): العائد
(٨) استدركته من (ك)
(٩) المسألة في «المغني»: ١٠٧
(١٠) في (ك) لذوي العقول
(١١) ليست في (ش)، وقد مرّ غير مامرّة تصويب هذا الوجه، في تعدية وقع، وإعراب مابعدها
(١٢) سورة القصص: ٢٨
(١٣) ليست في (ش)
(١٤) في (ك): مزيدة
(١٥) ليست في (ك)
(١٦) سورة التوبة: ١٢٤

وزاد[١] قد يجيء لازماً، يقال: زاد الشيءُ. وقد يتعدّى إلى مفعولين[٢] كما في هذه الآية، فالضمير المتّصل: مفعوله الأوّل، وهذه: فاعله. وإيماناً[٣]: مفعوله الثاني. **وموصولة خلافاً لثعلب**[٤]، فإنّ في زعمه[٥] لاتكون (أيّ) موصولة، وقال بعض النُّحاة، وهو أحمد بن يحيى[٦]: إنها لاتستعمل إلاّ شرطاً واستفهاماً، وهما محجوج عليهما لثبوتها في لسان العرب **نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾**[٧] فأيّ: موصول مبني على الضم لكون صدر صلتها[٨] محذوفاً. والمصنّف أشار إليه وفسَّر بقوله: **أي الذي هو أشدّ**. وقرأه[٩] طلحة بن مُصرِّف[١٠] ومعاذ بن مسلم الهرّاء[١١]، وهو أستاذ الفرّاء بالنصب.

قاله[١٢] **سيبويه** أي: قال سيبويه: كونها موصولة ومبنيّة على الضم[١٣]، **ومن تابعه من النحويين قال**: عطف على (ما) **من رأي أنّ الموصول لايبنى** وهو/ **الخليل والكوفيون** [٧٢/ب] **هي (أيّ) ههنا استفهامية مبتدأ، وأشدّ خبره**، فتكون عندهم حركتها إعرابية، فقالوا: إنَّ (أيّ) في الآية استفهامية[١٤] مبتدأ وخبره أشدُّ، ومن كلِّ شيعةٍ مفعول لننزعنَّ والجملة محكيّة على أنّها صفة (شيعة) على إضمار القول، أي: كل شيعة مقول في حقّهم: أيُّهم أشدّ.

وضعّفه سيبويه حيث قال: لوجاز اضرب أيهم أفضل على الحكاية بإضمار القول، كما أجازه الخليل لجاز اضرب الفاسق الخبيثُ[١٥]، وعلى معنى اضرب الذي يقال له: الفاسق الخبيث.

---

(١) في (ش): زادته
(٢) في (ك): المفعولين
(٣) في (ش): إيمانه، وماأثبتّه من (ك)
(٤) الرأي لابن هشام في «أوضح المسالك»: ١٥٠/١
(٥) في (ش): زعم
(٦) في «منهج السالك» للأشموني ٢١٨/١
(٧) سورة مريم: ٦٩
(٨) ليست في (ك)
(٩) قرأ طلحة بن مصرّف ومعاذ بن مسلم الهرّاء: أيَّهم بالنّصب مفعولاً بـ(لننزعن). «البحر المحيط» ٢٠٨/٦ ومابعدها ففيها تفصيل لآراء الخليل وسيبويه وغيرهما في هذه الآية. والمسألة في «كتاب سيبويه» ٣٩٩/٢
(١٠) طلحة بن مصرّف بن كعب الهمداني الياميّ الكوفيّ، أقرأ أهل الكوفة في عصره، لُقّب سيّد القرّاء ت ١١٢هـ. ترجمته في «الأعلام» ٢٣٠/٣
(١١) معاذ بن مسلم الهرّاء، أديب معمّر من أهل الكوفة، عُرف ببيع ثياب مدينة هراة، ضاعت كتبه ت ١٨٧هـ ترجمته الأعلام ٢٥٨/٧
(١٢) في (ش): قال
(١٣) «كتاب سيبويه»: ٣٩٨/٢ ومابعدها
(١٤) تفصيل الآراء في (أيّ) وإعرابها في هذه الآية، منقول من «منهج السّالك» ٢١٨/١
(١٥) هناك تقديم وتأخير في (ش) في العبارة، وهي كما في (ك) وفق نصّ «كتاب سيبويه» ١٠٤/١٢ . الذي اعتمده الشارح بشيء يسير من التصرّف

ودالّة[١]: عطف على شرطية أو على معطوفها على اختلاف القولين.

على معنى الكمـال، وهي من جملة وجوهها ههنا[٢]. **فتقع**، الفاء: لربط الجزاء إلى الشرط[٣] المحذوف وتقديره: إذا وقعت دالّة فتقع **صفة لنكرة** المذكورة غالباً **نحو: هذا رجـل أيُّ رجل**، فرجل نكرة موصوفة بـ(أيّ).

اعلم أنّ (أيًّ) إن أضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها، كانت للمدح بالوصف الذي اشتُقّ منه الاسم الذي أضيفت إليه، كما إذا قلت: مررتُ بعالم أيِّ عالم، فقد أثنيت[٤]. عليه بالعالمية، إن أضيفت إلى غير المشتق فهي للثّناء عليه بكل وصف يمكن أن يثنى عليه، ففي مثال المصنّف أثنيت عليه ثناءً عامّاً بكل مايمدح الرجل به، أي: **هذا رجل كامل في صفات الرّجال**.

وحالاً: عطف على صفة **لمعرفةٍ** لأنّ صاحب الحال لايكون إلاّ معرفةً / [٧٣/أ] ولهذا تعينّ أن يكون في الأوّل صفةً، وفي الثاني حالاً.

كمررت بعبد الله أيَّ رجـل، أي حال[٥] كونه كاملاً في صفات الرجال، وهذا ليس قسماً مستقلاً.

بل عائد إلى معنى الكمال، والمصنّف لم يفسّره كما فسّره[٦] فيما قبله اكتفاءً به، وإلاّ لَشوّشَ كلامُ المصنّف في عدّها على ماجاء على خمسة أوجه، وسائر النُّحاة لم يذكر كونها دالّة على معنى الكمال، بل قصروا على الوجوه الأربعة بناءً على أنّه مندرج في الاستفهام.

ووُصلـةً بـالنصب: عطف على قوله: دالّة وشرطية، على اختلاف القولين. **إلى نداء مافيـه أل**، وظاهر هذا التعبير يُشعر أنّ مذهبه كمذهب الخليل في حرف التعريف، وهو أنّه ثنائي، [وهمزة الله][٧] همزة قطع وُصِلت لكثرة استعماله[٨].

(١)أورد هذا المعنى مع غيره الأشموني في «منهج السّالك»: ٢٢٢/١ . باب الأسماء الموصولة

(٢)ليست في (ك)

(٣)في (ش): شرط

(٤)في (ش): أثبت، وماأثبتّه من (ك) وهو مايناسب السياق

(٥)ليست في (ش)

(٦)في (ك): يفسّر كما فسّر

(٧)في (ش) هذا، وماأثبتّه من (ك)

(٨)في (ك) الاستعمال

قال شارح الألفية: ولايَحْسُنُ على هذا المذهب إلاّ التعبير بـ أل نحو: ﴿يَاأَيُّهَا الإِنْسَانُ﴾[(١)].
فأيّ: اسم مفردٌ مبهم معرّف بالنّداء مبني على الضّم. وها: حرف تنبيه عوض ممّا كانت (أيّ) تضاف إليه.

والإنسانُ بالرفع: صفة أيّ. فعبارة المصنّف تُؤذن أنّ أيّ لاتكون موصوفة إلاّ في حالة النّداء، كما ذكر أكثر النحويين.

وللأخفش فيه خلاف، فإنّه أجاز كونها موصوفة مطلقاً كما: مررت بأيٍّ معجب لك نصّ عليه في شرح الرضي[(٢)].

واعلم أنّ (أيّاً) هي لازمة الإضافة، فإذا كانت موصولة تضاف إلى المعرفة، وإن جوّز بعضهم إضافتها إلى النكرة، وإذا كانت دالّة / على الكمال تضاف [إلى النكرة][(٣)] وإذا [٧٣/ب] كانت شرطية أو استفهامية جازت إضافتها إلى المعرفة والنكرة. كذا في شرح الألفية[(٤)].

واعلم أيضاً أنّ (أيّاً) معربة في الاستفهام والجزاء، ومبنية في الصفة، ومنقسمة في الصلة. وإن[(٥)] كانت صلتها تامة فالإعراب، وإن كانت محذوفةَ الصَّدرِ فالبناء أفصح.

وقد مرّ بعض البحث المتعلّق بأيّ في المسألة الثانية في قوله تعالى:﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أحصى...﴾[(٦)]، فليعد إليه ثانياً[(٧)].

«لـــو»

الثانية: لو [لها وجوه خمسة][(٨)] آثر التذكير في الأوّل، والتأنيث في الثّاني، مع جواز التذكير والتأنيث في الحرف إشعاراً إلى اسمية الأوّل وحرفيّة الثاني.

وأحد أوجهها أن يكون حرف شرط في الماضي. سواء كان دخل على الماضي أو المضارع وهذا هو أغلب أقسامها على رأي البعض، وإنّما قلنا هكذا لأن بعض النحويين لايطلقون عليها

---

(١) سورة الانفطار: ٦

(٢) في (ش): الشيخ، وماأثبتّه من (ك). «الكافية»: ١٤٣/١

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٤) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٥٦/٢

(٥) في (ك): فإذا

(٦) سورة الكهف: ١٢

(٧) في المسألة الثانية: الجمل التي لها محل من الإعراب، الواقعة حالاً، والآراء مبثوثة في إعرابها وبنائها، انظر مثلاً: «أوضح المسالك» لابن هشام ١٥٢/١

(٨) ليست في (ش)، وعدم وجودها لايخلّ بالمعنى. أما المسألة فهي في «الجنى الدّاني»: ٢٧٢ ، و«المغني»: ٣٣٧ .

حرف الشرط. ويقولون[١]: الشرط إنّما يكون في المستقبل، وذهب الشّلوبين إلى أنها لمجرد الربط، وقال بعضهم: إنها كما تأتي للربط تأتي للقطع.

فيقال فيها أي في (لو) إذا كانت للشّرط: **حرف يقتضي امتناع مايليه، وهو** فعل الشرط **واستلزامه** [أي استلزام][٢] فعل الشرط **لتاليه،** وهو فعل الجزاء.

وهذا التعريف مأخوذ من ابن مالك[٣]، حيث قال في «شرح الكافية»: إنه يقتضي امتناع فعل الشرط، واستلزام ثبوته لثبوت الجواب، وإنّما عرّف بهذا، ولم يعرّف بامتناع لامتناع[٤]، بناءً أنّ هذا لايجري في بعض الصُّور / على ماسيأتي في نحو: لو لم يخفِ اللّهَ [٧٤/أ] لم يَعْصِهِ[٥]، فأراد التعريف على وجه يعمّ الجميع **نحو: ﴿لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾**[٦]. **فلو هنا شرطية دالة على أمرين أحدهما أنّ مشيئة الله تعالى لرفع هذا المُنْسَلِخ،** بكسر اللاّم أي المُعْرِض المكذِّب عن آيات الله.

منتفيةٌ، ويلزم من هذا أي من دلالة (لو) على انتفاء المشيئة لرفعه، **أن يكون رفعه منتفياً**[٧] لأنّ انتفاء الرّفع لازم، وانتفاء المشيئة ملزوم، **إذ لاسبب لرفعه إلاّ المشيئة وقد انتفت**[٨] - والسببيّة منحصرة فيلزم[٩] من انتفائها[١٠] انتفاء المسبّب وهو الرفع، **وهذا،** أي المذكور وهو: لو شئنا لرفعناه[١١] **بخلاف:** نِعْمَ العبدُ صهيب[١٢] **لو لم يخف الله لم يعصه، فإنّه لايلزم من انتفاء لو لم يخف** الله[١٣] الذي هو سبب الشّرط **انتفاء لم يعص** الذي هو الجواب **حتى يكون،** معنى الكلام أنّ صهيباً **قد خاف وعصى.**

على أنّ حَمْلَ الحديث على هذا المعنى غير مستقيم، لأنّه منوط[١٤] بالمدح.

---

(١) في (ش): يقول.
(٢) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)، والسياق يقتضيها.
(٣) التّعريف في «التسهيل» لابن مالك: ٢٤٠ .
(٤) ليست في (ك).
(٥) هذا القول لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كما جاء في «المغني»: ٣٣٩ وسيأتي بعد قليل.
(٦) سورة الأعراف: ١٧٦ .
(٧) في (ش و ك): منفيّاً، وماأثبتّه من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهو أرجح للسياق.
(٨) في (ك): انتفت المشيئة.
(٩) في (ش): فيكون.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) في (ك): لرفعناه كائن.
(١٢) في (ك): بخلاف لو.
(١٣) ليست في (ك).
(١٤) في (ك): مسوق.

وذلك أي بيان أنه لايلزم من انتفاء لم يخفِ انتفاء لم يعصِ، **لأن انتفاء العصيان له سببان: أحدهما: خوفُ العقاب** فعلى هذا التقدير يكون رفع خوف العقاب[١] بالخبرية، ويجوز رفعه بالبدلية من (سببان). **وهو** أي: عدم العصيان من خوف العقاب **طريق العوامّ**، لأنّ طاعتهم وعدم عصيانهم للخوف.

والإجلال إمّا بالرّفع عطف على خوف، أو بالجرّ عطف على العقاب، **والإعظام** عطف على الإجلال. **وهو** أي عدم العصيان / من خوف الإجلال والإعظام **طريق الخواصّ** [٧٤/ب] لأنّ طاعتهم وعدم عصيانهم لأجل الإجلال والرغبة.

والمراد أنّ صهيباً من هذا القسم، أي من قسم الخواص، **وأنّه لو قدّر خُلُوّه من الخوف لم تقع منه معصيةٌ، فكيف تقع المعصية والخوف حاصل له.**

والضمائر البارزات راجعة إلى صهيب. ولم يذكر المصنّف كون هذا القول في حقّ صهيب حديثاً. كما قال الفاضل التفتازاني في باب المسند إليه، وابن الحاجب في «الإيضاح»[٢]، أو قول عمر كما قال العلاّمة الزمخشري[٣] في تفسير سورة ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾[٤] بناءً على ماذكره القاضي بهاء الدين: إنّه لم يقف على أنّه حديث أو قول عمر[٥].

ومن هنا، أي لأجل كون جواب (لو) لايكون منتفياً إلا إذا كان له سبب واحد، **تبين فساد قول المعربين أن (لو): حرف امتناعٍ لامتناعٍ**. التنوين عوض عن المضاف إليه أي: امتناع الثاني لامتناع الأوّل، وهو المعنى المشهور عند النحويين.

---

(١)ليست في (ك).

(٢)«الإيضاح في شرح المفصّل»: ٢/٢٤٢ .

(٣)نسبه الزمخشري لسيدنا عمر رضي الله عنه في «الكشاف»: ٢/٤١٠ .

(٤)سورة (أتى أمرُ الله) هي سورة النحل، ودُعيت بهذا الاسم لأنها بدأت بقوله تعالى: (أَتَى أَمْرُ فَلاَ تَ سْتَعْجِلُوه).
وهذه عادة درج عليها العلماء في تسمية السّور بأوائلها.

(٥)ذكرِ السخاوي في «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الحديث المشتهرة»: ٤٤٩ قال:
«اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، ثم رأيته بخطّ شيخنا يعني ابن حجر - أنّه ظفر في «مشكل الحديث» لأبي محمد بن قتيبة، ولم يذكر له ابن قتيبة إسناداً. وقال:
أراد أنّ صهيباً يطيع الله حباً لالمخافة عقابه». انتهى.
وقد أخرج أبو نعيم في «الحلية» من طريق عبد الله بن الأرقم قال: حضرتُ عمرّ عند وفاته مع ابن عباس والمسوّر ابن مخرمة فقال عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن سالماً شديد الحب لله عزّ وجلّ، لو كان لايخاف الله ماعصاه». وسنده ضعيف.
وجاء في «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي: ١٣٢: حديث: (نعم العبد صهيب...) لاأصل له ولكن في «الحلية» من حديث ابن عمر مرفوعاً، (إنّ سالماً شديد الحبّ لله لو لم يخف الله ماعصاه).
وفي «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي يعدّه الشارح حديثاً، ويردّ المحقّق ذلك إلى السّهو: ٤٠٣ .

والصّواب: الأحسن أن يقال: (الأولى تعريفهم)[١] بامتناع الثاني لامتناع الأوّل مبني على أكثر استعمالها، **أنها لاتعرّض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته**، أي لايُتَعَرّضُ بلو إلى نفي الجواب، ولا إلى وجوده.

قال ابن مالك: ليس فيها تعرّض لوقوع الجواب وعدمه، [إلاّ أنّ الأكثر عدمه][٢].

وإنّما حصل لها تعرّض لامتناع الشّرط: [أي][٣] لنفيه، **فإن لم يكن للجواب** أي للجزاء، سبب **سوى**[٤] **ذلك الشرط** الذي دخلت عليه (لو) **لزمَ من انتفائه** / [٧٥/أ] **انتفاؤه**[٥] بالرفع فاعل لزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب **نحو: لو كانت الشّمس طالعة، فالنهار موجود.**

فإنّ سبب وجود النهار لايكون إلاّ طلوع الشمس. فيلزم من انتفائها انتفاء النهار. **وإن كان له** أي: للجواب، **سبب آخر** غير[٦] ماجعل شرطاً لها، **لم يلزم من انتفائه**، أي من انتفاء الشرط، **انتفاء الجواب ولاثبوته، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً** فلايلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء، لأنّ الضوء كما يحصل من الشمس يحصل[٧] من غيرها من النّار والكواكب.

ومنه: أي ومّما[٨] كثرت أسبابه **لو لم يخف الله لم يعصه** كما عرفت فيما تقدّم.

اعلم أنّ لو إذا كانت للشرط لها استعمالات[٩] ثلاثة:

أحدها: امتناع الثاني لامتناع الأوّل وهو المشهور.

والثاني: أن يكون للدلالة على لزوم وجود الجزاء دائماً في قصد المتكلّم حين كون الشرط مستبعداً لاستلزام[١٠] ذلك الجزاء، وكون نقيض ذلك الشرط أُنسب باستلزام ذلك الجزاء،

(١) في (ش): (والأوّل لأنّ تعرفهم). وماأثبتّه من (ك) يناسب العبارة.
(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).
(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (ش): امتناعه، وماأثبتّه من (ك).
(٦) في (ك): غير ذلك.
(٧) في (ش). يجعل.. يجعل. وماأثبتّه من (ك).
(٨) ليست في (ك).
(٩) في (ش) و(ك): استعمال، وماأثبتّه يقتضيه السياق.
(١٠) في (ك): الاستلزام لذلك.

فيستمر وجود الجزاء سواء وُجد الشرطُ أو فُقِد وسواء[١] كانا مثبتين نحو: لو[٢] شتمتني لأثنيت عليك، ومن هذا القبيل قول علي رضي الله عنه: لو كُشفَ الغطاءُ عني ماازددت يقيناً[٣]. ذكرهُ[٤] في شرح المفتاح.

أو منفيين كما[٥]: لو لم يخف الله لم يعصه.

أو مختلفين نحو ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ﴾[٦] ويستعمل في هذا المعنى لولا نحو: لولا أكرمتك / لأثنيتك. [٧٥/ب].

والثالث: في مقام الاستدلال للدّلالة على أنّ العلم بانتفاء الثاني علّة للعلم بانتفاء الأوّل من غير نظر إلى أن علّة [انتفاء][٧] الثاني في الخارج ماهي، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[٨] ومن هذا عرّف ابن الحاجب بامتناع الأوّل[٩] لامتناع الثاني، وخطّأ عكسه المشهور، ولم يدر أن ّهذا معنىً قصد إليه مقام الاستدلال، كذا قالوا.

الأمر الثاني مما دلّت عليه (لو) في المثال المذكور، وهو قوله تعالى ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ﴾[١٠] **أنّ ثبوت المشيئة لرفعه مستلزم لثبوت الرفع**، فثبوت المشيئة ملزوم، وثبوت الرفع لازم، والملازمة من السببية[١١].

والمصنف أشار إليه بقوله: **ضرورة أنّ المشيئة لرفعه سبب، والرفع مسبب، وهذان المعنيان** المستفادان من الدّلالة الثبوتية والسّلبية **قد تضمنتهما العبارة المذكورة**، أي اشتملت العبارة المذكورة عليهما[١٢] وهي قوله: حرف يقتضي امتناع مايليه، واستلزامه لتاليه. **والثاني** من وجوه استعمال لو: **أن يكون حرف شرط في المستقبل**، وهو مذهب الفرّاء.

---

(١) في (ش): إن كان.
(٢) في (ك): لولا.
(٣) لم أقع عليه.
(٤) يرجح أن يكون: ذِكْرُهُ، وفي ذلكُ إحالة إلى كتاب الشارح (شرح المفتاح).
(٥) في (ك): كما في.
(٦) سورة لقمان: ٢٧ .
(٧) ليست في (ش)، وماأثبتّه من (ك).
(٨) سورة الأنبياء: ٢٢ .
(٩) في (ك): أوّل.
(١٠) سورة الأعراف: ١٧٦ .
(١١) في (ك): المسببية.
(١٢) في (ش): عليه.

فيقال فيها: حرف شرط مرادف لـ (إن) في هذا الوجه، إلاّ أنها لاتجزم، إلاّ في ضرورة الشّعر في بعض اللُّغة، فتكون للاستقبال سواء دخلت على الماضي، **كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِيْنَ لَوْ تَرَكُوا﴾**(١)، **أي إن تركوا**(٢)، أو على المضارع(٣) **نحو قول الشاعر:**

وَلَوْ تَلْتَقي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا(٤) [الطويل]

الأصداء جمع الصدى، الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال(٥) / وغيرها، أي [٧٦/أ] أن تلتقي أصواتنا بعد موتنا لكان كذا.

اعلم أنّ النُّحاة قالوا: إنّ (لو) هذه لايليها(٦) إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسرّه فعل ظاهر بعد الاسم.

وقال ابن عصفور: لايليها فعل مضمر إلاّ في الضرورة أو بالندرة، والظاهر أنّه ليس كذلك لوقوعه في أفصح(٧) الكلام كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رحْمَةِ ربّي﴾(٨).

الثالث: أن تكون (لو) حرفاً مصدرياً مرادفة لأن المصدرية، وهو مذهب الفرّاء وأبي علي الفارسي، وأبي البقاء، والتبريزي، وتبعهم ابن مالك والمصنّف، فإنّ (لو) عندهم قد تكون مصدرية، فلاتحتاج إلى الجواب كما عرفت.

إلاّ أنها لاتنصب. كما أنّ (لو) مرادف (أن) لايجزم، ولم يجزم(٩) هنا خلافاً **كالجاري في جزمها.**

وأكثر وقوع لو إذا كانت مصدرية بعد ودّ نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنَ﴾(١٠). فلو هنا(١١)

---

(١) سورة النساء: ٩ .

(٢) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة، أي شارفوا أن يتركوا.

(٣) ليست في (ش).

(٤) في النسختين: أصداءنا، والصّواب ماأثبتّه، والبيت منسوب لأبي صخر الهذلي وكذلك للمجنون. «المغني»: ٤٣٤ . والبيت غير موجود في مجموع شعر أبي صخر المطبوع عن كتاب «منتهى الطلب». وتمام البيت: ومن دون رمسينا في الأرض سبسب.

(٥) «الصحاح»: صدى.

(٦) في (ش): فعل مضمر.

(٧) النقل بحرفه من «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي: ٢٧٥/٤ . والشارح يأخذ ردود المرادي على النُّحاة، ويتبنّاها في أحايين كثيرة بعزو، وبغير عزو.

(٨) سورة الإسراء: ١٠٠ .

(٩) في (ك): يجر.

(١٠) سورة القلم: ٩ .

(١١) في (ك): ههنا.

مصدرية تقديرها: ودّوا أن تدهن، أي: الإدهان. أو يودّ نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ﴾[١]. أي: التعمير، وعلامتها أن يصلح في موضعها (أن) كذا في شرح الألفية، والمصنّف أورد مثالين إشعاراً إلى وقوعها بعد ماضي (ودّ) ومضارعه، وقيّد بالأكثر [إشعاراً لجواز][٢] وقوعها في غيره قليلاً كما سيجيء في ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[٣].

وأكثر النُّحاة[٤] لايثبتون[٥] هذا القسم، ويخرّج الآية ونحوها ممّا يدل ظاهراً على أنها حرف مصدري على حذف[٦] مفعول الفعل الذي هو المذكور قبلها، والجواب بعدها، أي حذف الجواب بعد / لو والمصنف فسّر تقدير الكلام بقوله أي: يودّ أحدهم التعمير [٧٦/ب] لو يعمّر[٧] لسرّه ذلك، أي: التعمير.

الرابع من وجوه استعمالها أن تكون للتمنّي عند أكثر النُّحاة، ومنهم الزمخشري[٨]، وهو مذهب سيبويه[٩]، ووافقه أهل التحقيق في صناعة المعاني، لكن هل هي قسم برأسه أو راجعة إلى قسم آخر، فذهب ابن الصائغ[١٠] وابن هشام الخضراوي[١١] إلى أنّه قسم برأسه، فلايجاب بجواب الامتناعيّة وغيرها إلى أنّها امتناعية أُشربت معنى التمنّي. قيل هو الصحيح، وقد جاء جوابها (باللاّم بعد جوابها)[١٢] بالفاء، كذا ذكره شارح الألفية[١٣].

وذهب ابن مالك إلى أنّها مصدرية أُغنت عن التمنّي حيث قال في «التسهيل» بعد ذكر لو المصدرية: وتغني عن التمنّي[١٤] لكونها لاتقع غالباً إلاّ بعد مُفهِمِ تَمَنٍّ ، فينصب بعدها الفعل

---

(١) سورة البقرة: ٩٦ .

(٢) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٣) سورة الزمر: ٥٨ ، والنقل من «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٦٩/٤ .

(٤) في متن «الإعراب»: أكثرهم.

(٥) في (ش): يثبت.

(٦) في (ش) زيادة: مصدري، وهو غلط.

(٧) في (ك): يعمّر ألف سنة.

(٨) «المفصّل»: قد تجيء (لو) بمعنى التمني ٣٢٣ .

(٩) «كتاب سيبويه» ٣٦/٣ : (والرفع جيّد على معنى التمنّي، ومثله قوله عزّ وجلّ: (وَدُّوا لَوْ تُدهنُ فيدهنون).

(١٠) ابن الصائغ: محمد بن حسن بن سباع، دمشقي المولد والوفاة، عالم بالعربية، له مصنفات عدّة ت ٧٢٠هـ ترجمته في «بغية الوعاة» ٨٤/١ . و«الأعلام» ٨٧/٦ .

(١١) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، كان علماً في العربية، له تصانيف كثيرة مفيدة. ت٥٧١هـ ترجمته في «بغية الوعاة» ٢٦٧/١ .

(١٢) ليست في (ك). وهي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٦٩/٤ .

(١٣) في (ك) في شرح. والنقل عن «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٦٩/٤ .

(١٤) في (ش): المصدرية، وماأثبته من (ك) يناسب السياق.

مقروناً بالفاء[١] نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[٢] أي: فليت لنا كرّة.

قال القاضي في تفسير تمنّي الرجعة أو شرط حذف جوابه.

وذهب ابن مالك إلى أنها مصدرية واعتذر عن الجميع بأنَّ المصدرية بوجهين:

أحدهما: أن يقدّر الفعل بينهما.

والثاني: أن يكون من باب التأكيد.

قيل في إثبات كونها للتمنّي، وذكر القيل[٣] إشعاراً من أوّل الأمر إلى تضعيف الدليل.
ولهذا لو نصب كلمة فيكون في جوابها كما انتصب كلمة فأفوز في جواب ليت في قوله تعالى: ﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم فَأَفُوزَ﴾[٤].

حاصل الاستدلال أنْ / يقال: إنّ إضمار أنْ بعد الفاء لايكون إلاّ بعد أحد [٧٧/أ]
الأشياء الستّة، فلو لم يحمل عليه لم يكن لنصبه[٥] وجه، والمناسب فيها أن يكون للتمنّي، وإذا عرفت ماتلونا عليك، وعلمت أنّ ردّ المصنّف بقوله: **ولادليل فيها**، ليس كما ينبغي لأنّهم لم يقولوا أنها منحصرة للتمنّي حتّى يردّوا بقوله:

لجواز أن يكون النّصب في فأفوزَ مثله بالنصب: خبر أن يكون، **في قوله**:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[٦] [الوافر]

فَلُبْسُ: مبتدأ مضاف إلى عباءة، وتقرّ: منصوب لفظاً بتقدير أن المصدرية، ومرفوع محلاً على أنه معطوف على (لُبسُ)، وأَحَبُّ: خبره.

قال في «الصحاح»: شفَّ يَشِفُّ شُفُوفاً، فالشَّفُّ بالفتح ستر دقيق[٧].

وقوله تعالى بالجرّ: عطف على قوله: ولبس عباءة، وأَخَّرَه لكونه حجةً قاطعة.

---

(١) في متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» زيادة هي: (بمنزلة ليت إلاّ أنها لاتنصب ولاترفع).
(٢) سورة الشعراء: ١٠٢ .
(٣) في (ك): للقيل.
(٤) سورة النساء: ٧٣ .
(٥) في (ش): نصبه، وكلاهما سليم.
(٦) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية، أم يزيد بن معاوية، تزوّجها معاوية، فاشتاقت لحياتها. أنشدت الأبيات فسمعها معاوية فقال لها: كنتِ فبِنتِ، فأجابته: ماسررنا إذ كنّا، ولاأسفنا إذ بِنّا. ت٨٠هـ «الأعلام» ٣٣٩/٧ .
(٧) «الصحاح»: شفف.

﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[١] فيرسل: منصوب بأن مقدّرة معطوف على (أن يكلمه)[٢] وكذا أفوز لجواز أن يكون منصوباً بأنْ مُقدّرة معطوفاً على الضمير المتّصل بـ كان لوجود الفصل، فلايلزم من نصبِهِ أن يكون جواباً للتمنّي، وقس عليه نصب فيكون.

الخامس أن يكون للعرض نحو: لو تنزلُ عندي بضمّ اللاّم فتصيبَ راحةً. فإنّها إذا لم تحمل على العرض لم يكن لنصب تصيبَ وجه[٣].

ذكره ابن مالك في «التسهيل»، اسم كتاب من مؤلفات النحو، **وذكر ابن هشام اللّخمي**[٤].

اللّخم: حيٌّ من اليمن وإلياس. **معنىً** آخر زائدة عما ذكره **وهو: أن يكون للتقليل،** أي: يعطى في مدخولها معنى القلّة / نحو قوله عليه السلام: (**تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ شَاةٍ مُحَرَّقٍ**)[٥]. [٧٧/ب] فقال في «الصحاح»: الظّلف للبقر والشاة والظبي[٦]، واستعاره عمرو بن معدي كرب[٧] للأفراس[٨]:

وخَيْلٍ تَطَأْكُمْ بِأَظْلافِها[٩] [متقارب]

و(**اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ**)[١٠]: هذا مثال آخر، فلو هنا مستفاد منها معنى التقليل. فمعناهما: لاتستقلّوا الصدقة، ولو كان شيئاً قليلاً، ذكر في بعض[١١] شروح ذلك المتن.

---

(١) سورة الشورى: ٥١ .

(٢) من تمام الآية: (وماكان لبشر أن يكلم الله إلاّ وحياً، أو من وراء حجاب، أو يرسل رسولا).

(٣) في (ش): نصبه وجه.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) في مسند أحمد: ٣٨١/٥ ، ٣٨٣/٦ . بلفظ «ردّوا السائل ولو بظلف شاة محرّق أو محرق». ورواه النسائي: ٨١/٥ في الزكاة: باب رد السائل: «ردّوا السائل ولو بظلف محرّق». ورواه مالك في «الموطأ» ٩٢٣/٢ باب المساكين: «ردّوا المسكين ولو بظلف محرّق».

(٦) «الصحاح»: ظلف.

(٧) عمرو بن معدي كرب بن عبد الله الزُّبيدي، أبو ثور، شاعر فارس من رؤساء قومه، أسلم وارتدّ وأسلم. ت ٢١هـ على الأرجح، بعد نهاوند. ترجمته في «الأغاني» ٢٠٨/١٥ . ودراسة محقق الدّيوان مطاع طرابيشي، وفيه جريدة المظانّ.

(٨) في (ك): فقال.

(٩) ديوان عمرو بن معدي كرب: ١٥٢ .

(١٠) في «البخاري»: ١٣٥١ الزكاة، باب اتقوا النّار، و«شرح مسلم» ١٠٠/٧ الزكاة، باب الحثّ على الصدقة. بلفظ: (اتّقوا النار ولو بشق تمرة). وفي «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان»: ٣٣١١ ، باب زكاة التطوّع، وإسناده صحيح، ولفظه: (من استطاع أن يتّقي النّار ولو بشق تمرة فليفعل).

(١١) ليست في (ك).

إنّ (لو) هذه شرطية عندي، والجواب محذوف بعد لو مقدّر[١] دلّ عليه كلام السابق. انتهى فالحقّ في ظنّي أن يجعل الجملة الشرطية حالاً، فينسلخ معنى الشرط، ولايحتاج إلى الجواب.

اعلم أنّ جواب (لو) لايكون إلاّ فعلاً ماضياً مثبتاً[٢]، أو منفياً بـ(ما)، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لم).

والأكثر في الماضي المثبت اقترانه بـ اللام. وقد يحذف كقوله تعالى:﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[٣] وأمّا حذف اللاّم مع الجواب فكثير في كلام العرب.

- مايأتي على سبعة أوجه -

«قـــــد»

النوع السادس: مايأتي على سبعة أوجه وهو قد[٤] فقط

وأحد أوجهها أن تكون اسماً[٥] بمعنى حَسْبُ فيقال: قدي[٦] بالإضافة إلى ياء المتكلم، بغير نون الوقاية كما يقال حسبي.

ظاهر هذا الكلام يشعر اختيار المصنّف مذهب الكوفيين حيث يقولون: إنّ قد إذا كان اسماً بمعنى حسب يُضاف إلى ياء المتكلم، ولايلحقها نون الوقاية، لأنّها تزاد في الأفعال فتكون معربة.

وأمّا عند البصريين يلحقها نون الوقاية على غير القياس، ويجوز حذفها/ [٧٨/أ] فيقال: [قدي و][٧] قدني، فعندهم تكون مبنية. كذا ذُكِرَ في «التسهيل» و «شرح الألفيّة»[٨].

والثاني من[٩] أوجهها: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي، فالياء المتّصلة بها في محل النّصب. فيلزمها نون الوقاية. فيقال: قدني بالنّون، كما يقال: يكفني. وقد تلحقها[١٠] كاف الخطاب فتكون في محل النصب. فيقال: قدك، فعلى هذا يكون مبنياً على السكون بالاتفاق.

---

(١) في (ك): فعل مقدّر
(٢) فعلاً.. مثبتاً. ليست في (ش) واستدركتها من (ك)
(٣) سورة الواقعة: ٧٠
(٤) المسألة في «الجنى الدّاني» ٢٥٣ و «المغني» ٢٢٦
(٥) في (ك): اسماً لمنصوب
(٦) في (ك): قدي درهم
(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)
(٨) في (ك): شروح
(٩) ليست في (ك)
(١٠) في (ك): ويلحق بها

والثالث من أوجهها: **أن تكون حرف تحقيـق،** تقتضي تحقّق مدخولها، **فتدخل على الماضي** من غير اختلاف فيه، لكن هل هي للتحقيق المحض؟ وهو مذهب المنصور، أو للتحقيق مع التوقّع كما[1] مذهب الخليل حيث قال في «الصحاح»: زعم الخليل أنّ هذا لِمَن ينتظر الخبر، يقول: مات فلان، ولو أخبره وهو لاينتظره لم يقل: قد مات، ولكن يقول: مات[2] انتهى.

والعنوان بالزّعم يدلّ على ردّ مذهبه[3]، لأنها تجيء للتحقيق المحض في الماضي كما عُلِمَ من موارد الاستعمال **نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾**[4]. فقد هنا تدخل على الماضي لتحقّق الفلاح.

وعلى المضارع عند البعض. قال ابن مالك في «التسهيل»: وقد التي للتحقيق تدخل عليها **نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَاأَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾**[5]. فقال بعض النُحاة: إنّ قد التحقيقية إذا دخلت على المضارع ولم يمكن التوقّع فيه كان المضارع بمعنى الماضي[6].

والرّابع من أوجهها: **أن تكون حرف توقّـع** أي[7]: انتظار، يقال: / توقعت [٧٨/ب] واستوقعت، أو انتظرت **فتدخل عليهمـا،** أي على الماضي والمضارع **أيضاً.** أي كما تدخل عليهما[8] إذا كانت للتحقيق. **تقول: قد يخـرج زيـد، فتـدلّ (قـد) على أنّ الخـروج منتظر متـوقّـع.**

والمصنّف لم يذكر هنا مثالاً للماضي لكون الاختلاف في دخول حرف التوقّع عليه، فذكر بعد إثباته بالدّليل، وظاهر هذا الكلام يشعر أن يكون التوقّع مقابلاً للتحقيق في الحقيقة، وليس كذلك.

تدلّ عليه عبارة «الكافية»: حرف التوقّع (قد)، وشرحها الشيخ الرضي[9]: **فإنّه عام إلى التحقيق والتقريب إلى الحال مع التوقّع. قد تكون للتحقيق مع التقريب بدون التوقّع، وقد تكون للتحقيق المحض، فإذن لها ثلاثة معان.** انتهى.

---

(١) في (ك): كما هو

(٢) «الصحاح»: قدد

(٣) في أكثر من موضع في الكتاب يفصّل شيخ زاده في معنى الزّعم، ويبيّن أنّ الزّعم عنوانه الكذب، ومن هنا ردّ المذهب، وغيره في تلك المواضع

(٤) سورة الشّمس: ٩

(٥) سورة النّور: ٦٤

(٦) «التسهيل»: ٥: (وينصرف إلى المضيّ بـ (قد في بعض المواضع)

(٧) في (ش): أو

(٨) في (ك): عليها

(٩) «الكافية» ٢/٣٨٨

وزعم بعضهم:[١] **لاتكون قد للتوقع مع الماضي، لأنّ التوقُّع انتظار الوقوع والحال أنّ الماضي قد وقع،** فإنّ جواز[٢] دخولها يلزم الجمع بين المتنافيين.

وقال الذين أثبتوه، أي[٣]: التوقّع مع الماضي: **إنّها تدلّ على أنّه** أي قد يدلّ[٤] **أنّ الفعل كان منتظراً قبل وقوعه.** [لأنّه][٥] متوقع بعد وقوع الفعل، فلزوم اجتماع المتنافيين مرفوع بالحمل على اختلاف الزّمانين، **تقول: قد ركب الأمير لِقَوْمٍ ينتظرون هذا الخبر،** وإنّما قيّد به لأنّه إذا قلت: هذا الخبر لقوم لاينتظرون، يكون للتحقيق مع التقريب من غير توقّع، **ويتوقعون الفعل.**

حاصله: ماذكره في «شرح / اللّبّ»: لأنّه[٦] كان يتوقع ثم صار ماضياً نحو:[٧] [٧٩/أ] قد قامت الصلاة لقوم قاموا خلف الإمام ينتظرون قول المؤذّن: قد قامت الصلاة، فعلى هذا: قد لانتظار الإخبار بخبر يعتقد المتكلم به، يتوقع منه المخاطب. انتهى.

فيكون التوقع في الأصل للفعل الذي لايوجد بالفعل، فَيُنتظر إلى وقوع الفعل، فيقع ويخبر بعد ذلك، ولو كان مراد الزّاعم أنّها لاتكون للتوقع في الماضي الذي هو الخالص[٨] للمُضيّ من غير نظر إلى زمان الاستقبال، يكون كلامه حقّاً، ولكن النُّحاة قالوا: قد للتوقّع بمعنى المذكور.

الخامس: تقريب الماضي من الحال ولهذا، أي لأجل كونها للتقريب. **تلزم مع الماضي** المثبت إذا لم تكن واقعاً بعد إلاّ **الواقع حالاً** عند البصريين بخلاف مذهب الكوفيين[٩]، **فإنّهم** لايوجبونها (قد) ظاهرة ولامقدّرة، ووافقهم ابن مالك حيث قال: هذه دعوى مجرّدة لاتقوم عليها حجّة إمّا.

ظاهرة نحو: ﴿وَقَدْ فُصِّلَ لَكُمْ مَّا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾[١٠].

---

(١) في (ك): أنها
(٢) في (ك): جوز
(٣) في (ك): أثبتوا معنى
(٤) في (ك): على أنّ
(٥) في (ش): لا أن، وماأثبتّه من (ك)
(٦) في (ك): أنه
(٧) ليست في (ك)
(٨) في (ك): للماضوية
(٩) «المسألة في الإنصاف» ٢٥٢/١
(١٠) سورة الأنعام: ١١٩

أو مقــدّرة نحو: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[١]. أي: قد رُدّت إلينا.

ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٢] أي: قد حصرت صدورهم، وذلك لاستقباحهم في الظّاهر الجمع بين الحال والمضي[٣]، وأنّ حالية الماضي بالنسبة إلى زمان عامله، وهو زمان المتكلم.

ولفظة (قد) تقرّب الماضي من ذلك الزمان، فتكون المقاربة [بمنزلة المقارنة][٤] هذا بخلاف مذهب/سيبويه والمبرّد، فإنّهما لايجوّزان حذف (قد)، وسيبويه يؤوّل قوله تعالى: قد [٧٩/ب] حصرت صدورهم بقلّة ماحصرت صدورهم، فتكون جملة (حصرت) صفةُ موصوف محذوف، وهو الحال. والمبرّد يجعله جملة دعائية[٥].

وقال ابن عصفور: **إذا أجيب القسم بماضٍ مثبت متصرّف.** قيّد بالمثبت والمتصرّف تحرّزاً من المنفي غير المتصرّف، لما عرفت أن المنفي لم يشرط[٦] ذلك، وأمّا غير المتصرف، كـ نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ. فلا تدخل قد عليها لأنّها ليست بمعنى الماضي حتى يقرّب إلى الحال، بل يدخل اللاّم فقط نحو: لنِعْمَ السَّيِّد. كذا في الرضي[٧].

فإنْ كان الفعل قريباً من الحال جئْتَ بجواب مقرون **باللاّم وقد نحو: بالله لقد قام زيد،** فقد هنا دالّة على التقريب[٨]، فمعلوميّة القرب بالنسبة إلى المتكلم، والدّلالة بالنسبة إلى المخاطب، **وإن كان** زمان **الفعل بعيداً، جئت باللاّم فقط،** اسم فعل بمعنى انته، وكثيراً مايصدّر بالفاء تزييناً للفظه. كان: جزاء شرط محذوف، والحال في دخول ياء المتكلم عليها، ونون الوقاية وكاف الخطاب كالحال في قد إذا كان اسم فعل. **كقوله:** أي: قول الشاعر، أي امرىء القيس[٩]:

حَلَفْتُ لَها بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ

أي: أقسمت بالله لاطمئنان المرأة المعشوقة حلفة كاذب أو عاهر، أي: زانٍ. يقال: فجر فجوراً، أي: فسق وفجر أي كذب، أصله المَيْل، والفاجر: المائل، كذا ذكر في «الصحاح»[١٠]

---

(١) سورة يوسف: ٦٥

(٢) سورة النساء: ٩٠

(٣) في (ك): الماضي

(٤) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)

(٥) «المقتضب»: ١٢٤/٤ (وليس الأمر عندنا كما قالوا - ولكن مخرجها، والله أعلم إذا قرئت كذا - الدعاء)

(٦) في (ك): يشترط

(٧) «الكافية»: ٣١٤/٢

(٨) في (ش): على القريب

(٩) ليست في (ك)، وهو أشهر من أن يُعَرّف في الشعر العربي.

(١٠) «الصحاح»: فجر

لناموا فما إن من حديث ولا[١] صال[٢]. [الطويل]

و(اللاّم) في لناموا جواب القسم، واكتفى بها إشعاراً لمخاطبه بأنّ زمان نومهم بعيد، أي نام/ الرقباء ولاينظرون إلى حالنا، والفاء في (فما) تفسيرية و(ما) نافية، و(إنْ) زائدة [٨٠/أ] مؤكدة للنفي، ويبطل عمل (ما) بزيادة (إن)[٣] بعد (ما)[٤] عند البصريين.

فـ (من) زائدة للاستغراق، فيكون المعنى نفي هذا الجنس من واحد إلى مايتناهى.

(الحديث): الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويُجمع على أحاديث على غير القياس[٥]، أي: فما إن من ذي حديث.

ويجوز أن يكون الحديث بمعنى المحادث. و[٦] (لا) في قوله (ولاصال): زائدة.

يقال: صال البعير إذا حمل. أي: ذي صال، وحاصل المعنى: المرأة تخاف من الرّقباء فأوْمنّها من مراقبتهم، كذا في «الإقليد»[٧]

وزعم الزّمخشري، وفيه إشارة إلى ردّ صاحب «الكشاف»، **عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾[٨] في (سورة الأعراف)، أنّ (قد) للتوقُّع**. وجملة (أنّ قد للتوقّع) في محل النصب على أنّه مفعول زعم، **لأنّ السّامع**؛ تعليل من جانب الزمخشري، أي السّامع ذلك الجواب المصدّر باللاّم، **وقد يتوقّع الخبرَ عند سماع المقسم به**[٩]، وهو لفظة الله، وأمثاله مّما يُقسم به.

اعلم أنّ عبارة الزمخشري في تعليل الجمع بين (اللام) و(قد) هكذا، لأنّ الجملة القسميّة لاتُساق إلاّ تأكيداً للجملة المقسم عليها، التي هي جوابها، فكانت مظنّة لمعنى التوقّع الذي هو معنى (قد) عند سماع المخاطب كلمة القسم. فَمِنْ تأمُّل كلامه عُلِمَ أنّ تعبير المصنّف لايخلو عن الفتور، وأنْ يُعَنْونَ كلامَهُ بالزّعم مبنيٌّ على القُصور.

والسادس التقليل[١٠]/ وهو ضربان: [٨٠/ب]

---

(١) الصالي: المستدفىء

(٢) البيت في «ديوان امرىء القيس»: ١٦١ ط السندوبي. وهو من شواهد «المغني»: ٢٩٩

(٣) ليست في (ك)

(٤) في (ش): بعدها

(٥) «الصحاح»: حدث

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ك): الأقاليد، وحَمَل أي: قاتل، وصال الفحل على الإبل: قاتلها. «القاموس»: صال

(٨) سورة الأعراف: ٥٩

(٩) «الكشاف»: ٨٤/٢ . (فكانت مظنّة التوقع الذي هو معنى قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم

(١٠) في (ك): للتقليل

تقليل بالرّفع: بدل عن (الضربان) مضاف إلى **وقوع الفعل** الذي هو مدخولها نحو: **قد يَصْدُق الكذوب، وقد يجود البخيل.** فقد في المثالين[١] يدلّ على قلّة وقوع الصّدق[٢]. من الكذوب، وقلّة وقوع الجود من البخيل.

وتقليل متعلّقة أي: تقليل متعلّق الفعل من غير نظر إلى قلّة وقوع الفعل أو كثرته، **نحو:** ﴿**قَدْ يَعْلَمُ مَاأَنْتُمْ عَلَيْهِ**﴾[٣]. فإنّ (قد) هنا تحقيقية باعتبار وقوع الفعل، وتقليلية باعتبار متعلّقة. **أي: ماأنتم عليه هو أقلُّ معلوماته**، وفي هذا التفسير إشارة إلى أنّ (ما) موصولة مبتدأ، صلته: أنتم عليه، وخبره محذوف، وهو أقلّ معلوماته، قال الشيخ الرضي: إنّ المادح قد يستعمل الكثير. من المدائح، لأن الكثير منها كأنّه قليل بالنسبة إلى الممدوح[٤]، وذلك أبلغ في المدح، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ﴾ لأن (قد) لتقليل المضارع في الأصل.

وزعم بعضهم، وَجَّهَ العنوانَ[٥] بالزّعم إنكاره على كونها للتقليل، والأليق[٦] ذكره المصنّف هذا فيما قبلُ مثالاً للتحقيق: **إنّها في ذلك أي** [قد][٧] في ﴿قد يعلم﴾ **للتحقيق** كما تقدّم في القسم الثالث، لا[٨] للتقليل، **وإنّ التقليل**[٩] **في المثالين الأوّلين**، وإن كان متحقّقاً لكنه **لم يستفد من قد، بل من قولك: البخيلُ يجودُ، والكذوبُ يصدقُ** مع قطع النّظر عنها.

فإنّه: الفاء بمعنى لام التعليل، أي لأن الكلام **إنْ لم يُحمل على أنّ صدور ذلك** أي الجود والصدق **من البخيل والكذوب قليلٌ**/ بالرّفع خبر إنّ. **كان** ذلك في جزاء الشرط [٨١/أ] أي كان الكلام **كذباً متناقضاً لأنّ آخر الكلام**، وهو البخيل والكذوب **يدفع أوّله** وهو يصدق ويجود، لأنّ البخيل والكذوب صيغة المبالغة، فيدلّ على كثرة البخل والكذب[١٠]، فلو لم يَحْمِل يَصْدق ويَكْذب على القلّة للزم التّدافع، ولك أن تمنع هذا الكلام بعد تسليم[١١] لزوم التّدافع في المثالين على إنكار كونها للتقليل[١٢] غير مقبول، لأنّه كثير الاستعمال.

---

(١) في (ك): المثالين المذكورين
(٢) في (ش): صدق
(٣) سورة النّور: ٦٤
(٤) في (ش): المحدود، وماأثبتّه من (ك)
(٥) تكرّر مثل هذا القول في أماكن أخرى (زعم)
(٦) في (ك): الأكيف
(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)
(٨) في (ك): فلا وإن
(٩) ليست في (ك)
(١٠) في (ش): البخيل والكذوب
(١١) ليست في (ك)
(١٢) في (ك): للتعليل

السابع: التكثير قاله، أي: كونُها للتّكثير سيبويه في قوله:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَراً أَنَامِلُهُ

وآخر البيت: كأنّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرْ صاد[1] [البسيط]

أي: أترك كثيراً مامماثلي في الحرب، حال كون أنامله ملوّناً بالصّفر، قال الجوهري: وقد يكون بمعنى ربّما[2]. وأنشد هذا البيت، ولايظنّ أنّه مخالف لما قال المصنّف حيث قال الزّمخشري في آخر سورة النور[3]: «إنّ (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربّما فوافقت ربّما في خروجها[4] إلى معنى التكثير[5].

وذكر صاحب «التسهيل»[6]: أن ربّما ليست للتقليل، بل هي حرف تكثير، والتقليل نادر، ووقع في بعض شروح «الكافية»: وهذا الذي ذُكر من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة»[7].

وقاله، أي: اختار الزمخشري كونها للتكثير في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ في السَّماءِ﴾[8] فالكثرة[9] في الآية باعتبار متعلّق الفعل، وهو تقلّب وجه الرسول - عليه السلام - لافي وقوع الفعل وهو / الرؤية، وفي البيت في وقوع الفعل مع [قطع][10] [٨١/ب] النظر عن متعلّقه، والمصنّف لم يذكر كون[11] التكثير متنوّعاً اعتماداً على ذكر المثالين، واكتفى[12] بما سبق.

اعلم أن (قد) التي للتحقيق والتكثير والتوقّع قد تجتمع، وقد يستعمل كل واحد منها مجرّداً عن الآخر. والتقليلية تجتمع مع التحقيقية، لكن لاتجتمع مع التكثيرية، هكذا فُهم من الرضيّ.

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، وفي «الكتاب» منسوب لشمّاس الهذليّ، ولعبيد بن الأبرص: ٢٢٤/٤ . ورجّح هارون نسبته لعبيد. وهو في «ديوان عبيد»: ٤٩ من قصيدة أوّلها:

طاف الخيالُ علينا ليلة الوادي من أمّ عمرٍو ولم يُلْمِمْ لميعاد

والاختلاف في نسبة البيت يعود إلى شهرته، وكثرة التمثّل به

(٢) «الصحاح»: قدد

(٣) في (ش): النون، وهو غلط لأنه يريد قوله تعالى السّابق: (قَدْ يَعْلَمُ ماأَنْتُمْ عَلَيْه)

(٤) في (ك): حروفها

(٥) «الكشاف»: ٧٩/٣ والنقل بنصّه.

(٦) «التسهيل»: ١٤٧ ، ويعدّ ابن مالك التقليل من النّدرة

(٧) «الكافية»: ٢٣٠/٢ بتصرف في النصّ قليل لايخلُّ بالمعنى

(٨) سورة البقرة: ١٤٤

(٩) «الكشّاف»: ٣١٩/١: (معناه كثرة الرؤية)

(١٠) لم ترد في (ش) واستدركتها من (ك)

(١١) ليست في (ش)

(١٢) في (ك): اكتفاءً

- مايأتي على ثمانية أوجه -

«الـــــواو»

النوع السابع: مايأتي على ثمانية أوجه، وهو الواو[١] وذلك، أي بيان الانحصار للاستقراء[٢]، **أن لنا واوين يرتفع مابعدهما** سواء كان اسماً أو فعلاً.

فـ (ما): موصولة، وبعدَ: منصوب على الظّرفية بفعل مقدّر، وهو (حصل)، مضاف إلى هما، والموصول مع صلته في محل الرّفع على أنّه فاعل يرتفع، أي: يكون مابعد الواوين مرفوعاً.

اعلم أنّ الجهات السّتّ المضافة إذا لم يقتضِ العامل غيرَ النّصْبِ تكون معربةً منصوبةً على الظرفية نحو: السّماءُ فوقَنا، والأرضُ تَحْتَنَا، ومابَعْدَه، وماقَبْلَه، وأمثال ذلك فإنّها تقتضي النّصْبَ بالفعل المقّدر.

مثلاً إذا قلت: أمامُك فوق السّطح، والأمام بالرّفع لأنّه مبتدأ، فوقَ وإن كان خبراً لكن لايقتضي الرّفع لفظاً، بل يقدّر الفعل فينصب به وتكون الجملة في محل الرّفع بالخبريّة وكذا أمثالها فاحفظ على هذا.

واواً بالنّصب: بدل من الواوين، ويجوز الرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف أي أحدهما: **واو**[٣] **الاستئناف نحو: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَانَشَاءُ﴾**[٤]. **فإنّها** أي:

/ الواو، **ولو كانت واو العطف، انتصب الفعل**، وهو نقرُّ عطف على تبيّن [٨٢/أ] المنصوب بأن مضمرة، وبإضمار كي عند [الكسائي والسيرافي وباللام أصالة عند الكوفيين أو نيابة من أن عند] ثعلب[٥].

وحاصله أنّ هذه الواو لاتصلح إلاّ أن تكون للعطف، أو للاستئناف، وإذا قُرِىء[٦] بالرفع تعيّن الاستئناف، لأن إعراب مدخول واو العطف يكون حسب ماقبلها.

---

(١) بسط المسألة في «الجنى الدّاني»: ١٥٣ و«المغني»: ٤٦٣

(٢) في (ك): بالاستقراء

(٣) ليست في (ك)

(٤) سورة الحج: ٥

(٥) تفصيل المسألة في النّصب بـ(كي) والخلاف فيها بين النّحويين مع حجّة كل منهم في «ارتشاف الضّرَب» ٤٠١/٢.

(٦) قرأ يعقوب وعاصم في رواية: ونقرَّ بالنّصب عطفاً على لنبيّن. وعن يعقوب: نَقُرُّ بفتح النون، وضمّ القاف والرّاء من قرَّ الماء إذا صبّهُ. قال الزمخشري: والقراءة بالرّفع، إخبار بأنه تعالى يقرّ في الأرحام مايشاء أن يقرّه من ذلك إلى أجل مسمى، وهو وقت الوضع، ومالم يشأ إقراره مجّته الأرحام وأسقطته. والقراءة بالنّصب تعليل معطوف على تعليل. «البحر المحيط»: ٣٥٢/٦

وواوُ الحال إما بالنّصب على البدلية، أو بالرّفع على تقدير الثاني. **وتُسّمى واو الابتداء أيضاً** كما تُسمى واو الحال، وإنّما تسمّى بها لصلاحية أن يليها المبتدأ نحو:

جاءني زيد والشمس طالعة، فجملة والشمس طالعة: في محل نصب[١] على الحالية، هذا، أي: كون هذه الواو للحال على مذهب الجمهور، وعند البعض أنّها عاطفة.

وقال صاحب «التخمير»: وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو واو الظرفية[٢]، ألا ترى أنك لوقلت: جئت والشمس طالعة، فمعناه: وقت طلوع الشّمس، والذي غرّ النحويين منه أنهم وجدوا قولهم: جئت والشّمس طالعة، يرجع معناه إلى معنى قولك: جئتك[٣] حال طلوع الشمّس، فسمّوا واو الحال، وقد غفلوا أنّ قولك: جئتك حال طلوع الشمس ظرفٌ لاحال. وإن[٤] كان له واو الظرف فلا علينا[٥] أن يكون معها واو الظرف انتهى.

وسيبويه يقدّر بإذ، نقله في «الارتشاف» حيث قال: وقُدّر بإذ[٦] ليفيد معنى الظرفية[٧] وهي الحين والفجاءة.

وواوين ينتصب مابعدهما. إعرابه كإعراب ماسبق، **وهما واو المفعول معه**، فإنّ مابعد تلك الواو، لايكون إلا منصوباً.

اعلم / أنّ مذهب جمهور البصريين أن العامل فيه هو الفعل أو معناه، بتوسّط [٨٢/ب] الواو بمعنى مع، وإنما وضعوا الواو موضع (مع) في بعض المواضع لكونه أخْصرُ لفظاً وأصل هذه الواو العطف الذي فيه معنى الجمع، فيناسب معنى المعيّة، وإنّ[٨] قالوا: لايتقدم المفعول معه على ماعمل في مصاحبه، فلايقال: والخشبةَ استوى الماء كما تتقدّم سائر المفاعيل، وجوّز أبو[٩] الفتح تقدّمه على صاحبة[١٠]، والأوْلى المنع رعاية لأصل الواو[١١].

---

(١) في (ك): النصب
(٢) في (ك): الظرف
(٣) في (ك): جئت
(٤) في (ك): إذا
(٥) في (ك): فلا بحث علينا
(٦) «ارتشاف الضرّب» لأبي حيّان: ٣٦٥/٢
(٧) في (ك): الشرط
(٨) في (ش): إنهم.
(٩) ابن جني.
(١٠) «سرّ صناعة الإعراب»: ٦٤٠ ، وفيه القول على (و) بمعنى (مع) ولم ينصّ على جواز تقدّمها.
(١١) في (ك): والشعر ضرورة.

وقال الكوفيون: وهو منصوب على الخلاف[١]، فيكون العامل منصوباً معنوياً[٢] كما قلنا في الظرف. والأَوْلى إحالة العامل[٣] اللفظي مالم يضطر إلى المعنوي.

وقال الزجّاج: هو منصوب بإضمار[٤] فعل بعد الواو، كأنّك قلت: جاء البرد ولابسَ الطيالسة، وكذا في غيره، والإضمار خلاف الأصل.

وقال عبد القاهر: وهو منصوب بنفس الواو. والأَوْلى: رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى مع مطلقاً لنصبتَ في: كلّ رجل وضيعته.

وقال الأخفش: نَصْبُه نصب الظروف[٥]، وذلك لأنّ الواو لمّا أقيمت[٦] مقام المنصوب بالظرفية، والواو ظرف في الأصل، فلم يحتمل النصب، فأُعطى النصب مابعدها رعاية لأصلها[٧]، كما أعطى مابعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس، غير، ولو كان كما قال لجاز النّصب في كل موضع، بمعنى مع مطّرداً نحو: كل رجل وضيعته، هذه عبارة الرضي طويتها على غيرها. / نحو: سرتُ والنيلَ أي: مع النيل، وتميّز بتقدير (مع) مكانها، وقال صاحب [٨٣/أ] «التخمير» النحويون سَهَوْا في واوين:

إحداهما: واو الحال.

والثانية: واو المنصوب[٨] بمعنى (مع).

وذلك أنّ المنصوب بمعنى (مع) في محلّ النّصب على الحال، ألا ترى أنّك إذا قلت: جاء البردُ والطيالسةَ، فمعناه مقرناً بالطيالسة، فلمّا لم يكن إعراب الواو إعرابها نقل إعرابها إلى مابعدها، كما في (إلّا) إذا وقعت صفة نُقِلَ إعرابها إلى المستثنى وعكسها (غير) و(ما)[١].

قالوا[٩]: (و)[١٠] ههنا في الحقيقة للحال لاللمفعول معه كما أنّ الواو في قولك: جئتك والشّمس طالعة. للمفعول فيه لاللحال. انتهى.

وواو الجمع. وإنّما سُمّي بها لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد.

---

(١) في (ك): خلاف القياس.
(٢) ليست في (ش).
(٣) في (ك): على عامل اللفظي.
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (ك): الظرف.
(٦) في (ك): قام.
(٧) ليست في (ك).
(٨) في (ك): المنصوبة.
(٩) ليست في (ك).
(١٠) في (ك): فالواو.

الدّاخلة على المضارع المسبوق بنفي محض أو طلب محض، أي: بفعل أصيل، وهو يعمّ الأمر والنهي والاستفهام[(١)]، والدّعاء بلفظ الخبر، على مذهب الكسائي، والاستفهام والعرض والتحضيض [والتمنّي][(٢)]، لأنّ المضارع ينصب بتقدير أن بعد الواو، وإذا كانت بعد أحد الأشياء الستة كما هو المشهور.

وقال أبو حيّان: لاأحفظ النّصْب جاء بعد الواو في الدّعاء ولاالعرض ولاالتحضيض ولاالرجاء، ولاينبغي لأحد أن يقدِم على ذلك إلاّ بالسّماع[(٣)] انتهى. ذكره شارح الألفية.

والنَّصب بعد هذه الواو بتقدير أنْ على مذهب البصريين وهو الصّحيح، وبنفس الواو عند بَعض الكوفيين **نحو: ﴿ولَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِيْنَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ، ويَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾**[(٤)]. هذا مثال للمسبوق / بالنّفي أي[(٥)]: وأن يعلم الصابرين، **وقول** أي: ونحو قول **أبي الأسود**[(٦)]: [٨٣/ب]

لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتيَ مِثْلَهُ

وآخر البيت: عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيْمُ[(٧)] [الكامل]

الخُلُق بضمتين: السجيّة والطبيعة والمروءة والدّين كذا في «القاموس»[(٨)] هذا مثال للنهي معناه: لايكن منك نهي عن الخلق وأن تأتي مثله أي إتيان بمثله.

والكوفيّون يسمّون هذا واو الصرف أيضاً، لأنها صرفت الفعل المضارع من الجزم إلى الرفع ويكون الصرف عن إعراب ماقبلها مرشداً من أوّل الأمر، بأنّها ليست للعطف، وأنّها للجمعية من حيث الاستعمال.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) ليست في (ش)، واستدركتها في (ك).

(٣) «ارتشاف الضَّرب» لأبي حيّان، ٤١٥/٢ . بتصرف يسير.

(٤) سورة آل عمران: ١٤٢ .

(٥) ليست في (ك).

(٦) أبو الأسود الدؤلي: ظالم بن عمرو، أحد سادات التابعين والمحدّثين، أوّل من أسّس النحو، صحب عليّاً رضي الله عنه، مات بالطّاعون ٦٧هـ على الأصح. ترجمته في «معجم الأدباء» ٣٤/٢ . و«بغية الوعاة» ٢٢/٢ . ووفاته في البغية: ٦٩هـ.

(٧) البيت، في ديوان الدؤلي: ٤٠٤ ، وقد نسب لأكثر من شاعر، منهم المتوكّل الليثي، والأخطل، وسابق البربري، والطِّرمّاح، لكن المشهور أنه لأبي الأسود، وقد يكون من نُسِبَ إليه قد تمثّله في شعره. وهو من شواهد «كتاب سيبويه»: ٤٢/٣ وفيه نسبه للأخطل، وفي «شرح المفصّل» لابن يعيش ٢٤/٧ .

(٨) «القاموس المحيط»: خلق.

وواوين يتجرُّ مابعدهما، وهما[١] **واو القسم**. (والموصول مع صلته فاعل ينجرّ)[١] كما مرّ غير مرّة **نحو**: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾[٢]، فهذه الواو تجرّ بنفسها، وتدخل على مظهرٍ يَحسُنُ الحلف به. وهي مبدلة من باء الإلصاقية في أقسمت بالله، لما بينهما في المناسبة لفظاً ومعنىً عند حذف الفعل، فلاتجتمع مع الفعل لكونها عوضاً عنه خلافاً لابن كيسان، هذا على ماصرّح به في كتب النّحو.

وذكر في بعض الشروح تلك الرسالة، لأنّها أصل، وليس بدلاً من الباء في القَسَمِ خلافاً لزاعمي ذلك. واو رُبَّ: وهي تقع في أوّل الكلام، وتدخل على المظهر[٣] المنكر **كقوله: أي** قول الشاعر[٤]

وبلدةٍ ليس بها أنيس إلاّ اليعافير، وإلاّ العيس[٥] [الرجز]

أي: رُبَّ بلدة، وإنّما فسّرنا به لأنّ هذه الواو للعطف عند البصريين، وليست جارّة بنفسها، فإن لم تكن في أوّل الكلام، فكونها[٦] للعطف ظاهر، وإن كانت/ تقدّر معطوف [٨٤/أ] عليه. قال شارح الألفية وهو الصحيح. وأما عند المبرّد والكوفيين إنّها جارّة بنفسها[٧]، وبلدة مجرورة بها، وهي حرف عطف، لكن لمّا[٨] صارت قائمة مقام ربّ، كائنة[٩] بمعناها كانت جارّة بنفسها لصيرورتها بمعنى ربَّ فلا يقدرون المعطوف عليه في نحو: وقائم الأعماق، لأنّ ذلك تَعَسّف، واختاره ابن الحاجب[١٠].

وواوٌ يكون مابعدها من الإعراب على حسب ماقبلها غالباً، وإنما قال غالباً إذ تجوز المخالفة إذا عُرِف المراد، نحو: مررتُ بزيد وعمروٌ بالرّفع، أي عمرو[١١] كذا ذكره الرضي.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) سورة التين: ١ .

(٣) هو اختيار الزمخشري وابن عصفور في «توضيح المقاصد والمسالك»: ١٩٦/٢ .

(٤) الرجز لجران العود: عامر بن الحارث النميري. شاعر وصّاف. والجران: باطن العنق الذي يضعه البعير على الأرض إذا مدّ عنقه لينام. أدرك الإسلام، وقرأ القرآن وتأثّر به ت؟. ترجمته في «خزانة الأدب»: ١٨/١٠ و«الأعلام»: ٢٥٠/٣ .

(٥) الرجز من شواهد «الكتاب». ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، و«الخزانة» ١٥/١٠ وله روايات عدّة، واليعافير: تيوس الظّباء. «اللسان»: عفر. والعِيْسُ: الإبل تضرب إلى صفرة «اللسان»: عيس

(٦) في (ك): في كونها

(٧) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٣٤/٢ . النصّ لشيخ زاده وليس للمرادي، فالعبارة جاءت في سياق مقارب

(٨) ليست في (ك)

(٩) في (ك): كانت

(١٠) «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب: ١٦١/٢

(١١) في (ك): وكذلك كذا

وهي واو العطف وهي الأصل بالنسبة إلى الجميع، لكن كونها للعطف في الحال قول مرجوح. فَعُلم من هذا القيد أنّ تغاير أقسامها ليس بحسب الحقيقة.

و[هي][(١)] لمطلق الجمع من غير أن يكون المبتدأ به داخلاً في الحكم قبل الأخير، ولاأن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما.

وواواً دخولها في الكلام كخروجها، بالنسبة إلى المعنى، لكنّها تفيد التأكيد.

وهي الواو الزائدة نحو:﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[(٢)]. فالواو هنا زائدة مؤكّدة بدليل الآية الأخرى، وهي قوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوها فُتِحَتْ أَبوابُها﴾[(٣)].

وقيل: التنكير للتعظيم حيث قال أبو البقاء: الواو زائدة عند قوم، وليست زائدة عند المحققين.

إنّها عاطفة فالجواب للشرط، وهو إذاً محذوف لأنّ فُتِحَتْ على هذا الوجه معطوف على الشرط، فلو لم يقدّر الجزاء[(٤)] لزم بقاء الشرط / بدونه. [٨٤/ب]

تقديره: كان كيت وكيت، هما كنايتان عن الحديث، (ولايُستعمل إلا مكرّراً)[(٥)] مخففاً من كيت وهي أصل كيت، فخففت الياء المشدّدة، وعوّضت عنها التاء فصار كَيْت كما بِنْت وأخت، فوجب إسقاط التأنيث لئلا يجتمع علامتان، فبقيت كيت، ويوقف فيه بالتاء كما توقف في بنت، وقد جاء فيه فتح التاء والكسر والضمّ، وكذا حال زيت.

هذا أي: كون الواو للعطف مختار الزمخشري[(٦)]، وهو الصواب لموافقة الأصل.

وجَعَلَها بعضٌ بمعنى (مع). ذكره العلاّمة أيضاً حيث قال[(٧)]: حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها، أي مع فتحت أبوابها وقيل: إنّها للحال. وهو أيضاً مذكور في «الكشّاف» حيث ذكر فيه، وقيل: أبواب جهنّم لاتُفتح إلاّ عند دخول أهلها فيها، وأبواب الجنّة فمتقدمة فتحها، بدليل قوله تعالى:﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾[(٨)]، ولذلك جيء بالواو، كأنّه قيل: حتّى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها.

---

(١) ليست في (ش) و(ك) واستدركتها من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب
(٢) سورة الزمر: ٧٣
(٣) سورة الزمر: ٧١
(٤) في (ك): الجزء
(٥) ليست في (ك)
(٦) «الكشاف»: ٤/٤١١ . وعبارة الزمخشري: (فلذلك جيء بالواو، كأنّه قيل: حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها).
(٧) في (ك): وقيل
(٨) سورة ص: ٥٠

وقول[١] مضاف إلى جماعة، وجملة: إنّها واو الثمانية وإنّ منها: ﴿وثامنهم كلبهم﴾[٢] مقول القول، وجملة: لايرضاه النّحوي خيرٌ، وياء النسبة للمبالغة، أي: النّحوي الكامل، وإنهم بهذه المقالة يستحقّون أن تُسلَبَ عنهم نسبتهم إلى النحو لما لايتعلّق به حكمٌ إعرابي، ولاسرٌّ معنويٌّ، والواو الثمانية هي التي أنّ العدد قد تمّ بالسّابع من حيث أنّ السبعة هو العدد التّام، والثامن ابتداء تعداد آخر معطوف عليه، ذكره الشيخ القاضي[٣] في أواخر سورة البراءة[٤].

وقال بعض الفضلاء: هذا ليس بشيء بدليل قوله:﴿هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ / [٨٥/أ] إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾[٥]. (فإن المتكبّر)[٦]. في محل التّعداد نعت ثامن، مع أنّه لم يُذكر بالواو، وفيه مناقشة ظاهرة لاتخفى على المتأمّل.

والقول به أي: بكون الواو واو الثمانية في آية الزّمر وهي قوله تعالى:﴿وفُتِحَتْ أَبْوَابُها﴾ أبعدُ منهِ أي من القول بكون الواو واو الثمانية في قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[٧] لأنّ الواو في هذه الآية وقعت في الصفة الثامنة في التعداد، وأمّا في آية الزّمر فليس فيها تعدادٌ بل هي للجنة الثمانية، وأمّا وجه البعد في: والنّاهون، لما يتعلّق به حكمٌ إعرابي، ولاسِرٌّ معنوي.

والقول به في ﴿ثَيِّباتٍ وأَبْكَاراً﴾[٨] ظاهر الفساد. لأنّ في واو الثمانية يجوز اجتماع الأوصاف المذكورة في موصوفٍ واحدٍ بخلاف الواو المنافي[٩] بين طرفيها، إذ البكارة والثّيابة لايجتمعان في موصوف واحد، وقيل الواو الثمانية لايخلّ[١٠] المقصود بالحذف بخلاف هذه الواو، لأنّ التوسّط[١١] بها للتنافي بين طرفيها.

---

(١) ليست في (ش)

(٢) سورة الكهف: ٢٢

(٣) يُريد البيضاوي في «أنوار التنزيل»: ٣٥٥/٢

(٤) في (ك): البقرة، وهو غلط، يريد قوله تعالى (التَّائِبُونَ، العَابِدُونَ، الحَامِدُونَ، السَّائِحُونَ، الرَّاكِعُونَ، السَّاجِدونَ، الآمِرُون بِالْمَعْرُوفِ والنَّاهونَ عَنِ المُنكرِ).
قال الإمام البيضاوي في «أنوار التنزيل» ٣٥٥/٢: (وقيل: إنه للإيذان بأنّ التعداد قد تمّ بالسّابع من حيث أن السبعة هو العدد التّام، والثامن ابتداء تعداد آخر معطوف عليه ولذلك تسمّى واو الثمانية»

(٥) سورة الحشر: ٢٣

(٦) ليست في (ك)

(٧) سورة التوبة: ١١٢

(٨) سورة التّحريم: ٥

(٩) في (ك): بخلاف هذا الواو يتنافى

(١٠) في (ك): يحل

(١١) في (ك): التوسيط

- مايأتي على اثني عشر وجهاً -

«مـــــا»

النّوع الثامن: مايأتي على اثني عشر وجهاً وهو (ما)[1]، وقع في بعض النُسخ وهي، فالتأنيث باعتبار الكلمة، فإنها أي الـ (ما) على ضربين:

اسميّة: التأنيث باعتبار ذي الضّرب، وهي كلمة (ما)، وأوجهها أي أوجه ماالاسمية سبعة، آثر التذكير لكون الجمع مؤنثاً غير حقيقي، فإن اعتبرت التأنيث فيه، فالتذكير لعدم وجوب المطابقة، أو للاكتفاء بظاهر التأنيث.

معرفة بالرّفع إمّا على البدلية من سبعة، أو على أنّها خبر مبتدأ محذوف، ويجوز النّصب بتقدير: أعني.

وتامّة: صفتها، والمراد بها مالا / يحتاج إلى الصلة، والعائد والصفة نحو: [٨٥/ب] ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2] أي: نِعْـمَ الشيء[3] إبداؤها، [هذا][4] عند سيبوية والكسائي فـ (ما) فاعل نعم لكونه بمعنى ذي، اللام وهي مخصوصة بالمدح، وكناية عن الإبداء الذي دلَّ عليه فعله، وهو تُبدُوا.

وعند أبي عليّ الفارسي[5] والفرّاء، فالتقدير: نعم شيئاًهي. لأنّ (ما) نكرة تامّة بمعنى الذّي فاعل نِعْمَ، فتكون الصِّلَةُ بأجمعها محذوفة، لأنّ (هي) مخصوصة، أي نعم الذي فَعَلَهُ هي أي: الصدّقات كما عرفت في (من هو في سِرٍّ وإعلان).

وذكر في بعض شروح تلك المتن أن (ما) مركبة مع الفعل لاموضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل.

ومعرفة ناقصة أي محتاجة إلى الصّلة، والعائد والصفة، وهي الموصولة أخّرهَا عن التّامة مع أنَّ جميعَ الكتب عكس ذلك، إمّا بناءً على أنّ مفهومها عدميٌّ، والإعدام مقدّم على الملكات، أو أنّها أقدم مرتبة من النّاقصة، ومَنْ جَعَلَ عكس ذلك يعتبر كون مفهوم النّاقصة وجوديّاً، واستعمالها أكثريّاً، ولكلٍّ وجهةٌ هو مولّيها.

---

(١) المسألة في «الجنى الدّاني»: ٣٢٢ و «المغني»: ٣٩٠

(٢) سورة البقرة: ٢٧١

(٣) في (ش): نعم الشيء هي إبداؤها

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٥) «شرح الأبيات المشكلة الإعراب» لأبي علي الفارسي / باب من الصلات والأسماء الموصولة: ٤١٧

نحو: ﴿قُلْ: مَاعِنْـدَ اللهِ - أي الذي عند الله - خَيْرٌ مِنَ اللَّهْـوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ﴾[١] و(ما) هذه تستعمل لما لايَعْقِلُ غالباً، وقد يستعمل من ذوي العلم كما في قوله تعالى:﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَابَنَاهَا﴾[٢] وشرطية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[٣] أي: إنْ تفعلوا، فما شرطيّة جازمة لتفعلوا، منتصبةٌ به على المفعوليّة، وجواب الشرط: (يعلمه الله).

ومِـنْ خَيْرٍ في موضع نصب على التمييز، والمميِّز ما، والتقدير: أي شيءٍ تفعلوا من خير ويجوز أن تكون (مِنْ) زائدة، وخير حالاً، والتقدير أيَّ شيءٍ تفعلوا قليلاً أو كثيراً، [٨٦/أ] ويجوز أن يكون موضع النّصب لكونه صفةً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره:

ماتفعلوا فعلاً من خير، وقيل: يجوز أن تكون مصدرية، ومِنْ خيرٍ: مفعولاً به، والتقدير: أي فعلهم مِنْ خيرٍ يعلمه الله.

واستفهاميّة وهي لاتختص بما لايَعْقِل عند الإبهام. تقول لشيخٍ رفع لك من بعيد: ماذاك؟ نحو: ﴿وَمَاتِلْكَ بِيَمِيْنِكَ﴾[٤] فـ (ما) استفهاميّة، وبيمينك: حال من معنى الإشارة. وقيل: صلة لتلك.

ويجب حذف أَلفِها على الأجود: قال الشّيخ الرضي: وتُحذفُ ألف (ما) الاستفهام في الأغلب، **إذا كانت مجرورةً** بحرف الجرّ نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[٥] فما مجرورة بـ من، وأَلِفُها محذوفة، فَوَجْهُهُ أنّ الاستفهام لّما كان لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار[٦] عنها، فقدّم عليها وركّب معها حتى يصير ككلمة واحدة، موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عند رتبة الصّدر فحذف ألفها ليكون دليلاً لتركيبها مع الجارّة، وإنّما لم يحذف نون (من) الاستفهامية إذا كانت مجرورة لكونها حرفاً صحيحاً. كذا ذكره الشيخ الرضي[٧].

ونحو قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَـرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[٨] جميع النسخ التي صادفناها بغير العاطف[٩]، والظّاهر أنّه سَهْوٌ من قلم النّاسخ، لأنَّ النُّحاة قالوا: إنّ حذف المعطوف عليه كثير،

---

(١) سورة الجمعة: ١١
(٢) سورة الشمس: ٥
(٣) سورة البقرة: ١٩٧
(٤) سورة طه: ١٧
(٥) سورة النبأ: ١
(٦) في (ش) و(ك): الجرّ، وماأثبتّه من «الكافية».
(٧) «الكافية»: ٥٤/٢
(٨) سورة النّمل: ٣٥ .
(٩) في (ك): العاطفة

وحذف المعطوف مع حرف العطف قليل نحو: راكب[١] طلحان أي: راكب البعير، والبعير طلحان، وأمّا حذف حرف العطف مع ذكر المعطوف / فشاذٌّ نادر. [٨٦/ب]

ولهذا أي: لأجل وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية المركّبة بحرف الجرّ، **ردّ الكسائي على المفسّرين قولَهم** بالنّصبْ مفعول ردَّ في: ﴿بِمَا غَفَرَ لِيْ رَبِّيْ﴾[٢] **أنها استفهامية**: مقول القول. حاصله: لمّا كان حذف ألف (ما) الاستفهامية واجباً عند دخول حرف الجرّ عليها يُثْبِتُ أنّ (ما) في (بمّا غفرلي ربي) ليست استفهامية لوجود ألف في[٣] (ما).

قال العلاّمة في «الكشّاف» فإن قلت (هي مافي)[٤] قوله: بِمَا غَفَرَ لي ربيّ أي الماءات [هي][٥] قلت المصدرية أو الموصولة، أي بالّذي غفرلي [ربّي، أي][٦] من الذنوب. ويحتمل أن تكون استفهامية، يعني: أيَّ شيء غفرلي ربيّ؟ فَطَرْحُ الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً انتهى [٧].

فإذا فهمت ماتلونا عليك من كلام الرضيّ، والعلاّمة[٨] الزمخشري عرفت أن ردّ الكسائي مردود، لأنّ الحذف أكثريّ لادائميّ.

وإنّما جاز نحو: لماذا فعلتَ؟ هذا جواب عن سؤال مقدّر تقديره. ولّما وجب سقوط ألف ماالاستفهامية بدخول حرف الجرّ على الأجود فلم[٩] يحذف في مثل: لماذا[١٠] فعلتُ؟ مع أنّه مركّب باللّام، فأجاب بقوله:

لأن ألِفَها صارت حشواً أي: وسطاً **بالتركيب مع ذا**، فتكون الألف في وسط الكلمة[١١]، والحذف في الوسط[١٢] قليل لتحصنه مِنَ الحوادث **فأشبهت** (ما) الاستفهام **بالموصولة في إثبات الألف**، لأنّ (ذا) لّما لم تثبت زيادتها، ولاكونها موصولة إلاّ مع (ما) الاستفهامية، لم تحذف

---

(١) في (ك): راكب البعير طلحان

(٢) سورة يس: ٢٧

(٣) في (ك): فيها

(٤) ليست في (ك)

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)، وهو نصُّ «الكشاف».

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٧) «الكشاف»: ٣٢٠/٣

(٨) في (ش) و (ك): علامة، ومأأثبتّه يقتضيه السياق

(٩) في (ك): فلو لم

(١٠) في (ك): لماذا بماذا فعلت؟

(١١) ليست في (ش)

(١٢) ليست في (ك)

ألفها كألف (ما) الموصولية، ويجوز أن يكون معنى حشواً أي زائدة غير منظور بالحذف والإثبات لتركيب[1] (ما) مع (ذا) الذي يكون موصولاً بالتركيب فأشبهت الموصولة/ فكما أنّها [٨٧/أ] إذا كانت موصولة لاتُحذف ألفها كذلك هنا.

وتعجبية نحو: مَاأَحْسَنَ زَيْداً، فهذه الـ (ما) نكرة تامة بمعنى شيء عند سيبويه، وموصولة عند الأخفش، واستفهامية عند الفرّاء وابن درستويه[2].

وقال الشّيخ: وهو قوي من حيث المعنى لأنّه كان جُهِلَ سببه، فاستُفهم عنه. وضعّف شرّاح «المفصّل» هذا الوجه بأن قالوا: أمّا صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى إنشاء آخر بخلاف صيغ الأفعال، فإنّها تنقل إلى إنشاء كثيراً، وقالوا: الوجه ماصار إليه سيبويه، لأنّ التعجب من مواضع الإبهام والبعد عن الوضوح والبيان، والموصول معرفة بمعنى الذي، والموصوفة قريبة إلى المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع.

وقيل أيضاً في تضعيف كونها موصولة[3] أنّ (ما) إذا كانت بمعنى الذي، وأَحْسَنَ: صلتها، لاحتاجت إلى تقدير الخبر لأنّ الموصول مع صلته مبتدأ، ونحن نقطع كلاماً من غيرنظر إلى المحذوف، فما: مبتدأ على مذهب سيبويه والفرّاء، ومابعدها خبرها. وأمّا عند الأخفش هي مع صلتها: مبتدأ، وخبرها محذوف.

قال ابن الحاجب في «الإيضاح»[4] في باب المنادى: ماأَحْسَنَ زيد أصله إمّا خبر وإمّا استفهام، ثم نقل إلى التعجب، فَعُلِمَ منه أنّ كونها قسماً مستقلاً مبني (على الفتح)[5] وعلى الظاهر[6].

ونكرة موصوفة نحو: مررتُ بما معجبٍ لك، فما: نكرة في محل الجرّ بالباء، موصوفة بمعجب، ولك: متعلّق به، أي بشيء معجب لك ومنه، أي من كون (ما) نكرة موصوفة بمعجب[7] في قوله[8]/أي في قول بعض النُّحاة وهو الأخفش والزّجّاج. نعم ماصنعت،[٨٧/ب]

---

(١) في (ك): لتركيبها

(٢) ابن درستويه: عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه، أحد من اشتهر وعلا قدره، شديد الانتصار للبصريين في النّحو واللّغة، له مصنّفات منها:«الإرشاد في النحو» «غريب الحديث». ت: ٣٤٧ هـ ترجمته في «البلغة»: ١٢١ و«بغية الوعاة» ٣٦/٢

(٣) في (ك): مؤلة

(٤) «الإيضاح في شرح المفصّل»: باب التعجب ١١١/٢ . كلام قريب من هذا

(٥) ليست في (ك)

(٦) لم أقع على النقل في باب المنادى.

(٧) ليست في (ك)

(٨) في (ك): قولهم

فما على هذا نكرة منصوبة لأنّها مميّزة، وصنعت: صفتها، والمخصوص بالمدح محذوف، أي: **نعم شيئاً صنعته**. لعلّ وجه إيراد المثالين إشعار إلى جواز كونها موصوفة بمفردٍ وجملةٍ.

ونكرة موصوفة بها أي: تكون ماصفة للنكرة، إنما قال: نكرة موصوفة، ولم يقل موصوفة بها كما قال سائر النُّحاةِ إيذاناً في أوّل الأمر[١] بأنّ موصوفها لايكون إلاّ نكرة، لأنّ النكرة لاتكون وصفاً للمعرفة.

نحو: ﴿مَثَلاً مَابَعُوضَةً﴾[٢]، فما: إبهامية تزيد النكرة إبهاماً، ومَثَلاً في هذا الموضع يجوز أن يكون حالاً بمعنى ممثلاً، وأن يكون تمييزاً، وأن يكون منصوباً على المصدرية، أي: أُمَثِّلُهُ مثلاً. ويُذكر إذا قصد التعميم والزّيادة.

وقولهم أي: ونحو قول العرب:

لأمْرٍ ماجَدَع قَصيرٌ أَنْفَه[٣].

قوله: أَمْرٍ مجرور باللام، ومافي محل الجرّ لكونها صفة لمجرور، والجَدْع بالدّال المهملة: قطع الأنف واليد والأذن[٤].

وقصير: اسم رجل، وأنفه، بدل اشتمال منه.

أي: مثلاً بالغاً في الحقارة ولأمرٍ عظيم. هذا تفسير على وجه اللفّ والنشر على الترتيب[٥].

قال بعض النُّحاة: إنّ (ما) إذا وقعت صفة تكون[٦] على ثلاثة أقسام:

- قسم يراد بها التحقير، و [قسم يراد بها][٧] التعظيم.

- وقسم يراد بها التنويع نحو: ضربت ضرباً مّا، فما على هذا التفسير اسم، وقيل إنّ هذه حرف لاموضع لها. ذكر شارح الألفية[٨] عن ابن مالك: أنّ (ما) في مثل[٩] هذه المواقع حرف زائد مبنيّة من وصف لائق بالمحلّ / وهو أَوْلى لأنّ زيادتها عوضاً عن محذوف ثابت [٨٨/أ]

---

(١) في (ش): اللاّم

(٢) سورة البقرة: ٢٦

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني ١٩٦/٢ ، قالته الزبّاء لّما رأت قصيراً مجدوعاً، وقصّة المثل في «مجمع الأمثال» ٢٣٣/١ في مثل «خَطْبٌ يسير في خطب كبير».

(٤) الجَدْعُ: القَطْعُ البائن في الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها. «لسان العرب»: جدع

(٥) في (ش): التركيب، وماأثبتّه من (ك)

(٦) ليست في (ش)

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٨) في (ك): ناقلاً عن ابن مالك، والنصّ في «توضيح المقاصد والمسالك»: ٢٢٥/١ .

(٩) ليست في (ك).

في كلامهم، من ذلك: حيث مايكن أكن. وليس في كلامهم نكرة موصوفة بها جامدة كمعهود[١] (ما) إلاّ وهي مرادفة بمكمّل كقولهم: مررتُ برجلٍ أيِّ رجل انتهى.

وحرفيةٌ بالرفع: عطف على اسمية.

وأوجهها أي أوجه (ما) الحرفية **خمسة**.

نافيةٌ بالرفع: إما بدل عن خمسة، أو خبر مبتدأ محذوف **فتعمل في ظرف الجملة الاسمية**، قيّد بالاسمية احترازاً عن الجملة الفعلية.

عمل ليس، وهو رفع الاسم ونصب الخبر، **في لغة الحجازيين**، وإنّما قال في لغة الحجازيين[٢] لأنّ (ما) و (لا) المشبهتين بـ ليس لاتعملان[٣] عند بني تميم أصلاً[٤] لدخولهما على الاسم والفعل كما مرَّ تفصيله غير مرّة.

وإن أردت الاطّلاع، فلتعد إليه.

نحو: ﴿مَاهَذَا بَشَرًا﴾[٥]، هذا في محل الرفع [اسم][٦] ماالحجازيّة، وبشراً بالنّصب خبره.

ومصدرية غير ظرفية نحو: قوله تعالى ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ﴾[٧] (فما) موصولة حرفيّة. هي وصلتها في محل الجرّ بالباء، أي بنسيانهم، فلايحتاج إلى عائد، هذا مذهب سيبويه.

ومذهب الأخفش وابن السرّاج، إلى أنّ (ما) المصدرية اسم يحتاج إلى عائد هو مذهب مرجوح[٨].

ومصدرية ظرفية، فتكون بمعنى المدّة نحو: ﴿مَادُمْتُ حَيًّا﴾[٩] **أي: مدّة دوامي حيّاً**.
وكافّة عن العمل، هذا وجه رابع من وجوه (ما) الحرفية، لكن قال في «القاموس»: وتكون (ما) زائدة، وهي نوعان: كافّة وغير كافّة[١٠]، فعُلِمَ من هذا أنّ (ما) الكافّة قسم من الزائدة، لاقسم لها، لعلّ وجه عدّها / مقابلُ الزّائدة مبنيٌّ على أنّ لها تأثيراً قويّاً، وهو منع العامل [٨٨/ب]

---

(١) في (ش) كجمهور، وماأثبته من (ك).
(٢) ليست في «ك».
(٣) في (ك): يعمل.
(٤) إعمال (ما ولا) عمل ليس أو إهمال عملهما «الكتاب»: ٥٧/١ ومابعدها، و«شرح المفصّل» لابن يعيش: ١١٤/٢ .
(٥) سورة يوسف: ٣١ .
(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).
(٧) سورة ص: ٢٦ .
(٨) انظر تفصيل القول، والخلاف في «شرح المفصّل» لابن يعيش: ١٤٢/٨ .
(٩) سورة مريم: ٣١ .
(١٠) «القاموس المحيط»: (ما). الألف اللّينة.

عن العمل، فكأنّها ليست بزائدة وإن كانت قسماً منها وهي ثلاثة أقسام:

- كافّة عن عمل الرفع كقوله، أي: كقول الشّاعر[١]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا   وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ[٢] [الطويل]

الصدود: الإعراض، يقال: صَدَّ عنه وتَصِدُّ صُدوداً، أي أعرض، كذا في «الصحاح»[٣].

فَقَلَّ: فعل ماضٍ و(ما) المتّصلة بِقَلَّ كافّة له عن طلب الفاعل النّحويّ، لاعن طلب الفاعل حقيقةً لامتناع صدور الفعل إلاّ عن فاعل.

قال الشّريف[٤] في «شرح المفتاح»[٥] في حاشية المعلّمة بـ منه حيث [قال][٦]: وقَد طَالَ مَاجَالَ في صَدْري.

اعلم أنّه يجوز أن تكون (ما) كافّة في إنّما، فإنّها تكفّ إنَّ عن العمل (كما تكفّ الفعلَ)[٧] عن العمل في الفاعل بحسب الظّاهر، إنّما قلت بحسب الظّاهر لأنَّ المنع عن الفاعل حقيقةً غير ممكن، لامتناع صدور الفعل إلاّ عن فاعل، والفعل هنا يتعلّق بحسب المعنى إلى مصدر جال ودار، أي طال الجَوَلاَنُ والدَّوَرَان، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، والمصدر فاعل طال.

وعلى التّقدير الأوّل تكتب موصولة لأنّها من تتّمة الفعل.

وعلى الثاني مفصولة، وذكر في موضع آخر أي: لايطلب له فاعل في التركيب، وإنْ فُهِمَ منه القليل والطويل انتهى.

فَعُلِمَ من كلامه أنَّ الفعل المكفوف يجوز أن يتعلّق إلى مصدرِ فعلٍ الذّي تدخل عليه، ذلك الفعل المكفوف، ويجوز أن يتعلّق إلى مصدرِ نفسه، وهو القليل والطوّيل والكثير، وعُلِمَ أيضاً (أنَّ) (ما) تكتب مفصولة إذا كانت مصدرية / وموصولة إذا كانت كافّة لكونها [٨٩/أ] من تتمّة الفعل، وإنّما قال: كافّة عن طلب الفاعل مع أن مدّعاهُ كونها كافّةً عن عمل الرّفع، لأنَّ إعراب الفاعل مستقرٌّ للرّفع.

---

(١) هو مرّار بن سعيد الفقعسي، من شعراء الدّولة الأموية، وقد أدرك العباسيّة. ترجمته في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة: ٦٩٩/٢ . و«المؤتلف والمختلف» للآمدي: ٤٠٨ . و«خزانة الأدب» للبغدادي ٢٨٨/٤ .

(٢) من شواهد سيبويه: ٣١/١ . وشواهد «المغني»: ٤٠٣ . ونسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعة. وقد أثبته محقّق ديوان عمر بن أبي ربيعة في باب (الشّعر المنسوب إليه وغير موجود في أصول شعره)، ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٥٠٢ .

(٣) «الصحاح»: صدَّ.

(٤) الشّريف علي بن محمد الجرجاني، علاّمة دهره، له تصانيف مفيدة. ت٨١٤هـ وقيل ٨١٦هـ ترجمته في «بغية الوعاة» ١٩٦/٢ و«كشف الظنون»: ١٧٦٣/٢ .

(٥) «المصباح في شرح المفتاح» للجرجاني. «كشف الظنون»: ١٧٦٣ .

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من(ك).

(٧) في (ش) مطموسة. واستدركتها من (ك).

ووصال: فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، وهو يدوم، ولايكون وصال: مبتدأ، ويَدُوم: خبره، وعلى طول متعلّق بـ يدوم، لأنَّ الفعلَ المكفوفَ بـ (ما) الكافّة لايدخل إلاّ على الجملة الفعلية، لأنه جرى مجرى حرف النّفي.

وقولك: قلّما يُضرب زيدٌ، بمعنى مايُضرب زيدٌ، كذا قالوا. هذا الكلام ردّ على سيبويه حيث قال الشّيخ الرَّضي: وهي عند سيبويه كافّة[1]، وصالٌ: مبتدأ.

ولكن ذكر في «شرح الألفية»: قال بعض النُّحاة إنَّ قلّ إذا كُفّتْ [2] بـ (ما) تدلّ على ندارة الشيء لا على نفيه، وقال أكثرهم: يُراد النّفي في الأشهر، فعلى هذا لِمَ لايجوز دخولها على الجملة الاسمية؟ غاية الباب[3] أن يخالفَ الأشهر، على أنّ قول سيبويه بمنزلة النصّ في هذا الفنّ.

وقال بعضهم: إنَّ (ما) مصدريّة هي وصلتها، وهي فعل المحذوف وفاعل الفعل المكفوف أي: قَلَّ دوام الوصال. وقال بعضهم: ما زائدة، ووصال فاعل قلَّ، ذكره شارح «الكافية»، فمعنى البيت يختلف على هذا الاختلاف، فتكفّ في وجوهها.

ولم يُكفّ من الأفعال بـ (ما) الكافّة إلاّ قلَّ وطَالَ وكَثُرَ.

ـ وكافّة عن عمل النَّصب والرَّفع معاً. وجه التقديم على الثاني ظاهر، وأمّا وجه التأخير عن الأوّل كون الأوّل كافّة عن طلب الفاعل، وذلك في إنَّ وأخواتها، وهو سائر حروف المشبهة بالفعل، فيكون مابعدها مبتدأ وخبراً.

اعلم أنَّ الحروف المشبهة بالفعل تنصب الاسم وترفع / الخبر خلافاً للكوفيين في [٨٩/ب] قولهم إنّ الخبر باقٍ على رفعه، «وبعض العرب ينصبُ بهذه الأحرف الجزأين معاً. وحكى قوم منهم ابن السّيد[4] أنَّ ذلك لغة» ذكره شارح «الألفية»، فعلى هذا قول المصنف.

ـ وكافّة عن عمل النصب والرفع يكون على الأشهر، وأنَّ هذه الحروف تلحقها (ما) الكافّة وتمنع عن العمل في الأصحّ، وقد يجوز إعمالها، فذهب الزمخشريُّ إلى جواز إعمالها كلّها[5]،

---

(١) مذهب الجمهور أنّ (ما) الكافّة حرف «الكافية»: ٣٤٨/٢ .

(٢) في (ش) كففت بها.

(٣) في (ك): ما.

(٤) ابن السّيد: عبد الله بن محمد البطليوسي، عالم باللُّغات والآداب، صنّف «شرح أدب الكتّاب» و «شرح سقط الزند» و«الحلل في شرح أبيات الجمل» وغيرها كثير. ت ٥٢١هـ ترجمته في: «البلغة»: ١٢٦ ، و«إنباه الرّواة»: ١٤١١/٢ و«بغية الوعاة» ٥٥/٢ .

(٥) «شرح المفصّل»: ٣٠/٨ ، يجيز إعمال ربّ وإهمالها بعد اتصال ما والنقل من توضيح والمقاصد والمسالك ١/ ٣٣٤

والزّجّاج في: ليت ولعلّ وكأنّ دون البقية لقوّة قرب هذه الثلاثة من معنى الفعل من حيث إنّ كأنّ بمعنى: شبّهتُ، وليت بمعنى: تمنّيتُ، ولعلّ بمعنى: ترجّيتُ مع تفسيرها معنى الكلام، وتأثيرها في مضمونه بخلاف إنّ وأنّ ولكنّ، فإن معناها غير زائدة على[1] الابتداء سوى التأكيد.

وذهب بعضهم إلى جواز النصب بـ ليت ولعلّ، فقال سيبويه والأخفش والفرّاء: لايجوز النَّصْب إلاّ في لَيْتَمَا، وصحّحه أكثر المغاربة، كذا ذكره ابن أمّ قاسم[2]، فهذه الحروف إذا كُفّت بـ (ما) يجوز دخولها على الجملة الأسمية نحو: ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[3] وعلى الفعلية نحو: ﴿إِنَّما يَنْهَاكُمُ اللّهُ﴾[4].

- **وكافّة عن عمل الجرّ** في[5] (رُبَّ) و(كاف) التشبيه، وفي[6] (الباء).

وعند البعض قال صاحب «التسهيل»: إن (ما) قد تكفّ عن العمل وتحدث معنى التقليل كقوله: (ربّما قد تُرى وأنت خطيب)[7]. [الخفيف]

فربّ إذا [اتصلت] بها (ما) الكافّة تدخل على الجملة الاسمية نحو: ربّما زيد قائم، وعلى الفعلية[8] لكونها بمعنى حرف النّفي الداخلة على الفعل. لكن يجب أن يكون فِعْلُها ماضياً لفظاً / نحو ربّما قام زيدٌ أو معنىً نحو: ﴿رُبَّما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[9] فإنّ المستقبل [٩٠/أ] المستقبل هنا كالماضي، لأنّ إخبارَ اللّهِ في المستقبل يجري في (التّحقيق مجرى)[10] الماضي.

---

(١) في (ك): على معنى الابتداء.

(٢) يعني المرادي، وقد مضت ترجمته، وأورد هذا في «توضيح المقاصد والمسالك» ٣٤٧/١ بقوله: (ومذهب سيبويه جواز الوجهين في (ليت) خاصة، ومنع الثاني في سائر أخواتها، لأنّ (ما) قد أزالت اختصاصها بالأسماء بخلاف (ليت) فإنّها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النّحويين إلى وجوب الإعمال في ليتما). وكذا في «شرح الأشموني»: ١٤٣/١ .

(٣) سورة النساء: ١٧١ .

(٤) سورة الممتحنة: ٩ .

(٥) في (ك): في ذلك ربّ.

(٦) ليست في (ك).

(٧) عجز بيت شعري، وصدره: فلئن صرتَ لاتحير جواباً من الخفيف، ينسب لصالح بن عبد القدوس ولمطيع بن إياس «المغني»: ٤٠٨ ، «توضيح المقاصد»: ٢٢٨/٢ . و«همع الهوامع»: ٣٨/٢ . وفيها: لبما أن ترى وأنت خطيب.

(٨) في (ش): الفعل.

(٩) سورة الحجر: ٢ .

(١٠) في (ك): تحقيق.

وقوله[١] أي قول الشاعر[٢]، هذا مثال على كون الـ (ما) كافّة عن العمل:

أَخٌ مَاجِدٌ لم يَخْزُني يَوْمَ مَشْهَدٍ[٣]

المجد: الكرم، وقد مَجُدَ الرَّجُلُ بالضمّ فهو مجيد وماجد، والمشهد: محضر النّاس. والمُراد هنا: الحرب.

كما سيف عمرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبه [الطويل]

كما سيفُ عمرٍو بالضمّ: مبتدأ، لأن (ما) تمنع[٤] الكاف عن العمل، ومضافٌ إلى عمرو.

لم تَخُنْهُ: خبره، وفاعله مستتر راجع إلى السيف، ومفعوله ضمير[٥] راجع إلى عمرو.

مضاربه: بالنصب مفعول فيه بتقدير في، وقد تستعمل تلك الكاف (في القرآن)[٦] وفي الوقوع نحو: كما حضر زيد قام عمرو، أي قارن القيام والحضور في الوقوع. وقيل: إنّها لتأكيد الوجود كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾[٧] أي: أَوْجِد رحمتهما إيجاداً متحقّقاً كما أُوجدت تربيتهما إيجاداً محقّقاً، في زمان الماضي.

وزائدة، وهو قسم خامس من (ما) الحرفية وتسمّى هي وغيرها أي[٨] ما وغيرها حال كونها من الحروف الزائدة[٩]، وهي ثمانية أحرف:

---

(١) في (ك): كقوله.

(٢) منسوب لـ نهشل بن حَرِّي بن ضمرة بن جابر، شاعر مشهور مخضرم بقي إلى أيام معاوية، وكان في جناح علي في حروبه وله في «الحماسة» بيت:

أغرُّ كمصباح الدُّجنة يتّقي قذى الزّاد حتى تستفاد أطايبه.

ترجمته في «الشعر والشعراء»: ٢ /٦٣٦ و«كتاب معاني أبيات الحماسة» للنّمري: ١٢٦ وفيه ذكر أنّه لم يعثر على هذا البيت: (أغرُّ كمصباح...) في غير الحماسة. «الحماسة البصرية»: ٣٤/١ .

وفي «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي ٤٨٧ ينسبه المحقق للمرّار الفقعسي، وقد سبقت ترجمته وفي «معجم الشعراء» للمرزباني: ٣٣٧ بيت:

إذا افتقرَ المرّار لم يُرَ فقرُه وإن أُيسِرَ المرّار أُيسَرَ صَاحِبُه.

والأبيات السابقة من البحر نفسه والقافية نفسها.

(٣) ليست في (ك).

(٤) في «ش»: يمتنع ومأأثبتّه من ك.

(٥) في (ك): ضمير بارز راجع.

(٦) في (ك): القرآن.

(٧) سورة الإسراء: ٢٤ .

(٨) في (ك): أي، يسمى (ما).

(٩) يقصدُ حروفَ المعاني لاحروفَ المباني.

إنْ، أنْ، ومَا، ولاَ، ومِنْ، والباء، واللام، والكاف بالنُّدرة.

مرَّ تفصيلُ كلّ واحد منها في موضعه.

صلةً وتأكيداً لأنّها يُتوصل[١] بها إلى زيادةِ فصاحةٍ، واستقامةِ وزنٍ، أو حُسْنِ سَجْعٍ، أو تزيين لفظ، وغير ذلك **نحو**: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[٢] ﴿وَعَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِيْنَ﴾[٣]. فـ (ما) في الآيتين صلة ومؤكِّدة، ورحمةٍ وقليلٍ: مخفوض بـ (الباء) و(عن).

أي فبرحمة / **وعن قليل** الأول تفسير للأوّل، والثاني للثاني. [٩٠/ب]

---

(١) في (ك): يتصل.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٩ .

(٣) سورة المؤمنون: ٤٠ .

[الباب الرّابع]

[الإشارات إلى عبارات]

الباب الرّابع في الإشارات أي: الإيماءات.

قال الجوهري[١]: أشار إليه باليد: أومى[٢].

وفي لفظ الإشارات[٣] إشعار إلى أنّ ذلك التفصيل إيماءٌ بالنسبة إلى مايستحقه هذا المقامُ من البسط.

إلى عبارات. يقال: عبرت[٤] الرؤيا إذا فسّرتها، وإنّما سمّيتِ الألفاظ الدّالّة عبارة لأنها تفسّرها[٥] في الضمير، أي في[٦] تعريفاتٍ.

محرّرةٍ. تحرير الكتاب: تقويمه[٧]، والمراد هنا: كونها مهذّبة أو مطهّرة من الزّوائد بحيث لادخل فيها ولااعتراض عليها.

مستوفاةٍ. استوفى حقّه وتوفّاه بمعنى[٨] كذا في «الصحّاح».

موجزةٍ، يقال: أوجزت[٩] الكلام: قصرته، وفي الاصطلاح: أداء المقصود بأقلّ من عبارات المتعارف، أي عبارات تُعطى حقُّها بحيث لم يكن فيه طولٌ كالتعريف المعهود، ولم يخلُ شيء من المقصود مع وضوح الحدّ عن حدّ[١٠] المحدود.

وينبغي أن تقول، لمّا فَرَغَ من القواعد والأصول أراد أن يبيّن كيفية إجرائها على مايناسبها، وإعراضها عمّا لايناسبها، فقدّم مايناسبها مع أنّ ذكر الإعراض عمّا لايناسبها أهمّ من ذكر مايناسبها، قصد إلى عدم الفصل بين القواعد والأجزاء.

---

(١) «الصحّاح»: شور

(٢) في (ش) و (ك): أومى، وفي «الصحّاح»: أومأ

(٣) في (ك): الإشارة

(٤) «الصحّاح»: عبر

(٥) في (ك): تفسّرها تفسيرها بالضمير

(٦) ليست في (ك)

(٧) «الصحّاح»: حرر

(٨) «الصحّاح»: وفي

(٩) في (ك): أجزت

(١٠) ليست في (ك)

في نحو ضُـرِبَ. أي في الفعل الماضي[١] المجهول. مِنْ ضُـرِبَ زيدٌ. مِنْ جارّة داخلة على الفعل على سبيل الحكاية، وإنّما قال هذا[٢] ليكون توطئة لقوله: وأنْ تقول في نحو زيـدٌ: نائب عن الفاعل.

إنَّهُ فعلٌ ماضٍ مُنوّنَين لم يُسَمَّ فاعله، ولاتقل مبني لما لم يُسَمَّ / فاعله لما فيه [٩١/أ]
أي: لشيءٍ نفسيٍّ حصل في هذا التّعريف. من التّطويل، بيانٌ لـ (ما) وهو زيادة حرف من التّعريف الأوّل.

والخفاء: عطف على التطويل، وَجْهُ الخفاء أنَّ (ما) في قوله: لـ (ما) عبارة عن المفعول، وضمير فاعله راجعٌ إليه، فلابُدَّ أن يوجَّهَ بأن يقال: إضافة الفاعل إليه لأدنى ملابسةٍ، أو على حذف المضاف، أي فاعل فعل الواقع عليه.

وأن تقول في نحو زيد من ضُرِبَ زيدٌ: نائب عن[٣] الفاعل لاختصاره وعدم صدقه على نحو دِرْهماً، لكن يُرَدُّ عليه أنّهُ يصدق على المضاف إليه الذّي يقوم مقام الفاعل المضاف المحذوف كالحساب في قوله تعالى:﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾[٤] وعلى تقدير أن يكون الإسناد مجازيّاً.

ولاتقل مفعول مالم يُسَمَّ فاعله لخفـائـه، وهو أنَّ الغرض منه إعلام كونه نائباً عن الفاعل، ومُعْرَباً بإعرابه ولم يُفْهم[٥].

وطولِهِ. نائب عن الفاعل. وصدقِهِ على نحو دِرْهماً[٦] كائنة من أُعْطِيَ زيـدٌ درهماً، مع أنَّ التّعريف لازم أن يكون مانعاً عن أغياره، ويمكن أن يُجاب[٧] بأن يقال: إنَّ من قال: مفعول مالم يُسَمَّ فاعله، قال: كلّ مفعول حُذف فاعله وأُقيم مقامه فلا يصدق عليه.

نعم إذا قطع النظر عنه (يصدق عليه)[٨] لكنّه مقدّر عند أرباب هذا الفنّ، وليس بأجنبي عن اصطلاحاته، وبهذا يندفع ماقال التفتازاني في شرحه للعزي: إنّ التّعريف ينتقض بالمبني للفاعل عند من جوّز حذف الفاعل.

---

(١)في (ك): المجهول والماضي
(٢)في (ك): هكذا
(٣)ليست في (ش)
(٤)سورة إبراهيم:٤١
(٥)في (ك): لم يُفهم منه
(٦)في (ك): على درهماً زيد
(٧)ليست في (ك)
(٨)مابين قوسين ليس في (ك)

وأن تقول في قد: حرف تقليل زمن الماضي أي: تقريبه، ولايخفى حُسْنُ هذه العبارة لِمَنْ له أدنى مُسْكَةٍ في هذا الفن. **وحدث المضارع** أي: وقوعه. يقال: حدث / أمر إذا وقع، كذا في «الصحاح»[1]. [٩١/ب]

أو لتحقيق حدثيهما أي: لتحقق وقوع الماضي والمضارع، وهذا التحقيق غير الّذي حصل من صيغة الماضي.

وينبغي أن تقول في لن، وهي حرف برأسه عند سيبويه وهو الصحيح[2]، لأنّ الأصل في الحروف أن لايحكم عليها بخلاف ظاهرها، لأنها بعيدة عن التصرّف والتمسّك بالأصل أوْلى وأحَق.

وعند الخليل مركّبة أصلها: لأنْ[3] حذفت الهمزة تخفيفاً، وسقطت[4] الألف لالتقاء السّاكنين، وردّه سيبويه[5] بجواز[6] تقديم معمولها نحو: زيداً لن يضرب.

أجيب بأنّه يجوز أن يحدث بعد التّركيب مالم يكن قبله، على أنّه منع الأخفش [الصغير][7] ذلك التقديم، وعند الفرّاء نونها مُبْدَلَةٌ من الألف، كما أُبدِلت الألف من النّون وهو ضعيف.

حرف نصب ينصب المضارع. وحكى بعضهم أنّ الجزم بـ لَنْ لغة بعض العرب، وأنّ الجزم والرفع جائز عند البعض، ذكره[8] «شارح الألفية».

ونفي استقبال ذكر[9] في «شرح الألفية» أيضاً[10]: أنّ (لن) حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال[11]، ويلزم[12] أن يكون مؤبداً خلافاً للزمخشري. ذكر ذلك في «أ نموذجه»[13] وقال في غيره أنّ (لن) لتأكيد ماتعطيه لا من نفي المستقبل.

---

(١) «الصحّاح» حدث

(٢) في (ب): الأصح

(٣) في (ش) لأنْ، وماأثبتّه من (ك) وهو مافي الكتاب

(٤) في (ش): سقط

(٥) قول الخليل وردّه في «كتاب سيبويه» ٣/٥ . وجاء مفصّلاً في «همع الهوامع» للسيوطي: ٢/٤

(٦) في (ش): يجوز

(٧) في (ش): إنه بغير، وماأثبتّه من (ك)

(٨) في (ك): ذكره في، وقد فصّل فيها السيوطي في «همع الهوامع»: ٢/٤ . وحكي الجزم بـ لن لغة وأنشد عليه:
لَنْ يخبْ الآن من رجائك من ... حرك من دون بابك الحلقة

(٩) في (ك): ذكر

(١٠) ليست في (ك)

(١١) في (ك): يخلص له للاستقبال

(١٢) في (ك): ولايلزم. وقد جاء النقل عن أنموذج الزمخشري في «همع الهوامع»: ٢/٤

(١٣) «الأنموذج»: ٩٧

قال ابن عصفور: وماذهب إليه دعوى لادليل عليها، بل قد يكون المنفي بـ (لا) آكد من المنفي بـ (لن)، لأنّ المنفيّ بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم، والمنفي بـ (لن) لايكون، ونفي الفعل إذا قُسم عليه آكد، وقال صاحب «الإقليد»[١]: والمراد بالتأكيد هو التصميم[٢] وإبرام العزيمة على ماخبّر به من سلب وإيجاب / عمّا هو يصدره وليس كما زعم بعضهم أنها للتأبيد، [٩٢/أ] إذ التأبيد مُنَافٍ للتحديد. وقد جاء التحديد معها في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[٣]. وحتى لانتهاء الغاية.

وذهب قوم ومنهم[٤] ابن السرّاج إلى أنّه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء[٥]. واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيْرَاً لِلْمُجْرِمِيْنَ﴾[٦] والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النّفي في الدّعاء إلاّ (لا) خاصة.

وفي (لم) حرف جزم يدخل على[٧] المضارع، وقد تلغى فلا [يجزم بها][٨]، قال في «شرح التسهيل» حملاً على (لا)[٩] وفي «شرح الكافية» حملاً على (ما) قاله شارح الألفية، وهو أحسن.

لأنّ (ما) يُنفى بها الماضي كثيراً بخلاف (لا) وأنشد الأخفش على إهمالها[١٠]:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وأُسرتِهم ... يَوْمَ الصُّلَيفِ لم يوُفُونَ بِالْجَارِ[١١] [البسيط]

قال بعض النحّويين: إنّه ضرورة، وقال بعضهم: إنّه شاذ، وفي «التسهيل»: وقد لايُجزَمُ بها، فلم يخصّه بالضرورة، وذكر في «شرحه» أنّ الرّفع بها لغةُ قومٍ، ولايجوز الفصل بينها وبين الفعل، وحذفه بعدها إلاّ في الضّرورة.

---

(١) في (ك): الأقاليد
(٢) في (ك): التعميم
(٣) سورة يوسف: (٨٠)
(٤) في (ك): معهم
(٥) «الأصول» لابن السرّاج: ١٧١/٢
(٦) سورة القصص: ١٧ ، ورأي ابن عصفور في «همع الهوامع»: ٤/٢
(٧) ليست في (ش)
(٨) في (ش): فلا يجزمها، وماأثبتّه من (ك)
(٩) ليست في (ش)
(١٠) «توضيح المقاصد والمسالك»: ٢٣٦/٤ ، بنصّه.
(١١) البيت من شواهد «المغني»، ٣٦٥ و «خزانة الأدب»: ٢٠٥/١ ، والاستشهاد به في الضرورة في «ضرائر الشعر» لابن عصفور: ٣١٠ . وهو غير منسوب

لنفي المضارع، فيجوز أن يكون ذلك النّفي منقطعاً عند الحال نحو قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾[١]، ومتصلاً بها نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾[٢].

وقلبه ماضياً: هذا صريح بأنّها تدخل على المضارع، وتصرف معناه[٣] إلى الماضي، وهو مذهب [المبرّد][٤] وأكثر المتأخّرين.

وقد ذهب أبو موسى ومن وافقه، وقد نُسب هذا القول [إلى][٥] سيبويه إلى أنها تدخل على الماضي، وتصرف لفظه / إلى المضارع. وقال ابن الحاجب: وإن لم يكن بين[٦] هاتين [٩٢/ب] العبارتين خلاف في المعنى، لكن العبارة الثانية ليست بجيّدة لأنّ قولهم مّما يوهم صحّة دخول (لم) على الماضي، وليس كذلك. ويوهم أيضاً بقاء المضارع على معناه، لأنّهم لم يقولوا: إنّها[٧] تقلب لفظ الماضي إلى المضارع ولم يتعرّض إلى كون معنى الماضي مُراداً، فكان الأوّل أوْلى.

وفي أمّا المفتوحة المشدّدة حرف شرط قال محشّي الضوء: إنّ النّحاة اختلفوا بعد اتفاقهم على أنّها حرف، في أنّها موضوعة للشرط[٨]، أو قائمة مقام ماوُضع للشرط[٩].

فذهب ابنُ الحاجب إلى الأوّل، قال في «الكافية»[١٠]: وحرف الشرط: إنْ ولَوْ وأمّا[١١]. وصاحب «الكشاف» إلى الثاني حيث قال في «مفصّله»: ومن أصناف الحروف حرفا الشرط وهما: إنْ ولو. ثم ذكر بعد عدّة فصول. (أمّا) كلمة فيها معنى الشرط والخلاف في أنّها حرف أو اسم ليس بمشهور[١٢]. انتهى

---

(١) سورة الإنسان:١

(٢) سورة مريم: ٤

(٣) في (ك): معناه به إلى

(٤) ليست في ش، وأثبتّها من «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٣٣/٤ والنص مقبوس منه بتمامه.

(٥) ليست في (ش)، وماأثبتّه من (ك) انظر «الكتاب» لسيبويه: ١٣٥/١ ، ١٣٦ . (لم أضرب نفي لضربت). ونصّ شيخ زاده منقول من «توضيح المقاصد والمسالك»بنصّه: ٢٣٣/٤ ، وهناك عزو للآراء

(٦) ليست في (ك)

(٧) في (ك): لأنها

(٨) في (ك): بشرط

(٩) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٨٤/٤ ، فيه حديث حول حرفيتها

(١٠) في (ك): قال حيث

(١١) «الكافية»: ٣٨٩/٢

(١٢) قاله في «المفصّل»: ٣٢٠ حيث ذكر في حرفي الشرط (إنْ ولو) وفي: ٣٢٣ ذكر (أمّا) وعبارته: (وأمّا فيها معنى الشرط. قال سيبويه: إذا قلت: أمّا زيد فمنطلق، فكأنّك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق انتهى)

ولايَلْزِم من تعبير صاحب الكشاف:«أمّا كلمة فيها معنى الشرط» كونها اسماً، لأنّ إطلاق الكلمة على الحرف جائز، وإنّما عبّر بالكلمة إشعاراً إلى خفاء حرفيتها، من حيث إنها عملت في الظروف النصب، وتضمنت معنى (مهما)[١]. وبعض الفضلاء تكلّف في التوفيق بين ماقال ابن الحاجب والزمخشري بأنْ قال: يجوز أن يكون مراد ابن الحاجب (أمّا) المركبة التي أصلها (أن) (ما)، ومراد الزمخشري (أمّا) المفردة المتضمنة للشرط لأنّ جميع شرّاح الكافية فسّروها بمهما يكن، فلو كان مراد ابن الحاجب (أمّا) المركبة لما جاز التفسير به، والحقّ أنّ النّزاع في (أمّا) المفردة / وإنّ التوفيق ماقاله: جلال الدّين العجدواني[٢]، وهو أنّ صاحب [٩٣/أ] «الكشاف» اعتبر ماكان خالصاً للشرط، وابن الحاجب مافيه معنى الشرط.

وأدرج[٣] ماله معنى الشرط (في حرف الشرط)[٤]، فيكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز. ومن هذا قال: إطلاق حرف الشّرط على (أمّا) التفصيلية مجاز[٥].

ولهذا فسّر بعض شرّاح تلك الرّسالة قوله: حرف شرط، أي حرف مؤوّل باسم شرط وتفصيل. وذلك التفصيل قد يكون لمجملٍ[٦] سابق كقوله[٧]:

أنا أودّ وأقلي؛ أمّا من أودّه فالعالم، وأما من أقلاه فالجاهل. وقد يكون لتفصيل ماأُجْمَلَهُ في الذّهن [ويكون][٨] معلوماً للمخاطب بواسطة سبق مايدلّ على المتعدد بوجهٍ ما، كقوله تعالى: ﴿إنَّ الله لاَيَسْتَحيي أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَابَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِيْنَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الّذين كَفَروا فيقولونَ: مَاذَا أَرَادَ اللهُ بهذا مَثَلاً..﴾[٩].

وقد يجيء للاستئناف من غير أن يتقدّمها مايدلّ على المتعدّد كـ (أمّا) الواقعة في أوائل الكلام المنقطع عمّا قبله[١٠]، ومنها مايأتي في أوائل الكتاب والرسالة، ومتى كان تفصيلاً لمجمل وجبَ تكرارها.

---

(١) في (ش): معنىً اسماً
(٢) لم أعثر على ترجمة له
(٣) في (ش): لازم، ماأثبتّه من (ك)
(٤) ليست في (ك)
(٥) في (ك): كذا قالوا
(٦) في (ك): الجملة
(٧) في (ك): كقولك
(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)
(٩) سورة البقرة: ٢٦
(١٠) في عبارة (ش) تقديم وتأخير، وأثبتّ مافي (ك)

وقد يكتفى[١] بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور [ضد غير المذكور][٢] لدلالة أحد الضدّين على الآخر كقوله تعالى:﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم زَيغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَاتَشَابَهَ﴾[٣]. فإنّ مايقابل (أمّا) المذكورة ههنا غير مذكور لكنّه مقدّر، يعني: فأمّا الذين [ليس][٤] في قلوبهم زيغ فيتبّعون المحكمات.

وتأكيد[٥]، لأنّ تفصيلَ المجمل يدلّ على زيادة الاعتناء بشأن المذكور.

وفي أنْ المفتوحة / المخففة **حرف مصدري ينصب المضارع**، مرّ تفصيله في الباب [٩٢/ب] الثالث.

وفي[٦] **الفاء التي بعد الشرط**، إنّما قال بعد الشرط، ولم يقل قبل الجواب مع أنّها قد تقع بعد الفضلات المتعلقة بالشّرط اكتفاءً بقوله: **رابطة لجواب الشرط** لأنّه يُعلم منه دخولها على الجواب.

ولاتقل جواب الشرط كما يقولون[٧]، أي: بعض المُعْربين. **لأنّ الجوابَ الجملة بأسرها**. هذا الكلام ظاهر في أنّ الفاء داخلٌ في الجواب، وهو مذهب أكثر النُّحاة، وقال بعضهم: إنّ الفاء خارج عن الجواب، لأنّها رابطة [والرّابطة][٨] غير المربوط.

لاالفاء وحدها. وارتكاب المجاز في مثل هذا المقام ليس مّما ينبغي.

وفي نحو زيدٍ من قولك: جلست أمام زيدٍ، مخفوض بالإضافة أو بالمضاف قال الشيخ الرضي:

اعلم أنّ بينهم خلافاً في العامل في المضاف إليه؛ هو الّلام المقدّر أو المضاف، فَمَن قالَ الحروف المُقدّرة نظر إلى معناه في الأصل المتقدّم هو الموقع للإضافة بين الفعل والمضاف إذ أصْلُ غلام زيدٍ، غلام جُعل لزيدٍ، ومن قال: إنّ عامل الجرّ هو المضاف، وهو الأَوْلى، قال: إن

(١) في (ك): اكتفى
(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)
(٣) سورة آل عمران: ٧
(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)
(٥) في (ك): توكيد
(٦) ليست في (ك)
(٧) في (ك): يقولونه
(٨) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

حروف[1] الجرّ شريعة منسوخة، والمضاف مفيدة معناه، وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة، فليس بشيء.

فَعُلِمَ من هذا أنّ قوله مخفوض بالإضافة ليس بصحيح.

ولاتقل [مخفوض][2] بالظّرف، وهو أمام في هذا المثال، **لأنّ المقتضى للخفض في المضاف إليه هو الإضافة** على رأيٍ، **أو المضاف من حيث هو مضاف** مع قطع [النّظَر][3] عن الحيثيّات على رأي.

لاالمضاف من حيث هو ظرف بدليل: غلام زيد وإكرام / زيد، فإنّ المضاف [٩٤/أ] في هذين المثالين ليس بظرف مع أنّ المضاف إليه مخفوض به، فلوقلت مخفوض بالظّرف ليُفهم مدخلية الظّرف في الخفض، وليس كذلك.

واعلم أنّ قول المصنف (لأن المقتضى للخفض) مساهلة لأنّه يُفهم منه كون العامل نفس المقتضى وليس كذلك، لأنّ العامل مابه يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب على ماصرّح به ابن الحاجب في مقدّمته[4]، اللهمّ إلاّ أن يُقَدّر ويُقَال لأنّ مابه يتقوّم المعنى المقتضى[5] أن تقول:

في الفاء من نحو[6]: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[7] فاء السببيّة، **ولاتقل فاء العطف لأنّه لايجوز** عند بعض النّحويين **أو لايحسن** عند أكثر النّحويين ومنهم سيبويه حيث قال: إن كانت الجملتان مرتبطتين من حيث المعنى يجوز **عطف الطلب على الخبر ولا العكس.**

أي: لايجوز أولا يحسن عطف الخبر على الطلب على اختلاف الرأيين[8] لما بينهما من التنافي في المعنى، **وأن تقول**: وجه تغيير الأسلوب السّابق بذكر أن تقول: أمّا طول العهدين المعطوفات، هو إشعار إلى أنّ[9] ماذكره بعده ليس من جنس ماذُكر قبله **في الواو العاطفة: حرف عطف لمجرّد الجمع** من غير أن يكون المبتدأ داخلاً في الحكم قبل الآخر، ولا[10] أن

(١) في (ك): حرف
(٢) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك)
(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)
(٤) «الكافية»: ٢٥/١ ، والشارح يعنيها بقوله: المقدّمة
(٥) في (ك): المقتضى للإعراب
(٦) ليست في (ك)
(٧) سورة الكوثر: ٢
(٨) في (ك): الرؤيتين
(٩) في (ك): ما
(١٠) في (ك): له

يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما[(١)]. هذا هو المختار عند فحول هذا الفن، وإن ذهب بعضهم إلى لزوم المعيّة، وبعضهم إلى دخول الأوّل في الحكم قبل الذي.

وفي حتّى التي للعطف **حرف عطف للجمع والغاية**، وإنّما لم يقل لمطلق الجمع كما/ [٩٤/ب] قال في النوع الثالث من الباب الثاني إشعاراً إلى ماقاله بعض النُّحاة، وهو أن يكون فيها جمع وترتيب، ومهملة متوسطة بين الفاء وثمّ.

وفي ثمَّ حرف عطف للترتيب والمهلة[(٢)]. قال في «القاموس»: ثمّ حرف يقتضي ثلاثة أمور:

التشريك في الأمر أو قد يتخلّف [بأن تقع زائدة كما في:﴿أَنْ لاَمَلْجَأَ من اللهِ إلاّ إليهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِم[(٣)]﴾][(٤)].

[والثالث: المُهْلَة][(٥)]،أو قد يتخلّف كقولك: أعجبني ماصنعتَ اليوم، ثمّ ماصنعتَ أمسِ أعجبُ. لأن ثمّ فيه لترتيب الإخبار ولاتراخي بين[(٦)] الإخبارين[(٧)] انتهى[(٨)].

وفي الجوهري: وربّما أدخلوا عليها التّاء كما قال:

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيم يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّت قُلْتُ لاَيَعْنِيني[(٩)] [الكامل]

وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب.

اعلم أنّ الفاء إذا كانت من حروف العطف يُعطف بها وتُفيد التّرتيب، وهو نوعان:

- معنوي كقام زيد فعمرو.

- وذِكري. وهو عطف مفصّل على مجمل نحو:﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْها فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا

---

(١) في (ش): عكسها، وماأثبتّه من (ك)

(٢) في (ش) و(ك): المهملة، وماأثبتّه يناسب السّياق.

(٣) سورة التّوبة: ١١٨

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)

(٦) في (ك): حتّى بين

(٧) «القاموس المحيط»: ثمّ.

(٨) سقط من النسختين (ش) و (ك)، الأمر الثاني، وسياق العبارة يقتضي ذكره، وهو في «القاموس» (الثاني: الترتيبُ، أو لاتقتضيه، كقوله عز وجل: (وبَدَأَ خَلْقَ الإِنْسَانِ مِنْ طِيْن، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ) سورة السجدة: ٧- ٨) «القاموس المحيط»: ثمّ

(٩) «الصحّاح»: ثمّ، وسبق تخريج الشاهد، والحديث عنه

كَانَا فِيهِ﴾(١) والتّعقيب مع الاشتراك عنهما(٢) تقول: ضربت زيداً فعمراً، والتعقيب بدون الاشتراك فيكون ماقبلها علّة لما بعدها نحو: ضربه فبكى، والتعقيب في كلّ شيء بحسبه نحو: تَزَوَّجَ فَوَلَدَهُ، مع أنّ بينهما مدّة الحمل. هذا إذا أطنبتَ في التّعبير عن الأدوات، **وإذا اختصرت فيهنّ**، أي: في تعبير تلك الأدوات **فقل عاطف ومعطوف**.

أي: قل في حروف العطف مع المعطوف، **كما تقول** عند الاختصار في حروف الجرّ مع مجرورها: **جارّ ومجرور**. وهذا التعبير شائع عند أرباب هذا الفنّ فلذلك جعله مشابهه، وإنّه من باب التشابه لامن التشبيه. **وكذلك** أي: كما تقول عند الاختصار في حروف العطف / والجرّ. [٩٥/أ]

تقول إذا اختصرت في نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾(٣)، **ولَنْ نَفْعَلَ(٤) ناصبٌ ومنصوبٌ** هذا هو المختار لما عرفت أنّ الرفع بهما والجزم بـ لن جائز عند البعض.

وأن(٥) تقول في (إنّ) المكسورة المشدّدة: حرف توكيد، لأنّها يُجاب بها (القسم كما يُجابُ)(٦) باللام، وعن الفرّاء أنّ (إنّ) مقدّرة لِقَسَمٍ محذوفٍ استغنى بها عنه، فالتّقدير: واللهِ إنّ زيداً لقائم.

يَنْصِبُ الاسم ويرفع الخبر [عند](٧) البصريين، وأمّا عند الكوفيين وتبعهم «التسهيل»(٨) إلى أنّ الخبر مرفوع بالابتداء، كما كان قبل دخول (إنّ) عليه، فلذلك جوّزوا(٩) العطف على اسم إنّ المكسورة بالرّفع قبل مُضيّ الخبر.

وتزيد في (أنّ) المفتوحة فتقول: حرف توكيد مصدري ينصب الاسم ويرفع الخبر وإنّما قيل: حرف مصدري لأنّها تعامل معاملة المصدر حيث تؤوّلّ مع معمولها بالمصدر وتقع فاعلاً نحو: بلغني أنّ زيداً مُنطَلِقٌ، فإنّه مؤولّ بـ (بلغني انطلاق زيدٍ).

---

(١) سورة البقرة: ٣٦
(٢) في (ك): عنها
(٣) سورة طه: (٩١)
(٤) في (ك): إن تفعل
(٥) ليست في (ك)
(٦) ليست في (ك)
(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)
(٨) «التسهيل»: ٦١ ومابعدها
(٩) في (ش): جوّز

ومفعولاً نحو: سمعت أن عَمْراً عالمٌ، وهو مؤوّل بـ (سمعت عِلْمَ عمرو).

ومضافاً[(١)] إليه نحو: عَجِبْتُ من أنّ بكراً واقفٌ، وهو مؤوّل بـ(عجبتُ من وقوف بكرٍ)[(٢)].

ولهذا أي: لأجل وقوعها مع معمولها موقع المفرد لم يجز العطف على اسمها بالرفع سواء كان قَبْلَ مُضيِّ الخبر أو بعده.

[مَايُعَابُ على المُعْرِب]

واعلم أنّـه، الضمير للشّأن، **يُعَابُ** يُقال: عابَ المتاعَ إذا صار ذا عيب، وعِبْتُهُ أنا مُتَعَدٍّ[(٣)]. كذا في الجوهري. **على الناشيء**. هذا القيد ليس للاحتراز لكونه عيباً على الدَّخيل[(٤)] أيضاً، وإنما / قال ترغيباً للطّالب، يدلّ عليه قوله: والصّواب لأنّه يُستعمل في مقابلة الخطأ. **[٩٥/ب]** ووقع في[(٥)] بعض النُّسَخ (على النّاس)[(٥)] فحديثه لايحتاج إلى الاحتراز[(٦)]، فقوله: على الناشيء أي: المتمرّن، مأخوذ من نَشَأَ الغلام إذا ارتفع وبلغ[(٧)].

في صناعة الإعراب. عبّر بالصّناعة إشعاراً بلزوم المجادلة والمزاولة وكونها آلة كسائر العلوم، فقوله: يُعَابُ: فعل مضارع لم يُسَمّ فاعله.

وجملة **أن يَذْكُرَ فعلاً** نائباً عن الفاعل، أي: يعيب المُعْرِبُون على الناشيء ذكر الفعل **ولايبحث عن فاعله**، عطف على[(٨)] يذكر، **أو أن يذكر مبتدأ ولايتفحّص عن خبره. أو ظرفاً أو مجروراً** بحرف جرّ، **ولايُنَبِّه إلى متعلّقه**، والضمير راجع إلى ظرفٍ أو[(٩)] مجرور على سبيل البدل.

أو جملةً ولايذكر أَلَهَا[(١٠)] محل[(١١)] أم لا، أو موصولاً ولايبيّن صلته، سواء كان اسمياً أو حرفياً، **وعائده**. إذا [كان][(١٢)] الموصول اسمياً، لِمَا عَرَفْتَ أنّ الحرفيّ لايحتاج إلى العائد.

---

(١) في النسختين: (مضاف) والسياق يقتضي نصبه

(٢) في (ش): وفق عمرو وبكر، ومأأثبتّه من (ك).

(٣) «الصحاح»: عيب.

(٤) «القاموس المحيط»: دخل «كلّ كلمة أُدخلت في كلام العرب، وليست منه».

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (ش): الاعتراض.

(٧) «القاموس المحيط»: نشأ «الغلام والجارية جاوزا حدَّ الصِّغَر».

(٨) في (ك): على أن يذكر.

(٩) في (ك): و.

(١٠) في (ش) و(ب): لها، ومأأثبتّه من متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهو مايناسب السياق.

(١١) في (ك): محل من الإعراب.

(١٢) ليست في (ش).

اعلم أنّ ذكر(١) المبحث في: الفاعل، والتفحّص في الخبر، والتّنبيه في المتعلّق، والذّكر في المحلّ، والتّبيّن في الموصول فيما لايخفى وَجْهُهُ على طبعٍ وقّاد وذِهْنٍ نقّادٍ(٢).

وأن يقتصر على أن يذكر **في إعراب الاسم** من **نحو: قام ذا أو نحو: قام الّذي، على أن يقول: اسم إشارة في ذا أو موصول في الذي، فإنّ ذلك** أي كون (ذا) اسم إشارة، والّذي: اسم موصول، **لايقتضي إعراباً** حتّى يُعلم كونها(٣) في محلّ الرفع على [الفاعليّة](٤).

والمراد من الموصول مايوجد مع الصّلة، وإلاّ لايكون له محل ولااقتضاء.

والصّواب في التعبير **أن يُقال: / فاعل وهو اسم إشارة، أو فاعل وهو اسم** [٩٦/أ] **موصول فإن قلتَ لافائدة في قوله** في نحو (ذا) **إنّه اسم إشارة،** لأنّ الغرض منه إعلام فاعليته والاقتصار على فاعل كافٍ فيه مع أنّه لافائدة في التّطويل.

بخلاف قوله في(٥) **الذي: إنّه موصول فإنَّ فيه** أي(٦)؛ في ذكر اسم الموصول، **تنبيهاً على ما يفتقر إليه** الموصول **من الصّلة** بيان لـ (ما)، **والعائد** عطف على الصلة **لِيَطلُبهما**(٧) أي: الصلة والعائد، **المعربُ وليعلم** عطف [على ليَطلبهما](٨) أي: لأجل أن يَطْلُبَ ويَعْلَمَ المعربُ، **أنّ جملةَ الصّلة لامحل لها.** لأنّ الموصول لايتمّ إلاّ بصلة(٩) فيكون كشيء واحدٍ. **قلْتُ: بلى فيه، أي** في ذكر اسم إشارة فائدة؛ **وهي التّنبيه،** أي الإشارة. إنّما فسّرنا به لتعدّيه بـ إلى، **إلى أنَّ مايلحقه من الكاف،** بيان لـ (ما) وجملة مايلحقه في محل النّصب على [أنّها](١٠) اسم إنّ، **حرفٌ** بالرّفع خبرها مضاف **إلى خطابٍ لاسمٍ**(١١) **مضافٍ إليه.** لأنّ اسم(١٢) الإشارة معرفة فلايضاف إلى شيء، والاسم مرفوع لأنّه لارافع هنا، ولا(١٣) منصوب لأنّه لا (ينصب فتعيّن)(١٤) أن يكون حرفاً، ولايردّ عليه، لِمَ لايجوز أن يكون في أسماء الإشارة معنى الفعل وهو أشير؟

---

(١) في (ش): يذكر، ومااُثبتّه من (ك).
(٢) في (ك) نفاذ، ومافي (ش) يناسب سياق السّجعة.
(٣) في (ك): كونهما.
(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).
(٥) في (ك): في الذي في إنه.
(٦) ليست في (ش).
(٧) في (ك): ليطالبهما.
(٨) في (ش): ليطلب، ومااُثبتّه من (ك).
(٩) في (ك): بالصّلة.
(١٠) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).
(١١) في (ك): اسم.
(١٢) في (ش): الاسم.
(١٣) في (ك): ولااسم منصوب.
(١٤) في (ك): لاناصب فَمُتَعَيِّنٌ.

فيعمل عمل النَّصب كما في: هذا زيد قائماً[1]، لأنّ هذا التقدير لايكون إلاّ باقتضاء المقام، ولااقتضاء هنا، وقد يستدلّ بحرفيَّة هذه الكاف بامتناع وقوع الضَّمير موقعها، ولو كان اسماً يمنع وقوعها كما في: ضربتك وبك. وذكره الشَّيخ الرَّضي[2].

وإلى أنَّ الاسم بعد (ذا)[3] العطف تعبير المصنّف باللّحوق في الأوّل، وبالبعدية / [٩٦/ب] في الثاني ظاهرٌ على المتأمّل **في نحو قولك**[4]: **جاءني هذا الرّجل، نعت** على أن تكون اللاّم إشارة إلى حصّة غير معيّنة، **أو عطف بيان** على أن يكون إشارة إلى حصّة معيّنة [كما حققه ابن عصفور][5] **على خلاف** [بين النُّحاة][6] **في المعرّف بـ أل** [أي: **بحرف التعريف**.][7] **الواقع بعد اسم الإشارة**، وبعد أيّها في: أيّها الرجل. فإن تلك اللاّم للعهد الذّهني عند البعض[8]، ووجه التنبيه انحصار كون المعرّف بعدهما صفة أو عطف بيان كما جعله أكثر النُّحاة. وعند البعض أن يكون بدلاً. ذكره في «شروح الكافية» فلايكون التنبيه تامّاً.

وفيما لايتبيّن عليه إعرابٌ. عطف على[9] قوله في إعراب الاسم، يعني: يُعاب على الناشيء أن يقتصر فيما لايتبيّن عليه إعرابٌ، وقوله: **أن يقول**، عطف على **أن يقول** بعاطفٍ واحدٍ، **مضافٌ فإنّ المضاف ليس له إعراب مستقرٌّ كما للفاعل ونحوه.** أي: إعراب مستقرٌّ للفاعل وفروعه، والمفعول وفروعه[10]؛ والمضاف إليه وفروعه.

إنّما إعرابه بحسب مايدخل عليه أي: على المضاف [فيكون إعرابه على [حسب] العامل، **فالصّواب أن يقال** في التعبير عن المضاف][11]: **فاعل ومفعول ونحو ذلك** من المعمول الّذي يستقرّ إعرابه، والمصنّف لم يقل هو فاعل ومضاف مع أنّه يتعلّق بذلك فائدة، وهي كونه جارّاً للمضاف إليه. والفرق بين هذه الفائدة وماذَكَرَهُ في الموصول واسم الإشارة فليس بواضح.

بخلاف المضاف إليه في جواز الاقتصار عليه، فإن له إعراباً مستقرّاً وهو. أي: الإعراب المستقرّ فيه الجرّ فإذا قيل في التعبير: مضاف إليه، عُلم أنّه مجرور بالمضاف.

---

(١) في (ش): قائم، وماأثبتّه من (ك).

(٢) «الكافية»: ٣٢/٢ . النصّ في الكافية بخلاف بسيط حيث يقول الرضي: (من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها). وفي (ش) و(ك): (وقوع الضمير).

(٣) في (ك): بعده.

(٤) في (ش): قد ذلك، وماأثبتّه من (ك) يقتضيه السّياق.

(٥) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك).

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٨) في (ك): والخارق عند البعض.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ش): فرع، وماأثبتّه من (ك) يناسب السّياق.

(١١) سقط في (ش) واستدركتها من (ك) مستأنساً بـ متن «الإعراب عن قواعد الإعراب».

وينبغي أن يتجنّب المُعْـرِبُ؛ فاعل ينبغي، أي اجتناب المُعْرب أن يقول **في حرفٍ** الذي / **ثبت في كتاب الله تعالى أنّه**، الضمير راجع إلى الحرف من[1] غير تأويل الكلمة **زائد**، [٩٧/أ] **بل يقولون:** إنّه **صلة أو مؤكّدٌ لأنّه يسبق إلى الأذهان عند إطلاق الزّائد أنّه هو معرب**[2] **الّذي لامعنى له أصلاً، وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك** أي: عن الزّائد الّذي لامعنى له، **وقد وقع هذا الوهم**، أي كون المراد من الزّائد مالامعنى له، **للإمام** العلاّمة المحقّق **فخر الدّين الرّازي**[3] **فقال** الإمام:

المحقّقون على أنّ المهمل لايقع في كلام الله تعالى، والجملة محكي القول. **وأمّا في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾**[4] **فيمكن أن تكون استفهامية للتعجّب، والتقدير: فبأيّ رحمة**[5] **انتهى.**

هذا الكلام يجوز أن يكون من طرف الإمام تصحيحاً لقول المحقّقين، ويجوز أن يكون من طرفهم تصحيحاً لما يدّعيه برفع سؤال مقدّر وهو أنّ الباء في: فبما رحمة: زائدة. فأجاب بهذا، فإن قلت: لِمَ لايجوز أن مراد الإمام أن يمنع إطلاق الزّائد على حرف من كتاب الله تعالى، لما فيه حرف حجاب الهيبة[6]، ومخالفة باب الأدب.

نعم[7] يجوز هذا التّوجيه إذا كان الجواب عن طرف المحقّقين، وأما إذا كان عن طرفه وهو المتبادر، فهذا التّوجيه سخيف جداً.

والزّائد عند النّحويّين، جواب عمّا قال المحقّقون، **معناه الذي لم يؤت به إلاّ لمجرد التّقوية والتّأكيد، لاالمهمل**، على أنّ كون الشيء مفيداً لمعنىً لاينافي تسميته بالزّائد، فإنّ النّحويين يسمّون كان في: كان زيدٌ فاضلٌ زائدة، وإن كانت مفيدة بمعنى[8]، وهو المضيّ والانقطاع، وذكر[9] في «المغني» أنهم قد / يريدون بالزّائد المعترض بين الشيئين مُطّالِبين[10]، وإن لم [٩٧/ب]

---

(١) ليست في (ك).

(٢) ليست في (ك).

(٣) الإمام الرازي سبقت ترجمته في أوائل الرسالة، والنقل من «التفسير الكبير»: ٣/ ٨٠ .

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩ .

(٥) «المغني»: ٣٩٤ ، وفيه زيادة وتوسّع.

(٦) في (ش): المعيبة، وماأثبتّه من (ك) وهو مايقتضيه السّياق.

(٧) في (ك): قلت نعم.

(٨) في (ك): لمعنىً.

(٩) في (ك): ذكر المصنف.

(١٠) في (ك): متطالبين.

يصحّ[١] أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة [لا في نحو:][٢] (جئتُ بلازاد)[٣]، وغضب من لاشيء، فإنّهم لايسمّون (لا) المعترضة بين الخافض والمخفوض زائدة[٤] انتهى.

فَعُلِمَ ممّا ذُكر أنّ إطلاق الزّائد ليس فيه شيء سوى ترك ماينبغي قوله.

والزّائد: مبتدأ، وعند ظرف متعلّق به مضاف إلى النّحويين، ومعناه مبتدأ ثان والموصول مع صلته خبره، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر الأوّل.

والتّوجيه المذكور في الآية من طرف الإمام باطل لأمرين:

أحدهما أنّ (ما) الاستفهاميّة إذا خفضت بحرف جرٍّ وجب حذف ألفها نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[٥] يمكن [ردُّ][٦] هذا الوجه بأن يقال: إنّ بعضَ المفسرين جوّزوا إثبات ألفها على أصلها عند الخفض كما عرفت في النّوع الثامن.

والثاني: أي ثاني الأمرين: **أنّ خفض رحمةٍ حينئذٍ**، من أسماء الزّمان، وهي مضاف إلى الجملة، فحذف المضاف إليه، وعوّضت التنوين، فالتقى السّاكنان، الذّال والتّنوين فَحُرّكَت الذّال بالكسر؛ لأنّ الساكن إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر، وذُكر فيه وجهٌ آخر وهو أنّهم لمّا حذفوا المضاف إليه، وحقّه أن يكون مجروراً منوّناً، طرحوا جرّه وتنوينه على المضاف ليكون بمنزلة استغنائه بعد ذهابه.

وماقاله الأخفش: إنّه مجرور بالإضافة فليس بجيّد.

وقال بعضهم[٧]: بالفتح لكونها أخفّ الحركات، وتكرير اسم الزّمان بمنزلة التّكرير في ياتيم تيم عديّ، ووجهه أنْ يُراد الكسرة على الذّال ممّا يمجّ[٨] السمع، وينفر[٩] عنه الطبع لكون السّكون أصلاً في المبنيّات / فأدخل الاسم الأوّل على الثّاني ليوهم إدخاله عليه[١٠] [٩٨/أ]

---

(١) في (ك): يصلح، وفي (ش) كما في «المغني».

(٢) في (ش): لمّا، ومأأثبته من (ك)، وهي عبارة «المغني».

(٣) ليست في «المغني».

(٤) «المغني»: ٣٢٢ بتصرّف يسير.

(٥) سورة النبأ: ١ .

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٧) في (ك): قال بعضهم حينئذٍ

(٨) في (ك): يمجّه.

(٩) في (ك): ينفرد عنه.

(١٠) في (ك): على.

الإضافة، ويرتفع بذلك الاستكراه والنّفرة، كذا قيل وهذا لايجيء إلاّ بعدما تقدّم حصته ليكون تقدّمها قرينته، تدل على خصوصيّة ذلك المضاف إليه، فتقديره: أنّ خفض (رحمة) حين إذا كان ماوجّهت.

يُشكِلُ لأنّه أي لأن جرّ رحمة، **لايكون إلاّ بالإضافة، إذ ليس في أسماء الاستفهام مايُضاف.** قيّد به لأنّها [لا][1] يجوز أن تكون مضافاً إليه، فيحذف ألفها فرقاً بين (ما) الاستفهاميّة والخبرية كذا في الجاربردي[2].

إلاّ أي عند الجميع، أي عند جميع النُّحاة، فإنّ معنى أي أن يكون بعضاً من كل وحقه لذلك أن يكون مضافاً أبداً.

قال في «الإقليد»[3] يمكن أن يكون أصل أي أوي لانه أبداً بعض مايضاف إليه، وبعض الشيء يأوي[4] إليه كلّه إلاّ أنّ الواو قلبت ياءً.

وكم عند الزّجّاج.

اعلم أنّ (كم)[5] كناية عن العدد فيستعمل على وجهين:

خبرية واستفهامية.

فالخبريّة تجرّ مميّزها مفرداً أو مجموعاً كمميّز الثلاثة والمئة نحو : كم رجلٍ، وكم رجالٍ عندي.

والمفرد أكثر من المجموع لأنّ (كم) للتكثير، فجعل مميّزها كمميّز العدد الكثير وهو المائة وألف، وإنّما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح [لأنّ العدد الكثير يدلّ على الكثرة صريحاً فاستغنى به عن الجمع][6] بخلاف (كم) فإنّها كناية عن العدد الكثير، وليس في لفظها مايدلّ على الكثير صريحاً، فيجوز ذكر مميّزها جمعاً صريحاً لكثرته.

وهذا الجرّ بالإضافة عند غير الفرّاء حملاً على العدد الكثير. وعند الفرّاء بـ (مِنْ) مقدّرة، وجوّز [عمل][7] الجار هنا، وإن كان مقدّراً لكثرة دخول (مِنْ) على مميّز الخبرية. والشيء إذا / عُرِف في موضع جاز تركه لدلالة الموضع عليه، هذا إذا لم يُفصَل بين كم [٩٨/ب]

(١) ليست في (ش)، واستدركتها من (ك) لمناسبة السياق.

(٢) أحمد بن الحسن، فخر الدين الجاربردي. سبقت ترجمته.

(٣) في (ك): الأقاليد.

(٤) في (ش): يؤوّل.

(٥) المسألة في: «الجنى الدّاني»: ٢٦١ ، و«المغني»: ٢٤٣ . وبسط القول فيها، والآراء المتباينة في «همع الهوامع»: ٧٥/٢.

(٦) ليست في (ش) واستدركتها من (ك)، والنقل من «توضيح المقاصد والمسالك»: ٣٢٨/٤ .

(٧) في (ش): على، وماأثبتّه من (ك).

ومميّزها بجملة أو ظرف. وإنْ فُصِل فالمختار النَّصب حملاً على الاستفهامية.

والاستفهامية تنصب مميّزها مفرداً كمميّز أحد عشر لأن [المُسْتَفْهِم لايتحقّق عنده في الأغلب كثرة العدد][١] المُسْتَفْهَم عنه ولاقلّته، بل المستفهَم عنه يحتمل الأمرين، فحملت على المرتبة المتوسطة، ولأنّها كعدد مقرون بهمزة الاستفهام فأُشبهت العدد المركب. فأُجْريت مجراه في كون مميّزها منصوباً مفرداً، ولايجوز جرّ مميزها إلاّ إذا انجرّت هي، فإنه يجوز جرّ مميّزها لفقد تطابُقِ (كم) ومميّزها في الإعراب، وذلك الانجرار بتقدير (مِنْ) مع بقاء عملها عند الخليل وسيبويه[٢]، وبإضافة (كم) عن الزّجّاج[٣].

هذا ولك أن تقول: لم لايجوز تضمين مايُضاف بالاتّفاق وهو أيّ؟

ويرشدك إليه ماقاله الإمام، والتقدير: فَبِأيٍّ رَحْمَةٍ.

نعم. للاستفهام مميّز مشترك. لكن الكلام ليس فيه، بل فيما صارت (أي) في الاستفهام مميّزة به عن غيرها.

ولا يكون خبر رحمة **بالإبدال من** (ما)، **لأنّ المُبْدَل من اسم الاستفهام لابدّ** أي لاجرم **أن يقترن بهمزة الاستفهام نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟** هذا مذكور في أكثر كتب[٤] النّحو.

قال شارح «الألفية»: هذا مذهب البصريين، وذهب كثير[٥] من الكوفيين إلى أنّ المبدل يجوز (ممّا) الاستفهامية، والصحيح مذهب البصريين[٦]. انتهى.

ودليلهم أنّ المبدل منه في حكم السقوط، فلابد من بقاء مايدلّ على الاستفهام لكونه مراداً يمكن أن يجاب عنهم في طرف الكوفيين، بأن يقول ليس المراد في قولهم: «إنّه في حكم التنحية الأوّل إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته / للتأكيد والصفة في كونهما متممتين [٩٩/أ] لما يتبعانه لاإهداره بالكليّة على مانصّ عليه الزمخشريّ في «مفصّله»[٧] حتى يلزم إبقاء[٨] مايدلّ على الاستفهام».

---

(١) ليست في (ش) واستدركتها من (ك). وكذلك يقضي السّياق.

(٢) «الكتاب» لسيبويه ٢/١٦٠ (فأمّا الذين جرّوا فإنّهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنّهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان).

(٣) «توضيح المقاصد والمسالك»: ٤/٣٢٦ .

(٤) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٥) في (ش): الأكثر، وماأثبتّه من (ك).

(٦) «توضيح المقاصد والمسالك»: ٣/٢٦١ . بتصرف.

(٧) «المفصّل»: ١٢١ بتصرف يسير.

(٨) في (ك): انعدام.

ولا تكون رحمة صفة، ويجوز بالجرّ عطف بالإبدال و(لا) زائدة بعد حرف العطف، لكن لايحتمل رسم الخط في قوله: ولابياناً لأنه وُجِدَ بالألف في جميع النسخ التي صادفناها[١] لأنَّ ما أي[٢]: لفظة (ما) لايوصف إذا كانت شرطية أو استفهاميّة كما عرفت فيما سبق أنّ كلاً منهما قسم مستقلّ ولابياناً لأنّ ما أي لأن الشيء الذي لايوصف. ولايعطف عليه بيان كالمضمرات.

ظاهر هذا الكلام يُشعر أنَّ جميع المضمرات لايعطف عليها عطف بيان [والحقّ أنّ المضمرات التي غير ضمير الشأن يعطف عليها عطف بيان][٣] ماذكره صاحب «اللّب» وفيه مافيه الكليّة ممنوعة في المقيس عليه على أن كلام الإمام ينبو عن هذا لتوجيهات حيث قال: والتقدير: فبأي رحمة.

وكثير من النُّحاة المتقدّمين يسمّون الزائدة صلة، لأنّه يتوصّل به إلى زيادة فصاحةٍ أو استقامة وزنٍ أو حُسْنِ سجعٍ، أو تزيين لفظ وغير ذلك.

وبعضهم أي: بعض النُّحاة المتقدّمين وهو الأظهر، ويجوز أن يكون الضّمير كناية عن النُّحاة مطلقاً.

قال الجوهري[٤]: بعضُ الشيء واحدُ أبْعَاضِهِ.

وقال شارح «الألفية»: والبعض عند البَصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقلّه. وعند الكسائي وهشام: إن بعض الشيء لايقع إلا مادون نصفه انتهى.

وماذُكِرَ في[٥] بعض شروح المتن أن[٦] إطلاق المؤكّد ضعيف يدلّ عليه لفظ الـ (بعض) فليس بشيء لأنّه على تقدير تسليم إطلاق البعض على مادون النّصف تمنع استلزام قلّة القائل ضعفَ القول.

ويُسَمّيه مؤكّداً لا[٧] تأكيداً لإيصال الثابت، والمراد من هذا الكلام تأكيد ودليلٌ لقوله: وينبغي أن يجتنب المعرب بقوله المتقدّمين.

---

(١) في (ش) صدفناها، وكلاهما وجه.

(٢) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٣) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٤) «الصّحاح»: بعض.

(٥) ليست في (ش) واستدركتها من (ك).

(٦) في (ك): لأن.

(٧) في (ك): لإفادته تأكيداً.

تمت. تمت. تمت.[١] ١١٦٣هـ.

[تمَّ كتاب شرح قواعد الإعراب، والحمد على من هو سبب الأسباب، والصلاة على من له النعم والشراب، وعلى الذين هم أولي العلوم والألباب.

ربِّ اغفر لي ولوالديّ وللمؤمنين يوم الحساب

في وقت العصر في يوم الإثنين من شهر ذي القعدة

سنة ستة وعشرين وألف ١٠٢٦هـ

كتبها عبد الكافي بن عبد السلام المرعشي][٢].

---

(١)نهاية النسخة (ش). وتاريخ نسخها ١١٦٣هـ، ولاذكر لاسم ناسخها أو مكان النسخ.

(٢)نهاية النسخة (ك)، وفيها مكان النسخ وتاريخه واسم الناسخ.

الفَهَــارِسُ العَــامَّــة

الأحاديث الشريفة :	الصفحة

الأشـــعار والأرجـــاز :

الأعــلام الــواردة فــي المتــن والشّــرح :

الكتب الواردة في المتن والشرح :

الأعــلام المُتَرجَـــم لهـــم :

الجماعات والقبائل والبلدان :

مصـادر التحقيـق ومـراجعــه :

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان	ابن بلبان الفارسي	ت شعيب الأرنؤوط
	مؤسسة الرسالة - بيروت	ط١ ١٩٩١ م
أخبار النحويين البصريين	السيرافي الجزائر	١٩٣٦ م
ارتشاف الضرب من لسان العرب	أبو حيان الأندلسي	ت د. مصطفى النماس
	مكتبة الخانجي - القاهرة	ط١ ١٩٨٩ م
الأزهية في علم الحروف	الهروي	ت عبد المعين الملوحي
	مجمع اللغة العربية - دمشق	ط٢ ١٩٨١ م
إشارة التعيين	اليماني	ت د. عبد المجيد دياب
	مركز الملك فيصل - الرياض	ط١ ١٩٨٦ م
الأشباه والنظائر	السيوطي	ت د. عبد العال سالم مكرم
	مؤسسة الرسالة - بيروت	ط١ ١٩٨٥ م
الأصول في النحو	ابن السراج	ت د. عبد الحسين الفتلي
	مؤسسة الرسالة - بيروت	ط١ ١٩٨٥ م
إعراب القرآن	النحاس	ت د. زهير غازي زاهد
	عالم الكتب - بيروت	ط٣ ١٩٨٨ م
الإعراب عن قواعد الإعراب	ابن هشام	ت رشيد عبد الرحمن العبيدي
	دار الفكر - بيروت	ط١ ١٩٧٠ م
الإعراب عن قواعد الإعراب	مخطوط المغرب	محفوظ في مكتبة الأسد الوطنية
الأعلام	خير الدين الزركلي دار العلم للملايين - بيروت ط٥ ١٩٨٠م	
الأغاني	الأصفهاني	ط مصورة عن دار الكتب المصرية
الاقتراح في علم أصول النحو	السيوطي	ت د. أحمد محمد قاسم
	القاهرة	ط١ ١٩٧٦ م
الأمالي	القالي	ت محمد عبد الجواد الأصمعي
	دار الآفاق الجديدة - بيروت	ط مصورة ١٩٨٠ م

أمالي القرآن الكريم	ابن الحاجب	ت هادي حسن حمودي
	عالم الكتب - بيروت	ط١ ١٩٨٥ م
إنباه الرواة	القفطي	ت محمد أبو الفضل إبراهيم
	القاهرة	ط١ ١٩٥٥ م
الإنصاف في مسائل الخلاف	ابن الأنباري	ت محمد محيي الدين عبد الحميد
		ط مصورة بلا تاريخ
الأنموذج	الزمخشري	بلا تحقيق - ضمن مجموع
	دار الآفاق الجديدة - بيروت	ط١ ١٩٨١ م
أنوار التنزيل	البيضاوي = حاشية شيخ زاده	
أوضح المسالك	ابن هشام	ت محمد محيي الدين عبد الحميد
	دار إحياء التراث العربي - بيروت	ط٦ ١٩٨٠ م
الإيضاح في شرح المفصل	ابن الحاجب	ت د. موسى بناي العليلي
	وزارة الأوقاف - بغداد	ط ١٩٨٢ م
البحر المحيط	أبو حيان الأندلسي	بلا تحقيق
	دار الفكر - بيروت	ط٢ ١٩٧٨ م
البدور الزاهرة	عبد الفتاح القاضي دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨١م	
البديعيات في الأدب العربي	علي أبو زيد	عالم الكتب - بيروت ١٩٨٣ م
بغية الوعاة	السيوطي	ت محمد أبو الفضل إبراهيم
	المكتبة العصرية - صيدا	ط مصورة بلا تاريخ
البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة	الفيروز آبادي	ت محمد المصري
	مركز المخطوطات - الكويت	ط٢ ١٩٨٧ م
تاج العروس	الزبيدي	ت مجموعة من المحققين
	وزارة الإعلام - الكويت	ط١ ١٩٦٥م ومابعدها
التبيان في إعراب القرآن	العكبري	ت محمد علي البجاوي
	دار الجيل - بيروت	ط٢ ١٩٨٧ م

تسهيل الفوائد ابن مالك ت محمد كامل بركات
وزارة الثقافة - مصر ط١ ١٩٦٨ م

التعريفات الجرجاني بلا تحقيق
مكتبة لبنان - بيروت ط ١٩٧٨ م

تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن مصورة عن المصرية
دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ١٩٦٥ م

التفسير الكبير الفخر الرازي بلا تحقيق
دار إحياء التراث العربي - بيروت ط٣ ١٩٨٥ م

تمثال الأمثال العبدري ت د. أسعد ذبيان
دار المسيرة - بيروت ط١ ١٩٨٣ م

توضيح المقاصد والمسالك المرادي ت د. عبد الرحمن علي سليمان
مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ط٢ بلا تاريخ

التيسير في القراءات السبع الداني بعناية اوتويرتزل
دار الكتاب العربي - بيروت ط٢ ١٩٨٣ م

الجمل في النحو الزجاجي ت د. علي توفيق الحمد
مؤسسة الرسالة - بيروت ط٣ ١٩٨٦ م

الجنى الداني المرادي ت د. قباوة و أ. فاضل
دار الآفاق الجديدة - بيروت ط٢ ١٩٨٣ م

حاشية شيخ زاده على البيضاوي المكتبة الإسلامية ديار بكر - تركيا

حجة القراءات ابن زنجلة ت سعيد الأفغاني
مؤسسة الرسالة - بيروت ط٣ ١٩٨٢ م

حروف المعاني الزجاجي ت علي توفيق الحمد
مؤسسة الرسالة - بيروت ط٢ ١٩٨٦ م

الحلل في شرح أبيات الجمل البطليوسي ت د. مصطفى إمام
مكتبة المتنبي - القاهرة ط١ ١٩٧٩ م

حلية الأولياء	أبو نعيم	دار الكتاب العربي
		ط٤ ١٩٨٥ م
الحماسة البصرية	البصري	ط مصورة - عالم الكتب - بيروت
خزانة الأدب	البغدادي	ت عبد السلام هارون
	الخانجي - الرفاعي	ط ١٩٧٩ م ومابعدها
درة الغواص	الحريري	ط ليدن
الدرر الكامنة	ابن حجر العسقلاني	بعناية كرنكو - ط دار الجيل - بيروت
الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة	السيوطي	ت محمود الأرنؤوط - بدر الدين قهوجي
	مكتبة دار العروبة - الكويت	ط٢ ١٩٨٩ م
ديوان أبي الأسود الدؤلي	ت محمد حسن آل ياسين	ايف - بيروت ط ١٩٨٢ م
ديوان امرىء القيس	ت حسن السندوبي	المكتبة الثقافية - بيروت ط٧ ١٩٨٢م
ديوان جرير	ت د. نعمان محمد أمين طه	دار المعارف - القاهرة ط١ ١٩٦٩م
ديوان طرفة بن العبد	ت الخطيب والصقال	مجمع اللغة العربية - دمشق ط١ ١٩٧٥م
ديوان عبيد بن الأبرص	ت د. حسين نصار	البابي - القاهرة ط١ ١٩٥٧م
ديوان عمرو بن معدي كرب	ت مطاع طرابيشي	مجمع اللغة العربية دمشق ط٢ ١٩٨٥م
ديوان الفرزدق	ت عبد الله الصاوي	القاهرة ط١ ١٩٣٦م
	طبعة دار صادر - بيروت	١٩٦٦م
الذّيل التام على تاريخ دول الإسلام	السخاوي	ت حسن إسماعيل مروة
	دار العروبة - الكويت	ط١ ١٩٩٢م
رصف المباني	المالقي	ت أحمد الخراط
	مجمع اللغة العربية - دمشق	ط١ ١٩٧٥م
سير أعلام النبلاء	الذهبي	ت مجموعة من المحققين
	مؤسسة الرسالة - بيروت	ط١ ١٩٨١م ومابعدها
سر صناعة الإعراب لابن جني	ت د. حسين هنداوي	دار القلم - دمشق ط١ ١٩٨٥م
سنن النسائي	عبد الفتاح أبو غدة	دار البشائر - بيروت ط٢ ١٩٨٨م

شذرات الذهب لابن العماد ت محمود الأرنؤوط دار ابن كثير - دمشق
مراجعة الشيخ عبد القادر الأرنؤوط ط١ ١٩٨٦م - ١٩٩٣م

شرح الأبيات المشكلة الإعراب الفارسي ت د. حسن هنداوي
دار القلم - دمشق ط١ ١٩٨٧م

شرح ابن عقيل ابن عقيل ت محمد محيي الدين عبد الحميد
دار الخير - دمشق ط ١٩٩٠م

شرح ديوان الأعشى د. محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة - بيروت ط٢ ١٩٨٣م

شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة محمد محيي الدين عبد الحميد دار الأندلس - بيروت ط٢ ١٩٨٣م

شرح الشافية الاستراباذي ت عبد النّاصر عساف
رسالة ماجستير - دمشق ١٩٩٢م

شرح شذور الذهب ابن هشام ت عبد الغني الدقر
الشركة المتحدة - دمشق ط ١٩٨٢م

شرح صحيح مسلم النووي دار الفكر - بيروت بلا تاريخ

شرح قواعد الإعراب الكافيجي ت د. فخر الدين قباوة
دار طلاس - دمشق ط١ ١٩٨٩م

شرح كلاّ وبلى ونعم ت د. أحمد حسن فرحات دار المأمون - دمشق ط١ ١٩٨٣م

شرح المفصّل لابن يعيش عالم الكتب - بيروت بلا تاريخ

شرح مقصورة ابن دريد التبريزي ت د. فخر الدين قباوة
المكتبة العربية - حلب ط١ ١٩٧٨م

الشعر والشعراء ابن قتيبة ت أحمد محمد شاكر
دار المعارف - القاهرة ط١ ١٩٦٧م

شعراء أمويون (مجموع أبي صخر الهذلي) د. نوري حمودي القيسي عالم الكتب - بيروت ط١ ١٩٨٥م

الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية طاش كبرى زادة ط دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٧٥م
وطبعة د. أحمد صبحي فرات استانبول ١٤٠٥هـ

الصحاح	الجوهري	ت أحمد عبد الغفور عطار
	دار العلم للملايين - بيروت	ط٢ ١٩٧٩م
صحيح البخاري	البخاري	ت د. مصطفى البغا
	دار القلم - دمشق	ط١ ١٩٨١م
ضرائر الشعر	ابن عصفور	ت السيد إبراهيم محمد
	دار الأندلس - بيروت	ط٢ ١٩٨٢م
طبقات النحويين واللغويين	الزبيدي	ت محمد أبو الفضل إبراهيم
	دار المعارف - القاهرة	ط١ ١٩٥٤م
العبر في خبر من غبر	الذهبي	ت صلاح الدين المنجد - فؤاد السيد
	وزارة الإعلام - الكويت	ط٢ ١٩٨٤م
عيون الأخبار	ابن قتيبة	دار الكتب المصرية
	دار الكتاب العربي - بيروت	ط مصورة
الغاية في القراءات العشر	ابن مهران	ت محمد غياث الجنباز
	شركة العبيكان - الرياض	ط١ ١٩٨٥م
فهارس شرح المفصل	عاصم بيطار	
	مجمع اللغة العربية - دمشق	ط١ ١٩٩٠م
الفهرست	النديم - ت رضا تجدد	طهران ط١ ١٩٧١م
في أصول النحو	سعيد الأفغاني	المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٨٧م
القاموس المحيط	الفيروز آبادي	ت لجنة من المحققين
	مؤسسة الرسالة - بيروت	ط٢ ١٩٨٧م
القراءات الشاذة	ابن خالويه	
القراءات العشر المتواترة	محمد كريم راجح	دار المهاجر دمشق ١٩٩٢م
الكتاب	سيبويه	ت عبد السلام هارون
	عالم الكتب - بيروت	ط٣ ١٩٨٣م

كتاب الكافية في النحو   ابن الحاجب   بلا تحقيق
دار الكتب العلمية - بيروت   بلا تاريخ
الكشاف   الزمخشري   دار المعرفة - بيروت مصوّرة
كشف الظنون   حاجي خليفة   دار الفكر - بيروت ط ١٩٨٢م
الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة للغزي ت: جبرائيل جبور   بيروت ١٩٤٥ - ١٩٥٩م
لسان العرب   ابن منظور   ط. دار. صادر
المبسوط في القراءات العشر   ابن مهران   ت سبيع حمزة حاكمي
مجمع اللغة العربية - دمشق   ط٢ ١٩٨٦م
متن اللغة   أحمد رضا   مكتبة الحياة - بيروت ط١ ١٩٥٩م
مجمع الأمثال   الميداني   ت محمد محيي الدين عبد الحميد
دار النصر - دمشق   ط مصورة بلا تاريخ
محيط المحيط   بطرس البستاني   مكتبة لبنان ط ١٩٨٣م
مختار الصحاح   الرازي   مكتبة لبنان ط ١٩٨٦م
المزهر في علوم اللغة العربية   السيوطي   ت مجموعة
دار الفكر - بيروت   بلا تاريخ
مسند الإمام أحمد بن حنبل   دار صادر - بيروت   بلا تاريخ
مسند ابن ماجة   ت محمد فؤاد عبد الباقي المكتبة العلمية - بيروت - بلا تاريخ
مشكل إعراب القرآن   مكي بن أبي طالب   ت ياسين السواس
دار المأمون - دمشق   ط٢ بلا تاريخ
معاني أبيات الحماسة   النَّمَري   ت د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان
مطبعة المدني - القاهرة   ط١ ١٩٨٣م
معاني الحروف   الرّماني   ت د. عبد الفتاح شلبي
دار نهضة مصر - القاهرة   ط١ بلا تاريخ
معاني القرآن   الفرّاء   ت محمد علي النجار ورفيقه
عالم الكتب - بيروت   ط٢ ١٩٨٣م

معجم الأدباء ـ إرشاد الأريب ـ	ياقوت الحموي	ت مر جليوث
	دار المأمون ـ القاهرة	مصوّرة بلا تاريخ
معجم البلدان	ياقوت الحموي	بلا تحقيق
	دار صادر ـ بيروت	ط ١٩٧٩م
معجم الشعراء	المرزباني	ت عبد الستار فرّاج
	ـ	بلا تاريخ
معجم المؤلفين	عمر رضا كحالة	دار المثنى ـ بلا تاريخ
معجم المطبوعات العربية	إليان سركيس	مكتبة الثقافة الدينية ـ بيروت
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	ابن هشام	ت مبارك ـ حمد الله ـ الأفغاني
	دار الفكر ـ بيروت	ط٥ ١٩٧٩م
مفتاح السعادة	طاش كبرى زاده	بلا تحقيق
	دار الكتب العلمية ـ بيروت	ط١ ١٩٨٥م
مفتاح العلوم	السكاكي	نعيم زرزوز؟
المفصّل في علم العربية	دار الكتب العلمية بيروت	ط١ ١٩٨٣م
	الزمخشري	بلا تحقيق
المقاصد الحسنة	السخاوي	عناية عبد الله محمد الصدّيق
		مكتبة الخانجي ـ القاهرة
المقتضب	المبرّد	ت محمد عبد الخالق عضيمة
	عالم الكتب ـ بيروت	ط١ مصورة بلا تاريخ
المقرّب	ابن عصفور	ت. الجبوري والجواري
من رسائل ابن هشام النحوية	ت حسن إسماعيل مروة مكتبة سعد الدين ـ دمشق ط١ ١٩٨٨م	
منهج السالك على ألفية ابن مالك	الأشموني	ت محمد محيي الدين عبد الحميد
الموطأ لمالك بن أنس		بلا تاريخ مصورة
	مالك بن أنس	دار الآفاق الجديدة ـ
		بلاتاريخ مصورة

نهج البلاغة = المعجم المفهرس لنهج البلاغة كاظم محمدي - محمد دشي دار الأنوار - بيروت
ط ١٩٨٦م

النشر في القراءات العشر ابن الجزري ت علي محمد الضباع
دار الكتب العلمية - بيروت بلا تاريخ

هدية العارفين البغدادي بلا تحقيق عالم الفكر - بيروت ط٢ ١٩٨٢م

ابن هشام النحوي د. سامي عوض دار طلاس - دمشق ط١ ١٩٨٧م

ابن هشام د. عصام نور الدين دار الكتاب العالمي - بيروت

همع الهوامع السيوطي بلا تحقيق
دار المعرفة - بيروت بلا تاريخ

الوافي في العروض والقوافي التبريزي ت د. فخر الدين قباوة
دار الفكر - دمشق ط٤ ١٩٨٦م

وفيات الأعيان ابن خلكان ت د. إحسان عباس
دار صادر - بيروت ط ١٩٧٧م

فهـــرس المـوضـوعـــات

الفهرس العام

التحقيق:

الاسم الثلاثي:

تاريخ ومكان الولادة:

المهنة: المؤهل العلمي:

الاهتمامات الفكرية والثقافية:

☐ علمية ☐ دينية ☐ أدبية ☐ تاريخية ☐

العنوان: الدولة المدينة

ص.ب: الهاتف

الفاكس E-Mail

هل ترغب في الحصول على النشرات الإعلانية بشكل دائم؟ ☐ **نعم** ☐ **لا**

بنك القارئ النهم

عزيزي القارئ.. املأ بيانات هذه البطاقة وأرسلها إلى عنوان دار الفكر ليتم تسجيلها في حسابك الخاص في بنك القارئ النهم، حيث يكون بإمكانك الحصول على نسخ مجانية من مطبوعاتنا تتناسب طرداً مع اقبالك على قراءة مطبوعات دار الفكر.

البيانات الدقيقة
تساعدنا على خدمتك بالشكل الأمثل

رأيك يهمنا!

الرجاء ملء البيانات بعد قراءة الكتاب

موضوع الكتاب:	☐ هام جداً	☐ هام	☐ غير هام
الأفكار:	☐ قيمة	☐ مقبولة	☐ غير مقبولة
الأسلوب:	☐ واضح	☐ مقبول	☐ غير مقبول
الإخراج الفني:	☐ ممتاز	☐ مقبول	☐ غير مقبول
الطباعة:	☐ جيدة	☐ مقبولة	☐ غير مقبولة
مرافقات الكتاب:	☐ جيدة	☐ مفيدة	☐ غير مفيدة
إصدارات الدار:	☐ هامة	☐ مقبولة	☐ غير مقبولة
متابعتك لها:	☐ دائماً	☐ أحياناً	☐ نادراً

اقتراحات...
....
....

دار الفكر

سورية ـ دمشق ـ ص.ب: ٩٦٢

فاكس: ٢٢٣٩٧١٦ هاتف: ٢٢١١١٦٦ـ٢٢٣٩٧١٧

